حرب يونيو ١٩٦٧

بعد ٣٠ سنة

المحرر: لطفي الخولى

حرب يونيو ١٩٦٧

بعد ٣٠ سنة

المحرر: لطفي الخولي

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المحتويات

يونيو ١٩٦٧

□ لطفى الخولى

رأى المحرر :

العلاقة الجدلية بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ داخل مسافة الثلاثين عاما

□ لطفى الخولى : مفكر سياسى وأديب وصحفى بارز . أمين عام كتّاب آسيا وإفريقيا ، أسس ورأس تحرير مجلة الطليعة وصفحة الرأى وصفحة الحوار القومى فى الأهرام . عضو المجلس التنفيذى للمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، ورئيس تحرير مجلته « أوراق الشرق الأوسط » . حاصل على جائزة الدولة التقديرية . أصدر عددا من الكتب السياسية والأدبية .

[١]

خطط مركز الترجمة والنشر بالأهرام لإصدار كتاب عن حرب ١٩٦٧ وآثارها على مصر والعالم العربى . وذلك بعد مرور ثلاثين عاما على وقوعها . واختار المركز عشرة كتَّاب ليتناولوا الموضوع من زوايا مختلفة .

الكتَّاب العشرة ، جلهم من العرب فيما عدا واحدا من إسرائيل هو ديفيد كيمحى . وهو من القيادات التى أسهمت فى بناء دولة إسرائيل . وتولى مسئوليات أمنية ودبلوماسية وسياسية مهمة فى بلاده ، قبل أن يتقاعد ويصبح رئيسا لمجلس العلاقات الدولية فى إسرائيل وهى مؤسسة غير حكومية .

أما التسعة الآخرون فهم ينتمون إلى العالم العربى . ستة منهم مصريون ، ينتمون إلى فئات مختلفة من العمر والتجربة . ويتباينون فى مناهجهم الفكرية والسياسية ومواقفهم الاجتماعية . وذلك ابتداء من د . أحمد عبد الله ، وهو يمثل اليوم جيل الوسط ، والذى كان على عتبات الشباب فى ١٩٦٧ وشارك على مستوى قيادى فى التحرك الطلابى ـ الجماهيرى ضد الهزيمة . وحتى الجيل المخضرم الذى يمثله اللواء طه المجدوب : وقد تمرس المجدوب بمسئوليات مهمة فى المؤسسة العسكرية المصرية خلال حرب ١٩٦٧ وما بعدها من أحداث . وامتدت مسئولياته إلى الميدان السياسى والدبلوماسى . حيث رأس اللجنة العسكرية المصرية فى مفاوضاتها مع اللجنة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ . وكذلك اللجنة العليا لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية .

فيما بين د . أحمد عبد الله واللواء طه المجدوب ، نقرأ إسهامات لعدد من المفكرين والكتاب والباحثين المرموقين المتعددى المناهج والرؤى ، والذين يمكن تصنيفهم بأنهم جيلان من أجيال المعاناة الفكرية والسياسية والنفسية الممتدة للصراع العربى الإسرائيلى بمراحله وأبعاده المختلفة . السيد يسين ، ود . الطاهر مكى ، ود . عبد الرحمن صبرى ، ود . محمد السيد سعيد ، ود . عبد المنعم سعيد .

وإذا لم أخطيء فإن أحدا منهم لا ينضوى تحت لواء مؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة أو النظام العربى ، اللهم باستثناء د . عبد الرحمن صبرى الذى يعمل بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، خبيرا فى الشئون الاقتصادية .

والكاتبان العربيان غير المصريين ، ينتمى أحدهما وهو د . أحمد سامح الخالدى إلى فلسطين . وهو من أبرز الباحثين العرب فى الشئون السياسية ـ الاستراتيجية بصفة عامة والفلسطينية بصفة خاصة . والثانى هو د . ناصيف حتي ، اللبنانى والأستاذ البارز فى العلوم السياسية ويشغل اليوم منصب المستشار السياسى فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

[٢]

نحن إذن أمام كتاب ، هو حصيلة جهد جماعي . غير أنه فى نفس الوقت يسمح لكل كاتب بأن يعبر عن قناعاته الذاتية ويقدم ما يراه تحليلا لحرب ١٩٦٧ وملابساتها وأسبابها وتداعياتها مع الأحداث والزمن فى مصر والعالم العربى وإسرائيل أيضا .

وبغض النظر عن تقييم المستويات المختلفة للكتابات وتعدد نظرات الرؤية والتحليل فإننا نلاحظ من القراءة أنها جميعا تشترك فى عدد من الملامح العامة . نحاول ـ هنا ـ أن نرصد بعضها .

● لعل **الملمح الأول** ، نلحظه لأول وهلة فى قوة وعمق وسيطرة حادث حرب ١٩٦٧ بنتائجه وآثاره وتوابعه ، فى التكوين النفسى والفكرى والسياسى للكتَّاب العرب ، على الرغم من مرور ثلاثين عاما على وقوعه . بمعنى أنه رغم تتابع السنين ، بكل ما شهدته من أحداث أخرى فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى ، بما فى ذلك حرب ١٩٧٣ التى سجلت لأول مرة انتصارات تكتيكية عربية مهمة فى مواجهة إسرائيل وآلتها العسكرية ، فإن الحضور الطاغى لحرب ١٩٦٧ بهزيمتها المهولة مازال هو الأقوى بتداعياته وتوابعه المختلفة . بتعبير آخر مابرحت حرب ١٩٦٧ ، هى الحادث الجلل المقيم فى الوجدان العربى وتلافيف المجتمع العربى والدولة العربية ، على امتداد مجرى أحداث الصراع العربى الإسرائيلى . سواء فى ذلك بالنسبة إلى صدمة الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ وما أسفرت عنه فى الأدبيات الوجدانية والفكرية والسياسية من تعبير « النكبة » ، وقيام دولة إسرائيل ، أو تآكل إمكانية الخيار العسكرى فى الواقع الراهن والمستقبل المنظور ، وانتهاج طريق الحل السياسى للصراع العربى الإسرائيلى بتعقيداته وأزماته المتعددة ، على مستوى عربى شامل منذ ١٩٩١ .

لعل ذلك راجع إلى أن حرب ١٩٦٧ قد فجرت فى الذات العربية ، مواطنا

ووطنا ، مجتمعا ودولة ، تيارات ذات أيديولوجيات محافظة وتيارات ذات أيديولوجيات ثورية قومية وحدوية ، علامات استفهام لايزال الكثير منها قائما متحديا الزمان والمكان والكينونة العربية باتجاهاتها المختلفة ، يبحث عنْ إجابات مفقودة . أو بالأصح إجابات خلاقة ، تتجاوز التقليدية السارية ، وتكون فى نفس الوقت منطقية عقلانية ، مقنعة وممكنة التنفيذ .

وربما كان هذا هو منبع ذلك الشجن العاطفى الكسير حول هزيمة الذات والوطن وأيديولوجية القومية الثورية بالذات الذى يحاول أن يتخفى تارة بغلالات المفكر المكلوم بين السطور ، كما فى مقال الأستاذ السيد يسين عن القيم . أو ذلك الذى يسح مدرارا تارة أخرى كأنه يحاول بأسى ممعن فى جلد الذات التطهر من إثم الهزيمة ، كما فى مقال الدكتور الطاهر مكى عن المثقفين .

نفس الشجن العاطفى العربى نراه يتجسد بطريقة أخرى على الجانب الإسرائيلى الذى سجل انتصارا مهولا ـ أيضا ـ لم يكن يتوقعه فى حرب ١٩٦٧ . يكتب ديفيد كيمحى عن إسرائيل عشية الحرب فيقول : « إنها بلد كانت تنتابه نوبات من التوعك الأيديولوجى والاجتماعى والاقتصادى . وكانت البطالة وحالات الإفلاس والحكومة الضعيفة والعراك السياسى المرير ... ولأول مرة منذ قيام إسرائيل ، شهدت مسيرات ومظاهرات للجياع تطالب بالخبز والعمل » . ولكن ـ يستطرد كيمحى ـ عندما بدا لرجل الشارع الإسرائيلى « أن خطر احتمال إبادة دولة إسرائيل حقيقى » ، ذهب الإسرائيليون « إلى الحرب التى لم يكونوا راغبين فيها » ، تدفعهم جميعا مايسميه « موهبة القلق » المسيطرة على الوجدان الإسرائيلى تاريخيا ، فى مواجهة صيحة « اذبحوا اليهود » . وكانت الضربة الأولى ، وكان النصر المهول « للمتوعكين أيديولوجيا ، المفلسين ، الضعفاء ، الجياع » !

الشجن العاطفى الطاغى المستمر رغم مرور ثلاثين عاما على الحدث له ـ إذن ـ وجهان . وجه عربى ، هو الهزيمة غير المتوقعة لأمة متعددة الدول فى أوج صعودها القومى . ووجه إسرائيلى ، هو الانتصار غير المتوقع ، لدولة صغيرة حديثة التكوين تضطرب شوارعها بمظاهرات الجياع .

لعل هذا النوع من الشجن ، الذى بات له نوع من الوجود العضوى القلق فى تركيبة الإنسان على ضفتى حرب ١٩٦٧ ، هو الذى يحد ، بهذا القدر أو ذاك ، من الموضوعية الباردة ـ إذا صح القول ـ عندما يتناول كاتب ، عربيا كان أو إسرائيليا ، أبعاد وتوابع هذا الحدث . وربما يكون أيضا هو الذى يفسر هذه الفجوة الواسعة والعميقة القائمة اليوم بين طرفى حرب ١٩٦٧ ، فى مرحلة التسوية السياسية للصراع . فالطرف

العربى لا يتصور تسوية بدون إزالة كل آثار الهزيمة الجارحة حتى العمق التى لحقت به . فى حين أن الطرف الإسرائيلى ـ بدوره ـ لا يتصور التسوية بدون أن يقتضى ثمنا ما لانتصاره . وهو ثمن يختلف الإسرائيليون فى تحديد ماهيته وحجمه ، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاقية أوسلو الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٩٣ وصعود ائتلاف الليكود بزعامة بنيامين نيتانياهو إلى السلطة عام ١٩٩٦

[٣]

● أحسب أن **الملمح المشترك الثانى** للكتابات يتجسد فى تحميل مسئولية الهزيمة للنظم العربية القائمة وقت الحرب . أو على الأصح النظام العربى بجميع أعضائه ، فى غفلته وتهاونه وعدم وحدته وصراعاته الداخلية فى المواجهة العسكرية مع إسرائيل . وذلك نتيجة لحالة الحرب الباردة التى كانت سائدة بين النظم العربية وبعضها البعض بصورة شاملة . أو على نحو خاص نتيجة الصراع الاجتماعى ـ السياسى ، بين ما كان يسمى بالنظم الرجعية أو المحافظة ، وبين النظم الوطنية التقدمية القومية والثورية .

وعند تحديد درجات المسئولية ، فى هذا الإطار ، هناك أيضا إجماع بين الكتابات على أن الدرجة الأولى من المسئولية تقع على عاتق معسكر النظم الوطنية التقدمية القومية الثورية الذى كان خطابه السياسى ، القطرى والقومى ـ على الرغم من الخلافات بينه حول مضمون القومية وطبيعة الثورة ـ يركز على أولوية القضية الفلسطينية والمواجهة الحاسمة مع إسرائيل . ويرفع عاليا شعارات التحرير الكامل لفلسطين ودحر المشروع الصهيونى ـ الغربى جذريا . ويستخدم ذلك سياسيا واجتماعيا وأيديولوجيا ، فى التمييز بينه وبين معسكر النظم الرجعية والمحافظة الموالى للغرب . وكذلك فى تبرير تأجيل كل حوار أو تعامل مع قضايا البناء السياسى ـ الاجتماعى للنظم والمجتمعات من حيث متطلبات التنمية والديموقراطية والتعدد الحزبى وحريات التعبير وحقوق الإنسان وبناء المجتمع المدنى .. الخ .

والملاحظ أن مصر ـ الناصرية ، احتلت مرتبة الصدارة فى المسئولية عن حرب ١٩٦٧ فى الكتابات . وذلك بحكم ماكانت تتمتع به من وزن قيادى مؤثر فى العالم العربى ككل ، وفى معسكر النظم الوطنية التقدمية ككل . وما راحت تؤكده أجهزة إعلامها القوية ، والتى كانت تتمتع بالمصداقية عند الشارع العربى ، من أنها تملك أكبر قوة ضاربة فى الشرق الأوسط .

وأحسب أن هذا ما يفسر أن العديد من الكتابات لم تتحدث عن حرب أو هزيمة مصرية بالمعنى الضيق وحسب . بقدر ما تحدثت عن حرب أو هزيمة قومية ، باعتبار

أن القيادة القومية ، كان معقودا لواؤها لمصر دون منازع . وذلك رغم افتقاد القوى القومية فى الممارسة الفعلية للحرب بشكل جماعى شامل .

إذا كان هذا الملمح ملحوظا فى الكتابات العربية ، فإننا نراه مترجما بصورة أخرى فى البحث الإسرائيلى الذى قدمه ديفيد كيمحى . إنه يكاد يتجاهل دور أو موقع سوريا والأردن فى الحرب . ويركز المسئولية من وجهة نظره بشكل أساسى على مايسميه تارة « بالمصريين » ، وتارة أخرى « الجيش المصرى » ، وتارة ثالثة « عبد الناصر » . استمع إليه يقول : « .. لم تكن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن مصر قادرة على المضى للحرب . وكان المعتقد أن عبد الناصر يحاول إبهار جمهور المسرح العربى بتسخين الموقف على جبهة سيناء .. » . أو يروى عن أشكول رئيس الوزراء وقتذاك ، أنه قال فى الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء فى ١٥ مايو ١٩٦٧ : « إن تدفق القوات المصرية إلى سيناء يهدف إلى التأثير على العرب بأكثر مما يهدف إلى ترويع إسرائيل .. » . أو يقول : « .. وكان حصار عبد الناصر لخليج العقبة يعتبر عملا عدوانيا ضد إسرائيل . وكانت خطبه العنيفة المستمرة ضد إسرائيل ، والتى يردد زعماء البلاد العربية ماجاء بها ، تؤخذ على محمل الجد ، وبمعناها الظاهرى باعتبارها مقدمة لهجوم شامل يهدف إلى محو إسرائيل من على وجه الخريطة .. » .

[٤]

● أخيرا ، وليس آخرا ، يمكن رصد **ملمح ثالث مشترك** بين الكتابات ، على درجة كبيرة من الأهمية . وهو أن حرب ١٩٦٧ ، كانت تاريخيا ، هى الخطوة الأولى فى مشوار التسوية السياسية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى . وذلك بما أسفرت عنه من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى قبلته جميع الأطراف بما فى ذلك مصر وإسرائيل ، وبدء مفاوضات غير مباشرة بين الأطراف ، لأول مرة فى تاريخ الصراع ، من خلال « يارنج » مبعوث الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن . وواكبه تدخل يتسم بإيجابية ملحوظة لأول مرة بصورة جماعية من عدد من الدول العظمى والكبرى : أمريكا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا . ثم مبادرة روجرز ... الخ .

غير أنه حدث إجهاض لهذه الخطوة الأولى وما رافقها من تحركات مختلفة . وذلك نتيجة رفض إسرائيل القاطع الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة والعودة إلى حدود ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، بحجة أن القرار ٢٤٢ يتحدث عن « أراض » وليس عن « الأراضى » . فى حين أصر الجانب العربى وبالذات المصرى على أن القرار صريح فى عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة المسلحة .

ورغم إجهاض هذه الخطوة ، التى كانت أحد الدوافع المباشرة والقوية لاندلاع

حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فإنها وكذلك حرب ١٩٧٣ ثم الانتفاضة الفلسطينية فى الداخل المحتل عام ١٩٨٧ ، لم تغلق قط طريق التسوية السياسية للصراع الذى كانت قد شقته حرب ١٩٦٧ .

ونلاحظ أنه جرى التعبير عن هذه الحقيقة التاريخية لحرب ١٩٦٧ ، بصياغات مختلفة وأحيانا متناقضة تماما فى الكتابات . وذلك تبعا لمنهج الكاتب وزاوية الرؤية الخاصة به .

نقرأ - على سبيل المثال - فى بحث اللواء طه المجدوب « الجيش المصرى بعد يونيو ١٩٦٧ » قوله : « استبعدت مصر تماما الحل السياسى لأنه يعنى إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل قبل إتمام انسحابها من كل الأراضى العربية .. وبالتالى الاستسلام لمطالبها وتصفية القضية العربية نهائيا .. لذلك استقر رأى القيادة السياسية على ضرورة العمل على إزالة آثار العدوان » .

حسن . ولكن اللواء طه المجدوب يجد نفسه مطالبا بأن يفسر لماذا إذن قبلت القيادة السياسية بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والتعامل مع مهمة يارنج المبعوث الدولى ومبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكى . هنا يجيب اللواء المجدوب ، الجندى المقاتل ابن القوات المسلحة المصرية : كان الهدف « كسب الوقت بواسطة العمل السياسى » . وهو يرى أن ذلك كان نقطة خلاف جوهرية بين مصر والاتحاد السوفيتى ، انعكست على نوعية تسليح القوات المسلحة بعد حرب ١٩٦٧ . يقول : « إن اهتمام الاتحاد السوفيتى قد تركز على توفير الأسلحة والمعدات الدفاعية فقط ، فقد اتخذ منذ البداية موقفا معارضا لأى توجهات مصرية نحو استعادة الأرض بشن الحرب . لذلك كان التوجه المصرى نحو أسلوب الإعداد القتالى للقوات مختلفا تماما عن التوجه السوفيتى الذى اتجه نحو الاكتفاء بتوفير القدرة الدفاعية للقوات فى حين كان يرى ويفضل السعى نحو حل سلمى .. » .

فى حين نقرأ للدكتور عبد المنعم سعيد ، أستاذ العلوم السياسية وابن الطبقة الوسطى التى هزتها هزيمة ١٩٦٧ بعنف وشارك بعد ذلك متطوعا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، يقول فى بحثه « التغير فى السياسة الخارجية بعد الهزيمة » : « كانت الهزيمة هى المطرقة التى نزلت على رأس السياسة الخارجية المصرية وجعلتها تتحول من المثالية إلى الواقعية ، ومن العمل على تحقيق أهداف غير محددة يصعب على القدرات المصرية موافاة مطالبها ، إلى أهداف محدودة تتواءم معها القدرات المصرية ويمكن إدراكها » ... إلى أن يقول : « وفى الفترة الفاصلة بين حرب ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وضعت الأسس لسياسة خارجية مصرية اختلفت جذريا عما كان عليه الحال

قبلها . أولها : تسوية الصراع العربى الإسرائيلى لم تختلف فى جوهرها فقط ، ولكن اختلفت أيضا فى طريقة التوصل إليها . فأصبح مقبولا من مصر السير على طريق التسوية من خلال خطوات متتابعة .. » .

ويقدم الدكتور أحمد سامح الخالدى ، فى بحثه « تأملات فى عِبَر حزيران : رؤية غير مكتملة لآثار الهزيمة » ، صياغة صارمة ودقيقة لهذه الحقيقة التاريخية عندما يقول : « لاشك أن حرب ١٩٦٧ شكلت المقدمة (ولربما المقدمة الضرورية من منظور تاريخى مجرد) لانطلاق عملية السلام فى المنطقة . فبعد شهور قليلة من الحرب وبنهاية شهر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧ ، قبلت دولتا الطوق الرئيسيتان : مصر والأردن مبدأ إنهاء النزاع التاريخى مع إسرائيل عبر المفاوضات السياسية ، وبواسطة مقايضة واضحة بين الإقرار العربى بسلامة إسرائيل وإعادة الدولة العبرية للأراضى التى احتلتها فى الحرب الأخيرة إلى أصحابها ... ويكفى الإقرار بموضوعية ودون أى تشخيص سياسى ـ معنوى ، أنه لولا حرب ١٩٦٧ لما تركزت الجهود الدولية على إيجاد تسوية للنزاع ، ولما كان القرار رقم ٢٤٢ لايزال يشكل الإطار الرئيسى الموجه لعملية السلام الجارية ، ومرجعيتها المركزية ، بعد مرور ثلاثة عقود على دخوله القاموس السياسى الدولى والمحلى » .

وللدكتور ناصيف حتى ، فى بحثه عن العمل العربى بعد الهزيمة ، صياغة ذات مستويين متداخلين لهذه الحقيقة التاريخية . فهو من ناحية إقليمية يرى أن « القبول العربى بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، أول محطة رسمية فى عملية اختزال الصراع (على الصعيد العربى السياسى ثم القيمى حيث تحول شعار إزالة آثار العدوان من كونه شعارا مرحليا إلى هدف استراتيجى) وتأسس على قبول هذا القرار قبول آخر ضمنى فى البداية قوامه الأرض مقابل التسوية مع إسرائيل أو السلام بالمعنى الضيق لهذا المفهوم » .

غير أنه فى نفس الوقت من ناحية دولية يعتبر أن هذا التوجه وقع فى إطار « أن هزيمة ٥ يونيو شكلت منعطفا مهما نحو فرض الهيمنة الأمريكية فى المنطقة العربية . وكان لهذا المنطق نتائج تخطت الإطار الإقليمى لتطال المواجهة الاستراتيجية بين القوتين العظميين أيضا .. »

ولكن كيف يرى ديفيد كيمحى من الزاوية الإسرائيلية ، هذه الحقيقة التاريخية . وهو الرجل الذى أسهم بدور رئيسى من داخل مركزه فى السلطة فى حرب ١٩٦٧ ، قبل أن يتحول إلى الانتماء إلى قوى السلام المعارضة فى إسرائيل اليوم . إنه يسجل موقفين :

☐ **عن الموقف الأول** يقول : « بيد أن القادة العرب (بعد مؤتمر الخرطوم)

لم يكونوا وحدهم الذين بقوا على موقفهم وظلوا محلك سر بعد الحرب مباشرة ، فالجانب الإسرائيلى أيضا لم يشعر بأن الأمر يقتضى القيام بأى مبادرة خاصة . حيث أصبحت لديه الآن الأراضى التى استولى عليها ويمكنه استخدامها كورقة مساومة لصنع السلام . وكانت ملاحظة موشى ديان التى كثر ترديدها وتكرارها هى أننا ننتظر مكالمة تليفونية من الملك حسين » .

وفى هذا الموقف يقدم كيمحى معلومة مغايرة عن المكالمة التليفونية التى ظل ديان ينتظرها ، عن تلك التى كانت سائدة ومنتشرة فى العالم العربى من أن ديان كان يترقب مكالمات تليفونية من القادة العرب جميعا وخاصة جمال عبد الناصر . ولعل المهم فى المعلومة التى ساقها كيمحى أنها تسمح بالاستنتاج بأن الخطة الإسرائيلية ركزت بعد حرب ١٩٦٧ على محاولة البدء بالتسوية فى إطار المساومة بالأرض المحتلة ، على الأردن قبل أى دولة عربية أخرى . ولم يكن واردا ـ بالتالى ـ طرح التسوية على مصر أو سوريا . وكانت مصر ، وليس إسرائيل ، هى التى بادرت بعد ذلك فى ١٩٧٧ بطرح التسوية السياسية السلمية وكانت بذلك أول بلد عربى يعقد معاهدة سلام مع إسرائيل . ولم يحدث ذلك مع الأردن إلا فى عام ١٩٩٤ .

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد ثلاثين عاما من حرب ١٩٦٧ هو : لماذا لم يجر الملك حسين مكالمة التسوية التليفونية مع إسرائيل رغم أنه كان يحظى بالتغطية الكاملة والمعلنة له فى ذلك من جمال عبد الناصر . أم لعل المكالمة التليفونية حدثت بالفعل ولكن الشروط الإسرائيلية كانت مجحفة بدرجة لم يستطع الملك حسين قبولها ولو بتغطية ناصرية . وربما هذا ما يفسر إطلاق إسرائيل بعد فشل خطتها فى التسوية مع الأردن ، مشروعها المعروف باسم « الخيار الأردنى » والذى كان يستهدف تحويل الأردن إلى الوطن البديل للفلسطينيين . وذلك فى محاولة لإرهاب الأردن كدولة مستقلة بالفناء .

□ **أما الموقف الثانى** الذى يقدمه كيمحى فإنه يقدم معلومة جديدة تماما فى تاريخ حرب ١٩٦٧ لم تكن معروفة من قبل . يجسد كيمحى هذا الموقف بقوله : « .. تجاهلت جولدا مائير عمليات جس النبض التى قام بها الفلسطينيون القياديون (لم يحدد بدقة من هم وماذا يمثلون) الذين كانوا يرغبون فى إبرام السلام مع إسرائيل فى صفقة تمنحهم كيانا مستقلا . وأصرت هى وليفى أشكول على أن السلام لايمكن التفاوض بشأنه إلا مع دول ذات سيادة ، تلك التى كانت فى حالة حرب مع إسرائيل .. » .

ويعلق كيمحى على ذلك بقوله : « وتمت إضاعة فرصة كبيرة للتوصل إلى تفاهم مع الفلسطينيين فى ١٩٦٧ . وفى ذلك الوقت لم تكن هناك مستوطنات فى الضفة الغربية

تعقد الأمور ، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية لاتزال ضعيفة . ولم تكن تستطيع أن تحول دون الجهود المبذولة للتصالح بين الإسرائيليين والفلسطينيين » .

والواقع أن حديث كيمحى هنا ، وقد كان فى قلب الدائرة التى تعد وتصنع القرار الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ، يفجر غابة من علامات الاستفهام حول الفرص والبدائل المختلفة من الخطط الإسرائيلية حول ما يسمى بالتسوية السياسية بعد حرب ١٩٦٧ ؟ ومع من تجرى التسوية وتمتد ؟ وعمن تنقطع أو يتم تجاهلها ؟ وأخيرا لماذا لم تنجح فى النهاية واحدة من هذه الفرص أو الخطط فى أن تلتحم بواقع الصراع الذى بدا مع الانتصار المهول الذى حققته إسرائيل وكأنه صار فى قبضتها وتحت سيطرتها تماما ؟ ومع ذلك لم تستطع أن توظفه لصالحها .

[٥]

لا يتسع المقام ـ هنا ـ للاستطراد فى رصد وتحليل كل ما قد نخرج به من ملامح مشتركة لأبحاث الكتاب عند قراءتها . وفى تقديرنا هناك ملامح مشتركة أخرى عديدة تثير الانتباه والجدل على ضوء ثلاثين عاما من الحدث بتفاعلاته وتطوراته . على سبيل المثال تلك النقطة التى تطرح حول حقيقة الأسباب السياسية والعسكرية والاجتماعية التى تكمن وراء الأداء المتدنى العربى وخاصة المصرى ، قبل الحرب وخلالها . بمعنى أن تدنى الأداء يبرز باعتباره ملمحا مشتركا بين الكتابات . غير أن الخلافات تثور حول الأسباب ومكوناتها . وهل يمكن الحديث عن أداء متدن للقيادة العسكرية التى كان يجسدها المشير عبد الحكيم عامر وأركان حربه ، منفصلا عن أداء آخر للقيادة السياسية التى كان يمارسها الرئيس جمال عبد الناصر ؟

نقطة أخرى حول مدى تأثير هزيمة ١٩٦٧ على النظام السياسى المصرى والسورى والأردنى ، وأيضا النظام العربى القائم وقتذاك وما أحدثته من تغييرات فى القيم والسلوك الشعبى فى المجتمع وفى هياكل الدولة المهزومة وأيديولوجيتها وأسسها وأساليبها السياسية ـ الاجتماعية ـ الثقافية . وكذلك ما أفرزته من قوى مقاومة للهزيمة من ناحية وضاغطة من أجل تحولات ، بهذا القدر أو ذاك ، فى المجتمع والنظام ، من ناحية أخرى .

التغييرات وقواها الجديدة ، تشكل ملمحا مشتركا بين الكتابات ربما باستثناء ما طرحه الأستاذ السيد يسين فى بحثه عن القيم والهزيمة على نحو مفصل من ناحية التأصيل الفكرى ومن ناحية الممارسة العملية . غير أن الاختلافات تثور بين الكتاب على نحو واسع وعميق بشأن طبيعة الظروف الخاصة التى حكمت التغييرات والآثار وخاصة

حول قدرة النظام على استيعاب الهزيمة . أو هل وقعت التغيرات ، بهذا القدر أو ذاك ، من داخل النظام نفسه أو من خارجه وإلى أى مدى كان ذلك حقيقيا وفاعلا .

كذلك يضيق المجال عن محاولة التعليق ، من وجهة نظرنا ، بالموافقة أو الاختلاف الجزئى أو الكلى أو النقد لما طرحته هذه الكتابات المهمة ، كل فى مجالها ، سواء من حيث المعلومات أو إعادة بناء الوقائع أو فى إطار التحليل . غير أنه يمكن القول إن المرء يحس بأن جميع الكتابات كابدت بأمانة ما أسميه محنة القول الموضوعى فى الحدث الجلل ، ومهمة تنوير جوانبه للقارىء ، بأساليب وأعماق متباينة ، مستفيدة من مسافة الزمن الطويلة المخضبة بالدماء والمزدحمة بكم هائل من المعارف التى تفتحت مغاليقها والتى تفصل بين الحدث عند وقوعه فى ١٩٦٧ وبين الكتابة عنه فى ١٩٩٧ .

[٦]

إذا جاز لى أن أدلى بدلوى المتواضع فى هذا الكتاب الذى جمع هذه النخبة الممتازة من الكتاب والمفكرين ، فإنى أستأذن فى أن أقدم ، باختصار وبأسلوب رصد رؤوس مسائل ، بعضا مما يتجمع لدىَّ من ملاحظات حول الحدث . وأقصر الحديث هنا على ملاحظة واحدة . وهى تلك الخاصة بالعلاقة الجدلية والمعقدة بين موقعة ١٩٦٧ وبين موقعة ١٩٧٣ ، فى الحرب المتصلة على مدى السنوات الست التى شكلت الوعاء الزمنى لاختبار وامتحان إرادة الحرب وإرادة السلام لطرفى الصراع .

وأزعم أن هذه العلاقة هى التى تحكم ، ولاتزال ، مسار الصراع العربى الإسرائيلى خاصة مع المرحلة الراهنة لتحوله الصعب والمتعثر والمتذبذب . وذلك من حالة الحرب الدورية التى استهلكت ما يقرب من نصف قرن إلى حالة البحث عن حل سياسى سلمى . وهى الحالة التى تجلت ، أول ما تجلت ، مع مباحثات كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية تحت الرعاية الأمريكية فى أواخر السبعينيات ، ثم أخذت مداها العربى الإسرائيلى الشامل منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، بعد الانتفاضة الفلسطينية وحربى الخليج الأولى والثانية .

وأقصد بالعلاقة الجدلية والمعقدة ، أن قراءة أحداث الصراع أو بالأحرى إعادة قراءة الأحداث فى إطار تفاعل أطراف الصراع فى الزمن الإقليمى والدولى بوقائعه المتراكمة والتى ما برحت جارية ، تصل بنا إلى نتيجة أن حرب ١٩٦٧ ظلت ممتدة إلى حرب ١٩٧٣ . أو بتعبير آخر ، أن كلا من الحربين كانت فى الحقيقة مجرد موقعة فى حرب واحدة تفصل بينهما ست سنوات وحسب .

لعل أهمية هذه الحرب الممتدة ذات الموقعتين أنها كانت - وفقا لما يستبان من حركة الأحداث - الحرب الفاصلة فى الصراع . أو بتعبير آخر الحروب الكبيرة الأخيرة . حيث تأكد لدى كل طرف من طرفى الصراع عدم قدرته ، حتى بكل دعم حلفائه ، على إنزال هزيمة ساحقة ماحقة بالآخر ، يحسم بها الصراع لصالحه تماما . وبالتالى بدا أنه لا مفر أمام الطرفين من أن يحدث تغيير فى أيديولوجية ونهج واستراتيجية وتكتيك التعامل مع الآخر ، وإلا انتهى الأمر ، مع وقوع حرب أخرى ، إلى دمار شامل للطرفين نتيجة التطور المذهل فى الأسلحة التقليدية ، الذى أبرزته حرب الخليج الثانية ١٩٩١ . وكذلك تراكم أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ، البيولوجية والكيميائية وكذلك النووية التى تنفرد بها إسرائيل ، فضلا عن المتغيرات الدولية الهائلة والتى كشفت ، ضمن ما كشفت ، عن إرادة المجتمع الدولى ، من خلال إنهاء الحرب الباردة ، وتبريد وحل مشكلات البؤر الساخنة فى العالم بالأساليب السياسية .

ومايلفت الانتباه - هنا - فى جدلية العلاقة واتجاه مسارها من دورية الحرب إلى ما يمكن أن نطلق عليه دورية المفاوضات من أجل التسوية السلمية ، أمران :

□ **الأول** : فى الموقعة الأولى من الحرب حققت إسرائيل ما يمكن أن نطلق عليه الانتصار الأسطورى لها . ذلك أنه بجانب احتلالها لما يقرب من ٧٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضى العربية داخل فلسطين وخارجها ، كسرت أشياء كثيرة فى الحلم والروح والجسد العربى . بتعبير آخر كان هذا الانتصار هو قمة ما تستطيع القوة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة نوعيا ، تحقيقه فى تاريخها ، سواء بالحسابات الطبيعية أو فوق الطبيعية ، إذا صح التعبير .

صحيح ، فتح الانتصار الإسرائيلى فى هذه الموقعة الطريق نحو التعامل مع الصراع بالأسلوب السياسى بديلا عن الأسلوب العسكرى . إلا أن ذلك توقف عند نقطة الفتح وحسب ، دون الدخول إلى الطريق نفسه . لماذا ؟ هنا تتبدى أمامنا ، على ضوء حركة التاريخ ، أرض بكر للاستكشاف والبحث . فى تقديرى - وأنا أفكر هنا بصوت عال - أن ذلك راجع فى الأساس إلى نقطة جوهرية ، وهى أن حجم وقدرات إسرائيل دولة ومجتمعا ، كانت أعجز من أن تستوعب مثل هذا النصر الأسطورى وتوظيفه لصالحها فى الصراع . ومن هنا اكتفت وشغلت نفسها بأن تصبح ، بزهو ذاتى ، قوة احتلال أكثر من أن تبنى دولة طبيعية ومجتمعا طبيعيا مقبولا إقليميا ودوليا وفقا لمعطيات الشرعية الدولية من ناحية ، والمعطيات الإقليمية من ناحية أخرى . وقد أدى هذا التحول ، مع ضغوطات موقعة ١٩٧٣ ذات الانتصارات التكتيكية ، إلى أن أصبحت - ولاتزال - إسرائيل هى الدولة الاستعمارية الوحيدة الباقية من التاريخ الاستعمارى

العالمى فى أواخر القرن العشرين . وقد انعكست هذه الحالة فى تمزقات حادة بالنسيج السياسى والاجتماعى واضطرابات فكرية وسيكولوجية فى المواطن الإسرائيلى المعاصر ، فضلا عن التكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية لقضية الأمن على وجه الخصوص . هذا « الأمن » الذى ما برحت إسرائيل تعانيه رغم الانتصار الأسطورى واحتلالها للأرض الفلسطينية والعربية .

□ **أما الأمر الثانى** ، فإن موقعة ١٩٧٣ ، رغم أنها سجلت انتصارات تكتيكية ، لأول مرة فى دورية الحروب بالصراع ، ضد إسرائيل ، فإن هذه الانتصارات كان لها تأثير الزلزال السياسى - الاجتماعى - العسكرى للدولة والمجتمع لدى الطرفين . وكشفت ، فى نفس الوقت ، عن أن المواجهة العسكرية العربية تتقدم ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعملياتيا فى الميدان ، لأن تكون قومية الفعل ، لأول مرة من خلال تفاعل القوى المصرية والسورية والسعودية (البترول) . وأن يرتقى الأداء العربى إلى مستوى نوعى جديد ومتقدم نسبيا .

ورغم الحدود التكتيكية للانتصار فى موقعة ١٩٧٣ ، فإنه ورغم الخلاف العربى - العربى الذى نشب حول توظيفه ، بادرت مصر ، منفردة ، إلى استخدام هذه الانتصارات كقاعدة لشن ما يمكن أن يسمى بهجوم السلام على إسرائيل . وذلك على جبهتين ، الجبهة الداخلية الإسرائيلية ، والجبهة العالمية ، خاصة الولايات المتحدة ومجموعات اللوبى اليهودى فيها . وأمكن لمصر - كما تدل حركة التاريخ - أن تحقق منفردة استعادة جميع أراضيها المحتلة دون أن تتخلى عن التزاماتها العربية وخاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية رغم المقاطعة العربية من ناحية ، والضغط الإسرائيلى من ناحية أخرى . ولعل ذلك يقودنا إلى نقطة جوهرية ، وهى أن حجم وقدرات ودور مصر ، رغم كل ماعانته وتعانيه ، أتاح لها استيعاب الهزيمة المهولة أولا ثم استيعاب النصر التكتيكى وتوظيفه . وذلك على عكس إسرائيل فى موقعة ١٩٦٧ . والواقع أن هذا الاستيعاب والتوظيف كانا فى الإمكان لأنهما حدثا فى اتجاه حركة التاريخ ومتغيراته التى كانت إرهاصاتها قد شرعت تتجلى فى جزئيات هنا وهناك من الساحة الدولية .

والمفارقة التاريخية فى هذا المقام واضحة بين مصر وإسرائيل . كيف ؟

حدث فى أكتوبر ١٩٨١ اغتيال للرئيس أنور السادات لأسباب عديدة ، من أهمها وفى مقدمتها هجومه السلامى ضد إسرائيل الذى انتهى بعقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . وخلفه من خلال الانتخابات الرئيس حسنى مبارك الذى واجه احتمالات حرب أهلية وصعود قوة المتطرفين من الأصوليين الإسلاميين ، وحركة معارضة واسعة فى مصر والعالم العربى تطالبه بإلغاء معاهدة السلام وسحب توقيع مصر عليها .

لكن الرجل رفض وقاوم وحاور بصبر ودأب حتى استطاع أن يتغلب على كل هذه العقبات وينال أغلبية شعبية مساندة له فى استمرار المعاهدة واحترام توقيع مصر عليها ومصداقية التزاماتها .

فى إسرائيل حدث العكس . فى ١٩٩٥ جرى اغتيال إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل من جانب المتطرفين من الأصوليين اليهود . وذلك لسبب رئيسى ، وهو اعترافه بالشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير ممثلة له ، وعقد اتفاقية أوسلو معها . وخلفه بالانتخاب بنيامين نيتانياهو على رأس ائتلاف من الليكود وعدد من القوى اليمينية والدينية المتطرفة . وإذا برئيس الوزراء الجديد ، فى إطار الظروف الإسرائيلية ، يتحول نهجا وسلوكا عن احترام التزامات إسرائيل ومصداقيتها إزاء الاتفاقيات التى عقدت مع منظمة التحرير . وينقلب عن نهج التسوية السياسية ويغدو أسيرا لجماعات التطرف والاستيطان ، ويعمد إلى جر إسرائيل معه نحو مغامرة الارتداد . ويحاول مرة بعد أخرى العمل المستحيل على حجم وقدرات إسرائيل بتوظيف الانتصار الأسطورى لموقعة ١٩٦٧ وبناء إسرائيل الكبرى ، متجاهلا موقعة الحرب الأخرى فى ١٩٧٣ ، وطبيعة الظروف والأحداث (الانتفاضة الفلسطينية) والمتغيرات الإقليمية والدولية التى تراكمت على مدى ثلاثين عاما .

وهذا فى تقديرى ما يجعل إسرائيل ، حتى هذه اللحظة فى ١٩٩٧ ، ورغم احتلالها للأراضى الفلسطينية والعربية ، تفتقد الأمن بأبعاده المختلفة والاستقرار والسلام معا . ولعل هذا ما يفسر تصاعد قوى المعارضة والسلام فى إسرائيل ، والتى هى فى الحقيقة إفراز موضوعى لتلك العلاقة الجدلية المعقدة بين موقعة ١٩٦٧ وبين موقعة ١٩٧٣ ـ الحرب الفاصلة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى .

يونيو ١٩٦٧

□ د. أحمد عبد الله

رد فعل الشباب
إزاء الهزيمة القومية

□ **الدكتور أحمد عبد الله** : مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، ونائب رئيس لجنة بحوث الشباب بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع . من قيادات الشباب فى السبعينيات ورئيس « اللجنة الوطنية للطلبة » فى أحداث يناير ١٩٧٢ . حاصل على الدكتوراه من جامعة كمبردج ، مؤلف ومحرر العديد من الكتب بالإنجليزية والعربية حول القضايا السياسية والاجتماعية .

تعرضت لهزيمة ١٩٦٧ فى نفس اللحظة عدة أجيال : جيل الأطفال ، والجيل الصغير (الشاب) ، والجيل الوسيط ، والجيل الكبير . فقد هُزم الجميع . لكن المسئولية عن الهزيمة اختلفت من جيل إلى جيل مثلما اختلفت حسب الموقع السياسى . فقد جاءت بالأساس هزيمة للجيل الكبير وللإدارة السياسية للمجتمع والنظام والعسكرية . وقد عبر عن هذا الوضع أحد رجالات النظام السياسى (المرحوم الدكتور رفعت المحجوب أثناء عمادته لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة) حين صاح فى وجه تلاميذه الغاضبين (أثناء انتفاضة يناير ١٩٧٢) قائلا : « نحن جيل الهزيمة .. ونحن أحرص على النصر منكم ! » .

ورغم أن الهزيمة قد طالت مختلف الأجيال ، إلا أن « الجيل الشاب » الذى عاش تلك الفترة هو وحده الذى يستأهل أن يسمى باسم « جيل ١٩٦٧ » . فلم يكن الأمر بالنسبة لهذا الجيل مجرد « لحظة » من الهزيمة طولها ستة أيام من المعارك العسكرية التى انتهت على هذا النحو . كما لم يكن مجرد مسألة « عسكرية » أو حرب مألوفة تحتمل النصر أو الهزيمة ، بل كانت الهزيمة صدمة صاعقة أقبضت صدر هذا الجيل وكادت تقبض حياته . إلا إنها قد أحدثت أيضا الأثر المقابل الذى بموجبه استحثت غضب الجيل وتمرده . وعلى وجه العموم مثلت الهزيمة المرتكز الفاصل فى صياغة عقل الجيل ووجدانه ، بل ومسار حياته الذى تمحور حول تحمل نتائج الهزيمة فى أبعادها المادية والرغبة فى تجاوزها واستدراكها على المستوى النفسى والروحى بجانب المستوى الواقعى والفعلى .

كانت الصدمة « النفسية » لدى هذا الجيل أكبر من الصدمة العسكرية نفسها . فبينما لم يكن جيل الأطفال قد أدرك بعد حجم « المصيبة » ، وبينما اعتاد جيل الكبار ازدواجية الحديث عن « الأمجاد » والتغاضى عن حقائق « التعثر » ، حتى قبل الهزيمة ، فإن جيل الشباب هو الذى تلقى « الصفعة » حين فوجىء بسقوط الادعاء المثالى بالقدرة الخارقة على « النصر » و « التحرير » ، بينما هو لم ينته بعد من حفظ أو نطق أبيات الشعر والأناشيد المعبرة عن هذا الادعاء والتى كان يتلقاها بجرعات مكثفة فى مؤسسات التعليم والإعلام وكذلك - بالنسبة للبعض - فى التنظيم السياسى الوحيد (الاتحاد الاشتراكى العربى) ورافده الشبابى (منظمة الشباب الاشتراكى الناصرى) .

أفاق جيل الشباب على « الحالة العامة » لمصر (وللأمة العربية كلها) ، كما أفاق على « الحالة الخاصة » لوضعه ضمن أجيال المجتمع . والحالة العامة بمنطوق الخطاب الرسمى كانت مقدَّمة بصورة دعائية زاعقة أقرب إلى الوصف الساخر لشاعر العامية أحمد فؤاد نجم : « جميع المسائل تمام التمام .. وكل الكلام ده مجرد كلام » . والكلام المقصود هنا هو الأصوات المخالفة والتى ظلت طوال عهد عبد الناصر وحتى منتصف عهد السادات ممنوعة رسمياً إلا فى حدود التعليق الخافت على هوامش النظام : الصوت الاشتراكى غير الناصرى فى بعض جيوب الاتحاد الاشتراكى وعلى صفحات مجلة « الطليعة » الصادرة عن مؤسسة الأهرام ، والصوت الإسلامى من خلال ردهات الأزهر والأوقاف والصحف الصادرة عنهما (مع نشأة بذرة أكثر تمرداً لتنظيم الإخوان المسلمين تحت الأرض فى منتصف الستينيات) ، والصوت الرأسمالى بلغة الاقتصاد من خلال القطاع الخاص واستثماراته خصوصا فى قطاع المقاولات .

ورغم أن الحالة العامة شملت إنجازات مختلفة للنظام الناصرى قبل الهزيمة فى مجالات التنمية الاقتصادية والتصنيع والدفاع عن السيادة الوطنية فى مواجهة الخارج وتقريب الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء ، وبخاصة توسيع قاعدة الطبقة الوسطى ، فإنه على المستوى السياسى كان النظام سلطوياً قمعياً على وجه العموم ؛ إذ رفض التعددية السياسية ، واحتكرت الحكم صفوة عسكرية / مدنية أحادية ، ولم تغب فقط حريات التنظيم السياسى والنقابى والتعبير المستقل للأفراد والجماعات ، بل غاب الكثيرون من المخالفين فى غياهب المعتقلات الصحراوية .

أما « الحالة الخاصة » لجيل الشباب فقد مثلت انعكاساً للحالة العامة فى جانبيها الموجب والسالب . فلم يعدم عبد الناصر التأييد والولاء فى صفوف الشباب نتيجة لإنجازاته الاقتصادية الاجتماعية . وأهمها بالنسبة للشباب كان مجانية التعليم ، وتعيين الخريجين ، وما أدى إليه ذلك من حراك اجتماعى لبناء طبقة وسطى جديدة يغلب عليها طابع الشباب . لكن المقابل لذلك كان تبرم الشباب من الممارسات السلطوية والقمعية ، ليس على مستوى الدولة والمجتمع ككل وحسب وإنما بالذات فى أماكن وجود الشباب : فى المدارس ، والجامعات ، ومؤسسات العمل بعد التخرج ، بجانب النقابات والأندية . أما الأحزاب (باستثناء الحزب الواحد) فقد كان ذكرها كفراً !

لقد كان جيل الشباب يعانى قبل الهزيمة أزمة فى « التعبير » وفى « التنظيم » . وكانت الأزمة حادة فى حالة الشباب المتعلم من طلبة الجامعات وخريجيها . وكانت معالجة النظام السياسى لهذه الأزمة تتخذ شكل « الاحتواء » من خلال قَصْر التعبير داخل التنظيمات الشبابية الرسمية فيما بين اتحادات الطلاب والتنظيمات السياسية للشباب ،

وأهمها منظمة الشباب الاشتراكى . وقد أحكم النظام قبضته الإدارية على اتحاد الطلاب مثلما أحكم قبضته الأيديولوجية على منظمة الشباب (١) . وحتى مجيء الهزيمة كان النظام قد نجح على وجه العموم فى ضمان نوع من « الولاء الشبابى » له ، حيث لم تعرف مصر تمرداً شبابياً ملموساً فى الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٧ . لكن نجاح النظام هنا لم يكن مطلقاً . فقد وجد نوع من « المناوشة الشبابية » التى اتخذت أشكالاً مختلفة : إسقاط المرشحين الحكوميين فى انتخابات الاتحادات الطلابية ، ووجود جماعات طلابية وعمالية تحمل أفكاراً مخالفة (مناوئة بالتعريف النظامى) ، ومحاولة إحياء التنظيم السرى للإخوان المسلمين بمشاركة عناصر شابة ، بل ومحاولة التميز داخل منظمة الشباب الرسمية من قبل مجموعة نسبت لحركة « القوميين العرب » ، أو اتهمت بأنها « ماركسية صينية » ، وتم إلقاء القبض على أعضائها (٢) .

على أن النتيجة الأهم بخصوص « السياسة الشبابية » للنظام الناصرى كانت تلك المتعلقة بالقاعدة الأوسع من جيل الشباب ، لا تلك المرتبطة فقط بالعناصر القيادية النشيطة (الكوادر) ، سواء فى ذلك الذين اتخذوا خط الولاء ، أو الذين اختاروا الاختلاف ودفع الثمن . وفى الحالة القاعدية تمخض تفريغ المجتمع من النشاط السياسى المستقل والمتعدد عن ركون قاعدة الجيل الشاب إلى السلبية وعدم الاكتراث ، ذلك أن المطلوب منهم كان فقط تأييد النظام وعدم المغامرة بمارضته . وقد حدث نوع من « تحويل الطاقة الشبابية » من مجال العمل السياسى إلى مجال العمل الرياضى الآمن ، فكانت ظاهرة « الأهلى والزمالك » التى تناولها بشجاعة مبكرا الدكتور فؤاد زكريا(٣) .

جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتكثف الضوء على أزمتى « التعبير » و « التنظيم » لدى الكبار (٤) والصغار . لكن الضوء كان كاشفا بصورة أكبر فى حالة جيل الشباب بسبب ما احتواه سلفاً من أقلية مناوشة أصبحت أكثر شجاعة بعد الهزيمة ، ومن أغلبية سلبية أفاقتها الهزيمة من غفوتها . بل أدت الهزيمة لتفجير الوضع الداخلى كله ، وتشجيع الناس على طرح التساؤلات المكتومة والدعوات المترددة . ولعب الشباب دور « المفجر » ، ليس فقط لهول صدمة الهزيمة ، وإنما لأن استدراك نتائجها (سمى رسميا « إزالة آثار العدوان ») أصبح يكلف ثمناً باهظاً كان على هذا الجيل أن يدفعه عيناً لا مجازاً . فأصبح من حقه أن يطلب « دراسة جدوى » حول الثمن المدفوع ، وأن يدعو لإزالة أخطاء واختلالات النظام الداخلى وليس فقط إزالة آثار العدوان الخارجى .

كان أبناء جيل ١٩٦٧ الشبان إما طلاباً فى المدارس الثانوية والجامعات ، وإما يقطعون أولى خطوات الطريق فى سوق العمل . ولعل الذين لم يكونوا طلاباً وقتها لم يكونوا أيضاً قد نزلوا إلى سوق العمل بعد . لأنه كان عليهم أولاً قضاء فترة الخدمة

العسكرية . وهؤلاء هم أكثر من تجرع مرارة الهزيمة من أبناء هذا الجيل ، حيث قاتل منهم من قاتل ، وأسر من أسر ، واستشهد من استشهد . أما الطلاب الذين ربما كانوا متطوعين فى الدفاع المدنى وقت الحرب فلم يلبث أن أصبحوا خريجين واتجهوا رأساً إلى الجبهة ليشكلوا عماد الجيش الجديد من المتعلمين المؤمل فيهم إزالة آثار العدوان . وقضى أغلب هؤلاء سنين طويلة فى الخدمة العسكرية هى أضعاف المدة الواجبة أصلاً . وكان لذلك ثمنه الاجتماعى بالنسبة لأسرهم ولقمة عيشهم ومستقبلهم عموماً .

والذين ظلوا مجندين فى الجيش أفرغوا طاقتهم فى حرب ١٩٧٣ فكان البلاء الحسن المعوض لأداء ١٩٦٧ . والذين كانوا خارج الجيش ، أو ينتظرون دورهم فيه أفرغوا طاقتهم فى المظاهرات الطلابية والعمالية بعد يونيو مباشرة (١٩٦٨) وقبل أكتوبر مباشرة (١٩٧٢) . وطرح الجميع شكوكهم حول فكر النظام وممارساته ، وإن لم تطرح بنفس الدرجة حول زعيمه (جمال عبد الناصر) . وحين جاء أنور السادات ومعه نظام الانفتاح الاقتصادى كان ما تبقى من الطاقة التى لم تفرغ كافياً لدفع أبناء الجيل : إما إلى إبراز رفضهم الكامل للنظام الجديد ، وإما إلى الالتحاق به بكل الحماس كلاعبين فى السوق المحلية المفتوحة ، أو كمهاجرين عبر الحدود المفتوحة .

وبينما المجندون من أبناء جيل ١٩٦٧ يقومون بدورهم الاستبسالى لاستدراك الهزيمة بدءا من حرب الاستنزاف (« الحرب التى خسرتها إسرائيل » بتعبير أحد الكتّاب الأجانب وباعتبار أنها ليست الحرب الخاطفة التى تضمن فيها الانتصار) كان زملاؤهم المدنيون الشبان يعضدونهم فى ميدان القتال نفسه ببناء قواعد الصواريخ الدفاعية على جبهة القنال . واستمرت ملحمة الاستدراك حتى تحقق بالمعنيين العسكرى والجزئى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . لكن فيما بين حدى الزمان ١٩٦٧ - ١٩٧٣ كان المدنيون من أبناء الجيل الشاب يرفعون أيديهم « بنقطة نظام » فى مواجهة النظام ، ليكون الاستدراك كلياً وعميقاً (٥) .

ولم تكن تلك مسألة لحظية بقدر ما كانت عملية تاريخية . ففى الأيام التالية للهزيمة العسكرية مباشرة خرج الشباب مع زمرة المواطنين يعلنون فى ٩ و ١٠ يونيو رفض الهزيمة نفسها من خلال التماسك حول ثالوث « القائد / النظام / الوطن » .. هكذا من حيث الجوهر دون صياغة محددة . وقد احتوى ذلك على قدر كبير من المشاعر التلقائية المعبرة عن قوة الدفع الكامنة فى النظام برغم الهزيمة ، وعن المكانة الزعامية لجمال عبد الناصر بشخصه ، وكذلك عن عدم اتضاح أبعاد الهزيمة فى هذه اللحظة المبكرة وجوانب الخطأ والقصور - بل الإخلال الإجرامى بالمسئولية - المؤدية إليها . إلا أنه فى الأسابيع التالية كان الشباب يتناقشون علناً حول أبعاد الهزيمة أينما وجدوا : فى الفصول

الدراسية وعلى نواصى الطرقات . وبعد ثمانية شهور ونصف الشهر بالضبط كان الاحتجاج الشبابى قد تبلور فى الانتفاضة العمالية / الطلابية فى فبراير ١٩٦٨ . وهو ما كان يتحسب له عبد الناصر نفسه (٦) ، ذلك القائد الذى هتفت باسمه جماهير مصر إثر هزيمته فى ١٩٦٧ (ومعها جماهير الخرطوم يوم حضوره لمؤتمر قمتها) وشيعته الملايين يوم وفاته فى ١٩٧٠ . لكن بين هاتين السنتين احتج على نظامه جيل الشباب مرتين فى انتفاضتى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ، كما تخلل الاحتجاج هتاف ضد شخصه أيضاً برغم الأسطورة التى أحاطت به (٧) .

الانتفاضة الأولى

اندلعت الانتفاضة الأولى فى ٢١ فبراير (٨) على يد عمال حلوان فور إعلان حكم المحكمة العسكرية فى قضية ضباط سلاح الطيران المتهمين بالإهمال ، والذين كان الرأى العام يرى أنهم مسئولون عن جانب كبير من الهزيمة العسكرية . واعتبر عمال المصانع الحربية ، وكذلك زملاؤهم عمال الصناعات الأخرى ، أن الأحكام مخففة للغاية . وكان رد فعلهم هو الخروج إلى الشوارع حيث أصيب عشرات منهم فى صدامات مع الشرطة أمام قسم شرطة حلوان . وتصاعدت الأحداث التى بدأت بهذا الاحتجاج لتتحول إلى انتفاضة جماهيرية واسعة شارك فيها الطلبة بدور فعال .

وتصادف أن يوم ٢١ فبراير هو يوم الطالب المصرى ، الذى يحتفل به الطلبة سنوياً فى ذكرى يوم الخميس الدامى الشهير عام ١٩٤٦ . وتحولت الاحتفالات بذلك اليوم إلى سلسلة من حلقات النقاش السياسى ، حيث حاول المسئولون فى الجامعة والحكومة الرد على تساؤلات الطلبة حول الوضع السياسى فى أعقاب المحاكمة . وفى الأيام التالية ، خرج الطلبة من بوابات الجامعة ، ولأول مرة منذ عام ١٩٥٤ كان وجودهم فى شوارع القاهرة والإسكندرية ملموساً . وظلوا على تلك الحال جنباً إلى جنب مع زملائهم المتظاهرين من المناطق الصناعية والمناطق الأخرى فى المدينتين ، حتى ٢٧ فبراير . ونتج عن انتفاضة القاهرة وحدها مصرع اثنين من العمال ، وإصابة ٧٧ من المواطنين ، و ١٤٦ من رجال الشرطة ، وألقى القبض على ٦٣٥ شخصاً ، بالإضافة إلى تدمير بعض المركبات والمبانى فى العاصمة (٩) .

وشارك فى الانتفاضة الآلاف من طلبة الجامعات الكبرى فى القاهرة والاسكندرية . وكان لطلبة كلية الهندسة بجامعة القاهرة دورهم المتميز ، حيث كانوا فى قلب الأحداث فى واقعتين لهما أهميتهما الخاصة . وقعت الأولى فى ٢٤ فبراير عندما شكلت مجموعة من طلبة الهندسة الكتلة الأساسية من وفد تكون من الطلبة المتظاهرين أمام مجلس الأمة والذين سمح لهم بالدخول لتقديم مطالبهم لرئيس المجلس أنور

السادات . وعند تسجيل أعضاء الوفد لأسمائهم عبروا عن مخاوفهم بأنهم ربما يتعرضون للاعتقال ، فأعطاهم رئيس المجلس « كلمة شرف » بأن أحداً منهم لن يصاب بسوء ، بل والأكثر من ذلك أنه أعطاهم رقم تليفونه الخاص للاتصال به فى حالة حدوث شىء من هذا القبيل . ومع ذلك اتضح أن مخاوف الطلاب كانت لها ما يبررها تماماً ، حيث تم اعتقالهم فى منازلهم فى نفس الليلة (١٠) .

وفى اليوم التالى ، عقد الطلبة الذين استشاط غضبهم للقبض على زملائهم اجتماعاً موسعاً ، وقرروا تنظيم اعتصام فى كلية الهندسة (١١) . وبالرغم من أن الحكومة كانت قد قررت تعطيل الدراسة فى ٢٥ فبراير ، فإن الاعتصام ، وهو الواقعة الثانية التى ارتبطت بطلاب الهندسة ، تم فى ذلك اليوم واستمر ثلاثة أيام ، بينما كانت الانتفاضة فى سائر أنحاء البلاد آخذة فى الأفول . وتميز اليوم الأول للاعتصام باصطدام مع الشرطة التى حاصرت الكلية ، وأُلقيت الحجارة على قوات مكافحة الشغب التى انسحبت بعد فترة إلى حديقة « الأورمان » لإتاحة الفرصة لاستخدام أشكال أخرى من الضغط على الطلبة . حيث تم استدعاء الأساتذة وأولياء أمور الطلاب لحث أبنائهم على التخلى عن حركتهم . وثبت نجاح هذا التكتيك فى آخر المطاف ، فانخفض عدد الطلاب المعتصمين من ٥٠٠ طالب فى بداية الاعتصام إلى حوالى ١٨٠ طالبا فى نهايته .

وكانت صيغة التسوية التى أنهت الاعتصام هى ما عرض على الطلبة من خلال وساطة الدكتور ابراهيم جعفر ، وهو أن يتقدم الطلاب بمطالبهم إلى رئيس مجلس الأمة حيث تم نقلهم من الكلية إلى المجلس فى رتل من سيارات الأجرة . وانعقد الاجتماع المقترح مساء ٢٨ فبراير باعتباره إنهاء للاعتصام وكان فى واقع الأمر إنهاء لانتفاضة فبراير ١٩٦٨ كلها . واتخذ الاجتماع نفسه شكل مناظرة حامية بين وزراء ومسئولى الدولة وأعضاء البرلمان (بحضور رئيس المجلس) من جانب والطلبة من جانب آخر . وكان ذلك مدعاة لأن يتفاخر أحد الطلبة بعد ذلك قائلا : « ولا أذكر أن مجموعة من الوزراء قد استهزىء بها مثلما حدث فى تلك الجلسة » (١٢) . وتركزت المناقشات حول المطالب التى تمت صياغتها فى بيان أثناء الاعتصام . وعندما أصر الطلاب على نشر مطالبهم فى الصحف ، رفض رئيس المجلس ذلك ، بل ورفض البيان نفسه إجمالاً : « أنا أرفض هذا البيان شكلاً وموضوعاً .. كان عندى بالليل وقرأته .. مش هو البيان بتاع الحرية تؤخذ وتغتصب .. أنا بقولكم لا لا .. لأن هذا البيان بنى على عملية انفعالية .. ولم يبن على الموقف اللى إحنا فيه النهارده بعد هذه المناقشات الديموقراطية » (١٣) .

مطالب الطلاب

ولا ريب أن فهم جوهر مطالب الطلاب يعد أمراً ضروريا لفهم انتفاضة فبراير ١٩٦٨ ككل . حيث حاولت الحكومة الزعم بأن تلك المطالب ترتبط أساساً بقضية الضباط الذين أخلّوا بواجباتهم . وبعد مناقشات مطولة مع ممثلى الطلاب ، وصف رئيس مجلس الأمة مطالبهم بأنها تتركز فى ثلاث قضايا : الأحكام التى صدرت ضد الضباط ، وتظاهر العمال فى حلوان ، وشكاوى الطلاب من سلوك الحرس الجامعى . وقد أشارت « الأهرام » فى تحقيق لها حول مظاهرات القاهرة إلى مظاهرة وقعت أمام مبنى الجريدة ، وإلى أن أربعة من الطلبة دخلوا المبنى وعبروا عن مطالب المتظاهرين كالتالى : « إن شباب الجامعات يسجلون اعتراضهم على الأحكام الصادرة فى قضية الطيران . وهم إذ يجددون العهد والبيعة للمناضل جمال عبد الناصر ليتوجهون إليه باسم الشباب الجامعى أن ينظر فى هذه الأحكام تلبية لرغبة الجماهير الشعبية » (١٤) . وكتب هيكل مقالاً مطولاً تحت عنوان : « عن الأحكام ، والمظاهرات ، وإعادة المحاكمة » (١٥) . إلا أن مطالب الانتفاضة فى الواقع كانت أبعد من أن تنحصر فى مسألة « الأحكام » . إذ كانت مطالب الطلاب فى شعاراتهم وبياناتهم ومناقشاتهم مع المسئولين الحكوميين تغطى دائرة أوسع كثيراً من القضايا العامة . وعلى سبيل المثال يعدد بيان الطلبة المشاركين فى اعتصام كلية الهندسة بالقاهرة المطالب التالية :(١٦)

١ ـ الإفراج فوراً عن جميع زملائنا المعتقلين .
٢ ـ حرية الرأى والصحافة .
٣ ـ مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة .
٤ ـ إبعاد المخابرات والمباحث عن الجامعات .
٥ ـ إلغاء القوانين المقيدة للحريات ووقف العمل بها .
٦ ـ التحقيق الجدى فى حادث العمال فى حلوان .
٧ ـ توضيح حقيقة المسألة فى قضية الطيران .
٨ ـ التحقيق فى انتهاك حرمة الجامعات واعتداء الشرطة على الطلبة .

ويتضح من ذلك أن ثلاثة من هذه المطالب تدور حول المسألة الديموقراطية فى البلاد ككل ، فى حين تشير ثلاثة أخرى منها إلى غياب الديموقراطية فى الجامعة بوجه خاص ، ويركز مطلبان منها فقط على قضية الطيران والأحداث التى أدت إليها .

وتضمنت الشعارات التى كتبت على جدران كلية الهندسة إبان الاعتصام عبارات مثل : « يجب إنهاء حكم المباحث والمخابرات » ، « تسقط دولة المباحث » ، « تسقط

صحافة هيكل الكاذبة » ، « لا حياة مع الإرهاب ، ولا علم بلا حرية » ، « القضية ليست قضية الطيران بل قضية الحريات » .

وتقدم توصيات المؤتمر الطلابى الذى عُقد بكلية الصيدلة بجامعة الاسكندرية مثالا آخر على الوجهة الرئيسية للمطالب الطلابية ، حيث قرر المؤتمر أنه يتعين على الحكومة :(١٧)

١ ـ تحديد من هم المسئولون الحقيقيون عن كارثة الطيران .
٢ ـ بناء تنظيم سياسى فعال وإعادة النظر فى تنظيمات الشباب .
٣ ـ معاقبة المسئول عن أحداث حلوان .
٤ ـ إطلاق حرية الصحافة والنقد .
٥ ـ تنحية الليثى عبد الناصر (شقيق عبد الناصر ، وكان مسئول الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية) .
٦ ـ إلغاء التفرغ السياسى .
٧ ـ خروج التوصيات من الجامعة للرئاسة رأساً .
٨ ـ وقف تدخل المباحث فى حرية الجماهير ومراقبة الأفراد .

وهنا نجد أربع توصيات بخصوص الديموقراطية فى البلاد ككل ، وواحدة من أجل الديموقراطية بالجامعة نفسها ، وواحدة بخصوص قضية سياسية ذات مغزى خاص ؛ حيث إنها قد تكون موجهة ضد عبد الناصر نفسه بشكل غير مباشر ، وأخيراً هناك مطلبان نتجا مباشرة عن أحداث الانتفاضة .

وكانت بعض الشعارات التى كررها المتظاهرون موجهة ضد النظام نفسه تحديداً : « تسقط دولة المباحث » ، « تسقط دولة العسكريين » ، « هيكل هيكل يا كداب .. بطل كدب يا نصاب » ، « يا جمال للصبر حدود .. عشرة يونيو مش ح تعود » ، « ٩ يونيو أيدناك .. والنهارده عارضناك » .

أضف إلى ذلك أن النقاشات بين ممثلى الطلاب ومسئولى الدولة ، مثل التى جرت مع رئيس مجلس الأمة ، امتدت لتشكل نطاقا أوسع من مجرد الاحتجاج على أحكام المحكمة العسكرية . وكان من أكثر هذه المناقشات أهمية تلك التى جرت بين عبد الناصر نفسه وبين مجموعة من قيادات اتحاد الطلاب (١٨) بعد الانتفاضة . ففى لقاء كان من المقرر له أن يستمر لمدة نصف ساعة ، ولكنه استمر إلى ما يقرب من ثلاث ساعات ونصف الساعة ، ناقش ممثلو الطلاب مع عبد الناصر سبعة عشر تساؤلاً كانوا قد أعدوها قبل اللقاء بأكثر من أسبوع ، وكانت كلها بخصوص الموقف السياسى الوطنى (١٩) . ولم يتقدم أى منهم بأى شكوى طلابية ، إلا أن عبد الناصر نفسه هو

الذى حثهم عند نهاية اللقاء على شرح مشكلات الطلاب على وجه الخصوص ، فتطرقوا للأمر فى إيجاز ، مركزين شكواهم على مسألة وصاية الأساتذة على اتحاد الطلاب .

لم تكن انتفاضة الطلاب فى فبراير ١٩٦٨ إذن مجرد احتجاج على أحكام محكمة عسكرية على مجموعة من الضباط المتهمين بالإهمال ، وإنما كما يفسرها د . فؤاد زكريا : « كانت حركة الطلاب فى ١٩٦٨ تلخيصاً للسخط الجارف الذى اجتاح البلاد بعد هزيمة ١٩٦٧ . على أن الروح العامة التى كانت وراء هذا التحرك الطلابى كانت تعبر عما هو أكثر من السخط على الهزيمة ، إذ كانت فى الواقع تعبيراً عن عدم الرضا عن أسلوب كامل فى الحكم تعد الهزيمة العسكرية مظهراً واحداً من مظاهر السلبية » (٢٠) .

وكان الأثر السياسى للانتفاضة رائعاً فى البلد ككل وداخل الجامعات ؛ فعلى المستوى القومى اضطر عبد الناصر لأن يصدر أمراً بإعادة محاكمة الضباط المتهمين بالإهمال ، وتشكيل وزارة جديدة كان أغلبها من المدنيين (٢١) ـ معظمهم من أساتذة الجامعات ـ وذلك لأول مرة فى عهده . والأمر الأكثر دلالة ، هو أنها جعلته يسعى لتجديد شرعية نظامه من خلال « برنامج ٣٠ مارس » بما كان يتضمنه من إصلاحات ليبرالية موعودة فى النظام السياسى .

وداخل الجامعات ، مهدت الانتفاضة الطريق لإزالة عدد من القيود التى كانت تعوق بشدة مجالات النشاط فى الحركة الطلابية . فبرغم بقاء الحرس الجامعى داخل الحرم إلا أنه لم يعد يتدخل مباشرة فى النشاط السياسى للطلاب ، كما لم تعد لديه سلطة مراقبة المقالات الطلابية المنشورة فى مجلات الحائط ، الأمر الذى جعل من مجلات الحائط ، كما ذكر أحد الطلاب : « الصحافة الحرة الوحيدة فى مصر » (٢٢) . كما صرح للاتحاد العام لطلاب الجمهورية بإصدار صحيفة طلابية مركزية . وصدرت لائحة جديدة لاتحاد الطلاب بموجب قرار جمهورى منح الطلاب ما كانوا يأملون فيه منذ أمد بعيد : اتحادا طلابيا بلا وصاية من أعضاء هيئة التدريس . كما حصل الطلاب أيضا على عدد من المكاسب الاجتماعية كخفض رسوم الإقامة فى المدن الجامعية من سبعة جنيهات ونصف الجنيه إلى خمسة جنيهات ، وزيادة مخصصات بنك الطلبة من مليون إلى ثلاثة ملايين جنيه (٢٣) .

استرداد الثقة بالنفس

وفى تلك الأثناء كان نظام عبد الناصر قد اكتسب قدراً أكبر من الفهم لما يمكن أن يسببه إحياء الحركة الطلابية عقب النكسة العسكرية من تهديد محتمل لاستقراره ،

ومن ثم بذلت مساع خاصة لتجنيد القيادات الطلابية فى التنظيم السرى التابع للاتحاد الاشتراكى وهو « طليعة الاشتراكيين » (٢٤) . وفى هذا التنظيم تعرضت سمات الاستقلالية وروح المبادرة - التى كان الطلاب قد بدأوا فى اكتسابها إبان الانتفاضة - للتقييد بسبب الانضباط الذى فرضته على القيادات الطلابية محاولة إصلاح النظام من داخله .

إلا أن أهم ما خلفته الانتفاضة على الإطلاق هو انتشار روح الثقة بالنفس بين الكتلة الطلابية فى أعقابها . إن الانتفاضة ، بإفرازها لقيادات طلابية جديدة ، قد وضعت الأساس لسلسلة من التحركات الطلابية التالية . كما بدأت عملية الاستقطاب الايديولوجى فى صفوف الطلاب ، تلك العملية التى أدت إلى عودة التيارات السياسية المنظمة للظهور ثانية فى إطار الحركة الطلابية المصرية . ولم تجمع هذه التيارات على شيء قدر إجماعها على النظر إلى انتفاضة فبراير ١٩٦٨ بتقدير خاص .

كانت صفوف الطلاب المصريين قد استردت قدرا من الثقة بالنفس لبضعة أشهر قليلة إثر انتفاضة فبراير ١٩٦٨ ، وذلك بسبب دورهم ، الذى كان محلاً لاحترام الجماهير ، فى تمهيد الطريق للإصلاح السياسى بعد الهزيمة . ولكن الهدوء الطلابى النسبى انتهى فجأة باندلاع موجة ثانية من الاضطرابات الطلابية فى نوفمبر ١٩٦٨ . وكان ذلك بمناسبة إعلان قانون جديد للتعليم يحد من العرف القائم الذى يسمح لطلاب المدارس الثانوية بدخول الامتحانات لأى عدد من المرات ، ويضمن للطالب النجاح العام برغم رسوبه فى مادتين (غالباً الرياضيات واللغات الأجنبية) . كما رفع القانون درجة النجاح الصغرى فى عدد من المواد بالمرحلة الثانوية ، وأنهى الانتقال الآلى من صف دراسى إلى آخر فى المرحلة الابتدائية ، ووضع حدا أدنى من الدرجات للالتحاق بالمرحلة الإعدادية . وطبقا لهذا القانون أصبح على الطلاب الحصول على مستوى معين من الدرجات كحد أدنى فى كل المواد الدراسية ، حتى يحققوا النسبة العامة للنجاح فى امتحاناتهم . ولا ريب أن الأثر العام لهذا القانون على مستوى العملية التعليمية كان مفيدا . ولكن بالنسبة لأولئك الذين يحاولون الحصول على مؤهلات دراسية ، كان من الطبيعى أن يبدو أثره مقيدا بشكل حاد .

بدأت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ الطلابية فى مدينة المنصورة . حيث خرج طلاب المدارس الثانوية بالمدينة إلى الشوارع فى ٢٠ نوفمبر احتجاجا على القانون إثر نشره بالصحف فى اليوم السابق . وعزت المصادر الرسمية هذه المظاهرات إلى طلاب مدرسة ثانوية خاصة معينة ، كانوا يعرفون بارتفاع أعمارهم عن متوسط أعمار طلاب المدارس الثانوية ، وبتكرار رسوبهم فى الامتحانات (٢٥) . ولكن سرعة انضمام طلاب

المدارس الأخرى بالمدينة إليهم ، تجعل من الصعب إرجاع تلك المظاهرات إلى طلاب مدرسة واحدة فقط ، حيث كان طلاب البلاد عموماً يتوقعون الحصول على فرصة سهلة للانتقال إلى التعليم العالى كنتيجة للتوسع الذى بشرت به سياسات عبد الناصر التعليمية الشعبية ، وكان تأكيد القانون الجديد على الكيف على حساب الكم أمرا جديدا دفع بالطلاب إلى التظاهر .

وانتهى أول ايام المظاهرات فى المنصورة بتجمع طلابى فى مدرسة حكومية ، وفى هذا التجمع أكد محافظ الدقهلية للطلاب أن قانون التعليم لن يطبق بأثر رجعى ، وأنه ستتم بعض التيسيرات بالنسبة للطلاب الذين كانوا مقيدين بالمدارس بالفعل وقت إعلان هذا القانون . وكان المحافظ قد تلقى بلاغاً تليفونياً بفحوى هذا التأكيد من وزير التربية والتعليم بعد مناقشة القانون مع المسئولين فى وزارته فى اجتماع عقد بالوجه القبلى .

وفى اليوم التالى - ٢١ نوفمبر ١٩٦٨ - استمر الطلاب فى التظاهر ، وبدأ المظاهرات هذه المرة طلبة المعهد الدينى الأزهرى ، البالغ عددهم ألفين من الطلاب ، والذين ، برغم عدم انطباق هذا القانون عليهم ، خشوا من أنهم ربما يتأثرون به . ويتجه المتظاهرون إلى مديرية الأمن حيث يصبحون وجها لوجه أمام قوة البوليس المتمركزة داخلها ، فينطلق الرصاص ، ليقتل ثلاثة من الطلبة وفلاحاً ، بينما جُرح اثنان وثلاثون متظاهراً (٢٦) ، وتسعة من ضباط البوليس وأربعة عشر من ضباط الصف والعساكر (٢٧) .

واتخذت الحكومة التدابير لوقف انتشار القلاقل ، وسعت الصحف الرسمية إلى إثارة ضجة حول الموضوع لمنع حدوث احتجاجات طلابية أخرى . وأعادت « الأهرام » التذكير بمزايا قانون التعليم الجديد ، وزعمت أن المظاهرات قد اندست فيها عناصر غير طلابية ، حاولت مهاجمة مديرية الأمن بالمنصورة (٢٨) . كما أكدت مرة أخرى على « الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد والتى تقتضى توجيه كل الجهود لمواجهة العدو » (٢٩) .

وحاول مكرم محمد أحمد ، وهو أحد محررى الأهرام ، تقديم وصف أكثر دقة وشمولا للمعلومات دون الخروج عن الرواية الرسمية للأحداث (٣٠) ، فأثار قضية مسئولية مدير الأمن بالمحافظة : « لماذا لم يقل بيان مدير الأمن كل الحقيقة . لماذا لم يسرد الوقائع مثلما جرت . لماذا لم يقل إن الأربعة قد سقطوا أمام ساحة المديرية . ليس هناك ما يمكن إخفاؤه » (٣١) . ومع ذلك ، استمر فى إلقاء كل اللوم على عاتق الطلاب : « لماذا هذا العنف البالغ فى مواجهة قرار إصلاحى ينهى الهذر الذى أصاب

النظام التعليمى لسنوات طويلة ؟ » . واستشهد مكرم محمد أحمد بخطاب وزير التعليم أمام الطلاب : « لقد كنتم تصرخون فى فبراير الماضى ، تطلبون الفرد القوى والأمة القوية ، وعندما استهدفكم الإصلاح تتعذرون الآن عليه .. أية غرابة فى موقفكم » ! كما انتقدهم بحدة قائلا : « إن القوة الطلابية فى مصر والتى واتتها فى مارس الماضى فرصة أن تكون إحدى قوى التصحيح فى المجتمع المصرى ، لا ينبغى أن يسيطر عليها الإحساس بأن ما تراه هو الصواب دائما . إن موقفها فى حادث المنصورة يكشف أن الحركة الطلابية فى مصر تحتاج إلى التصحيح المستمر .. من الضرورى أن نتفق على أن المناخ الذى جرت فيه حوادث المنصورة يختلف تماما عن المناخ الذى جرت فيه حركة الطلاب فى فبراير الماضى .. يومها كان هناك تقدير شعبى واضح للدور التصحيحى البالغ الأهمية لمظاهرات الطلاب .. إن ما وقع فى المنصورة لم يكن بالشىء المناسب فى الزمن المناسب .. كان ينبغى أن يصاحب ختام الموقف لوم شديد لطلاب المنصورة لأنهم لم يستنفدوا وسائل كثيرة كان من الممكن أن تحمل وجهات نظرهم . المشكلة فى ذلك أننا لا نستخدم جيدا الأطر القائمة بالفعل من أجل التعبير عن وجهات نظرنا فى المشاكل .. كان هناك إمكانية عقد مؤتمر داخل المدرسة ، وكان هناك أيضا إمكانية إشراك مجالس الآباء فى الموقف ، وكان هناك ثالثا إمكانية التوجه إلى التنظيم السياسى القائم من أجل طرح المشكلة سياسيا ، وكان هناك أخيرا إمكانية استنهاض اتحاد الطلبة لكى يقوم بدوره فى المشكلة . لم يحدث شىء من ذلك أبدا .. المظاهرة هى أبسط الوسائل » (٣٢) .

قدم مكرم محمد أحمد أكثر التحليلات شبه الرسمية للأحداث رصانة وأقلها ديماجوجية ، إلا أنه فشل فى اقتراح بديل فعال لما قام به الطلاب . فهم لم يغفلوا الأطر المطروحة ليستبدلوها بمجرد الرغبة فى التخريب ونشر الفوضى ، لكنهم كانوا قد فقدوا الثقة طويلاً فى كافة المؤسسات المعنية ، كما أن فترة الإصلاح القصيرة كانت غير كافية بالمرة لتبديد عدم الثقة المترسخ لديهم . ودليل ذلك ما استشهد مكرم نفسه به فى مقاله مما قاله بعض الطلاب : « لابد من الإضراب .. من الذى يضمن لنا كل ما قاله المحافظ ؟ » .

وسرعان ما انتقلت أخبار أحداث المنصورة الدامية إلى جامعة الإسكندرية التى تضم عددا من الطلاب من أبناء الدقهلية . وتوقع محافظ الإسكندرية حدوث متاعب فى الجامعة ، وبالذات فى كلية الهندسة ، حيث توجد بؤرة للقيادة الطلابية النشيطة ، فعقد اجتماعاً يوم الجمعة ٢٢ نوفمبر حضره مدير الأمن ، ومدير الجامعة ، وخمسة من أعضاء هيئة التدريس بكل كلية ، وكل نظار المدارس الثانوية بالمدينة ، وعدد من نظار المدارس الإعدادية الكبيرة ، ورؤساء الأحياء بالمدينة (٣٣) . وبحثوا احتمالات

الاضطرابات ، واتفقوا على أن تبدأ المحاضرات بالجامعة مبكرا عن المعتاد بخمس دقائق ، وأن يتولى مدير الأمن ضمان حظر الخروج إلى الشارع فى مظاهرات . ولم يدع أى ممثل طلابى لحضور هذا الاجتماع .

وفى مساء نفس اليوم رجع اثنان من طلبة الهندسة من المنصورة ليؤكدا أخبار الصدام الدامى ، فعقد اجتماع طارىء لاتحاد الطلاب بعد منتصف الليل واتخذ فيه قرار بتنظيم مسيرة احتجاج سلمية في اليوم التالى (٣٤) . ومنذ الصباح الباكر بدأ الطلاب فى التجمع بكلية الهندسة ، وأبلغ الطالبان العائدان من المنصورة الطلبة المجتمعين بالموقف هناك ، وذكرا أن البوليس قد أحاط بمساجد المدينة أثناء صلاة الجمعة . وأطلقت الهتافات ضد وزير الداخلية شعراوى جمعة (٣٥) . بعد ساعتين من النقاش الحاد انتهى الاجتماع (بفوضى شديدة طبقاً لما ذكره الأهرام) وخرج الطلاب إلى الشوارع .

وقاد المظاهرة عاطف الشاطر رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة رافعاً علم الكلية . وحدث الصدام الحتمى مع قوات الشرطة أمام كلية الزراعة حيث أصيب ثلاثة وخمسون من رجال الشرطة وثلاثون من الطلاب (٣٦) . وفى أثناء المظاهرة ألقى القبض على عاطف الشاطر وثلاثة من زملائه حينما كانوا يتفاوضون مع البوليس . ونقلوا إلى مديرية الأمن بالاسكندرية ، فتفرقت المظاهرات وعاد الطلبة للتجمع فى كلية الهندسة .

واختار محافظ الاسكندرية - بشجاعة - أن يواجه الطلاب بنفسه وأن يقنعهم بعدم تصعيد التوتر . وفور وصوله حاصره الطلاب ، واحتجزوه فى حجرة الحرس التى كانت تحت سيطرة الطلاب الذين قطعوا أسلاك التليفون . ولم يُسمح للمحافظ بالخروج فى آخر الأمر إلا بعد أن أمر بإطلاق سراح الطلاب الأربعة . وعندما وصلوا إلى كلية الهندسة عُقد مؤتمر طلابى وسمح للمحافظ بالحديث فيه ، إلا أنه لم يحقق نجاحاً يذكر فى مواجهة الصخب الذى قوبلت به كلماته ، ولكنه وافق على مقابلة وفد من الطلاب فى مكتبه مساء نفس اليوم (٣٧) .

وقبل أن يغادر المحافظ كلية الهندسة التقى بعاطف الشاطر واثنين من زملائه ، وتسلم منهم نسخة خطية من المطالب الطلابية التى تضمنت المطالبة باستقالة وزير الداخلية ، ومحاكمة المسئولين عن أحداث المنصورة ، والإفراج عن الطلبة المعتقلين ، ورفع الرقابة عن الصحف ، وإقرار سيادة القانون ، وتطوير الجامعات (٣٨) .

وعقد الاجتماع المقترح مع المحافظ ، فحضره حوالى ٢٠ طالباً يمثلون اتحاد الطلاب ، كما يمثلون مئات الطلاب الذين كانوا قد بدأوا بالفعل اعتصاماً فى كلية الهندسة ، وانتهى الاجتماع إلى طريق مسدود .

وعزز الطلاب المشاركون فى الاعتصام موقفهم بأن استولوا على ماكينة طباعة

الرونيو الخاصة بالكلية ، وبدأوا فى كتابة سلسلة من البيانات وزعت جميعها على نطاق واسع فى المدينة ، وأعلنوا كلية الهندسة مقراً دائماً للاعتصام ، وشكلوا لجنة « الرصد والاستطلاع » ، ولجنة « متابعة المطالب » . وأسندت مسئولية اللجنة الأخيرة إلى الدكتور عصمت زين الدين رئيس قسم الفيزياء النووية ـ كان يبلغ من العمر ٤٣ عاماً ـ الذى كان يؤيد الطلاب ، وأسهم بقدر فعال فى انتفاضتهم . كما شكلت لجنة من أربعة طلاب لإذاعة البيانات عبر مكبر للصوت علق على سور الكلية .

وفى اليوم التالى كان من المقرر أن يبحث مجلس الوزراء مشكلة الإسكان ، ولكنه بحث بدلاً منها موضوع الطلبة وقرر إغلاق الجامعات . وفى نفس الوقت كان الكثيرون من الطلاب قد انضموا إلى الاعتصام ، وبدأ الطلاب من المدارس المحيطة بالجامعة التظاهر أيضاً ، ولكن قوات الشرطة المحيطة بكلية الهندسة قامت بتفريقهم .

وفى يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر حدث إضراب بالاسكندرية ، كما شهدت المدينة مظاهرات على نطاق لم تشهده من قبل ، انتهت بصدام دام مع الشرطة . وكما توضح أرقام الخسائر ، فإن الطلاب لم يكونوا وحدهم فى هذه الأحداث : إذ لقى ستة عشر شخصا مصرعهم (٣ طلاب ، ١٢ من الأهالى ، وتلميذ عمره ١٢ عاما سقط تحت أقدام المتظاهرين) ، فى حين أبلغ عن وصول ١٦٧ مصابا من الأهالى إلى المستشفيات ، كما أصيب ٢٤٧ من رجال الشرطة (١٩ ضابطا و ٢٢٨ جنديا) (٣٩) . وألقى القبض على ٤٦٢ شخصا ، أفرج عن ٧٨ منهم لأن سنهم أقل من ١٦ سنة ، وأفرج عن ١٩ لعدم كفاية الأدلة ، وحبس الباقون وعددهم ٣٦٥ على ذمة التحقيق (٤٠) . ووفقا لما ذكر وزير الداخلية ، فإنه تلقى تقريرا بالصور الفوتوغرافية حول الممتلكات التى دمرت أثناء المظاهرات وتتضمن : تحطيم ٥٠ سيارة أتوبيس نقل عام ، ٢٧٠ لوح زجاج ترام ، ١١٦ إشارة مرور ، ٢٩ كشك مرور ، زجاج ١١ محلا تجاريا منها جمعية استهلاكية نهبت جميع محتوياتها ، زجاج عدد من سيارات القطاع العام والخاص ، وعدد من مصابيح الإضاءة فى الشوارع ، وحرق أثاث نادى موظفى المحافظة (٤١) .

أما أولئك الطلاب الذين كانوا لا يزالون داخل كلية الهندسة ، والذين قوبل طلبهم بحضور مسئول كبير لزيارتهم بالرفض ، فقد أنهوا اعتصامهم فى ذلك المساء ، حسبما جاء بالأهرام (١٩٦٨/١١/٢٨) بسبب « إحساسهم بالأسف والندم لما حدث من تخريب فى المدينة مؤخرا » كما وصفه لهم خمسة من زملائهم قاموا بجولة للاستطلاع بناء على طلب المحافظ وهيئة التدريس . وبالإضافة إلى هذا الإحساس بالندم ، زعمت « الأهرام » أنهم شعروا : « بانفضاض الشارع عنهم ، ودهشته من موقفهم الذى كان يبدو بدون مسوغ واضح » (٤٢) . ولكن نطاق انخراط السكان ـ من غير الطلاب ـ فى المظاهرات ينفى صحة هذا الإحساس « بالانفضاض » .

لقد انتهى الاعتصام فى الحقيقة لأسباب عملية ، تشمل قلة طعام الإفطار فى أيام رمضان ، وانقطاع التيار الكهربى بسبب الأمطار الغزيرة ، والضغط الذى مارسه أولياء أمور الطلاب ، وكذلك انسحاب رئيس الاتحاد من الاعتصام ، ورفضه إمداد المعتصمين بالطعام ، والإنذار الذى وجهه المحافظ للطلاب بأن كلية الهندسة سيتم إخلاؤها بالقوة ، وما قام به من ترتيبات فعلية فى هذا الصدد (٤٣) .

وفى جامعة القاهرة ، عقد طلاب كلية الهندسة اجتماعا فى ٢٣ نوفمبر وأصدروا بيانا ، قرروا فيه العودة للاجتماع فى اليوم التالى . وفى كلية الطب أعلنت الدعوة إلى الاعتصام . وعقب قرار مجلس الوزراء فى اليوم التالى ، أغلقت جامعة القاهرة ، وتم تفريق الطلاب قبل أن يتمكنوا من التجمع . ولم تصل الأحداث فى القاهرة إلى ما وصلت إليه أحداث الاسكندرية من مدى . ولم يكن ذلك بسبب افتقارها إلى تكتل من القيادات الطلابية مماثل لما هو موجود بالاسكندرية ، (بل ربما كان لديها قيادات أكثر مما لدى جامعة الاسكندرية) ، وإنما بسبب انتشار الأخبار ببطء . إذ لم تكن هناك روابط بين جامعة القاهرة وبين المنصورة حيث بدأت الأحداث . الأمر الذى لم يترك فسحة كافية من الوقت لتنظيم انتفاضة .

خطوة للوراء

كانت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ بمثابة خطوة إلى الوراء من منظور حرية حركة الطلاب . وعلى مستوى السياسة القومية لم تقدم الانتفاضة شيئا لصالح تقوية نفوذ المدافعين عن الليبرالية . وكان أحد الليبراليين ، د . حلمى مراد وزير التربية والتعليم ، قد دعا زملاءه فى المؤتمر القومى إلى أنه : « يجب ألا يشغلنا ما حدث ، أو يصرفنا عن مواصلة الدأب الجاد الحثيث لتنفيذ برنامج ٣٠ مارس » . ولم تلق هذه الدعوة استجابة كبيرة حيث كان المتشددون هم الفائزين فى ذلك اليوم (٤٤) .

لقد اندلعت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ بسبب قضية تعليمية ، كانت فيها الحكومة أكثر تقدمية بالفعل من طلاب المنصورة . ووسّع الصدام مع الشرطة فى المنصورة ـ حيث قتل أشخاص وعجزت الحكومة بعد ذلك عن إثبات صحة تصرفها فى الحادث ـ من نطاق الانتفاضة . وكان وزير التربية والتعليم قد أشار فى المؤتمر القومى إلى أن إضراب الاسكندرية حدث : « احتجاجا على ما حدث من تصادم بين الشرطة والطلبة فى المنصورة ، وأضافوا أسبابا أخرى سياسية منقطعة الصلة بما بدأ به الإضراب الأول » . وهكذا فإن الطلبة كانوا ساخطين إلى الدرجة التى لم يقتصر احتجاجهم فيها على الحادث نفسه ، بل إنهم أعربوا أيضا عن تذمرهم من الإطار السياسى الذى سمح بحدوثه .

كانت أحداث الاسكندرية ذروة هذا التطور ولم تكن بالضرورة انتفاضة يمينية

مثلما ذهب البعض . لقد كانت انتفاضة سياسية ذات شعارات مشابهة لشعارات الانتفاضة السابقة فى فبراير ١٩٦٨ . لكنه لم ينشأ عنها بالضرورة برنامج سياسى أشمل للحركة الطلابية . وبرغم الخسائر التى نتجت عن انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ ، فإنها مهدت الطريق لعملية استقطاب أكبر للقوى السياسية داخل الحركة الطلابية ، حيث أدى إحكام قبضة النظام على الجامعات إلى تحقيق نتيجة عكسية هى اندفاع الطلاب نحو التخلص من احتواء النظام لهم ايديولوجيا ، وبذلك أعدت التربة لظهور حركة طلابية أصلب عودا ، وأكثر تمرسا فى السنوات التالية .

لقد مثلت الانتفاضتان الطلابيتان فى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ تعبيرا شبابيا مرتفع الصوت عن أزمة كل من النظام السياسى وأزمة جيل ١٩٦٧ كليهما . وكان التفاعل الصدامى بين الطرفين مؤذنا بتجاوز الهيمنة الأيديولوجية والسياسية للنظام على جيل الشباب ، حسبما أبرز ذلك الفرق بين تأييد النظام فى ٩و ١٠ يونيو ١٩٦٧ والتمرد عليه فى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ . وقد مثل ذلك نوعا من الانتقال من حال إلى حال فى ديناميات النظام السياسى . إلا أنه جاء « انتقالا محجوزا » لم يأت بتحول نوعى . فقد بقى النظام متراوحا بين إعمال « برنامج ٣٠ مارس » كخميرة للديموقراطية ، وإعمال مبدأ « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » . فاستمر النظام كما هو فى أساسياته ، ولم ينطلق عقال الانتقال إلا بعد وفاة عبد الناصر ، ومجىء السادات للرئاسة ، وتفجر الصراع على السلطة وحسمه لصالح الرئيس الجديد فى مايو ١٩٧١ .

ولئن مثلت الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ امتداداً طبيعيا للنظام القديم مع الرئيس الجديد القادم منه ، إلا أنها مثلت بداية الفتح المموارب للباب المغلق حتى استكمل فتحه بالانفتاح على المستوى الاقتصادى ، وإقرار التعددية على المستوى السياسى ، وفتح باب الهجرة والسفر على المستوى الديموجرافى ، ثم أخيرا التسوية على المستوى الإقليمى . مع ما ارتبط بكل هذا من تغييرات دستورية وقانونية فى البنية الرسمية للنظام السياسى .

وكان ما مس جيل الشباب بشكل مباشر من هذه التغييرات هو فتح باب الهجرة والسفر بالنسبة للقاعدة الواسعة من الجيل الشاب . أما ما مس قمة الجيل أو كوادره النشيطة فكان خطوات مثل : الاعتراف بفشل منظمة الشباب فى الجامعات وسحبها من هناك حتى سحبت من مجمل البنية السياسية ، وتخفيف قبضة الإدارة على اتحادات الطلاب ، بل وسحب الحرس الجامعى (رغم انتكاس هاتين الخطوتين فيما بعد) (٤٥) .

وقد ساعد ذلك على انطلاق عملية التبلور الأيديولوجى لدى القوى الشبابية ، فأصبح هناك الشباب الاشتراكى التقدمى (الماركسى أو اليسارى) والشباب الناصرى (الذى تحول للمعارضة بعد تحويل السادات لاتجاه الدفة الناصرية) والشباب الإسلامى

(المشدود بين حركة الإخوان المسلمين والحركات الجهادية الجديدة) . وعرفت جامعة القاهرة فى منتصف السبعينيات أندية فكرية تعبر عن هذه التيارات وتحمل هذه الأسماء .

إلا أنه ما كان لهذه الخطوات والتفاعلات أن تأخذ مجراها ومداها بدون إقدام الرئيس السادات على دخول حرب أكتوبر ١٩٧٣ . بما تمخضت عنه هذه الحرب من بناء شرعية سياسية جديدة للرئيس لا تقتصر على كونه امتدادا لشرعية الرئيس عبد الناصر المعبر عن شرعية ثورة يوليو ١٩٥٢ . وتلك الشرعية الجديدة هى التى مكنت السادات من الإقدام على اتخاذ الخطوات التى تميز نظامه فى المنظور التاريخى بدءا بخطوة دخول حرب أكتوبر نفسها . وهى الخطوات التى بلورت ردود أفعال جيل ١٩٦٧ على محاور أيديولوجية وتنظيمية مختلفة فى مواجهة النظام وفى مواجهة بعضها البعض (٤٦) .

وفى هذا السياق يمكن النظر لانتفاضتى الطلبة فى يناير ١٩٧٢ والعام الدراسى ١٩٧٣/١٩٧٢ (٤٧) لا كمجرد « رد فعل » على هزيمة ١٩٦٧ ـ فقد تحقق رد الفعل بانتفاضتى ١٩٦٨ ـ وإنما باعتبارهما « فعلا » جديداً يمثل قفزة فى الضغوط الشعبية المتراكمة منذ ١٩٦٧ (٤٨) ، كما يمثل ضغطاً ملحاً فى اتجاه الدفع نحو معركة التحرير . لقد مثلت الانتفاضتان الطلابيتان ذروة « الضغط المدنى » ـ الشبابى ـ من أجل تحقيق « الاستدراك العسكرى » لهزيمة ١٩٦٧ . ذلك الضغط الكثيف الذى بلور لدى الرئيس السادات القدرة على « المغامرة » بدخول حرب أكتوبر فى مواجهة الموانع الحسابية ، باعتبار أن نتائج المعركة العسكرية لو جاءت سيئة فلن تكون أسوأ من استمرار الحال على « اللاسلم .. واللاحرب » (٤٩) وبالتالى استمرار الضغط الشبابى والتلعثم النظامى (٥٠) .

احتكار أمجاد حرب أكتوبر

ولئن مثلت حرب أكتوبر أساسا متجددا لشرعية نظام « ثورة يوليو » ، فإن صفوة الحكم قد احتكرت لنفسها تملك أمجاد الثورة والحرب معا . أما « جيل الثورة » الذى تعلم فى ظل مجانية التعليم ، أو « جيل الحرب » الذى رفض هزيمة ١٩٦٧ ومهد لانتصار ١٩٧٣ ضاغطاً فى الحياة السياسية ، ومقاتلا فى القوات المسلحة ، فلم ينل نصيبا كبيرا من المجد الذى صنعه . وبذا بقى النظام على تحجره الذى لم يستوعب نشطاء هذا الجيل ، بل استمر على تصنيفه لهم كأعداء « لأمن الدولة » . بينما بقى نشطاء هذا الجيل على شكوكهم فى صلاحية النظام ، وفى مغزى الحرب التى غامر بها ، وفى معنى السلام الذى دخله بعدها ، وفى مضمون الانفتاح الذى بدأه ، وفى حدود الديموقراطية التى أقرها . وهكذا استمر النشطاء الطلابيون ـ خصوصا من اليسار ـ على

صدامهم مع النظام فى الإطار الجامعى ، وحتى المعركة الأخيرة لحضورهم الملموس فى الشارع مع انتفاضة الخبز فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، وقبل أن يمسك الإسلاميون الشبان بصولجان القيادة الغالبة لنشطاء الجيل الشاب .

لقد انقسم جيل ١٩٦٧ فى رأسه وفى قاعدته ، فعند الرأس تمخضت شكوك الجيل فى النظام السياسى عن تبنى أبنائه لأيديولوجيات غير الأيديولوجية الرسمية . فاتجه البعض يسارا نحو الماركسية ، واتجه البعض يمينا نحو الفكر الإسلامى المحافظ . وبقى فريق « الناصريين » على ولائه لفكر النظام خصوصا بعد تبدلات السادات إثر موت عبد الناصر .

وداخل كل من هذه التيارات الثلاثة حدث انقسام آخر بين أجيال التيار فأصبح فى كل تيار خطان ، أحدهما راديكالى يعبر عن هذا الجيل الصغير والآخر أكثر اعتدالا يعبر عن الأجيال المخضرمة التى ناضلت تحت نفس الراية منذ الأربعينيات أو ما قبلها . وبالنسبة للناصريين كان الانقسام بين الجيل الأصغر الذى تخرجت أهم عناصره من منظمة الشباب والجيل الأكبر الذى مارس الحكم مع عبد الناصر ولم يحظ بما حظى به الزعيم من تأييد واسع . وعند قاعدة الجيل توزع الأبناء بين من هاجر من البلاد للعمل ، وبين من بقى فيها يعمل لدى الحكومة أو القطاع العام ، ويعيش على الكفاف نتيجة لذلك ، أو يتاجر ويضارب فى السوق الحرة ويكسب الكثير ، أو يمارس الفساد داخل جهاز الدولة أو داخل السوق أو داخل الاثنين . وكانت القسمة الأكبر من هذا هى التى حدثت بين رأس هذا الجيل وقاعدته . فدفعت عزلة الرأس إلى مزيد من التشدد والإيمان بالأساليب الانقلابية فى التغيير ، بينما استغرقت القاعدة روح اللامبالاة والرغبة فى المزيد من الهجرة ، مما كان مقدمة لما يعرف اليوم على نطاق واسع باسم « أزمة الانتماء » (٥١) . والملاحظ أن العناصر المنتمية التى شرعت فى البحث عن البدائل الأيديولوجية قد تميزت حركتها بأمرين . أولا : أنها عند مستوى الصياغة الفكرية قد ظلت أقرب لكونها صاحبة صرخة منها إلى كونها صاحبة مشروع . حيث غلبت على أفكارها الشعارات الزاعقة والتصورات المثالية المعبرة عن « رفضها » لما هو قائم و « حلمها » بالبديل دون أن تحدد « طريقها » من هذا إلى ذاك . صحيح أنه كان هناك فيض من الكتابات فيما بين مجلات الحائط الجامعية والكتب المجلدة لدور نشر التراث . وكانت هناك منشورات ومجلات مطبوعة على الماستر . وكانت هناك حركة تعبر عن ذلك ، وتمتد فيما بين المظاهرات وأعمال الاغتيال السياسى ، لكن كل هذا لم يرتق إلى مستوى المشروع أو المشروعات البديلة التى تصل رأس الجيل بقاعدته أولا ، ثم تصل الجيل كله بمجموع الشعب ثانيا من حيث « الاقتناع الفكرى » و « المشاركة فى

الحركة » . إن أقصى ما وصله أبناء هذا الجيل هو شىء من التعاطف من قبل مواطنيهم الذين يرثون لأحوال الجيل أكثر مما هم مقتنعون ببدائله الفكرية أو بجدارته للقيادة .

والملاحظة الثانية : هى أن أبناء الجيل المنتمين وذوى النشاط السياسى قد « توهموا » أن حركتهم هى حركة مستقلة نابعة من ذاتهم ومعبرة عن ضمير جيلهم . وكان منبع هذا الإحساس هو النشأة التلقائية لحركتهم السياسية من داخل أسوار الجامعة في الغالب . كما تأكد الإحساس بما أسسه هذا الجيل من منظمات سياسية تعمل تحت الأرض وفوقها ، وتبدو مقطوعة الصلة بمنظمات الأجيال السابقة . وقد كان لمنظمات الجيل الشاب جولاتها الصدامية مع جهاز الدولة والتى أعطتها لبضع سنوات إحساساً متميزاً بالثقة . ثم أخيرا جاءت الكتابات السياسية المتناثرة « لمناضلى » الجيل الذين أصبحوا « مفكريه » ، والتى بدا منها رفضهم الشديد لفكر الأجيال السابقة ، بل وتعريضهم بأشخاص مفكرى تلك الأجيال . لكن الحقيقة الكامنة وراء كل تلك المظاهر كانت سريان روح الجيل القديم فى عروق الجيل الجديد فكرا وحركة . وبذا خرجت حركة الشباب الإسلامى من معطف حركة الإخوان المسلمين ، وخرجت حركة الشباب اليسارى من معطف الحركة الشيوعية . وإن اقتربت حركة الشباب من تبنى أطروحات الأجنحة الأكثر راديكالية فى هاتين الحركتين القديمتين (مثلا سيد قطب بالنسبة للإسلاميين ، وخصوم منظمة « حدتو » بالنسبة للشيوعيين) . حتى الفرعان الأحدثان لحركة الجيل الشاب ، أى الناصريون والليبراليون ، لم يكونا بعيدين عن ذلك بخروجهما من معطف التجربة الناصرية والتجربة الوفدية قبلها . وإن هى إلا سنوات قلائل حتى كان الجيل الأكبر قد كسب المعركة تماما ، ليس فقط « بسريان روحه » وإنما « بإحكام قبضته » على الأحزاب والمنظمات السياسية الموجودة فى مصر اليوم . وبهذا انقطعت مسيرة جيل بدا للوهلة الأولى أنه سيجسد مشروعا أو مشروعات متميزة فى تاريخ مصر .

لقد كان جيل ١٩٦٧ « مجمعا للصدمات » : فقد تلقى صدمة الهزيمة ، ثم صدمة الحرمان من العرفان بنصيبه فى صنع الانتصار ، ثم صدمة الانفتاح وفتح الأبواب للهروب الكبير إلى الخليج وغيره ، ثم صدمة السلام مع العدو التاريخى ، وأخيرا صدمة التراجع السريع عن الادعاء الديموقراطى لنظام بقى فى جوهره سلطويا أحاديا وهو يرسم رتوش التعددية والديموقراطية على مظهره الخارجى . ورغم أن أبناء هذا الجيل مازالوا أحياء بالمعنى البيولوجى ، إلا أن الكثيرين منهم مازالوا يحملون مرارات الصدمات (٥٢) . وهى أكثر مرارة فى حالة نشطاء الجيل من كوادر اليسار الذين احتل الإسلاميون مواقعهم السابقة فى العمل العام والشبابى ، فى الجامعة والنقابات المهنية ومنابر المعارضة السياسية للطبقة الوسطى على وجه العموم . ومع المرارات فى الحلق تبقى المفردات فى الذاكرة ، المفردات التى سكّتها التجربة النضالية لهذا الجيل بقواعده

وقياداته : « المظاهرات » .. « الاعتصامات » .. « مجلات الحائط » .. « المؤتمرات » .. « الأسر » .. « الوثيقة الطلابية » .. « جماعة أنصار الثورة الفلسطينية » .. « اللجنة الوطنية للطلبة » .. « الكعكة الحجرية » (٥٣) .. « أغانى نجم وإمام » .. « الهتافات » (مثلا : اصحى يا مصر) .. « الشعارات » (مثلا : كل الديموقراطية للشعب .. وكل التفانى للوطن) .. الخ .

وإذ تمر اليوم ثلاثون سنة على حرب ١٩٦٧ التى ولدت جيلها ، جيل الهزيمة وجيل تحدى الهزيمة فى نفس الوقت ، فإن هذا الجيل الذى كان « شابا » وقتها أصبح اليوم هو « الجيل الوسيط » فى الحياة المصرية . ولما كانت الحياة المصرية تعرف نوعا من « الاحتكار الجيلى » (المعادل للاحتكار « السياسى » لدى نخبة الحكم ، والاحتكار « الاقتصادى » لدى الطبقة الثرية) الذى يتم بموجبه تضييق فرص الصعود لمواقع الإدارة والمسئولية السياسية والمجتمعية على أبناء الجيل الوسيط (ناهيكم عن أبناء الجيل الشاب) فإن هذا الجيل يظل يعيش فى جو « أزمة جيلية » ، خصوصا بعد ما مر به من تجارب ماضية آلمته وعركته لكنها لم تكفه حيثية لتولى مسئولية المستقبل . إلا أن تلك فى حقيقتها تمثل « أزمة وطنية » بالنسبة لمصر ككل ، من حيث قدرتها على الدخول الواثق إلى القرن الحادى والعشرين ، وهى فى حالة تعبئة قصوى لطاقات كل أجيالها لتقوى على المنافسة العالمية المحتدة فى مجالى « القدرة الاقتصادية والتكنولوجية » و « المكانة السياسية والمعنوية » . وبهذا المعنى فإن ملف « جيل » ١٩٦٧ سيظل مفتوحا أوائل القرن الحادى والعشرين ، بينما تغدو « هزيمة » ١٩٦٧ من أحداث التاريخ فى القرن الماضى .

الهوامش

(١) انظر الفصل المعنون « الاحتواء السياسي » من عمل المؤلف : *الطلبة والسياسة فى مصر* ، ترجمة إكرام يوسف ، دار سينا ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ص ١٤٣ ـ ١٥٩ .

(٢) انظر : رجب البنا ، « ونحن نفتح ملف الشباب » ، *الأهرام* ، ١٩٨١/١٢/٦ . عن تجربة منظمة الشباب (خصوصا فى جانبها الموجب) ، وانظر أيضا : عبد الغفار شكر ، « أوراق من الملف السرى لمنظمة الشباب » ، *العربى* ، ٢١ و ٢/٢٨ و ١٩٩٤/٣/٧ .

(٣) د . فؤاد زكريا ، « السلبية وكرة القدم والصراع الفكرى بين الشباب » ، *الطليعة* ، فبراير ١٩٦٦ .

(٤) انظر مثلا بيان القضاة الداعى للحريات والحملة الرسمية ضدهم التى عرفت باسم « مذبحة القضاء » فى ١٩٦٨ .

(٥) هتف عمال حلوان فى مارس ١٩٦٨ أمام عبد الناصر هتافاً متصلاً نصه : « غيّر .. غيّر .. يا جمال » .

(٦) طبقاً لرواية أحد مساعدى عبد الناصر : « سمعت من عبد الناصر فى تلك الأيام أن استقرار الجبهة الداخلية لن يدوم طويلاً ولن تتحمل الناس الصدمة أكثر من ستة أشهر إلى تسعة » (عبد المجيد فريد ، « أوراق عبد الناصر السرية » ، مجلة *٢٣ يوليو* ، ٦ أغسطس ١٩٧٩) .

(٧) على سبيل المثال هتاف فى مظاهرات فبراير ١٩٦٨ نصه : « يا خالد قول لأبوك .. ثلاثين مليون كرهوك .. دى مش عزبة أبوك » .

(٨) هذا القسم الخاص بانتفاضتى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ مقتبس مباشرة من عملنا المذكور « *الطلبة والسياسة فى مصر* » .

(٩) محمد عبد السلام ، *سنوات عصيبة ـ ذكريات نائب عام* ، دار الشروق ، القاهرة ، مايو ١٩٧٥ (الطبعة الثانية) ص ١٢١ ـ ١٢٣ . حول إطلاق الرصاص على العمال انظر أحمد كامل المدير السابق للمخابرات العامة : « أحمد كامل يتذكر » ، حلقة ١٠ ، *المصور* ، ١٩٩٠/٤/٦ .

(١٠) وائل عثمان ، *أسرار الحركة الطلابية ـ هندسة القاهرة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥* ، (مطابع مدكور ، القاهرة ، ١٩٧٦) ص ٢٤ . وقد اعترف الرئيس السادات بعد ذلك بهذه الواقعة ونحى باللوم على خصومه فى السلطة على أساس أن هدفهم كان : « هو ألا يكون لى رأى . وإذا كان لى رأى ، ألا يكون لهذا الرأى أى وزن . أو أية قيمة .. والمعنى أيضا : إنه لا أنا كرئيس مجلس الشعب ، ولا مجلس الشعب له قيمة ! » (« من أوراق الرئيس السادات » ، مجلة *أكتوبر* ، العدد ٢٤ ، ١٠ أبريل ١٩٧٧) .

(١١) كان بيان الدعوة إلى الاعتصام يقول : « ويجب أن يعلم كل حر فيكم أن الحرية تؤخذ ولا تعطى وأنها تغتصب ولا تمنح ، وبما أننا ليس لدينا من القوة ما هو قادر على فرض مطالبنا فقد وجدنا أن السبيل الوحيد إلى أن يسمع صوتنا الشعب .. ويجبر السلطة الحاكمة على احترام الحريات واحترامكم أنتم بالذات ، إن طريقنا الوحيد إلى تحقيق أهدافنا هو المقاومة السلبية فى صورة اعتصام كامل قد يدوم مدة من الوقت » . (فى : وائل عثمان ، *أسرار* .... ، ص ٢٨) .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) موسى صبرى : *وثائق حرب أكتوبر* ، الطبعة الأولى (المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٤) ص ١١٧ . وتم إطلاق سراح الطلبة المقبوض عليهم بعد عشرة أيام من هذا الاجتماع (وائل عثمان ، *اسرار* .... ، ص ٢٣) . إلا أن وزير الداخلية احتجز بعضهم دون إذن من النائب العام ، الذى أبلغ بالواقعة عن طريق رئيس جامعة عين شمس ، الدكتور حلمى مراد ، الذى عمل فيما بعد وزيراً للتربية والتعليم . (محمد عبد السلام ، *سنوات عصيبة* ، ص ١٣٠) .

(١٤) *الأهرام* ، ٢٥ فبراير ١٩٦٨ .

(١٥) *الأهرام* ، ١ مارس ١٩٦٨ .

(١٦) وائل عثمان ، *أسرار* .... ، ص ٢٩ .

(١٧) محمد عبد السلام ، *سنوات عصيبة* ، ص ١٢٣ ـ ١٢٦ .

(١٨) كان الحاضرون فى الاجتماع : عبد الحميد حسن عن جامعة القاهرة ، حلمى نهنوش عن جامعة عين شمس ، عاطف الشاطر عن جامعة الاسكندرية ، محمد عوض عن جامعة أسيوط ، منصور ساطور عن الأزهر ، ومحمد الناظر عن المعاهد العليا . ويرى نهنوش أن عبد الحميد حسن هو الوحيد الذى استطاع الوصول إلى قلب عبد الناصر وحدث بينهما تفاهم مشترك (مقابلة مع نهنوش) . وأثمر ذلك مقالا كتبه عبد الحميد حسن بجريدة الطلاب فى تلك الفترة يمدح فيه عبد الناصر . فوصف الكثير من الطلاب عبد الحميد حسن بالانتهازية . وقد عبر أحد الطلاب عن موقفه فى ١٩٦٨ قائلا : « بينما كانت الجماهير الطلابية كلها تسطر صفحة مشرفة فى تاريخ مصر ، والحركة ـ بمختلف اتجاهات من شاركوا فيها ـ تعزف سيمفونية البطولة والشرف ، كان موقف رئيس الاتحاد نشازا .. يعزف بمفرده مقطوعة النفاق الأكبر ! » (وائل عثمان ، *أسرار* .... ، ص ٣٥) .

(١٩) شملت المسائل المطروحة للنقاش موضوعات مثل الحرب والهزيمة فى ١٩٦٧ ، الحرب السابقة فى اليمن ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، منظمة الشباب الاشتراكى ، أجهزة الأمن ، العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، العلاقات مع العرب ، وما إلى ذلك .

(٢٠) لقاء مع الدكتور فؤاد زكريا .

(٢١) فى هذه الوزارة انخفضت نسبة الوزراء العسكريين إلى ٣٩,٤٪ ، بينما كانت ٦٥,٤٪ فى وزارة الحرب ، و ٥٥,٢٪ فى الوزارة التى سبقتها .

(٢٢) وائل عثمان ، *أسرار* .... ، ص ٣٩ .

(٢٣) لقاء مع حلمى نهنوش . وحول نتائج هذه الانتفاضة عموما انظر عادل حمودة ، « التطرف الدينى من هزيمة يونيو إلى اغتيال السادات » ، حلقة ٤و ٥ ، *صباح الخير* ، ١٠ و١٧/٩/١٩٨٧ .

(٢٤) طبقا لرواية شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى آنذاك : « هذه المظاهرات أعطتنا درسا كبيرا أن منظمة الشباب لا تستطيع أن تعمل فى هذا المناخ . ولكن تنظيم « طليعة الاشتراكيين » هو القادر على الحركة وتغطية هذا العمل . وبدأنا فعلاً تنظيم « طليعة الاشتراكيين » فى الجامعة بواسطتى أنا شخصيا وبلقاءاتى مع قيادات الطلاب . وكانت هذه خبرة التيار الناصرى فى وسط الطلاب . وربما أنهم لم يُعرفوا للسلطة الساداتية لأن من أنجح ما حدث ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ أن تم إحراق قوائم التنظيم الطليعى فى الجامعة » (صفوت عبد المجيد ، « حديث لم ينشر مع شعراوى جمعة » ، *أنباء الأسبوع* ، ٩/٢/١٩٨٩) .

(٢٥) *الأهرام* ، ٢٥ نوفمبر و ٣ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٢٦) فى أول تقرير للأهرام عن الأحداث كان الرقم أربعة فقط (٢٢ نوفمبر ١٩٦٨) .

(٢٧) تقرير وزير العدل أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى ، *الأهرام* ، ٣ ديسمبر ١٩٦٨ . ووفقاً للتقدير الأولى للأهرام (٢٢/١١/١٩٦٨) بلغ عدد المصابين من رجال الشرطة ثلاثين مصابا .

(٢٨) *الأهرام* ، ٢٢ نوفمبر ١٩٦٨ .

(٢٩) *الأهرام* ، ٢٢ نوفمبر ١٩٦٨ .

(٣٠) مكرم محمد أحمد ، « تلاميذ المنصورة » ، *الأهرام* ، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ . ومكرم محمد أحمد ، « ضوء من واقع الحقيقة على الحركة الطلابية فى مصر » ، *الأهرام* ، ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ .

(٣١) مكرم محمد أحمد ، « ضوء من واقع الحقيقة » .

(٣٢) مكرم محمد أحمد ، « تلاميذ المنصورة » .

(٣٣) مكرم محمد أحمد وإحسان بكر ، « الصورة الحية لما وقع فى الاسكندرية » ، *الأهرام* ، ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨ .

(٣٤) حضر الاجتماع عدد من الطلاب ـ وهم الذين سيقودون فيما بعد الانتفاضة ، وسيوجه إليهم النائب العام هذه التهمة رسميا ـ ويشمل هذا العدد : عاطف الشاطر ، رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة ـ جامعة الاسكندرية ، وأحمد حسين هلال ، نائب رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة ، ومحمد ناجى أبو المعاطى عضو اتحاد طلاب كلية الهندسة ، ومحمد خيرت سعد الشاطر ، الطالب بكلية الهندسة (والأخيران هما اللذان أحضرا أنباء المنصورة) . انظر : *الأهرام* ٣ و ١٢ و ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٣٥) من بين أوائل الطلاب الذين هتفوا : تيمور الملوانى (وفقاً لتقرير وزير العدل) . وكان شعار تيمور : « يا شعراوى يا سفاح .. دم الطلبة غير مباح » . (توفى تيمور فى أربعينات العمر عام ١٩٩٤) .

(٣٦) تقرير وزير العدل .

(٣٧) انظر رواية أحمد كامل ، محافظ الاسكندرية ، للحدث : « ذهبت إلى الجامعة .. كانت تحت حصار بوليسى مكثف .. لم أكن بعد وجها مألوفا كمحافظ . ولذلك وجدت إلى جوارى ضابط شرطة يطلق بندقية رش فى اتجاه الطلاب المعتصمين . خطفت البندقية من يده وكادت تنشب معركة جانبية لولا أن رآنى سيد فهمى مدير مباحث الاسكندرية آنذاك ووزير الداخلية بعد ذلك . قلت له : اخرج هذا الضابط من هنا وأحضر عاطف الشاطر من السجن فوراً . جاءنى سيد فهمى بعاطف الشاطر وهو فى نوبة بكاء حادة ، قال : ضربونى يا أفندم . قلت له : كن رجلاً .. ادخل إلى الجامعة الآن واجمع زملاءك فى القاعة الكبيرة وسوف ادخل وراءك لنجلس ونتناقش جميعا .... جلست فى مواجهة الطلاب الغاضبين وقد احضروا طالبا ينزف من طلقات بندقية ، ثم قال أحدهم بصوت محرض وهو يشير إلى زميله : انظر ماذا تفعلون .. أى تفاهم يمكن أن يكون بيننا ؟ قلت : لا أعرف شيئا ، ووزير الداخلية هو الذى أعطى تعليماته لمسئولى الأمن بهذا الخصوص ، وهو قرار خاطىء تماما . واستمر الحوار المنفعل على حين كان مسئولو الأمن خارج حرم الجامعة فى حالة ترقب وقلق . وهكذا اتصلوا بوزير الداخلية واتصلوا بمكتب الرئيس وقالوا : إن المحافظ دخل مبنى الجامعة ، ونحن نخشى أن يفتك به الطلاب الغاضبون ، ماذا نفعل .. هل نقتحم الجامعة لإنقاذه ؟ ونقل سامى شرف على الفور الموقف إلى الرئيس عبد الناصر ، وكان رده : لا اقتحام اتركوه يتصرف وحده . لم يكن ممكنا أن تجرى المناقشة مع آلاف الحناجر الغاضبة . ولذلك اقترحت عليهم أن يشكلوا لجنة للحوار . » (« أحمد كامل يتذكر » ، *المصور* ، ١٩٩٠/٤/٢٠) .

(٣٨) حديث لعاطف الشاطر ، *أخبار اليوم* ، ١٩٧٤/١١/٢٣ .

(٣٩) تقرير وزير العدل . هذه الأرقام الرسمية تبدو مقنعة أكثر من الأرقام المبالغ فيها التى قدمتها مصادر أخرى ، والتى قدرت عدد الضحايا بالمئات . انظر على سبيل المثال :

Mahmoud Hussein, *L'Egypte 1967-1973* (Maspero, Paris, 1975), pp. 50-55.

(٤٠) تقرير وزير العدل .

(٤١) تقرير وزير الداخلية إلى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى ، « *الأهرام* » ، ٣ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٤٢) « *الأهرام* » ، ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨ .

(٤٣) اشتملت الترتيبات على شروع فعلى فى استخدام القوات المسلحة ضد الطلبة . فطبقاً لرواية أحمد كامل : « خرجت من الجامعة بانطباع أن تجربة الحوار لن تحقق النتائج المنتظرة . اتصلت بسامى شرف وقلت له : أبلغ الرئيس أننى أطلب تدخل الجيش لإنهاء الاعتصام .. بعد دقائق جاء رد سامى : الرئيس أمرنى بأن اتصل بالفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة وأن أبلغه بأن يتصل بك .. بعد دقائق أخرى كلمنى الفريق أول محمد فوزى وقال : لقد وضعت قائد المنطقة العسكرية الشمالية تحت قيادتك ،

وأخبره بطلباتك وسوف يقوم بتنفيذها على الفور . قلت بعدها لقائد المنطقة العسكرية الشمالية أن يعطى أوامره لقيادة الطيران فى المنطقة ليتم إرسال عدد من طائرات الهليكوبتر فوق مواقع اعتصام الطلبة .. كما طلبت منه وضع بعض قوات الجيش لتدخل إلى المحافظة وتمر بدباباتها وأسلحتها فى استعراض للقوة من أمام كلية الهندسة .. عندما وصلت مجموعات طائرات الهليكوبتر فوق كلية الهندسة شاركت الطبيعة فى إخراج مسرحى للموقف . فقد تزامن معها رعد وبرق ومطر . ومع أصوات الرياح والسحب تصور الطلاب أن الطيران قد بدأ القصف والهجوم فى الوقت الذى مرت فيه بعض قوات الجيش أمام الجامعة ، وتمركزت بعض الوحدات فى الاستاد الرياضى المجاور . ورن جرس التليفون فى مكتبى .. كان المتحدث أحد قادة الاعتصام . قال لقد قررنا إنهاء الاعتصام » (« أحمد كامل يتذكر » ، *المصور* ، ١٩٩٠/٤/٢٠) .

(٤٤) لاحظ الهجوم الصاعق على حركة الطلاب فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى . وكذلك الاتجاه الدعائى الرسمى للربط الضمنى ، أو الصريح بين الاضطرابات الطلابية ، وقضايا التجسس لصالح اسرائيل .

(٤٥) انظر : لويس عوض ، « الحرس الجامعى مرة أخرى » ، *الأهرام* ، ١٩٧٧/٢/١٩ .

(٤٦) انظر : أحمد عبد الله وأحمد بهاء ، *الحركة الطلابية الحديثة فى مصر ، تجربة ربع قرن* ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

(٤٧) يتحرج الكاتب هنا من الحديث المفصل عن انتفاضتى ٧٢/١٩٧٣ لكونه قد شارك فيهما من موقع متقدم . ويمكن إحالة القارىء هنا إلى العمل المشار إليه سلفا « *الطلبة والسياسة فى مصر* » للتعرف على تفاصيل هاتين الانتفاضتين .

(٤٨) وصلت مطالب الطلبة فى انتفاضة يناير ١٩٧٢ إلى حد « استدعاء » رئيس الجمهورية إلى الجامعة للإجابة عن تساؤلاتهم (استنكر الرئيس السادات ذلك وقال فى عامية طريفة : « أنا لن آجى ») .

(٤٩) هذا هو منطوق حديث الرئيس السادات لقادة الجيش حين أعلنهم بقرار الحرب وفى معرض رده على حساباتهم . انظر : موسى صبرى ، *وثائق حرب أكتوبر* ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٤ .

(٥٠) استخلص باحث إسرائيلى أنه بعد أحداث العام الدراسى ٧٢/١٩٧٣ لم يكن الرئيس السادات ليقوى على عام آخر من الاضطرابات الطلابية وكان عليه التعجيل بدخول الحرب . انظر :

Haggai Erlich, *Students and University in 20th Century Egyptian Politics*, Frank Cass, London, 1989.

(٥١) حول أزمة الانتماء فى صفوف الشباب المصرى انظر للمؤلف : *قضية الشباب* ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

(٥٢) انظر مثلا : أروى صالح ، *المبتسرون .. دفاتر واحدة من جيل الحركة الطلابية* ، دار النهر ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

(٥٣) عنوان قصيدة للشاعر أمل دنقل تصف اعتصام آلاف الطلاب حول قاعدة التمثال فى ميدان التحرير مساء ٢٤ يناير ١٩٧٢ بعد القبض على زملائهم فجر نفس اليوم بواسطة قوات الأمن المركزى إثر اقتحامها لحرم جامعة القاهرة واعتقال الطلاب المعتصمين بقاعة ناصر (حوالى ألف طالب وطالبة) .

يونيو ١٩٦٧

◻ السيد يسين

اهتزاز القيم الاجتماعية

◻ السيد يسين : أستاذ غير متفرغ لعلم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومديره السابق ، وأمين عام منتدى الفكر العربي السابق في عمان ، ومؤسس ورئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربي . أستاذ منتدب بكلية الإعلام وبالجامعة الأمريكية وبالمعهد العربي للبحوث والدراسات ، ومحاضر بجامعات هارفرد وأكسفورد وبرلين والسوربون ولندن وطوكيو ، وعضو مجلس إدارة عدة مراكز للبحوث ، له ١٧ كتابا وعدد كبير من الدراسات والمقالات والأبحاث . فاز بجائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٧ .

مقدمـــة

١ ـ تمثل حرب يونيو ١٩٦٧ نقطة انقطاع أساسية فى التاريخ المصرى المعاصر . وقد سبق لنا فى مقدمة الطبعة الثانية لكتابنا « الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر » أن قررنا :

« فى اللحظات الحاسمة من تاريخ الأمم والشعوب تثور تساؤلات شتى حول هويتها القومية وجذورها الحضارية وتقاليدها الوطنية . وإذا طبقنا هذه الحقيقة على التاريخ المعاصر للأمة العربية ، فإنه يمكن القول إن هزيمة يونيو ١٩٦٧ من ناحية ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ من ناحية أخرى ، تمثلان هذه اللحظات الحاسمة التى أدت إلى ظهور وبلورة عديد من التساؤلات عن العرب فى الماضى والحاضر والمستقبل ، عن السلبيات والإيجابيات ، عن عدم الفاعلية السياسية والعسكرية من خلال الإقليمية والتجزئة ، وعن الإنجاز السياسى والعسكرى من خلال التنسيق والوحدة ، وبعبارة مختصرة عن فاعلية الشخصية القومية العربية وقدرتها على التفاعل الخلاق مع المواقف المصيرية التى تتعرض لها الأمة العربية فى الوقت الراهن ، وعن محصلة هذا التفاعل من سلوك قومى عربى » .

ويمكن القول إنه بدأت بعد انتهاء المعركة العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ ، ما أطلق عليه بحق الكاتب العربى كميل حوا « معركة تفسير الهزيمة » ، التى هى معركة نظرية وسياسية فى آن واحد . لقد طرحت فى ثنايا هذه المعركة تساؤلات شتى فيما يلى أمثلة بارزة لها :

« هل اشتراكية بعض الأنظمة هى المسئولة عن الهزيمة ؟ ، هل غياب التكنولوجيا لدى العرب هو المسئول عن الهزيمة ؟ هل افتقاد العرب لوسائل إقناع الرأى العام الغربى هو المسئول عن الهزيمة ؟ هل إصرار شعب فلسطين على التعجيل بالتحرير هو المسئول عن الهزيمة ؟ هل وجود الأحزاب هو المسئول ؟ هل انفتاحنا على الشيوعية أو تحالفنا مع الاتحاد السوفيتى هو المسئول عن الهزيمة ؟

ومن الذى هزم : هل هزمت أمة أم مجرد طبقة أو قائد ؟

هل هزم شعب أم هزمت نظرية وخط سياسى ؟

هل هزم العرب أم هزم بعض العرب وانتصر « عرب » آخرون ؟ وما الذى حدث تماما : هل أن بقعة الزيت اتسعت ، أم أن السيف اقترب من القلب ؟

هل خسرنا معركة أم خسرنا حربا ؟ هل خسرنا حربا أم خسرنا ثورة ؟ » .

٢ ـ إن كل هذه التساؤلات قد لاقت إجابات متباينة أشد التباين من خلال الكتابات العربية ، التى أثر فى اتجاهاتها تأثيرا بارزا الانتماءات الايديولوجية لأصحابها . ومن ناحية أخرى قدم الإسرائيليون إجاباتهم عن عديد من هذه الأسئلة .

وها نحن اليوم فى عام ١٩٩٧ وبمناسبة مرور ثلاثين عاما على حرب يونيو ١٩٦٧ ، وفى إطار هذا الكتاب الجماعى الذى يصدره « مركز الأهرام للترجمة والنشر » ، يطرح مخطط الكتاب علينا سؤالا جديدا مبناه : هل اهتزت القيم الاجتماعية بعد الهزيمة ، وهل نشأت قيم جديدة ؟

وهذا السؤال الرئيسى الذى طلب منا الإجابة عليه فى هذا الفصل يقتضى وقفة نقدية مبدئية . ونقطة الانطلاق من وجهة النظر السوسيولوجية أن القيم الاجتماعية التى عادة ما تتبلور عبر فترة طويلة من الزمن ، ويتواصل صقلها من خلال الممارسة ، لا تهتز ببساطة نتيجة حادث طارىء مهما كانت جسامته ؛ مثل هزيمة يونيو ١٩٦٧ . كما أن القيم الجديدة لا تنشأ فى الأجل القصير كرد فعل لمثل هذا الحادث . قد تتعدل الآراء التى هى عرضة ـ بحسب التعريف ـ للتبدل حسب المواقف المتغيرة ، بل قد تتغير الاتجاهات السائدة بين الناس فى الأجل المتوسط ، مع أنها أكثر ثباتا من الآراء ، غير أن القيم ـ على العكس ـ التى تحتاج حتى تنشأ إلى فترات طويلة تختمر فيها ، وتختبر من خلال السلوك الفعلى للناس ، لا تهتز بسهولة ، ولا تنشأ ببساطة . نعم تتغير القيم نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية ، ووفقا لعمق هذه المتغيرات ، وتسقط قيم قديمة ، وتنشأ قيم جديدة ، ولكن هذه العملية المعقدة تحتاج إلى جيل كامل على الأقل يستغرق لا أقل من عقدين من الزمان ، ينشأ فيها جيل جديد على القيم المستحدثة ، التى لا بد لها ـ بدرجة كبيرة أو صغيرة ـ أن تنعكس على السلوك الفعلى .

وهكذا فى ضوء هذه الملاحظات النظرية ، نقرر وعكس ما يوحى به عنوان الفصل ، أن القيم الاجتماعية المصرية لم تهتز نتيجة للهزيمة ، ولم تسقط قيم قديمة وتنشأ بدلا منها قيم جديدة ، بل إننا نقرر ـ بناء على دراسات متعمقة لنا نشرناها فى السنين الماضية ـ أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ كشفت وفى الأيام الأولى التى أعقبتها عن صلابة القيم الاجتماعية المصرية ، التى غطت عليها فى فترة الإعداد لحرب يونيو ١٩٦٧ مختلف

أنماط السلبيات والأخطاء السياسية والعسكرية القاتلة . وتبدو الأخطاء السياسية ـ أكثر ما تبدو ـ فى الأخطاء الجسيمة التى وقعت فيها القيادة السياسية نتيجة الخطأ فى تقدير الموقف الصراعى بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى الخطأ فى الإقدام على الخطوات التمهيدية التى سهلت لإسرائيل شن العدوان على مصر ، باتفاق واضح مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأبرزها حشد القوات المسلحة المصرية فى سيناء بغير خطة عسكرية مدروسة وبغير استعداد ، وسحب قوات السلام التابعة للأمم المتحدة ، ومنع إسرائيل من الملاحة فى البحر الأحمر والذى اعتبرته إسرائيل قرارا بشن الحرب عليها ، بالإضافة الى عدم إعداد الجبهة الداخلية للحرب .

وليس من قبيل المبالغة تأكيدنا أن الهزيمة ـ بالرغم من جسامتها ـ سرعان ما أشعلت الروح المعنوية للشعب المصرى ، الذى استعاد ذاكرته التاريخية فى النضال ضد الاستعمار الغربى والاحتلال الانجليزى ، ورفض استقالة الرئيس جمال عبد الناصر ، وطالب بالاستعداد لجولة عسكرية أخرى يتم فيها تحرير الأرض المحتلة . ولم تتوان القيادة السياسية فى أن تشرع على الفور فى إعادة تنظيم القوات المسلحة المصرية وفق فلسفة جديدة تماما ، وفى ضوء الالتزام الصارم بقواعد الاحتراف العسكرى . ولم يلبث أن فوجيء العالم بالقوات المسلحة المصرية تخوض ببسالة معركة رأس العش وتمنع القوات الإسرائيلية من الامتداد والانتشار ، وأكثر من ذلك تبادر هجوميا وتغرق البارجة إيلات بصاروخ بحرى ، ودخلت المعركة التاريخ العسكرى ، لأنها قلبت الموازين العسكرية المستقرة .

٣ ـ غير أن هذا الوضع الصحيح لمشكلة القيم الاجتماعية سواء ما تعلق باهتزازها أم تغيرها ونشوء قيم جديدة ، لا يمنع من أن النقاش احتدم بعد الهزيمة حول السلبيات العربية ، من زاوية القيم السائدة ، أو السلوك الفعلى . وقد حرصت إسرائيل ـ استثمارا رخيصا من جانبها للهزيمة ـ على أن تشوه الشخصية العربية من خلال حملة دعائية أكاديمية متقنة قام بها أساسا الجنرال هاركابى مدير المخابرات الإسرائيلية السابق ، والذى ـ بعد أن ترك الخدمة ـ أصبح أستاذا لعلم النفس الاجتماعى ، وذلك فى دراسة شهيرة نشرها فى مجلة « أوربس » Orbis الأمريكية بعنوان « لماذا انهار العرب فى حرب الأيام الستة » .

ومن ناحية أخرى قامت حملة نقد ذاتى عربية تزعمها عدد من أبرز المفكرين العرب على رأسهم قسطنطين زريق ، وصادق جلال العظم ، وصلاح الدين المنجد ، وأديب نصور .

٤ ـ وإذا كنا نستطيع أن نحلل نقديا هذا الكم الكبير من الكتابات الإسرائيلية

والعربية ، على أساس الصدق أو الزيف فيما يتعلق بسلبيات أو إيجابيات القيم الاجتماعية العربية ، فإن الذى يحسم هذا الخلاف هو السلوك الفعلى ، وليس الجدل النظرى. وهذا السلوك الفعلى يتمثل من وجهة نظرنا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والتى كانت بذاتها المعمل الاجتماعى الكبير الذى تم فى رحابه دحض عديد من الفروض والنظريات عن الشخصية العربية ، أو إثبات حقيقة ما أكدناه فى كتابنا عن « الشخصية العربية » والذى أصدرناه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لتثبيت اليقين فى الشخصية القومية العربية ، وللتدليل على أننا نستطيع أن نخوض حربا هجومية ضد إسرائيل نحقق فيها النصر الذى تحقق بالفعل .

أولا : المحاولات الإسرائيلية لتشويه الشخصية العربية

ما هو تصور الصفوة الإسرائيلية المعاصرة للشخصية العربية ، وللصراع العربى الإسرائيلى ؟

فى مارس ١٩٧٢ ، أجرى الباحث دانيل هيرادفستيت سلسلة مقابلات مع مجموعة من أعضاء الصفوة الإسرائيلية بلغ عددهم أربعة وثلاثين شخصا ، وقد أجرى الباحث تحليلا كيفيا لإجابات المجموعة حول موضوعات متعددة تدور حول الصراع العربى الإسرائيلى ، وتعرضوا من خلال إجاباتهم إلى تصورهم للشخصية العربية .

ونستطيع أن نستخلص إطارا لبناء الشخصية العربية كما تصوروه ، وهذا الإطار يتضمن عدة عناصر أبرزها العدوانية والانفعالية والشعور الحاد بالإحباط .

(أ) العدوانية

تتسم الشخصية العربية أولا - فى نظرهم - بعدوانية أصيلة ، عكست نفسها على الصراع العربى الإسرائيلى . فهم يعتقدون أنه إذا كان العرب لم ينجحوا حتى الآن فى تصفية دولة إسرائيل ، فإن ذلك ليس بسبب عدم توافر قصدهم ، ويردون هذه العدوانية الأصيلة فى الشخصية العربية إلى الإسلام ، الذى نادى بسمو المسلمين على غيرهم ، بالإضافة إلى أنه دين له نزعة حربية .

(ب) الانفعالية

السمة الثانية للشخصية العربية هى الانفعالية . فمشكلة العرب الرئيسية هى عدم قدرتهم على قبول دولة إسرائيل ، وسبب هذا الرفض هو اتجاه العرب الانفعالى اللاعقلانى وخصوصا فيما يتعلق بتوجهاتهم إزاء إسرائيل . وهذه الانفعالية ترد - فى

نظرهم - إلى « ضعف حضارى » . والعالم العربى - فى نظرهم - يعانى من « أزمة هوية » identity crisis ، أدت إلى شعور العرب بالإحباط ، الذى عكس نفسه على الاهتمام المفرط بإسرائيل . ويرون أن العرب قد تخف درجة انفعاليتهم ، ولكن ضعفهم الحضارى سيستمر فترة طويلة .

(جـ) الشعور الحاد بالإحباط

إن فشل العرب فى عمليات تحديث مجتمعاتهم ، قد عكس نفسه فى صورة شعور حاد بالإحباط ، خصوصا حينما يقارنون بين ما حققوه وإنجازات إسرائيل . ويرون أن ذلك فى حد ذاته ضد مصلحة إسرائيل ، لأنه يؤدى إلى شحن العرب بطاقات عدوانية موجهة ضد دولة إسرائيل .

إن تصور الشخصية العربية لدى أعضاء الصفوة الإسرائيلية ، سواء منها التقليدية أو المعاصرة ، قد تناوله العلماء الاجتماعيون الإسرائيليون لكى يصوغوا منه شبه نظرية متكاملة تتناول رصد سماتها الأساسية ، وتفسر سر طابعها المتفرد ، كما تتحدث أيضا عن جمودها وعدم إمكانية تغييرها .

وهذه النظرية كما سنرى ، ليست سوى بلورة لكل الدعاوى العنصرية ضد العرب التى سادت التراث الغربى ، وانحدرت منه إلى الفكر الإسرائيلى المعاصر .

تصور العلماء الإسرائيليين للشخصية العربية

يمثل مفهوم الشخصية القومية أهمية خاصة بالنسبة لدراسة المفهوم الإسرائيلى للشخصية العربية . ذلك لأن أحد المعالم الرئيسية للاستراتيجية الدعائية الإسرائيلية هو التشويه المتعمد للشخصية القومية العربية .

ومن أبرز هذه المحاولات الدراسة التى كتبها هاركابى عن أسباب انهيار العرب فى حرب الأيام الستة .

البناء الأساسى للشخصية العربية :
الفردية واتجاه العرب إزاء الحقيقة والواقع

يبدأ هاركابى من مسلمة صحيحة تماما هى أن النصر الإسرائيلى فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، لا يمكن رده فقط إلى عوامل عسكرية خالصة . فما دامت الحرب صراعا مسلحا بين طرفين ، فلابد من دراسة إمكانيات وقدرات كل طرف ، من وجهة النظر الاجتماعية والحضارية . ومن رأيه أن النصر الذى يتم إحرازه بواسطة طرف من أطراف الصراع لا يرد فقط إلى قوة هذا الطرف ، بل إلى ضعف الطرف الخاسر أيضا .

وعلى ضوء هذه المسلمة التى لا نظن أن أحدا يختلف بصددها ، يرتب هاركابى نتيجة أساسية مفادها أن « الهزيمة التى لقيها العرب نتيجة الانهيار الكامل لقواتهم المسلحة لا يمكن أن ترد فقط إلى الفشل الذى أصابهم فى ميدان المعركة . ذلك أن السبب العميق الكامن وراء هذه الهزيمة الكبرى ، يكمن ولا شك فى ضروب الضعف فى الشخصية القومية ، وفى النسيج القومى ، وفى الروح القومية ، وكذلك فى المفاهيم الرئيسية السائدة » .

ويضفى هاركابى على دراسته مسحة من الموضوعية ، فيذكر أنه ينبغى الحذر فى استخدام مصطلح الشخصية القومية ، لأن هناك خطرا فى الاعتماد على التعميمات المبنية على ضروب التحيز المختلفة . غير أنه يعود فيقرر « أنه مع ذلك فعند مناقشة أوضاع الجماعات الاجتماعية والشعوب ، فلا مناص من إسناد شخصية جماعية للجماعة محل البحث » . وبعد هذه المقدمات النظرية قدم هاركابى فرضه الأساسى الذى يريد عن طريقه تحديد العامل الحاسم فى الهزيمة العربية ، وقد صاغه كما يلى :

« ضعف العلاقات الاجتماعية التى تربط العربى بالعربى هو المسئول عن الهزيمة » .

ويتقدم هاركابى بعد ذلك ، « ليثبت » الفرض الأساسى الذى قدمه . فيرى أنه بسبب هذا الضعف فى العلاقات الاجتماعية ، يجد كل جندى عربى نفسه ـ فى اللحظات الحرجة فى المعركة ـ يحارب ليس باعتباره عضوا فى فريق ، ولكن كفرد منعزل . ويترتب على ذلك أن كل فرد يميل أساسا إلى أن ينظر لنفسه ، مما من شأنه أن يفتت من الوحدة . وتبدو خطورة هذه السمة الاجتماعية ، إذا ما نظر للحرب باعتبارها نشاطا جماعيا يقوم على التعاون . ومن المعروف أن الحرب تتضمن دائما المساعدة المتبادلة ، فحين تتقدم دبابة تغطيها دبابة أخرى ، ومعنى ذلك أنها تعرض نفسها للخطر والدبابة المتقدمة تشق طريقها للأمام ، لأن طاقمها يعرف أن الدبابة الأخرى تغطيها . إن هذا الأسلوب ينطبق على كل أنواع القتال ، وعلى كل المستويات . وعلى ذلك ففى المعركة يرتبط الرجال بعضهم ببعض ، ويعرضون أنفسهم للخطر فى ظل رفقة أصيلة وفى مواجهة الموت ، حيث تجمعهم أخوة المقاتلين .

ويحاول هاركابى إثبات الدور الحاسم للروابط الاجتماعية فى الحرب على ضوء بحوث علم النفس الاجتماعى التى أثبتت أهمية روح الزمالة فى الحرب . ويستشهد بالبحوث التى قام بها الجيش الأمريكى أثناء الحرب العالمية الثانية ، والتى أشرف عليها عالم النفس الأمريكى « ستاوفر » فى كتابه المعروف « العسكرى الأمريكى » ، والتى سئل الجنود فى بعضها السؤال التالى :

« ما الذى كان يثبط من عزائمكم فى لحظات الخطر ، وما الذى كان يشجعكم على الاستمرار ؟ » .

وقد أظهرت نتائج البحث أن قلة من الإجابات هى التى ذكرت الكراهية كعامل دافعى ، وقد ركز أغلب الجنود على شعورهم بضرورة تنفيذ التزاماتهم قبل زملائهم ، ذلك الشعور الذى أطلق عليه « الدافع الانتمائى » affiliative motive .

إذا سلمنا بهذه الحقيقة العلمية ، فما هى تطبيقاتها بالنسبة للسلوك العربى فى ميدان المعركة ؟

هنا نجد هاركابى يحشد اقتباسات متعددة من مصادر عربية وأجنبية لكى يثبت فرضه الذى بدأ منه ، وهو ضعف الروابط الاجتماعية بين العرب ، وانعكاس ذلك على السلوك فى المعركة ، التى انتهت بالهزيمة للجانب العربى .

وخلاصة ذلك كله ، أن ضعف الصلات الاجتماعية بين العرب كان لابد له ـ فى نظر هاركابى ـ أن ينعكس فى المعركة . فبدلا من أن يكون الجندى العربى عضوا فى فريق ، ويستمد ثقته منه ، يتحول الجندى العربى إلى فرد وحيد ومنعزل . ومادامت الصلات الاجتماعية ضعيفة ، فمعنى ذلك أن الإطار الشكلى الذى ينتظمها ينهار بسرعة تحت وطأة المعركة .

ويركز هاركابى تفسيره فى أسباب هزيمة العرب فى عاملين أساسيين : هما الفردية من ناحية ، واتجاه العرب إزاء الحقيقة والواقع من ناحية أخرى .

الفرديـة

يرى هاركابى أن الكتابات العديدة عن القومية العربية ، وكذلك حملة الدعاية الخاصة بها تشهد بالإحساس بالحاجة إلى خلق وحدة أصيلة ، وإلى زرع الاعتقاد بالمصلحة العامة والاستعداد للعمل من أجلها . وغالبا ما يصف العرب مقومات القومية ويعددون سماتها ، ولكن بالرغم من ذلك ، يظهر أن هذه المقومات ليست كافية تماما ، فهى قد تصلح لخلق شعور غامض بالوحدة التى لا يسعى لتحقيقها فعلا . ويبدو الأمر كما لو كان للأمة وجود رمزى فقط ، وبذلك تبقى الوحدة العربية على مستوى مجرد . ولعل الثناء المسرف على الوحدة العربية ينبع ـ فى جزء منه ـ من هذا الشعور بالوحدة والعزلة .

ويرى هاركابى أن هذه السمة لا تظهر عند العربى باعتباره فردا ، مادام يمتلك نفس القدرات والمواهب التى يمتلكها غيره من الناس ، ولكنها ترد إلى ضعف جماعى

أو حضارى collective or cultural weakness ضارب بجذوره فى أرضية العلاقة بين الفرد تجاه مواطنيه وتجاه مجتمعه .

اتجاه العرب إزاء الحقيقة والواقع

إذا كانت الفردية هى العامل الأول الحاسم الذى أدى إلى الهزيمة العربية ، فإن اتجاه العرب إزاء الحقيقة والواقع هو العامل الثانى . ويبدأ هاركابى تحليله بإبداء دهشته من كثرة استخدام الكذب والتزييف فى حياة العرب العامة . فزعماء العرب - فى نظره - كثيرا ما يصدرون أقوالا كاذبة مما يؤدى إلى تضليل شعوبهم .

ويلبس هاركابى مسوح الموضوعية حين يقرر أن مشكلة التزييف بالغة الدقة ، وأنه - كإسرائيلى - قد يكون متحيزا ، ومع ذلك لا يجد مفرا من مناقشة الموضوع .

يقرر هاركابى أولا - مؤكدا مناقشته الموضوعية المزعومة - أنه بالطبع ليست هناك أمة تستطيع أن تزعم أنها مبرأة تماما من اصطناع الكذب أو التزييف . ومن ناحية أخرى لا يمكن للمرء أن يذهب إلى حد القول إن كل العرب كاذبون ، بالرغم من أن الكذب بارز فى حياتهم العامة .

وينتقل إلى تفسير آخر يرد الظاهرة إلى اللغة العربية . وأساس ذلك أن اللغة العربية تساعد العربى على أن ينحو نحو التطرف والمبالغة ، ويغريه فى ذلك استخدام التعبيرات اللفظية ، بغير أن يهتم بما تعنيه فعلا . ويرفض هاركابى هذا التفسير أيضا سعيا - كما سنرى - نحو تدعيم فرضه الأساسى ، وذلك على أساس أن اللغة مجرد أداة ، وهى بذلك لا يمكن لها - فى حالة اللغة العربية - أن تدفع العرب بحكم خصائصها إلى الكذب ، وبالتالى فلا يمكن القول إن العرب هم ضحايا لغتهم .

ولا يبقى أخيرا سوى تفسير هاركابى نفسه ، الذى يذهب إلى أن الكذب هو وليد العداوة بين الناس . فسيادة الكذب بين العرب يمكن أن ترد إلى العداوة بينهم . فكلما كان الفرد قريبا من الآخر تحرج من أن يكذب عليه .

ويشير هاركابى فى النهاية إلى خطورة الكذب فى مجال القوات المسلحة ، إذا ما قدمت القيادات إلى رئاستها تقارير مضللة أو كاذبة ، مما يؤدى إلى بناء صورة مزيفة عن الذات . بالاضافة إلى أن الكذب لا يقتصر على تقديم التقارير غير الصادقة ، ولكنه يعنى أيضا عدم الأمانة فى التنفيذ الذى يكشف عنه العمل السطحى أو المعيب ، وهذا التزييف يأخذ شكل التخطيط المعيب ، والأوامر غير الدقيقة والتنفيذ غير المضبوط .

وينهى هاركابى تقييمه للشخصية العربية بقوله إنه بالرغم من أن الكذب وضعف

الصلات الاجتماعية تعد عناصر أساسية فى المجتمع العربى ، إلا أنه لا ينبغى اعتبارها سمات أبدية . فالشعوب يمكن أن تغير تغييرا جوهريا من شخصيتها القومية ، ويضرب مثلا بذلك باليهود فى إسرائيل ، غير أنه يعود فيقرر أن تغيير الشخصية القومية ليس عملا سهلا ، ما دام يتطلب إعادة صياغة للنسق الحضارى بأكمله .

ثانيا : النقد الذاتى العربى

لو أردنا أن نتعقب جذور النقد الذاتى العربى لوجدناها فى « الموجة الأولى » التى أعقبت الهزيمة العربية فى الحرب الصهيونية العربية عام ١٩٤٨ والتى انتهت بإنشاء دولة إسرائيل . ولعل الكتاب النقدى البارز الذى كان علامة على موجة النقد الذاتى التى أعقبت الهزيمة هو كتاب « معنى النكبة » للمؤرخ المعروف الأستاذ قسطنطين زريق ، والذى صدر فى بيروت عام ١٩٤٨ . لقد كان كتاب زريق أول كتاب عربى التفت إلى ضرورة تشخيص أسباب الهزيمة ، وتكمن أهميته أنه لم يقف عند الأسباب العسكرية وحدها ، كما أنه لم يقنع بالتأكيد التقليدى على دور الاستعمار ، ولكنه تطرق إلى الأسباب الحضارية والاجتماعية والسياسية . لقد ركز زريق على أهمية التغيير الموضوعى لنوع التفكير السائد وأنماط التصرف والسلوك ، ورأى أن دخول العرب العصر الحديث ومشاركتهم فيه تقتضى الاعتماد على التكنولوجيا وفصل الدولة عن الدين ، وتدريب العقل العربى على التفكير العلمى . ولعل ما يلفت النظر هو شيوع استعمال كلمة « النكبة » فى الكتابات العربية التى تصدت لموضوع الهزيمة العربية فى الحرب الصهيونية العربية . هل كانت هذه إشارة مبكرة إلى أن الخطاب العربى الذى يعكس العقل العربى فى هذه المرحلة ، يميل إلى تجاهل الحقيقة ، والابتعاد عن رد الأسباب إلى أصولها ، ويعجز عن تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية ؟ نعم . لقد أثبتت التطورات اللاحقة أننا فى خطابنا المعاصر سرنا على نفس الدرب ، فى محاولة يائسة لرد أسباب هزائمنا وخيباتنا إلى عالم ما وراء السيطرة الإنسانية ، حيث يتحكم القدر ، هذه القوة المجهلة الغشوم فى تسيير الأمور ، وحيث تنعدم الإرادة الإنسانية ، وتصبح مجرد أدوات يتلاعب بها فى معارك المصير .

لقد كانت موجة النقد الذاتى الأولى إذن شعارها « النكبة » ، والتى أدت إلى ظهور كتابات عربية عديدة ، من منطلقات أيديولوجية شتى لتشخيص أسباب هزيمة ١٩٤٨ . وقد دعت هذه الكتابات إلى تبنى قيم وسياسات مختلفة ، وأحيانا متعارضة لتجاوز هذه الهزيمة التى أدت إلى إنشاء دولة إسرائيل الصهيونية على أرض فلسطين . انطلقت صيحات تدعو لأهمية الرجوع إلى الدين الصحيح ، مختلطة بصيحات تدعو إلى الاعتماد على ثورية الطبقات العاملة والتضامن الأممى ، بالدعوة إلى تبنى التكنولوجيا ، مختلطة

بأهمية الليبرالية السياسية وضرورة احترام القيم السائدة فى العالم المتقدم .

ظلت هذه الدعوات سابحة فى الفضاء السياسى العربى إلى أن ظهرت الانقلابات العسكرية الأولى فى العالم العربى ، والتى تتابعت بصورة فوضوية إلى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى كانت تاريخا فاصلا فى الممارسة السياسية العربية بين « الانقلاب » و « الثورة » .

ثورة يوليو ١٩٥٢ تاريخ ينبغى أن نقف عنده طويلا فى هذا السياق ، لأنها الثورة التى حاولت أن تطبق ما دعا إليه الخطاب العربى فى النقد الذاتى بعد هزيمة ١٩٤٨ .

لقد تبلور برنامج الثورة ليكشف عن مجموعة من القيم الأساسية التى دعا لها المثقفون العرب لتجاوز الهزيمة : الحرية للمواطن ، فى إطار من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية ، وإعادة صياغة المجتمع لتنقله من التخلف واللحاق بركب المعاصرة ، وأهم من ذلك الدعوة إلى الوحدة العربية انطلاقا من أيديولوجية القومية العربية ، التى عرفت أزهى عصورها بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

بين الموجة الأولى للنقد الذاتى التى بدأت عام ١٩٤٨ والموجة الثانية التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ مرت تسعة عشر عاما كاملة حدثت فيها تطورات شتى على الصعيد العالمى وفى المحيط الإقليمى . سقطت نظم عربية ، وقامت نظم أخرى ، وأصبح النفط عاملا أساسيا فى السياسة العربية ، ودار جدل وصراع عنيف بين النظم التقدمية والنظم الرجعية ، واشتعلت معارك بالغة الضراوة والعنف بين القوميين والماركسيين ، ثم بين القوميين والقوميين ، والماركسيين والماركسيين . دار كل ذلك فى إطار صياغة وتنفيذ المشروع الحضارى القومى الناصرى ، الذى شد أبصار العالم العربى كله من المحيط إلى الخليج ، والذى أثر بفعله إيجابا وسلبا على مجمل السياسة العربية ، ثم فى لحظة خاطفة ، وبالذات فى الساعات الأولى من ٥ يونيو ١٩٦٧ سقط الصرح الشامخ نتيجة هزيمة عسكرية ساحقة لم تكن أبدا فى الحسبان .

وهكذا ظهرت الموجة الثانية من موجات النقد الذاتى العربى بعد « النكسة » . ولعل كتاب صادق جلال العظم « النقد الذاتى بعد الهزيمة » هو أبرز كتب النقد الذاتى فى هذه المرحلة . كانت النكسة هى الاسم المستعار للهزيمة ، والذى أطلقته عليها السلطة الناصرية . وبالتالى أخذ قاموسنا يزدحم بالمصطلحات الإشارية الاستعارية ، بدأنا بالنكبة عام ١٩٤٨ ، وانتهينا بالنكسة عام ١٩٦٧ . والموجة الثانية من موجات النقد الذاتى تحتاج منا إلى وقفة متعمقة ؛ لأنه فى غمار حملة النقد الذاتى العربى التى أعقبت هزيمة ١٩٦٧ ، ساد رأى يقرر أن سمات الشخصية القومية العربية من بين عوامل الهزيمة العربية .

(أ) مفهوم الشخصية الفهلوية : محاولة تأملية

لعل كتاب صادق جلال العظم « النقد الذاتى بعد الهزيمة » يعد من أنضج الكتابات العربية فى دراسات النقد الذاتى التى مارسها المفكرون العرب بعد الهزيمة . ويرد ذلك أساسا إلى المنظور المتكامل الذى تبناه المؤلف ، والذى سمح له بالتركيز على الجوانب السياسية والاجتماعية والحضارية والربط بينها بطريقة ديناميه خلاقة . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن « العظم » كان موفقا فى كل التحليلات التى قدمها بصدد الشخصية القومية العربية ، أو فيما يتعلق بالسمات الأساسية لبناء المجتمع العربى فى مرحلة تطوره الراهنة ، أو فى رسم خطوات التغيير الثورى التى ينبغى أن تأخذ مجراها إن أراد العرب لأنفسهم أن يتجاوزوا الهزيمة ، ولكن أهم ما يميز محاولته الجسورة ، أسلوبه العلمى فى تناول الموضوع ووضوح المسلمات التى يصدر عنها ، وحرصه على تحليل الواقع الحى للمجتمع العربى ، كما يفصح عن نفسه فى المؤسسات السياسية والاجتماعية .

وقد يكون من أبرز التفسيرات التى حاول « العظم » أن يصوغها لتحديد عوامل الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ، إرجاعه الهزيمة إلى النوعية الخاصة للشخصية القومية العربية .

ويرى « العظم » أن الشخصية العربية تميل إلى إزاحة المسئولية عن النفس وإسقاطها على الغير ، وقد تجلت هذه النزعة بكل وضوح ـ فى نظره ـ بعد هزيمة الخامس من يونيو . وتتمثل هذه النزعة فى محاولة إرجاع الهزيمة العربية إلى عوامل خارجية سعيا وراء البعد عن النفاذ إلى حقيقة الأوضاع العربية الداخلية الخاصة بتنظيم المجتمع العربى ، والتى أسهمت مباشرة فى تحقيق الهزيمة .

غير أن « العظم » لا يقنع بصياغة هذا التعميم ، وإنما يحاول تعميقه على أساس ربطه « بعوامل أساسية تدخل فى بنيان المجتمع العربى التقليدى ولا تنفصل عن خصائص الشخصية الاجتماعية التى تربيها البيئة العربية المتوارثة فى كل واحد منا وتنميها فيه » .

وقد اعتمد « العظم » فى دراسة خصائص الشخصية الاجتماعية ، وبوجه خاص فيما يتعلق بظاهرة المنطق التبريرى العربى ، على دراسة حامد عمار « الشخصية الفهلوية » . وقد حرص « العظم » على أن يشير إلى أن الشخصية الفهلوية ليست إلا تجريدا ، « لا وجود له فى الواقع الحى ، إلا على صورة خصائص وأنماط سلوك وردود فعل ومشاعر وإحساسات يتصف بها الأفراد فى بيئات اجتماعية معينة ، وبنسب مختلفة قد تزيد وقد تنقص من فرد إلى آخر وفقا للظروف والأوضاع » .

إذا كان الأمر كذلك ، فقد يكون من الأنسب أن نعتمد على دراسة حامد عمار نفسها لنرى مفهومه عن الشخصية الفهلوية .

صاغ حامد عمار هذا المفهوم وحدد خصائصه في إطار دراسة متكاملة جعل لها عنوانا « التربية والنمط الاجتماعى للشخصية » . وقد تحدث فيها عن « منهج الحضارة والشخصية » ، وقرر أن « المعروف لدى علماء الاجتماع أن للمجتمع محورين من الزمان والمكان تدور حولهما حياته وحضارته . وحضارة المجتمع بالمعنى العام تشمل إلى جانب العناصر المادية مقومات اجتماعية وسيكلوجية تحدد الطريقة التى تدار بها دفة الحضارة فى مختلف المجالات ، وأنواع الدوافع والمحركات والقيم والمثل العليا ، وعوامل الطمأنينة والقلق ، وصور التكيف والنشاز أو السواء والشذوذ . ويتكون من حصيلة البعدين الزمانى والمكانى وعناصر الحضارة المادية والاجتماعية والسيكلوجية نمط اجتماعى لشخصية الفرد . والاهتمام بدراسة النمط الاجتماعى للشخصية من ألزم الجوانب لاستكمال وصف المجتمع وصفا حيويا يعين المصلحين على إحداث التغيير المنشود ، وتقدير نتائجه » . وبعد أن تحدث عن النمط الاجتماعى للشخصية ، وعرض لنماذج من التشكيل الاجتماعى للشخصية ، حرص على وضع حدود استخدام مصطلح النمط الاجتماعى للشخصية فتحدث عن النمط والمخالف والاستمرار والتغيير ، ليبين أن النمط الاجتماعى للشخصية يمثل السمات الغالبة فى شخصية الأفراد ، وليس معنى ذلك أنه لا يوجد بينهم من يشذ عن هذا التوقع أو يحيد عن المسلك « الوسط » بالمعنى الإحصائى المعروف . ومن ناحية أخرى تحدث عن إمكانية تغير النمط الاجتماعى للشخصية ثم تساءل : « ما هو النمط الاجتماعى القائم لشخصية المصرى الذى تآلفت عوامل الزمان والمكان وأوضاع الحياة على تشكيله فى هذا النمط ؟ وما هى هذه العوامل التى أدت إلى تشكيله على هذا النحو ؟

اختار حامد عمار لفظ « الفهلوة » للدلالة على هذا النمط ، ومن هنا حديثه عن « الشخصية الفهلوية » .

والآن ما هى السمات الأساسية للشخصية الفهلوية ؟

١ - أولى هذه السمات هى القدرة على « التكيف السريع لمختلف المواقف وإدراك ما تتطلبه من استجابات مرغوبة ، والتصرف وفقا لمقتضياتها إلى الحد الذى تراه مناسبا » .

غير أن حامد عمار حرص على أن يؤكد على أن هذه القدرة على التكيف السريع تتميز بجانبين متلازمين : أحدهما المرونة والفطنة والقابلية للهضم والتمثل للجديد ،

والاخر هو المسايرة السطحية والمجاملة العابرة التى يقصد منها تغطية الموقف وتورية المشاعر الحقيقية ، مما لا يعنى الارتباط الحقيقى بما يقوله المرء أو بما قد يقوم به من مظاهر سلوكية .

٢ – السمة الثانية هى النكتة المواتية ، التى غدت من الخصائص التى يتميز بها النمط المصرى .

٣ – السمة الثالثة هى المبالغة فى تأكيد الذات ، والميل الملح لإظهار القدرة الفائقة فى التحكم فى الأمور .

٤ – السمة الرابعة هى سيادة نظرة رومانتيكية للمساواة . حيث يشعر المصرى فى قرارة نفسه بالنقمة والسخط على الأوضاع التى توجد التمايز والتفرقة أيا كان نوعها ، ومهما تكن دوافعها ومبرراتها . ويتصل بهذا عدم الاعتراف بالسلطة أو الرئاسة والتنكر لها فى أعماق الشعور . ويقرر حامد عمار أنه من بين أهم المعدات النفسية التى تتزود بها شخصية الفهلوى هى عملية « الإزاحة والإسقاط » ، حيث يفضل إزاحة المسئولية على غيره من الناس أو إسقاطها على أمور خارج نطاق الذات ليتيسر تبرير ما قد يقع فيه المرء من مواقف محرجة ، أو تقصير فى المسئوليات الاجتماعية . وتزداد الفهلوة بازدياد القدرة على إحكام هذه العملية الإزاحية والإسقاطية .

٥ – والسمة الخامسة هى الطمأنينة إلى العمل الفردى ، وإيثاره على العمل الجماعى .

٦ – السمة السادسة هى سيادة الرغبة فى الوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها ، وعدم الاعتراف بالمسالك الطبيعية .

إذا كانت هذه هى العناصر أو المقومات الأساسية للشخصية الفهلوية كما صاغها حامد عمار ، إلا أنه بحسه المنهجى الدقيق ، حرص على أن يورد تحفظات متعددة بصدد هذا « النموذج المثالى » الذى صاغه ، واعتبره مجرد « فرض » يحتاج إلى مزيد من المناقشة واستكمال الأدلة التى تثبته أو تدحضه . ومن ناحية أخرى ، أكد أن هذه السمات جميعا هى وليدة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأنواع المؤسسات والنظم التى ترتب كيان المجتمع ، وأنها ليست مقومات « طبيعية » فى المصرى نشأت ونمت وستظل هى مقوماته أبداً ، وإنما هى قابلة للتغير والتحوير .

هذا هو نمط الشخصية الفهلوية كما حدد سماته حامد عمار ، فكيف استخدمه صادق جلال العظم لتفسير الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ؟

يرى « العظم » أن الخصال الفهلوية التقليدية « تجعلنا عاجزين عن تقبل الحقيقة والواقع ، وفقا لما تفرضه الظروف الحرجة من تصرف سريع ، وتضطرنا لإخفاء العيوب والفشل والنقائص بغية إنقاذ المظاهر والحفاظ على ماء الوجه » . ويستشهد بفقرة من مقال كتبه محمد حسنين هيكل فى « الأهرام » ، عن « بعض شوائب السلوك » التى بدت من المسئولين العسكريين العرب حين ضربت مطارات جمهورية مصر العربية صباح يوم الحرب .

يقول هيكل « إن الحساب الإسرائيلى اعتمد على بعض شوائب السلوك التى يسببها نقص الانضباط ، وهى شائبة التأخر فى إبلاغ الحقيقة إذا كانت سيئة إلى المستويات الأعلى . إن هذه الشائبة فى السلوك أعطت العدو عشر دقائق كانت هى ما يحتاجه بالضبط لكى يحقق المفاجأة لإحدى عشرة قاعدة جوية ركز عليها ضربته الأولى ... ولقد كانت الغارة الأولى على بعض المطارات المتقدمة فى سيناء لكن شوائب السلوك لعبت دورها فى عدم سرعة الإبلاغ وضاعت دقائق غالية لا تقدر .

« إن اعتماد العمل الإسرائيلى على هذه الشائبة من شوائب السلوك ليس استنتاجاً أو اجتهادا من جانب أحد ، وإنما هو قول قائد الطيران الإسرائيلى نفسه الجنرال موردخاى هود فى شرح توقيتات خطته ... » .

ويعقب « العظم » على هذه الفقرة بأن الجنرال « هود » لم يضع توقيتات خطته على أساس مجرد شائبة سلوك بسيطة ، بل « وضعها على أساس فهم دقيق للخصال التى يتصف بها النمط التقليدى للحياة العربية المتوارثة ، وتقدير مضبوط لطبيعة أنماط السلوك وردود الفعل التى يكتسبها الفرد فى مثل هذا المجتمع الاتباعى ، ولنوعية الأولويات التى انغرست فى نفسيته بالنسبة لقيم الحياء ، وإخفاء العيوب والتستر على الحقيقة إذا كانت سيئة » .

ومن ناحية أخرى ، يرى « العظم » أنه إذا كانت من سمات الشخصية الفهلوية نزوعها إلى الحماس المفاجىء والإقدام العنيف والاستهانة بالصعاب فى أول الطريق ، ثم انطفاء وفتور الهمة عندما يتبين للفهلوى أن الأمر يستدعى المثابرة والجلد والعمل المنتظم الذى لا تظهر نتائجه إلا ببطء وعلى شكل تراكمى ، فإن هذا السلوك مارسه - فى رأيه - عديد من الشبان العرب الذين اندفعوا أثناء المعركة يطلبون السلاح ، رغم أن مقدرتهم على استخدامه جد محدودة ، وهؤلاء سرعان ما فتر حماسهم بعد ذلك ، ولفتهم موجات الحياة اليومية فى رتابتها وجمودها . وفى رأى « العظم » أن المشكلة الرئيسية التى يعانى منها الشباب العربى الثورى الملتزم ، أن ثورتهم تبقى فى أغلب

الاحيان ثورة على المستوى السياسى لا أكثر : « أى أنها لا تتعدى مستوى الأطر الفوقية ولا تمس بصورة عملية وفعلية مستوى العلاقات الاجتماعية ونسيجها التقليدى الذى يطبع الصعيد السياسى الأول بطابعه المتخلف والبطىء » .

ويربط « العظم » بين سمة أخرى من سمات الشخصية الفهلوية وبين سلوك العرب قبل الحرب ، ونعنى السمة الخاصة بالمغالاة فى تأكيد الذات ، والميل الملح لإظهار القدرة الفائقة فى التحكم فى الأمور . فقد لوحظ ـ كما يقرر العظم ـ ميل العرب « إلى الاستهتار بقوة العدو وطاقاته والاستخفاف به وتأكيد النفس ، هذه النفس غير المطمئنة إلى وضعها فى أعماقها ، عن طريق الادعاءات الرنانة والتقيد بالمظاهر الخارجية والشكليات التى جعلتنا ننظر إلى مظهر امتلاك طائرات الميج وكأنه امتلاك عدد من الخرزات الزرقاء التى سوف تحمينا من الشر المحدق بنا » .

وينتقل « العظم » إلى الربط بين الشعور الحقيقى بالنقص تجاه الآخرين الذى تنطوى عليه الشخصية الفهلوية ، هذا الشعور الذى لا تستطيع البوح به لأنها تتمسك بقيم الحياء والخوف من الفضيحة أكثر مما تتمسك بالواقعية والموضوعية ، وبضرورة الاعتراف الصريح بالنقص لمعالجته والتغلب عليه ، وبين نمط العلاقات بين الدول العربية . فهذه العلاقات ـ فيما يراه ـ تتصف بالمسايرة السطحية والمجاملة العابرة ، التى يعتمد منها تغطية المواقف كما هى على حقيقتها . وينطبق ذلك بوجه خاص على علاقات الدول العربية ببعضها ببعض قبل الحرب الأخيرة وحتى بعدها . (كل الإشارات هنا إلى حرب يونيو ١٩٦٧) .

ويثير « العظم » مسألة هامة مبناها كيف تتصرف الشخصية الفهلوية حين تجد نفسها فى مأزق حرج ؟

إن هذه الشخصية إذا وجدت نفسها فى مأزق « سيفضح حتما عجزها وتقصيرها ، تبرع فى إزاحة المسئولية عن نفسها وإسقاطها على قوى خارجية يمكن عن طريقها تبرير النتائج السلبية التى جاءت على يدها » . وتماما مثلما لا يلوم الطالب الفهلوى العربى نفسه عندما يرسب فى الامتحان بل يلوم الحظ ، والأستاذ والأسئلة الصعبة ، « كذلك تلوم الأمة العدو ، والاستعمار ، والغدر ، والحظ ، وكل ما يخطر لها على بال فتهون بذلك على نفسها وتحفظ ماء الوجه ، وتصون المظاهر ، وتراعى المشاعر ، وترفع المعنويات عوضا عن أن تنفذ إلى بيت الداء وتستأصله » .

والشخصية الفهلوية ـ فى نظر العظم ـ تزدهر فى المجتمعات التى ترتكز فى

سلوكها ونظراتها على نمط الحياة التقليدى الاتباعى ، حيث تتوجه أنظار الأفراد وأفكارهم وردود فعلهم نحو التقاليد العريقة والسنن السلفية والمتوارثة ، مما يجعل الفرد فى مثل هذه المجتمعات إنسانا محافظا عقلا وجسدا ، يدور دوما فى فلك محدود وهو فلك اتباعى يبقى القديم على قدمه ، ويحافظ عليه لينقله إلى أبنائه .

وخطورة ذلك كله ، أن « صفات البطء ونزعة التقليد والتقيد بالقوالب الجاهزة والالتصاق بها والابتعاد عن الابتكار السريع والمبادهة المباشرة فى اتخاذ القرارات قد تركت آثارا سلبية خطيرة جدا على تنظيماتنا العسكرية وعلى مفهومنا لطبيعة الحرب الحديثة ، وكانت مسئولة إلى حد كبير عن الهزيمة السريعة التى حلت بنا » .

هكذا حاول صادق جلال العظم الربط بذكاء بين سمات الشخصية الفهلوية - كما سبق أن حددها حامد عمار - وبين السلوك العربى قبيل المعركة وأثنائها وبعدها .

(ب) هل الشخصية العربية من بين أسباب الهزيمة ؟

نجد أمامنا بهذا الصدد عددا من التعميمات الجارفة ، التى تفتقر إلى أى تدليل علمى ، مثالها ما ذهب إليه بعض الكتاب العرب من أن الهزيمة العربية فى ١٩٦٧ « ترجع لعامل جوهرى واحد وهو الضعف البشرى » ، « وأن الفرد العربى الحاضر (عموما) ضعيف الشخصية » . وإذا كانت مثل هذه التعميمات لا تستحق أن نقف عندها كثيرا ، إلا أن هناك بعض التحليلات إلى ينبغى أن نتفحصها بصورة متأنية . ولعل تحليل « حامد عمار » للشخصية العربية الذى أقامه على أساس « مفهوم الشخصية الفهلوية » ، والذى تبناه « صادق العظم » فى تفسيره لأسباب الهزيمة العربية ، يقف فى الصدارة بين هذه التحليلات .

وقد وجه لمفهوم « الشخصية الفهلوية » فى ذاته بعض الانتقادات المنهجية من جانب بعض الباحثين المصريين ، الذين نهجوا نهجا خاصا فى دراسة الشخصية المصرية لا يقوم على دراسة خصلة أساسية أو خصال قليلة ، وإنما جهدوا فى تحديد نموذج للشخصية المصرية يقوم على تعيين الشخصية المنوالية فى الريف المصرى ، وذلك على أساس « أن مفهوم الشخصية المصرية من المفروض أن ينطبق على الأغلبية فى المجتمع المصرى ، وليس على الناس فى الطبقتين الوسطى والراقية والمثقفين منهم بصفة خاصة ، الذين باعدت بهم ظروف تعليمهم وعملهم وتطلعاتهم عن الخط العام الذى يسير فيه معظم المصريين » . ومعنى ذلك أن هذا المفهوم ينطبق على الفلاح المصرى ، وهو يمثل أكثر من ثلاثة أخماس سكان مصر .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، يوجه عزت حجازى النقد لمحاولة حامد عمار فى

صياغة مفهوم الشخصية الفهلوية ، وذلك على أساس أمرين : أولهما : اقتصاره على بعد واحد وهو « الفهلوية » وبناء الصورة على أساسه ، وثانيهما : تصوره لهذه الشخصية على أنها « المصرية » فى حين أنها ليست شائعة إلا بين أفراد الطبقة الوسطى فى حضر مصر ، (وحضر مصر لا يمثل أكثر من خمس سكانها) .

ومن ناحية أخرى ، وجهت انتقادات لتطبيق صادق جلال العظم مفهوم « الشخصية الفهلوية » لتفسير الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧ ومن أبرزها دراسة لهانى مندس .

وعلى ضوء انتقادات عزت حجازى لمفهوم « الشخصية الفهلوية » ، وانتقادات هانى مندس لمحاولة « العظم » استخدامه لتفسير الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧ ، يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية :

١ - مفهوم « الشخصية الفهلوية » ـ إذا نظرنا بوجه خاص للمجتمع المصرى ـ قد ينطبق على أفراد « الطبقة الوسطى » فى حضر مصر ، غير أنه لا ينطبق على غالبية الشعب المصرى وهم الفلاحون . وبالتالى فهو مفهوم يقصر عن أن يكون شاملا للسمات « المنوالية » للمصريين ، التى ينبغى البحث عنها وتحديدها بين سكان الريف المصرى ، الذين يشكلون غالبية الشعب المصرى .

٢ - كثيرا من السمات السلبية المكونة لنمط الشخصية الفهلوية ، كما استخدمه « العظم » فى تحليلاته ، لا ترد فى الواقع إلى سمات ثابتة فى المجتمع العربى ، أو خصال محددة فى الطابع القومى العربى ، بقدر ما هى خصائص للطبقة البورجوازية الصغيرة المتذبذبة والطبقة البورجوازية البيروقراطية الجديدة .

ومعنى ذلك كله أننا على غرار التمييز ـ الذى يقيمه علماء السياسة ـ بين الثقافة السياسية للصفوة والثقافة السياسية للجماهير ، نستطيع أن نميز فى مجال الحديث عن الشخصية القومية ، بين الأقلية والأغلبية ، سواء كانت هذه الأقلية هى الطبقات الحضرية ، فى مقابل الأغلبية التى هى الطبقات الريفية (إذا قصرنا الحديث على المجتمع المصرى) ، أى أن التمييز هنا يتم على أساس الحضر والريف ، أو كانت هذه الأقلية هى الطبقات البورجوازية الصغيرة والبورجوازية البيروقراطية التى تمثل الطبقات الحاكمة (إذا تحدثنا عن المجتمع العربى فى عمومه) ، فى مقابل الأغلبية التى تضم الطبقات البروليتارية والفلاحين .

وأهمية هذه الفروق التى ينبغى أن توضح بين الأقلية والأغلبية ، أن كثيرا من السمات النفسية والاجتماعية التى تتسم بها الأقلية الحاكمة غالبا ما تسحب ـ بصورة غير

منطقية ـ على الأغلبية ، فى حين أنه عند الحديث عن الشخصية القومية ـ إذا أخذنا بمفهوم الشخصية المنوالية ـ ينبغى التركيز على الأغلبية لا على الأقلية .

وهكذا يمكن القول إنه إذا أخذنا كل هذه الانتقادات فى الاعتبار ، فإنه يمكننا أن نضع مفهوم « الشخصية الفهلوية » وكذلك تطبيقه فى تفسير الهزيمة العربية فى يونيو ١٩٦٧ فى موضعه الصحيح .

□

كيف يمكن أن نقيم موضوعية الأحكام التى أطلقت على القيم الأساسية التى تنهض عليها الشخصية العربية ، سواء منها التى أطلقها العلماء الاجتماعيون الإسرائيليون فى غمار حملتهم لتشويه الشخصية العربية ، أو العلماء الاجتماعيون العرب فى خضم نقدهم الذاتى العنيف بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ؟

ليس هناك أمامنا غير أسلوب منهجى واحد ، وهو رصد وتحليل السلوك الفعلى . ولكن كيف يمكن أن نرصد هذا السلوك وفى أى سياق ؟ من حسن حظنا أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتحليل السلوك العسكرى للقوات المصرية فيها ، بالإضافة إلى السلوك السياسى للقيادة السياسية التى اتخذت القرار ، والسلوك الشعبى الذى يتمثل فى استجابة الجماهير للتعبئة من أجل شن حرب التحرير وطرد المحتلين الإسرائيليين من الأرض المصرية ، هى التى يمكن أن تكون الحدث الذى نستطيع من خلال تحليله أن نؤيد أو ندحض عديدا من التعميمات التى صيغت بصدد القيم الاجتماعية المصرية بسلبياتها وإيجابياتها .

وهكذا يمكن القول إن حرب أكتوبر هى « المعمل التجريبى » ـ إن صح التعبير ـ الذى ستختبر فيه كل التعميمات التى صيغت عن الشخصية العربية .

ثالثا : القيم الاجتماعية فى ضوء حرب أكتوبر ١٩٧٣

النظرة العلمية للشخصية المصرية

ليس من شك فى أن الأداء البطولى للقوات المسلحة فى حرب أكتوبر ، وما برز للعالم كله من فاعلية الجندى المصرى وجسارته ، بالإضافة إلى التخطيط العلمى الدقيق المتقن الذى سبق الحرب ، قد أدى إلى تغيير ملموس فى تقييم الشخصية المصرية لدى عديد من الكتاب والمفكرين .

وقد عاصرنا جميعا الفترة التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، حين تبارى المفكرون العرب الذين ينتمون إلى كل الاتجاهات السياسية فى تفسير الهزيمة . وتعددت

التفسيرات من التفسير الدينى الفج الذى زعم أن الابتعاد عن الدين كان هو العامل الحاسم فى الهزيمة ، إلى التفسير التكنولوجى الساذج الذى روج لفكرة الفجوة التكنولوجية بيننا وبين إسرائيل ، مرورا بالتفسير السياسى الرجعى الذى وجد الفرصة سانحة للهجوم على الاشتراكية باعتبارها هى المسئولة . غير أن أخطر التفسيرات قاطبة ، هى تلك التى تتعلق بتشريح الشخصية المصرية بوجه خاص والشخصية العربية بوجه عام .

ولقد ركزت هذه التفسيرات ـ التى وجدت سندا قويا لها فى واقعة الهزيمة ـ على السلبيات المتعددة التى قيل إن الشخصية المصرية تزخر بها . قرأنا كثيرا عن السلبية ، والفردية والمظهرية والفهلوية ، والافتقار إلى المبادأة ، والعجز عن العمل الجماعى . ومن ناحية أخرى ، أغرقتنا التحليلات الاجتماعية للمجتمع العربى ، التى صورته لنا مجتمعا تقليديا يقوم على اعتبارات القرابة أكثر من اعتبارات الإنجاز والكفاءة ، مجتمع يتكون من مجموعة من الأميين الذين يعجزون بحكم وضعهم عن استيعاب العلم والتكنولوجيا ، وبعبارة موجزة قدمت لنا صورة بالغة الكآبة للشخصية العربية ، وفى نفس الوقت رسمت لنا ـ صراحة أو ضمنا ـ صورة مسرفة فى المبالغة عن الشخصية الإسرائيلية ، العصرية التكنولوجية المتقدمة .

وفجأة انطلقت شرارة المعركة . اكتسح العبور المصرى المجيد الحصون والاستحكامات التى أقامتها التكنولوجيا الإسرائيلية ، وفر وأسر وقتل عشرات الإسرائيليين المتقدمين العصريين ، وإذا بنا نجد موقفا غريبا من قبل عدد من الكتاب والمفكرين المصريين والعرب . فقد تحولوا ـ بدون سابق إنذار ـ إلى التغنى بإيجابية الشخصية المصرية وتراثها وبفاعلية المصرى وجسارته ، وقدرته على تخطى الصعاب ، واقتحام المخاطر ، وأن ذلك كله ليس أمرا طارئا عليه ، بل هو سمة تميزه منذ العصور السحيقة الموغلة فى القدم .

ترى ما هو تفسير هذا الموقف ؟ إن ذلك يرد فى رأينا ـ بعيدا عن الاهتمام بالعوامل الشخصية والنزعات الذاتية ـ إلى سيادة نظرة تجزيئية مسطحة للشخصية المصرية . لقد أخطأنا فى الموقفين : موقف الهزيمة وموقف النصر ، فلا المغالاة فى تجريح الذات والتركيز على سلبيات الشخصية المصرية كان يستند إلى أساس علمى ، ولا القناعة بتمجيد السمات الإيجابية كفيل بتصحيح الخطأ ، أو التخلى عن الأحكام الذاتية غير الموضوعية .

إن كل هذه حصيلة منهج تجزئيى معيب فى النظر للشخصية القومية بعيدا عن السياق التاريخى الذى تمارس فيه فعلها ، تؤثر فيه وتتأثر به . إن الشخصية المصرية ليست قالبا جامدا تتضمن عددا من السمات الحضارية والنفسية « الغريزية » التى لا يلحق

بها التغيير ، ولا تنال منها رياح الزمان . بل إنها - في التحليل العلمي الدقيق - تعد انعكاسا لنمط المجتمع بما يتضمنه من علاقات اقتصادية متميزة فى حقبة تاريخية محددة ، مضافا إليها بُعد أساسى وهام هو البعد الحضارى الذى يمتد فى الزمان بصورة خفية ، قد تستعصى أحيانا على التحليل . إن البعض ممن يتعرضون للشخصية المصرية يظنون - خطأ - أن المصرى اليوم هو ابن فراعنة الأمس ، ويغيب عنهم أننا يكفى أن نستشير التاريخ ، لنعرف أن الشخصية المصرية قد أعيدت صياغتها بالكامل تقريبا عقب الفتح العربى الإسلامي لمصر . وليس معنى ذلك أن الفتح العربى قد وجد أمامه شخصية مصرية فرعونية متكاملة ، على العكس ، فإن هذه الشخصية كانت قد لحقتها تغييرات جسيمة نتيجة تدهور الحكم الفرعونى الخالص منذ فترة بعيدة ، بالإضافة إلى ظهور الشخصية المصرية المسيحية ، فقد غير المصرى لغته ودينه . فالشخصية المصرية لحقها التغيير بفعل التلقيح الحضارى الواسع المدى الذى تم نتيجة تعرض مصر لعديد من الغزوات الأجنبية ، التى استوطن بعضها دلتا وادى النيل فترات طويلة ، هذه الدلتا التى كانت أشبه بمعمل حضارى واسع الأرجاء ، متعدد الأبعاد ، تلاقت فيه الشخصية المصرية مرات عديدة بأنماط شتى من الحضارات أثرت فيها وتأثرت بها .

غير أن الشخصية المصرية اختل تكاملها الداخلى ، وفقدت كثيرا من أصالتها وثرائها تحت السيطرة العثمانية الجهول ، التى نشرت علامات التخلف الفكرى ، والفقر الروحى حيثما حلت ، وأينما استقرت . وأضيف إلى ذلك كله - فى القرن التاسع عشر - استعمار أجنبى ، بسط نطاقه على العالم العربى كله ، وتنوعت اجتهاداته - بالرغم من تعدد أصوله الفرنسية والانجليزية والايطالية - لقتل الشخصية العربية . وكان من نصيب الشخصية المصرية مجابهة الاستعمار الانجليزى ، ومحاولة التطور تحت أقدام المحتل الغاصب .

لقد بدأت الشخصية المصرية تصحو من سباتها الطويل ، حين تم اللقاء العاصف بين المجتمع المصرى المتخلف والحملة الفرنسية التى حملت وقتذاك علامات النهضة الأوروبية ودلائل التقدم العلمي الغربى . منذ تلك الفترة حاول جيل من الرواد العظام تحديث الشخصية المصرية من كافة زواياها وأقطارها . ولم تنقطع محاولات التجديد منذ ذلك الحين ، وإن كان العامل الأجنبى المتمثل فى الاحتلال كان يتعمد إجهاض كثير من هذه المحاولات . وحين آذنت بالزوال حقبة الاستعمار الأجنبى المباشر عن العالم العربى ، زرع الاستعمار العالمى إسرائيل فى المنطقة ، بؤرة عدوانية لاستنزاف الطاقات العربية العظمى ، وتعويق نموها وانطلاقها فى طريق التقدم والعصرية .

وخلاصة ما نريد أن نركز عليه ، أن الشخصية المصرية تضم عددا من السمات

السلبية الناجمة عن تخلف أنماط الإنتاج ، وعن بقايا السيطرة الاستعمارية القديمة وما طبعته فى نفوس البشر ، وعن آثار العلاقات الاستغلالية للصفوة المستغلة السياسية والاقتصادية ، التى حاولت أن تقضى على كل ما هو نبيل فى الشخصية المصرية ، لضمان الخضوع السياسى ، والامتثال الاقتصادى لهذه الطبقات . غير أن الشخصية المصرية فى الوقت نفسه تزخر بعديد من الإيجابيات التى هى ميراث الأجيال المناضلة المتعاقبة التى كافحت بشرف وسخاء ضد المحتل الأجنبى ، والتى رفضت - بالرغم من الصعوبات الشاقة التى مارست فيها نضالها - أن تفرط فى شبر واحد من التراث الوطنى ، هذه الأجيال التى مارست النضال الطبقى ضد المستغلين بكافة فئاتهم حين هبت جموع الفلاحين والعمال والمثقفين أكثر من مرة لتحقق العدالة الاجتماعية للجماهير .

إن الشخصية المصرية جديرة منا بنظرة علمية متوازنة ، لا تسقط فى هوة اليأس القاتل بالتركيز على السلبيات ، ولا تغامر بالمبالغة الفجة حول الإيجابيات . إن جموع شعبنا تحاول إعادة صياغة شخصيتنا القومية وسط معركة دولية وحضارية ضارية ، عن طريق تجديد مؤسساتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، سعيا وراء التقدم الإنسانى المستنير ، والعصرية الموجهة التى تشبع احتياجات الإنسان . وفى خضم ذلك كله ، تتفاعل بصورة جدلية دائمة سلبياتنا وإيجابياتنا ، ومحك إبداعنا الحقيقى هو كيف نخطط للتغيير بصورة عقلانية وعلى ضوء قيم حضارتنا الأصيلة ذات الجذور الراسخة فى تكويننا النفسى والاجتماعى .

لا نريد بذلك أن نعود إلى الوراء ، كما ينادى بعض المفكرين الرجعيين ، فذلك ضد منطق التاريخ ، ولكننا لا نريد أيضا أن نقفز قفزة عشوائية إلى الأمام ، تقليدا أعمى لمجتمعات أجنبية ، يفتقر بعضها إلى أصول حضارية عريقة ، أو مازال بعضها فى مرحلة إعادة صياغة الهوية الحضارية ، بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية . فليس محتما علينا أن نضحى بأصالتنا فى سبيل عصريتنا .

حرب أكتوبر : الدلالة التاريخية والأبعاد الاجتماعية

قرر الرئيس أنور السادات فى خطابه أمام مجلس الشعب فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ « إن التاريخ العسكرى سوف يتوقف طويلا بالفحص والدرس أمام عملية السادس من أكتوبر » . والحقيقة إن حرب أكتوبر لن تكون موضوعا للبحث فقط أمام المحللين العسكريين ، ولكنها - بالقطع - ستتعرض لبحوث متعددة من قبل العلماء الاجتماعيين ، الذين يعرفون قبل غيرهم أن الحرب ليست مجرد عملية عسكرية خالصة ، بقدر ما هى تعبير عن شخصية قومية محددة ، تعكس السمات النفسية والاجتماعية لشعب ما ، كما

أنه يؤثر فى مجراها وفى نوعيتها طبيعة البناء الاجتماعى والتنظيم السياسى لمجتمع معين .

لقد استطاع الرئيس السادات ـ وسط المخاطر المحدقة ، والشدائد المحيطة ، والضغوط السياسية والعسكرية العنيفة ـ بقراره التاريخى بالاقتحام والعبور ، أن يقضى بضربة واحدة على سلسلة الحتمية التى كان من شأن الخضوع لها الاستسلام لإرادة إسرائيل المطلقة . لقد كان قرارا أخذ مسئوليته السادات ولكنه كان تعبيرا شديد الصدق عن إرادة أمة رفضت الاستسلام ، بعد أن أيقنت بالهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ .

ومن هنا يمكن القول ، إن حرب أكتوبر ، تتجاوز بكثير إنجازاتها العسكرية ، وآثارها السياسية ، سواء على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى ، أو على الصعيد الدولى . ذلك لأن الصراع العربى الإسرائيلى ليس مجرد صراع عسكرى بسيط على الحدود ، بقدر ما هو صراع حضارى ضار ، حاولت فيه إسرائيل بكل طاقاتها إثبات عجز الشعب العربى ، وتشويه شخصيته القومية . لقد أسقطت حرب أكتوبر المجيدة النظريات العنصرية الغربية ـ الإسرائيلية التى زعمت أن العرب بارعون فى الكلام عاجزون عن الفعل . غير أنه أهم من ذلك كله بروز ما يمكن أن نطلق عليه الدلالة التاريخية لحرب أكتوبر . ونعنى بذلك على وجه التحديد ، أن حرب أكتوبر أثبتت قدرة الشعب العربى على تحدى النموذج الصهيونى الغربى الجذور الذى حاول خلال عشرات السنين أن يرسخ فى الأذهان تفوقه الحضارى ، وقوته العسكرية الخارقة . لقد كانت هذه أول مرة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى الحافل بالإخفاقات العربية يتم فيها التصدى بنجاح للمشروع الصهيونى فى المجال العسكرى الذى احتكر التفوق فيه أمدا طويلا من الزمان .

الدلالة التاريخية لحرب أكتوبر

لا يمكن تقدير الدلالة التاريخية لحرب أكتوبر بغير وضعها فى السياق التاريخى لتطور المواجهة الصهيونية ـ العربية من جانب ، ولتصاعد الصراع بين الاستعمار الغربى والعالم العربى من جانب آخر . وإذا كان المشروع الصهيونى قد دعمته القوى الاستعمارية الغربية منذ البداية ، إلا أنه استطاع بالرغم من ذلك ، وعبر كل مراحله ، أن يحتفظ لنفسه بقدر من حرية الحركة النسبية ، حتى يستطيع تحقيق أهدافه النوعية الخاصة حتى لو تناقضت فى بعض المراحل التاريخية مع أهداف الاستعمار الغربى . وتظهر دلالة أكتوبر فى المواجهة العربية الإسرائيلية لو وضعناها فى سياق تصنيف مراحل تاريخ الغزوة الصهيونية فى العالم العربى . فوفقا لما يراه بعض الباحثين العرب تنقسم هذه المراحل إلى أربع . **المرحلة الأولى** هى مرحلة التسلل وتمتد بين عامى

١٨٨٢ و ١٩١٧ . فقد جاءت إلى فلسطين موجة الهجرة الصهيونية الأولى عام ١٨٨٢ ، ولنلاحظ أنه أيضا العام الذى بدأ فيه الاحتلال البريطانى لمصر . فى هذه المرحلة أخذ التهجير اليهودى صورة التسلل ، لأن الدولة العثمانية لم تسمح به رسميا ، واستمرت المرحلة إلى أن احتلت بريطانيا فلسطين ودخل اللنبى القدس أواخر عام ١٩١٧ .

والمرحلة الثانية هى مرحلة التغلغل وتمتد بين عامى ١٩١٧ و ١٩٤٨ . وأبرز ما فى هذه المرحلة هو صدور وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ ، واحتلال بريطانيا لفلسطين فى ديسمبر ١٩١٧ . وعبر ثلاثين عاما استغرقتها هذه المرحلة نجح التحالف الصهيونى الاستعمارى فى تهجير مئات الألوف من يهود أوروبا إلى فلسطين . ومع بداية هذه المرحلة أكمل الاستعمار الأوروبى سيطرته على العالم العربى ، وبدأ النضال العربى يجابه قوى الأحتلال فى أجزاء عديدة من الوطن العربى . وتأتى **المرحلة الثالثة** ، ونعنى بها : مرحلة الغزو بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وهذه هى المرحلة التى تجسد فيها المشروع الصهيونى حقيقة كاملة ، بدأت بإعلان قيام الدولة بعد انسحاب الانتداب البريطانى من فلسطين عام ١٩٤٨ ، وبعد تواطئه لتسليم كثير من الأراضى الفلسطينية لليهود . ونجح المشروع الصهيونى باعتباره استعمارا استيطانيا فى طرد مليون فلسطينى من أرضهم وإحلال مستوطنين يهود محلهم بلغ عددهم حتى حرب ١٩٦٧ ، مليونى مهاجر . وخلال هذه الفترة أسهمت إسرائيل عام ١٩٥٦ فى العدوان الثلاثى ، وكأنها كانت تجرب خططها فى العدوان والتوسع ، فاحتلت قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ولكنها اضطرت للانسحاب منهما . وبالعدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ تبدأ **المرحلة الرابعة** ، وهى مرحلة التوسع التى انتهت بحرب أكتوبر ١٩٧٣ . فى هذه المرحلة بالذات كشف المشروع الصهيونى عن نفسه القناع ، وبدلا من تركيز الدعاية الإسرائيلية فى المرحلة السابقة على إسرائيل الدولة الصغيرة التى تخشى من أن يبتلعها العرب ، إذا بها فى هذه المرحلة تمارس وتنفذ مخطط إنشاء دولة « إسرائيل الكبرى » ، وقد ساعدها على ذلك احتلالها لمساحات شاسعة من مصر وسوريا . وعملت إسرائيل على تهجير مزيد من يهود العالم إلى الأراضى العربية المحتلة ، وإقامة المستوطنات لهم ، واستعدت لضم الأراضى العربية المحتلة لها نهائيا متعللة بأن الحدود التى رسمتها هى « الحدود التاريخية » لها . وكان مقدرا أن يتم تنفيذ كل هذه المخططات التوسعية حتى فاجأت حرب أكتوبر إسرائيل والعالم .

وهكذا يمكن القول إن الدلالة التاريخية الخطيرة لحرب أكتوبر لا تكمن فحسب فى أنها أثبتت القدرة العصرية للشعب العربى على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، ولا فى كونها تعبر عن الإرادة القومية التى قبلت وخاطرت بتحدى النموذج الصهيونى الغربى فى القوة العسكرية ، ولكن فى أنها أحدثت قطعا نهائيا فى مسار مخطط التوسع

الصهيونى فى العالم العربى . ومن هنا يصدق تكييف بعض الباحثين لحرب أكتوبر بأنها ـ بالمعنى التاريخى للكلمة ـ تمثل بداية انحسار الغزوة الصهيونية للعالم العربى . ولا يعنى ذلك أن الخطر الإسرائيلى سيتضاءل فى المراحل القادمة ، على العكس بل إنه سيتعاظم . ويستدعى هذا تعبئة قومية شاملة فى العالم العربى ، لأن إسرائيل ولو أنها تجربة استعمارية تسير ضد منطق العصر والتاريخ ، إلا أنها ستستميت دفاعا عن بقائها ، ولن تتورع عن اصطناع أى أسلوب فى سبيل ذلك . من هنا فإن المسئولية الملقاة على العالم العربى ـ بمختلف أنظمته ـ جد جسيمة . فليست القوة العسكرية ـ رغم أهميتها ـ هى السبيل الوحيد لدرء الخطر . ولكن قبل ذلك تأتى أهمية التطوير الاجتماعى الثورى للمجتمع العربى ، ولو شئنا أن نعمم العبارة ، لقلنا : ضرورة تحقيق النهضة الحضارية الشاملة . من هنا تلتحم الدلالة التاريخية للحرب بأبعادها الاجتماعية .

الأبعاد الاجتماعية لحرب أكتوبر

ما هى الأبعاد الاجتماعية لحرب أكتوبر ؟ وكيف يمكن استخلاص الدروس المستفادة منها ؟ إن هذه الحرب ، لا تمثل فقط ـ بالنسبة للشعب المصرى ـ تجمع الإرادة القومية واندفاعها نحو هدف محدد هو مجابهة الاحتلال الإسرائيلى ودفع العدوان الصهيونى ، ولكنها قبل ذلك تمثل نجاحا خارقا فى التنظيم العسكرى يعكس نضجا لا شك فيه فى التنظيم الاجتماعى . فبالرغم من كل ما قيل عن تخلف المجتمع العربى ـ وبعض ما قيل حقيقة إذا أبعدت عنه المبالغات ـ فقد استطاع المجتمع المصرى فى مرحلة زمنية لا تتجاوز السنوات الست ، أن يستوعب صدمة الهزيمة الساحقة فى يونيو ١٩٦٧ ، وأن يعيد بتركيز شديد تجديد قواته المسلحة وأن يهب نفسه للإعداد للحرب ، متبعا فى ذلك أحدث الوسائل والأساليب . وحرب أكتوبر التى أذهلت العالم بنتائجها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، تستحق منا وقفة متأنية لنتأمل ـ من وجهة النظر الاجتماعية ـ أبعادها الحقيقية وما تشير إليه .

لقد كشفت إنجازات الحرب عن مجموعة متماسكة من القيم والمؤشرات والمبادىء من أبرزها :

- أهمية التخطيط العلمى المتقن الذى يضع فى اعتباره كل الاحتمالات .
- أثر الجدية فى السلوك ـ التى تمثلت فى التدريب الشاق المتواصل للقوات المسلحة ـ فى تحقيق معدلات عالية من الإنجاز .
- القدرة الخارقة للمواطن المصرى على التكيف مع أعقد المبتكرات التكنولوجية .
- الجسارة فى مواجهة المجهول والقدرة على تحمل المخاطر .

- أثر الجماعية فى التخطيط والتنفيذ ، وسيادة روح الفريق ، التى كانت وراء كل الانتصارات العسكرية .
- رشد السلوك الجماعى للجماهير ، الذى تمثل فى انضباطها وانتظامها ، ووقوفها وراء قواتها المسلحة .

لو تأملنا بعمق القيم والمؤشرات والظواهر السابقة لاستطعنا القول إن بعضها قد أسقط إلى الأبد الدعاوى العنصرية عن عجز الإنسان العربى وتخلفه ، وبعضها الآخر قد كشف زيف ما وصفت به الشخصية القومية العربية من فردية ، وهروب من الواقع وعجز عن مواجهة المخاطر ، وممارسة الكلام بدلا من ممارسة الفعل .

غير أنه أخطر من ذلك كله نستطيع أن نكتشف أن « تجربة أكتوبر » تبدو غير متناسقة تماما مع صور الخلل الاجتماعى فى المجتمع المصرى . فمن السهولة بمكان ، أن نلاحظ سيادة روح السلبية والاستهتار فى قطاعات عديدة ، ومن الواضح أيضا عجز عديد من المؤسسات الصناعية والتجارية والإدارية عن تنظيم أعمالها بصورة عصرية رشيدة ، مما يترتب عليه ضياع للمال العام ، وانخفاض فى الإنتاجية ، وتحميل فئات الشعب المختلفة متاعب شتى للحصول على ما تحتاجه من سلع أو خدمات . وباختصار شديد ، فى مقابل العصرية فى تجربة أكتوبر نجد التخلف ، وفى مقابل الانضباط نجد التسيب ، وفى مقابل ارتفاع معدلات الإنجاز ، نجد الفشل فى التخطيط والتنفيذ معا .

ترى ما الذى يفسر هذا التناقض من وجهة النظر الاجتماعية ؟ هل يرد نجاح تجربة أكتوبر إلى السمات النوعية الخاصة للتنظيم العسكرى بما يفرضه من انضباط حديدى وتحدد صور الحوافز والروادع ؟ هل يرجع الإنجاز الباهر فى أكتوبر ، إلى أن الشعب المصرى اعتبر التصدى للاحتلال الإسرائيلى هو المشروع القومى الأول الذى ينبغى أن تعطى له كل الطاقات ، وتبذل فى سبيله كل الجهود ؟ هل ترجع الفدائية النادرة فى سلوك المقاتل المصرى ، إلى التراث النضالى المصرى العريق ، الذى يظل كامنا إلى أن يتكشف عنه الستار ، إذا ما توافرت له الظروف التنظيمية المهيئة ؟

كل هذه تساؤلات ، لا أزعم أننى أمتلك أجوبتها الكاملة ، غير أننى أدعو إلى الدراسة العلمية الاجتماعية الشاملة « لتجربة أكتوبر » .

وهذه الدراسة يمكن أن تكون مدخلا ضروريا لنا ، ونحن على أعتاب المرحلة الخامسة للمجابهة العربية الإسرائيلية ، التى ليس شرطا أن تتقابل فيها الأمة العربية مع التجمع الإسرائيلى فى ساحة القتال ، بل لقد نجد أنفسنا فى وضع المواجهة فى ساحة التنمية الاجتماعية بالمعنى الضيق ، أو فى ميدان النهضة الحضارية بالمعنى الواسع .

وحينئذ لن يجدينا مجرد التغنى بأصالتنا الماضية ، بل إن المحك الحقيقى سيكون قدرتنا على تكرار « نموذج أكتوبر» فى الميدان الاجتماعى بكل ما يتضمنه من عصرية فى التخطيط والتنفيذ ، ومن ثورية فى مجال السلوك السياسى والاجتماعى .

المراجع

□ أولا ـ المراجع العربية :

١ ـ السيد يسين ، « خطاب الأزمة وأزمة الخطاب فى الموجة الرابعة من موجات النقد الذاتى » ، فى : لطفى الخولى ، محرر ، *المأزق العربى* ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ ، ٥٩٧ ـ ٦٠٥ .

٢ ـ السيد يسين ، *الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر* ، القاهرة : مدبولى ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٤ .

٣ ـ السيد يسين ، « الطابع القومى للشخصية » ، *الفكر المعاصر* ، العدد ٥٠ ، أبريل ١٩٦٩ ، ١٣ ـ ٢٤ .

٤ ـ السيد يسين ، « الفكر العربى فى مواجهة الهزيمة » ، *الكاتب* ، العدد ١٣٦ ، يوليو ١٩٧٢ ، ٢٧ ـ ٣٧ .

٥ ـ حامد عمار ، *فى بناء البشر : دراسات فى التغير الحضارى والفكر التربوى* ، سرس الليان ، ١٩٦٤ .

٦ ـ عزت حجازى ، « الشخصية المصرية بين السلبية والإيجابية » ، *الفكر المعاصر* ، العدد ٥٠ ، أبريل ١٩٦٩ ، ٤٢ ـ ٤٩ .

٧ ـ قسطنطين زريق ، *معنى النكبة مجددا* ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٩ .

٨ ـ كميل حوا ، « نقطة الانطلاق : ثقافة الاستعمار فى زمن الهزيمة » ، *الثقافة العربية* ، نيسان ١٩٧٣ ، ٣ ـ ١٦ .

٩ ـ هانى مندس ، « حول مشكلات النقد بعد الهزيمة : الجماهير والوعى الثورى » ، *مواقف* ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، آيار ـ حزيران ، ١٩٦٨ ، ٦٣ ـ ١٤٠ .

□ ثانيا ـ المراجع الانجليزية :

1 - Harakbi, Y., "Basic Factors in the Arab Collapse During the Sy-day War," in : *Orbis . Quarterly Journal of world Affairs* . Vol. xi. Fall 1967, no ٦

2 - Yaldin, R., "The Egyptian Personality, Trends in Egyptian Character, Literature" in : *Asian and African Studies,* Vol.14, no .1, March, 1980, 1-19.

يونيو ١٩٦٧

□ د. الطاهر أحمد مكى .

المثقفون والهزيمة

□ **الدكتور الطاهر أحمد مكى :** مفكر وكاتب وناقد أدبى بارز . عمل أستاذا ورئيسا لقسم الدراسات الأدبية بكلية دار العلوم ، ووكيلا لها للدراسات العليا والبحوث . حاصل على الدكتوراه من جامعة مدريد ، وعمل أستاذا زائرا فى جامعات أمريكا اللاتينية وتونس ومدريد والإمارات ، حاصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى مرتين وعلى جائزة الدولة التقديرية ، عضو المجالس القومية المتخصصة ، ومقرر لجنة الدراسات الأدبية بالمجلس الأعلى للثقافة . له أكثر من ٢٥ مؤلفا فى الأدب والنقد ، وعدة كتب مترجمة من الأسبانية والفرنسية .

ثمة معالم هادية تحكم هذه الدراسة الموجزة :

لن تتناول ما بعد عبور ٦ أكتوبر العظيم ، رأيا أو موقفا أو إبداعا ، لأنه يعبر عن واقع هذا الحدث وما بعده ، وله أبعاده العميقة ، وتأثيراته المختلفة ، وتداعياته المحلية والعالمية ، ولا يعبر عن واقع لحظة الهزيمة ، وإن عبر عن رأى أصحابه فيها ، والأمران جد مختلفين : الرؤية تجيء عن روّية ، والتعبير عن الواقع يولد فجاءة وفى عفوية . وهناك فارق واضح بين من يعيش لحظة الحدث ويصور وقعه عليه ، وعلى الآخرين من نظرائه ، ومن يحاول أن يدلى برأى فيه . الأولى تجيء وليدة انفعال وعاطفة ، وتعبر عن شعور ومزاج ، والناس يتقاربون فى هذا ، إذا تشابهت الظروف الضاغطة ، والثانية نتاج عقل بارد ، يفكر بحساب ، وأسباب تُدرس ، ونتائج ينتهى إليها البحث .

ولن نتناول ما كتب ، أو قيل ، عن الهزيمة خارج مصر ، ولعله الأكثر والأهم ، والأشد صراحة ، لأن موقف العرب من الهزيمة ، ورؤيتهم لها ، يختلف عن موقف المصريين ، لأن إيجابيات عبد الناصر عمت العرب ، وأما سلبياته ، وهى كثيرة وفى مستوى إيجابياته ، فقد خصت المصريين ، والصفوة المفكرة من بينهم بخاصة ، وكان الثمن الذى دفعوه على امتداد سنوات الثورة غاليا ، من حريتهم ورفاهيتهم ، فى انتظار آمال لم تتحقق ، وانتصارات بعد بها الزمن ، ومن هنا اختلفت وجهة النظر تماما ، « ومن يده فى النار غير من يده فى الماء » كما يقول المثل العامى الشائع .

فى تصوير الموقف العاطفى من الهزيمة حاولت أن أصور موقف الجميع ، وعند التعبير عنها إبداعا أخذت فى الحسبان ما كان فنا ، والتزم بقواعد الفن ، أما الكتابات التى جاءت كيفما اتفق ، ولفها النسيان رغم قرب الزمن ، فلم أرها أهلا لأن تكون نموذجا أو مثلا .

المثقف : من هو ؟

من هو المثقف الذى نرصد رد فعله ، إزاء حدث مثّل خطا فاصلا فى تاريخ مصر ، والمنطقة العربية بأسرها ، وأكاد أقول فى تطور القارة الإفريقية جمعاء ، وجوانب من آسيا أيضا ؟ .

إن تحديد من هو المثقف مشكلة عويصة ومعقدة ، ولمّا تحل على المستوى العالمي، بله العربى ، ولا يعرف العالم تحديدا علميا جامعا مانعا للمثقف ، على كثرة من تناولوا هذه المشكلة ، ولا أزعم لنفسى أننى قادر على ما عجز عنه غيرى . وربما كان من الأوفق فى بلد ينتمى إلى العالم الثالث ، ويمثل التعليم العالى بين أبنائه نسبة متواضعة ، ولا يمكن فيه إهمال التجربة الشخصية التى تتأتى من التعامل مع قضايا الحياة اليومية ، أن نقنع من المثقف بحظ متوسط من التعليم يمكنه من أن يضيف إلى خبرته العملية قدرا من الثقافة العلمية يعينه على توسيع مداركه ، والإلمام بما يجرى حوله ، قريبا منه أو بعيدا عن بيئته اللصيقة ، فيعرف ويتأمل ، ويوظف ذلك فى أيديولوجية يعمل فى ظلها ومن أجلها ، وأن يسمح له هذا القدر من التعليم والتجربة أن يسهم من خلال النشاط الذى يقوم به بكفاءة واقتدار فى مجال تخصصه ، وأن يمكنه من أن يقوم بدور إيجابى فى حركة المجتمع ، وأن يجيء موقعه من الأحداث وليد اقتناعه وفكره . وحيثما تجمعت هذه الشرائط يكون المثقف فيما أرى ، دون نظر إلى طبقته ، أو مهنته ، أو تخصصه .

فى ضوء هذا التحديد ، وأعترف بأنه فضفاض إلى حد ما ، يمكن القول بأن أغلبية المثقفين فى مصر تنتمى أصلا إلى الطبقة الوسطى ، دون أن ينفى هذا أن فى الطبقتين العليا والدنيا مثقفين بالمفهوم الذى حددناه ، ولكن الثقافة تجيء عند الأغنياء ، فى جملتهم ، ترفا وزينة ، وتنعدم عند الفقراء لعدم قدرتهم على تحمل تكاليفها .

من جانب آخر ، يمكن أن يتجمع المثقفون بوصفهم طبقة ، أيا كان المستوى الاقتصادى الذى يعيشون فيه ، يلتقون عند غاية ، دون أن يتنكر الأصلاء منهم ، المعتدّون بأنفسهم ، للطبقة الاقتصادية التى قدموا منها ، أو يتجاهلوا مصالحها ، على أن نأخذ فى الحسبان أن هناك من تحركه طموحات برجوازية غير منظمة ، على استعداد فى سبيل تحقيقها أن يهرس فى طريقه كل الطبقة التى ينتمى إليها ، وأن يدوس القيم التى يرفع شعارات الدعوة إليها والذود عنها ، ودون أن نسقط قانون « الحراك الاجتماعى » ، وهو يتيح للمثقف أن ينتقل من طبقته إلى أخرى بوسائل مشروعة ، وفى ظروف موضوعية ، دون أن يدفع لذلك ثمنا من أفكاره ومبادئه ونزاهته .

ما صدى الهزيمة فى نفوس هؤلاء المثقفين ؟ . ذلك أمر يتطلب أن نعرف ، ولو إجمالا ، موقفهم من الثورة نفسها ، على الأقل فى السنوات القريبة التى سبقت الهزيمة ، لأن ما بعدها كان رد فعل لما قبلها .

□

منذ البدء ، رحب المثقفون من الطبقة المتوسطة ، وبعض من الطبقة العليا بالثورة منذ لحظاتها الأولى ، ولم تكن قد شرفت بعد بهذا اللقب ، وكان الدكتور طه حسين أول من أطلقه عليها ، وإنما كانت تسمى « الحركة المباركة » ، وأول برقية تأييد تلقتها ، فى ساعاتها الأولى ، جاءت من مجلس جامعة الإسكندرية . ووراء هذا التأييد والترحيب دوافع مختلفة : سياسية واجتماعية واقتصادية ، ليس هنا مكان بسطها .

كانت الحركات السياسية ، إلى جانب الأحزاب المعروفة ، والقليلة ، تمتد على جبهة عريضة ، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، وعمادها المثقفون ، تعمل علانية ، أو متخفية وراء لافتات تتيح لها الشرعية ، أو تعمل تحت الأرض فى شكل خلايا ، وترى علانية أو همسا ، وبدوافع مختلفة ، ولغايات متباينة ، ترى أن يعود الجيش إلى ثكناته بعد أن نجحت الحركة . وفى الوقت نفسه لم يثق الضباط فى المثقفين ، وإن لم يصطدموا بهم فى الأيام الأولى ، وحاولوا احتواءهم عن طريق الوظائف والمناصب الشرفية ، وما لبثت معارضة المثقفين أن أخذت شكلا أوضح حين ألغى الضباط دستور ١٩٢٣ ، وكان نموذجيا ، ورغم كل ما أُخذ عليه ، ما زلنا نطمح بعد ثلاثة أرباع القرن من صدوره فى أن يكون لنا يوما دستور فى مستواه .

ثم جاءت أحداث ١٩٥٤ ، وأزاحت القناع عن وجه الحركة العسكرية ، وأطل وجهها الدكتاتورى البغيض ، وتفرق المثقفون بإزائها شيعا ، بعضهم هادن ، وألغى دوره مثقفا ، وبعضهم كان يؤيدها فى العلن ، ويلعنها فى مجالسه الخاصة ، وآخرون أيدوها على طول الخط ، وكانوا ملكيين أكثر من الملك كما يقال ، وتحولوا إلى منافقين عظماء ، وتجارا ناصحين فى سوق السياسة ، وكان أشدهم ذكاء ، وأعلاهم شهادة ، وأوسعهم ثقافة ، أمهرهم رقصا على إيقاع الشعارات الجديدة . وهناك من شغل نفسه بموضوعات وهمية نرجسية يدور فيها حول نفسه ، وقلة صمتت ، وكان صمتها أبلغ من أى كلام ، فظلوا شوكة فى حلق الثورة ، ودفعوا ثمن الصمت هينا ليّنا أحيانا ، وبالغا قاسيا أحيانا أخرى .

ثم كانت الهزيمة الكبرى الأولى ، هزيمة الانفصال ، فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ !

فى أسباب الهزيمة

إن أىّ دراسة لهزيمة ١٩٦٧ ، وتداعياتها المختلفة بعامة ، وتأثيراتها فى المثقفين بخاصة ، لابد أن تردها إلى أسبابها القريبة على الأقل ، لأن ردود أفعال المثقفين فى اللحظات الأولى المباشرة ، كانت صدى عفويا لموقفهم من الأحداث قبلها ، معارضةً أو رضا ، صمتا أو حيادا . وإذا سير الحرب جاء مفاجئا ، وتطورت بسرعة ، فإن

الهزيمة نفسها لم تكن كذلك ، عند الواعين من المثقفين ، فقد سبقتها هزيمة أخرى حقيقية ، مهدت لها ، وكانت نذيرا بها ، وأعنى بها حركة الانفصال بين قطرى الجمهورية العربية المتحدة : مصر وسوريا .

كانت حركة الانفصال فى رأى المثقفين أول هزيمة كبرى لعبد الناصر ، وبداية اهتزاز زعامته ، وكان تراجعه أمام الانفصاليين بداية انهياره قائدا نموذجا ، والشعار الذى رفعه نظامه ، وكتابه وإعلامه : « الوحدة لا تفرض بالقوة » لم يقنع أحدا ، حتى أولئكم الذين رأوا فيها عملا متسرعا ، أريد به تغطية فشل الثورة فى الحفاظ على وحدة حقيقية ، ظروفها متاحة ، وقائمة تاريخيا ، وهى الوحدة مع السودان ، فقد أضاعتها حركة الضباط ، رغم أن الملك الذى أزاحته عن العرش كان يحمل رسميا لقب « ملك مصر والسودان » ، وهى أكثر أهمية لكلا القطرين ، وأسبابها أقوى ، والحاجة إليها أشد .

وقد اتسمت الفترة بين الانفصال والهزيمة بحالة من الفوضى بالغة السوء ، فى شتى المجالات : سياسية واقتصادية واجتماعية ، وعلى المستوى الوطنى والقومى والعالمى ، ولم تدرس السلطة وقائع الانفصال وأسبابه دراسة جدية تفيد منها ، وآثرت أن تلقى على الفضيحة ستارا خادعا ، وإن يكن شفافا ، من الإعلام الزائف ، والادعاءات العريضة . وفى نطاق الرعب الذى أفقدها الصواب راحت تضرب بيد من حديد ، وتنقض على كل تحرك تتوهم فيه معارضة لها ، وضيقت الخناق على المثقفين ، وتعمق شكها فيهم ، وحظرت عليهم العمل السياسى الجاد ، واكتفت بالشعارات الزائفة الصاخبة ، يرفعها المنافقون ، والمستفيدون من النظام والفساد ، ومع القهر ، وغيبة المؤسسات الديموقراطية ، عاشت مصر أسوأ الفترات وأشدها فاشية فى تاريخها الحديث .

وقد شهدت هذه الفترة أحداثا جساما فى تاريخ مصر ، منها تأميم الصحافة ، واتساع حركة الاعتقالات بين الوفديين والإخوان المسلمين والنقابيين ، وبخاصة المحامون ، وإعلان الميثاق الوطنى ، وثيقة سياسية تتضمن فلسفة سياسة الدولة ، كُتب فى لغة عالية ، تتسم بالغموض ، والهروب من المواجهة ، حمّال أوجه ، يمد كل فكر بما يريد ، ويجد فيه كل مجتهد ما يدعم رأيه . واستبدلت لافتة الاتحاد الاشتراكى بالاتحاد القومى ، على أسس وقواعد جديدة ، ترى الصراع الطبقى ظاهرة حتمية وطبيعية فى التاريخ الاجتماعى المصرى ، ولا يمكن حله عن طريق العنف ، وإنما عن طريق الحل السلمى فى ظل الاشتراكية ، ومهمة الاتحاد الاشتراكى أن يتيح الفرص لقوى الصراع لتتفاعل ديموقراطيا وتحل خلافاتها ، بالأسلوب البناء ، والتنافس

لمشروع . وفيها بدأ التنظيم الطليعى ، وتكونت منظمة الشباب ، وكان من مهامهما إخطار السلطة بكل ما يرون ، حيث يعملون أو يعيشون . وشهدت الفترة أيضا مزيدا من عمليات التأميم ، ولجنة تصفية الإقطاع وما صحبها من مظالم ، وصدور قرار صندوق النقد الدولى بتخفيض الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية .

فى هذا المناخ القاتم حاول بعض المثقفين أن يقول شيئا ، وأن يعبر عن بعض ما يود ، وأن يهرب من التأييد المباشر ، أو الصمت القاتل ، ووجدوا ضالتهم فى المسرح ، إذ كان يشهد ازدهارا نسبيا ، لأن الدولة اتخذت منه وسيلة لإظهار محاسن الثورة ، وتجسيد مساوىء ما قبلها ، مع المبالغة الشديدة فى الحالين ، ولذلك قامت بإنشاء عشر فرق مسرحية للتليفزيون دفعة واحدة ، وحتى فكرت فى إنشاء مسرح للجليد دعت خبيرة مجرية عالمية لتخطط له ، فى بلد درجة الحرارة فيه تبلغ الأربعين معظم شهور السنة . واتجه عدد كبير من الكتّاب إلى المسرح ، على حساب الرواية والقصة والمقال ، لأنهم وجدوا فيه متنفسا يعينهم على التعبير عما يريدون ، واتخذوا من الرمز والتورية والإسقاط ، والتخفى وراء التراث ، وسائل يهربون بها من قسوة الرقابة ، ومحاولين تقديم أشكال مسرحية جديدة متأثرة بالمسرح العالمى تعينهم على الهروب من القيود .

ورأت الدولة من جانبها أن تغض الطرف عن قليل من هذا الاتجاه ، وأن تترك للمسرح شيئا من الحرية ، لإلهاء المفكرين والأدباء بعد الهزة التى أعقبت الانفصال ، ولجس نبض اتجاهات الكتاب والفنانين وتبيُّن آرائهم من خلال النصوص المسرحية ، وحققت جانبا كبيرا مما أرادت ، فانهمك الكتّاب والفنانون فى متابعة الإنتاج المسرحى ، وكان فى جملته بعيدا عن الواقع ، وفى ظل هذا المناخ بدت حركة الانفصال كأنها أمر عارض ، ليس له أسبابه ونتائجه وتداعياته . ومع ذلك ، عرفت هذه الفترة ، رغم الظروف المحبطة ، والرقابة الباطشة ، عددا من المسرحيات المتميزة ، تقول شيئا دون أن تقع فى قبضة السلطة ، فكتب سعد الدين وهبة « المحروسة » و« سكة السلامة » و« بير السلم » ، وألفريد فرج « سليمان الحلبى » ، وميخائيل رومان « الدخان » و« الحصار » ، وعبد الله الطوخى « طيور الحب » ، وظهر المسرح السياسى على يد توفيق الحكيم بمسرحيته « السلطان الحائر » ، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر .

وفى الوقت نفسه لم تتوقف مسارح الإذاعة والتليفزيون عن الإنتاج المضاد لهذا الاتجاه ، واعتمدت على مَسْرحة عدد من الروايات مثل : « شىء فى صدرى » و« الطريق المسدود » لإحسان عبد القدوس ، و« الأرض » و« الشوارع الخلفية » لعبد الرحمن الشرقاوى ، و« أرض النفاق » ليوسف السباعى ، و« اللص والكلاب »

لنجيب محفوظ ، وغيرهم . وكان ذلك يعنى نقديا التنازل عن المستوى الفنى ، والاكتفاء بملء ساعات الإرسال بأى كلام مادام ينضح بالتمجيد ، ولا يتضمن شيئا من النقد .

ظاهرة محيرة

وشهد عام الهزيمة ظاهرة حيّرت النقاد ، فقد تناقص عدد المترددين على المسرح القومى ، وكان يقدم أعمالا جادة ، وتزايد عددهم على المسرح الكوميدى بنسبة هائلة ، وقيل فى تعليل ذلك كلام ساذج وهابط وضارّ ، وهو أن المسرح الكوميدى ابتعد عن عقد المثقفين ، وخاطب الشعب باللغة التى يفهمها ، ورفع أصحاب هذا الرأى شعار : الأفكار الجادة يمكن نقلها إلى الجمهور بفاعلية أكثر بلغة هابطة ، وبذلك تتحقق رسالة المسرح ، ويجذب الجمهور بالوسيلة التى يفضلها ، ومن ثم تخلت مسارح الدولة عن فن المسرح الحق ، وجعلت غايتها جذب الجمهور إليها ، وانحرفت فى انحدارها لتصبح مسرحاً معاديا للثقافة ، يحتقر المثقفين ويسخر منهم ، تحت راية الواقعية تارة ، وباسم اللامعقول تارة أخرى ،

وأحسب أن سبب انصراف الجمهور عن المسرح القومى والجاد كان أبعد وأعمق من هذا التفسير ، وأراه كان احتجاجا من عامة الناس وبسطائهم ، بالوسيلة التى يملكونها ، على صمت المثقفين عن الكثير ، وتعاونهم مع أجهزة السلطة فى مختلف جوانب الحياة التى لا يرضون عنها ، وتلونهم ونفاقهم ، وكان بوسعهم أن يقاوموا سلبيا على الأقل ، برفض التعاون والمشاركة فى موجة خداع الشعب وتضليله .

ولأن حركة ازدهار المسرح هذه لم تكن ذاتية ، وإنما مدفوعة من الدولة لأغراض سياسية ، فقد توقفت مع هزيمة ١٩٦٧ ، واتجه الدعم كله إلى المعركة ، وعاد المسرح كله مضحكا وهزليا وهابطا ، يدغدغ مشاعر الجماهير ويسليها ، ويغريها بالنوم .

الوضع فيما قبل الهزيمة

اجتذب المسرح جمهور الكتّاب فى سنوات ما قبل الهزيمة ، ولم يبق فى الساحة بعيدا عنه غير قلة ، على رأسهم نجيب محفوظ الذى ظل يكتب الرواية ، وقدم لنا « ثرثرة فوق النيل » عام ١٩٦٦ ، و « ميرامار » عام ١٩٦٧ ، وصنع الله إبراهيم الذى قدم « تلك الرائحة » عام ١٩٦٦ ، و« نجمة أغسطس » ، وكتبها كما يقرر هو نفسه عام ١٩٦٦ ، ونشرها فى دمشق فى يناير ١٩٧٤ ، وقدم توفيق الحكيم « بنك القلق » ، وجميعهم حاولوا ، من خلال رواياتهم ، أن يصوروا صنوف القهر وألوان الفساد التى كانت تجرى حولهم ، من زوايا مختلفة ، ومن مواقع متباينة ، وبوسائل فنية متنوعة .

وكلهم عانى ، بدرجات متفاوتة ، حسب مكانته ، فصنع الله إبراهيم تعرض للإهانة ، وتعرضت روايته الأولى للمصادرة ، رغم أن الرقابة كانت قد ألغيت ، واضطر أحمد حمروش أن يوقف نشر مقال عنها كان أعده لينشر فى روز اليوسف ، وكلتا روايتيه تؤكد على تناقض الثورة فى موقفها ، فهى تبشر بالاشتراكية ، وتزج بالاشتراكيين فى السجون ، وتراقبهم بعد خروجهم من المعتقلات ، ويسود المجتمع روح استغلالى لا يرحم ، ويلفه تطلع طبقى لا يخفى على أحد .

رواية « تلك الرائحة » قصيرة جدا ، كتبها المؤلف فى لغة غير محتشمة ، ويصفها يحيى حقى بأنها مقززة ، ويعترف بأنه لم يستطع أن يتذوق الرواية رغم براعتها ، وعدم اعتراضه على أخلاقياتها ، ولكنه يرفض فيها غلظة الإحساس ، وفجاجته ، وعاميته ، ويراه قبحا ينبغى أن نتحاشاه ، وأن نجنب القارىء تجرع قيحه . ويدافع صنع الله عن نفسه : « لماذا يتعين علينا عندما نكتب ألا نتحدث إلاّ عن جمال الزهور وروعة عبقها ، على حين تطفح الشوارع بمياه الصرف الملوثة ، وتغطى الأرض ، والجميع يشمون الرائحة النتنة ، ويتشكون منها ؟ ألاّ يتطلب الأمر قليلا من القبح للتعبير عن القبح ؟ » . وجاءت « نجمة أغسطس » امتدادا لرؤية الكاتب السياسية فيما يصوره ، من تناقض بين الشعار الذى ترفعه السلطة ، والواقع الذى يعيشه الناس .

وأثار توفيق الحكيم فى روايته « بنك القلق » الأجهزة السرية ، وأهاجت المشير عبد الحكيم عامر ، وطالب بوقف نشرها فى الأهرام ، لأنها تنال من الحراسات ، وتعرّض بالمخابرات ، وتؤكد على مثالب التطبيق الاشتراكى ، وتسخر من الاتحاد الاشتراكى تنظيما ، وتجسم المفارقات الساخرة بين الشعارات المعلنة والواقع المعاش ، وأعمق من هذا فنيا أنها حفلت بالخوف العام ، مصورة ما يمكن أن يؤدى إليه من نتائج ، فى بناء هش مهدد بالانهيار . وتدخل فى الأمر جمال عبد الناصر ، ووقف إلى جانب النشر ، لأن توفيق الحكيم نقد المجتمع المصرى فى العهد الملكى ، فى « يوميات نائب فى الأرياف » ، فلا يصح أن يُمنع عند نقد ما يراه يستحق النقد فى عهد الثورة ، ويلمح المرء من وراء هذا الموقف أن محتواها كان يرضى الرئيس ، لأن هذه الفترة بالذات حفلت بالكثير السيىء ، من الاعتقالات والتجسس ، مما ودّ الرئيس دفعه ، ولكنه لم يستطع .

ويتفق نجيب محفوظ فى روايته « ثرثرة فوق النيل » فى رؤيته للديموقراطية مع الحكيم وصنع الله إبراهيم ، وإن تميز عنهما بقدرته على التنبؤ بما يمكن أن تحملنا إليه الأحداث من كارثة مروعة ومؤكدة ، وانفرد عنهما بأنه أرجع الفساد إلى انعدام القدوة ، وإلى التفاوت الطبقى واللامبالاة ، مما أغضب عبد الناصر ، ولكن د . ثروت عكاشة

هدهد من غضبه ، ودافع عن الأديب الكبير مشيدا بفنه . وجاءت روايته « ميرامار » امتدادا لرؤيته فى « ثرثرة فوق النيل » ، وكل أبطالها ، ماعدا زهرة ، يوالون الثورة علانية ، ويلعنونها فى جلساتهم الخاصة ، وجسّمت موجة النفاق الكاسحة ، والأنانية التى كانت تحكم تصرفات الكثيرين .

خارج هذين النوعين كان الموقف جد مختلف . لم يقل كتّاب المقالة عن الواقع شيئا صادقا ، لأن الصحافة تخضع لأكثر من رقابة ، وخلا جو القصة القصيرة والرواية من بقية أعلامه بعد أن اتجهوا إلى المسرح ، وعجزت الأجيال الصاعدة من الكتاب عن المواجهة ، وتحمل تبعات الصدام ، واستنفدوا طاقاتهم فى البحث عن أشكال قصصية وافدة ، تحمل تقنيات جديدة ، وكان الشعر التقليدى يتحرك فى مجراه العادى يمدح أو يصمت وعاجز الرمز ، على حين انصرف الشعر الحر إلى قضايا مسرفة فى الذاتية والغموض ، مبتعدا عن الواقع كلية . وانفتحت خزائن السلطان على الكثرة ، تحت مسميات كثيرة ، فلانت عريكتهم ، واستطابوا الترف ، ونسوا مبادئهم ودورهم ، وأصبحوا يرون الأمور بعين السلطة ، ففقدوا دورهم فى التوجيه والتأثير ، وبقدر ما نافق هؤلاء وقبضوا ، عانى الآخرون الذين لم يسيروا فى طريقهم ، وكان هناك من البطانة من يصور للحاكم أن النقد فى الساعات العصيبة مقامرة بالأمن ، وتهديد للاستقرار ، ومدخل لإشاعة روح اليأس والقنوط ، فى وقت يحتاج الوطن فيه إلى إشاعة التفاؤل ، وبث روح الطمأنينة والأمل .

ودفع الشعور بأن الطريق مسدود بطائفة من المثقفين إلى صور من العزلة الحزينة ، ومن الاكتفاء بالشكوى ، والقناعة بترقب وقوع كارثة ما ، والجماهير من حولهم موزعة المشاعر ، تقتلها الحيرة ، وتستغرقها الهموم ، ويستبد بها اليأس ، ويزداد إحساسها بأنها على أبواب كارثة مروّعة .

وجاءت الكارثة بأفدح وأقسى مما يتصورون ! .

ثم جاءت الهزيمة

صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة (الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة بتوقيت القاهرة الصيفى) بدأ الهجوم الإسرائيلى ، وهدفه المطارات المصرية ، وبعد ثلاث ساعات من أول غارة تم تدمير كل المطارات المصرية المستهدفة ، وتحطم معظم طائرات سلاح الجو المصرى على الأرض ، ثم اتجه الهجوم بكل ثقله وقوته إلى سوريا والأردن ، ودمّر مطارات البلدين أيضا ، وحطم معظم طائراتهما ، وبذلك تمت السيطرة المطلقة لسلاح الجو الإسرائيلى ، وتقرر مصير المعركة .

في نهاية اليوم الأول من المعركة أدركت قلة ، دون أن تستمع إلى أية إذاعات أجنبية ، فقد عزف المصريون جميعا عن سماعها بدوافع وطنية ذاتية ، أن شيئا غير عادي يحدث ، لا صلة له بالنصر ، وبما يذاع فعلا ، رغم البيانات الحربية الظافرة التي تذاع ، وتتحدث عما أسقطنا من طائرات ، في مبالغات متعمدة تنضح كذبا ، وهو أن سلاح الجو المصري لم يقم بأي عمل عسكري في سماء العدو ، وكانوا قد التمسوا له العذر خلال الصباح كله بحجة أنه يستعد ويتأهب ، فلما أصبح اليوم التالي دون أن يقوم بأي جهد ، أدركوا أنه عاجز ، ثم بدأت أخبار الهزيمة تتوالى ، عبر الأخبار الشفوية ينقلها الذين يعيشون قريبا من خط النار ، ووكالات الأنباء الأجنبية ، والإذاعات الخارجية ، بعد أن فقد المواطنون الثقة في إعلامهم ، وأضحى واضحا ومؤكدا أن مصر تعرضت لهزيمة شنعاء ، وفقدت كل شيء : جيشها وسلاحها وطيرانها ، وسمعتها ومكانتها وزعامتها ، خلال ست ساعات فقط من صباح يوم الاثنين ! .

للوهلة الأولى كان رد الفعل عفويا وعاطفيا ، وتساوى فيه الجميع ، الذين يحبون عبد الناصر والذين يكرهونه ، اليمينيون واليساريون ، ومن لا يؤمنون بأية أيديولوجية ، لأن الهزيمة أصابت الوطن في مقتل ، ومع أن مصر عرفت هزائم كثيرة من قبل ، وعرفت انتصارات عظيمة أيضا ، فقد كان طعم هذه الهزيمة أشد مرارة وقسوة ، للمفارقة المذهلة بين الأمل الذي كانت أجهزة الإعلام تبشر به ، والقوة العسكرية الضاربة التي كانت ترسم لها صورا زاهية وبراقة ، وبين الواقع الكئيب الذي انتهينا إليه ، لقد ألقى بالجميع من أعلى القمة الطافحة بالأمل إلى قاع الهاوية الحافلة بالذل ، وصنوف الإحباط واليأس والتمزق والضياع .

سيطر الحزن على العقول والقلوب ، وأطل من العيون ، وشاعت الكآبة واللامبالاة ، وارتفع معدل استهلاك المهدئات والمنبهات والمخدرات والمغيبات والخمور ، وارتفع عدد المصابين بالأمراض العقلية والنفسية والعصبية ، وطالت كبار الكتّاب ومشاهيرهم ، والقادمين من تحت ، المغمورين طبقة وشهرة ، وعولجوا في الخارج أو في مصر ، أو انتهى بهم الحال إلى مستشفى الأمراض العقلية . عولج شاعر ورسام كبير في الولايات المتحدة ، وعولج روائي ومسرحي وقصاص مبدع في لندن ، وفقد شاعر وكاتب مسرحي موهوب اتزانه ، فأخذ يتجول في الشوارع حافيا عاريا ، يحمل هموم وطنه على كتفيه ، ويستنفد الدمع من مآقي العيون . وأصبح صحفي ومفكر لامع ضيفا دائما على أقسام الشرطة ، صريع الإحساس باضطهاد الآخرين له ، ثم استقر أخيرا في مستشفى الأمراض العقلية .

وفي هذا المناخ زادت نسبة الجريمة وتحول الإنسان المصري إلى مكتئب

وعدوانى ومحبط وسليط اللسان ، وتلون عالم المثقفين جميعا بالفجيعة ، ونزّ إبداعهم ندبا ولوما للذات . وأدى الإحباط إلى عدم الثقة فى شىء ، وغرب الأمل فى القدرة على الخروج من الهاوية التى تردّى فيها الوطن ، وتهاوى الإيمان بالقدرة على بناء مستقبل أفضل ، وترك ذلك بصمات واضحة فى حياة الناس بعامة ، والمثقفين بخاصة ، فى معتقداتهم وسلوكهم وفكرهم ، فارتدوا عن القيم ، وشكوا فى المثل ، واهتزت ثوابت حياتهم ، وظهرت نزعة التعلق بتوافه الحياة ، والانفتاح على الملذات الحسية ، وظهرت الأغنية الشعبية الهابطة للتعبير عن رؤية العامة .

وعندما سكنت العاطفة ، جاء دور العقل ، يتأمل هول الكارثة ، واختلف المثقفون فى تفسيرها ، والعامة أيضا ، ولكلٍ وجهة ، فسّرها بعض المثقفين ومعظم العامة تفسيرا غيبيا ، أو ميتافيزيقيا ، فردوها إلى ابتعادنا عن الدين ، وشيوع الخطايا والمعاصى والمظالم ، وتجاوزها يتطلب العودة إلى الله ، واتجهت إلى هذا الجانب طوائف من الشباب من طبقات كان تديّنها فى العادة هيّنا ليّنا ، وانخرطت فى التصوف بشتى طرقه ومذاهبه ، ووجدت فيه طمأنينة ورضا ، تريحها من التفكير فى الأسباب ، والهروب من متطلبات النضال وصعابه .

وهناك من رأى الفرصة مواتية للتخلص من عبد الناصر ودكتاتوريته ، ووجد الهزيمة مناسبة لن تتاح لنا مرة أخرى للأبد للتخلص من قبضة العسكريين ، وهم لن يعودوا إلى ثكناتهم بسهولة ، ولن يدعوا السياسة لأهلها كما فى الأمم المتقدمة ، ولم يبق ما نخسره إذا ذهب عبد الناصر ، إذا لم يكن وراءه ربح ، وأن الطريق إلى النهوض من الكبوة يكون عن طريق بناء حياة ديموقراطية حقة ، تبنى النفس الوطنية أولا ، وتعود المؤسسات الديموقراطية إلى فاعليتها : الأحزاب ، وحرية الصحافة ، والبرلمان ، وحرية الاجتماع والتظاهر والإضراب ، وسوف يكون الثمن أرخص ، ولا بأس أن يجنى ثمار هذا البناء أجيال تأتى بعدنا ، ويومها لن يكون تحرير الأرض عبئا ولا شاقا ، لأن ذلك أيسر عناء ، ويتطلب زمنا أقصر ، من بناء الإنسان وإقامة دولة المؤسسات . واعتبر هؤلاء الهزيمة هزيمة طبقية للنخبة العسكرية البرجوازية البيروقراطية ؛ لأنها فشلت فى تحقيق نصر عسكرى ، كما فشلت من قبل فى تحقيق حرية التعبير السياسى للجماهير .

استيعاب حقائق التاريخ

وكان هناك الجادون المخلصون ، استوعبوا حقائق التاريخ ، وتمثلوا عبره ، وخبروا منطقه ، ويدركون تداوله وعدم ثباته ، رأوا أن الطريق إلى النصر ينهض على أسس جديدة لبناء الشخصية المصرية ، والعمل فى إصرار وثبات ، وبنفس طويل ،

والتصدى للواقع المؤلم دون اعتبار للتضحيات ، ورفض الهزيمة بقوة ، وإعلاء نماذج التضحية والفداء ، وتجسيد البطولات الوطنية الحقة فى تاريخنا ، والكشف عن جوهر الدين الإسلامى فى صموده وأبطاله وسعة عطائه ، وإبراز روح القبطية المصرية فى ثباتها وشهدائها ومقاومتها للاستعمار الرومانى .

واكتسب هذا الاتجاه أنصارا كثيرين داخل أروقة الجامعات ، يبحثون عن الشخصية المصرية ودورها العسكرى عبر التاريخ ، وردوا اعتبار أبطال عظماء كانت الثورة تتحيف أمجادهم ، ولا تحبذ الحديث عنهم ، أمثال على بك الكبير ، وأحمد عرابى فى مرحلة من المراحل ، وأزاحوا الستار عن أمجاد شخصيات لطخ تاريخها بالأوحال أمثال محمد على ، وإبراهيم القائد العظيم ، وسعد زغلول ، وقام أساتذة الدراسات الإنسانية من أدب وتاريخ بدور باهر فى هذا المجال ، وهم يستطيعون قول الكثير دون أن تطالهم عصا الرقيب ، أو تلهب ظهورهم سياط التعذيب ، وكانوا وراء صنع مئات الألوف من الشباب الجامعى الذين انخرطوا فى سلك الجندية ، وصنعوا بعد ذلك ملحمة العبور العظيمة ، وقاوموا بالعلم كل عوامل اليأس ، ولم يغفلوا عن الأسباب التى أدت إلى الهزيمة ، وصنعت المأساة ، وأحيوا فى ذاكرة المواطنين ملامح مجتمع ما قبل الهزيمة ، من خلال الأنواع الأدبية المختلفة ، التى عرضنا لبعضها فيما سبق .

وبين المثقفين الذين كانوا يرون أن الخطوة الأولى أن يذهب عبد الناصر ، وإسقاط الحكم العسكرى فورا ، وبين الذين اتفقوا معهم فى الرأى ، ولكنهم ارتأوا اللحظة غير مواتية ، وأن حرب التحرير يجب أن تسبق أى فكر آخر ، وهما اتجاهان توزّعا جلّ المثقفين فى النقابات والصحافة والجامعات ـ برز اتجاه آخر وقور ، من هيئة اتصفت إجمالا على امتداد تاريخ مصر بالجلال وتقدير المسئولية ، شخصت فى لغة متزنة عالية الأسباب الأساسية للهزيمة ، وأوجزت العوامل الحاسمة لتجاوزها ، وأوضحت الطريق الموصل للنصر ، وأعنى بهذا الاتجاه قضاة مصر ، فقد اجتمعت الجمعية العمومية لقضاة الجمهورية العربية المتحدة ، فى ناديهم بالقاهرة ، يوم ٢٨ مارس ١٩٦٨ ، وأصدرت بيانا تاريخيا ، حال الرقيب دون نشره ، أو الإشارة إليه فى كل الصحف ، واضطر نادى القضاة لإصدار عدد خاص من مجلة القضاة ، وهى فى الأصل مجلة علمية ، فى ثمانى صفحات فقط ، تضمن البيان والقرارات فحسب ، وُزّع على أعضاء الهيئة القضائية وأجهزة الإعلام ، ومن يهمهم الأمر ، ولكنه لم ير النور أبدا ، ولم يشر إليه أحد قبل اليوم ، وإذا كان المجال لا يتسع لإيراد نصه كاملا ، وهو خليق بهذا ، فسوف أوجز بعض فقراته المهمة ، دون أى تغيير فى نصها :

● « يؤمن رجال القضاء ، كسائر أفراد الشعب ، بأن ما أُخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، ويرفضون أى تنازلات تحت أى ضغط من الضغوط » .

● « إن صلابة الجبهة الداخلية تقتضى أول ما تقتضى إزالة كافة المعوقات التى صنعتها أوضاع ما قبل النكسة أمام حرية المواطنين » ، « ومن هنا وجب تأمين الحرية الفردية لكل مواطن فى الرأى والكلمة والاجتماع ، وفى المشاركة بالنقد والحوار والاقتراح ، وفى الإحساس بالمسئولية والقدرة على التعبير الحر ، ولا يكون ذلك إلا بتأكيد مبدأ الشرعية الذى يعنى فى الدرجة الأولى كفالة الحريات لكافة المواطنين ، وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على سواء » . و« يتعين البدء فورا فى إزالة كافة البصمات التى شوهت بها أوضاع ما قبل النكسة صورته ، ليأمن جميع المواطنين على حرياتهم وحرماتهم ، فلا تسلب أو تمس إلا طبقا لأحكام القانون العام وحده ، وبحكم من القضاء العام وحده ، وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها » .

إلى جانب قرارات أخرى تتعلق بتدعيم رسالة القضاء واستقلاله ، والدعوة لأن تكون النيابة العامة جزءا كاملا من القضاء ، يتمتع رجالها باستقلال القضاء وضماناته ، وعدم قابليتهم للعزل .

ومن الحق أيضا أن نقرر أن هناك أنماطا من المثقفين يحار المرء فى تصنيفهم ، ربما لكثرتهم ، وربما لتنقلهم بين الاتجاهات المختلفة ، فمنهم من وظّف إمكاناته الذهنية والثقافية ، وبلاغته وأدبه ، فى تبرير ما حدث ، وهو يتدحرج فى نعومة ، وفى صخب أحيانا ، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، والعكس صحيح أيضا ، ومن التبرير المطلق إلى الإدانة الكاملة ، حسب ما تتطلبه مصلحته الذاتية ، فهو يدور معها وجودا وعدما ، ويرى الثقافة حرفة ، والحرفة وسيلة ارتزاق قبل أى شىء ، ولا يرى حرجا فى أن يوظف ثقافته لكى يتسع رزقه ، ويرتفع به من حد الكفاية إلى سعة البطر ، يوظفها عند من يدفع أكثر ، وليس مهما من يكون ، ويستر ذلك بارتفاع الصوت ، وشدة الدفاع عن القيم والولاء والأخلاق ، يبيت على رأى ، ويصبح فى آخر ، وشعاره « اللى تغلب بيه العب بيه » ، وتجده فى اليمين وفى اليسار .

كان المثقفون طوائف شتى : اليساريون ويتفاوتون اعتدالا وتطرفا ، بينهم الصادق المخلص ، والمناضل العنيد ، والرومانسى الحالم ، وهؤلاء صوتهم مرتفع ، وحماستهم عالية ، ولكن عائدهم قليل ، وتميزوا جميعا بالإخلاص فى دعاواهم الوطنية ، وفى محاربة الاستعمار والصهيونية . وهناك الليبراليون يؤمنون بالحرية كما يمارسها الغرب ، وكما أشاعتها الثورة الفرنسية ، ويرونها الطريق الأكمل لكل تقدم ، وإلى جانب أولئك وهؤلاء جماعات من المثقفين الفقراء ، يلوذون بالمقاهى ، ينقدون كل شىء ، ويجرّحون كل فكرة ، وعائدهم لا شىء سياسيا وعمليا . وانطوى التيار الإسلامى على

نفسه ، ينكأ جراحه ، ويتقى الملاحقة والاضطهاد ما أمكنه ، لا يكاد يبرأ من ضربة قاصمة ، حتى تفجؤه ضربة قادمة أقسى ، ولكنه لم يفقد توازنه ، ولم يتلاش ، وبقى صابرا فى انتظار فرصة مواتية ، وسوف تسنح له بموت عبد الناصر ومجىء السادات .

المثقفون يتحركون شبه فرادى

كان المثقفون أياً كانوا ، باستثناء التيار الإسلامى ، يتحركون شبه فرادى ، نفروا من المؤسسات الحزبية القائمة ، وهى الاتحاد الاشتراكى الحزب الوحيد ، لأنه يريدهم قطيعا يؤمر فيطيع ، ويكتب فيبرر ، ولم تكن وراءهم مؤسسات تجمع وتحمى ، فى عصر يعيش على التنظيم والتجميع . والمنظمات الثقافية غير الحكومية ، قليلة وواهنة وملاحقة ومبعثرة ، بالكاد تحمى وجودها ، أنشأها بعض المثقفين بمبادرات ذاتية ، وتعيش بالعدد القليل من أعضائها ، وتتفاوت نشاطا وتختلف رؤية ، تخنقها الصراعات الشخصية ، ويقتلها الإحساس فى الأعماق بأنها بلا دور حقيقى .

لقد هدمت الهزيمة عالما من الوهم والكذب ، انهار على رءوس أثقلتها النرجسية ، وأمات الخوف الشديد فى أعماقها كل أمل ، واختفى الوجه الجميل للثورة ، وضاق الناس بها وبرجالها ، وعمّقت جراح الهزيمة كراهيتهم لها ، وسوف يبدأون رحلة طويلة لمّا تتوقف من أدب اللوم وتقريع الذات ، ربما لأن أسباب الهزيمة لمّا تزل ، أو لأن النصر الذى جاء لم يكن كما تمنّوه .

□

تركت الهزيمة أثرها واضحا فى الإبداع بأنواعه المختلفة ، وجاء التأثير الأوضح والأسرع فى المسرح ، ففى مناخ الهزيمة عشعش اليأس والسخط ، وتهاوت الآمال والطموحات ، واشتدت الحاجة إلى الهروب من الواقع ، فكانت الفرصة مواتية لازدهار المسرح التجارى ، فنجح وازدهر وانتشر ، وأوشك أن يلتهم مسرح الدولة ، وأصبح الأقدر والأقوى والأشد جاذبية ، لأنه ابتعد بالجمهور عن الواقع ، ولاذ بالخرافة والأسطورة والحكاية والجو الوهمى ، يدغدغ من خلال ذلك كله الذات الجريحة ، مقدما صورا زائفة لهذه الذات ، بعد أن رفع عنها كل مسئولية تكدر صفوها ، ووجد فى السينما التجارية الأمريكية الهابطة زادا يعينه . وكل ذلك جذب إليه خيرة العاملين فى مؤسسات الدولة المسرحية ، ومعاهدها المتخصصة ، مستعينا بنجوم الكوميديا ، ممن لهم رصيد طيب عند الجمهور ، ولم تكن غايته أن يرفع ذوقا ، أو يصقل إحساسا ، أو ينمى شعورا بالولاء ، وإنما كانت غايته أن يتبين ما الذى يحب الرواد منه ، فيقدمه لهم ، ويبالغ فيه ، معتمدا على إتقان الحرفة ، والإبهار بالحركة ، والديكور المتميز ، والإضاءة

والملابس ، والاستعانة بالرقص والحركات ، متكئا على الجنس ، إثارة فجة ، وليس نشاطا حيويا يوظف لخدمة النص والفكرة ، وإنما يقدم الأنثى المشتهاة ، معرّيا أوسع مساحة من جسدها تسمح به الرقابة ، ولا بأس بشيء من الحوار المفتعل يشي بالفعل الجنسي نفسه ، إلى جانب الألفاظ الماجنة ، واستخدام الأفيشات والإشارات الملمحة ، مما يستخدم عادة في علب الليل الهابطة ، ولا تسمح الرقابة بنشره أيًا كان السياق الذى ترد فيه .

مسرح السلطة والمسرح التجارى

وكان هناك مسرح السلطة فى مواجهة المسرح التجارى ، وهدفه تبرير أفعال السلطة أيا كانت ، والابتعاد بالجمهور عن الأسباب الحقيقية التى صنعت المأساة ، وتخدير الحس الوطنى بتحقيق انتصارات زائفة على خشبة المسرح ، وقد يبالغ فينحى باللائمة على الشعب نفسه ، يزدريه ويحتقره ، ويراه غير جدير بقيادته ، ولا يدرك أفضالها عليه ، ويرتفع بالزعيم فوق كل خطأ ، وإن كان ثمة فساد فهو من صنع الحاشية ، وهى المسئولة عنه . وهناك من يتخفى وراء الدين ، ويرد الهزيمة إلى دائرة الصراع بين الخير والشر ، وما حل بنا فهو نتيجة أخطائنا ، والمعاصى التى نرتكبها ، وبذلك يحمل الجمهور البائس أوزار هزيمة لم يرتكبها ، وقد يجد فى هذا تجاوزا للمعقول ، فيعلقها على مشجب القدر ، ويحمله مسئوليتها ، ويبرىء الزعيم والشعب على السواء ، والأكثرون حياء وإحساسا كانوا يهيلون التراب على الجميع ، لا يبرأون أحدا ، ولكنهم لا يدينون أحدا أيضا .

توزعت كتّاب المسرح بعد الهزيمة ثلاثة اتجاهات :

- جماعة ارتضت الواقع يأساً من إصلاحه ، وتحاول تبريره هربا من الشعور بالذنب ، ومن مسئولية العمل على تغييره ، وتبرئة المسئولين من التبعة ، والعمل على تخفيف الصدمة ، والاستفادة من هذا الواقع ، والعمل على تثبيته بحثا عن الأمان الشخصى ، والتماس الثروة والنفوذ ، وهؤلاء حاولوا إغراق البلاد بالأفكار الجنسية التافهة والفاضحة ، حتى ينسى هول الكارثة وفداحة الخراب .

- وجماعة شغلت بأعمالها الإبداعية عن الحاضر وقضاياه الملحة ، وانصرفت إلى تهويمات ميتافيزيقية مهوشة ، تحاول أن تدمر الواقع والذات معا ، من أجل عدمية كاملة ، تتساوى فى ظلها كل الأشياء ، تكتب فى رمزية تمتلىء بالقتامة ، وتغرق فى تورية تتسم بالسواد .

- وبقيت قلة تحاول فى رؤيتها الوصول إلى الواقع ، وإدراك الأسباب الحقيقية

لما حدث ، وتصورهم لوسائل تجاوزه ، ولكن الرقابة حالت دون وصول معظم أعمالهم ، فلجأوا إلى التحايل ، يتعثرون بين التخفى والمكاشفة ، بين ما يريدون قوله ولا يستطيعون ، ومايراد لهم أن يقولوه ، ولكنهم يرفضون ، فازداد لجوؤهم إلى الرمز ، بعد أن كان فى فترة ما قبيل الهزيمة يأتى على استحياء ، وتعددت الرموز إيحاء ودلالة ، لأن الكتّاب أرادوا نقد السلبيات التى أدت إلى الهزيمة ، ولم تكن السلطة تسمح بشىء من هذا ، بعد أن رفعت شعار « لا صوت يعلو على صوت المعركة » ، وكانت الرقابة صارمة بلا حدود فى كل ما يمكن أن يمس شخصية عبد الناصر من قريب أو بعيد .

ومع ذلك ، فإن هذا الفريق على قلته لم يصمت ، لأن رد الفعل عند المبدع الحق يكون بحجم القضية ، ويزدهر المسرح مع القضية التى تلح على ضمير الكاتب وعلى الجمهور ، وكان موقفهم مشرفا ، لم يخافوا ، ولم ترعبهم مراكز القوى ، وانتهى الحال ببعضهم إلى السجون والمعتقلات ، وواصلوا تقديم الحقيقة المرة ، من خلال الرمز ، وعن طريق المزج بين الأشكال الفنية عند المسرحى الألمانى بريخت ، والإيطالى براندللو ، وبين ما يكتبون .

كان ميخائيل رومان قمة من قاموا بهذه العملية ؛ فقد مر بتجربة السجن الانفرادى ، ورفيقاه : الفكر والتأمل ، وعندما خرج إلى الدنيا لم تكن كيوم أن دخل السجن ، وراح يتابع سير الحياة حوله وهو مأزوم ، واتخذ طريقا آخر غير السياسة ، يعبر به عن فكره وما حوله ، ووجد فى المسرح خير طريق لتخليص الإنسان المصرى من الضغوط الهائلة الواقعة عليه ، بتعرية أسباب الهزيمة ، وفى الرمز ما يغنى عن التصريح ، وهكذا كتب مسرحيته « الزجاج » فى أغسطس ١٩٦٧ ، أى بعد الهزيمة بشهرين ، وحلوق المصريين لمّا تزل تغص بمرارتها ، ومُثلت باسم « العرضحالجى » فى نهاية العام نفسه ، وكانت حفلات عرضها مظاهرات سياسية ، لأنها صرخة غاضبة من الطبقة المطحونة الرافضة ، والثائرة على « الفتارين » الزجاجية ، رمز المتسلطين على الحاكم والشعب ، والذين تسببوا فى الهزيمة ، ويبدأ البطل حمدى ، المثقف المتهور ، رمز الشعب ، ثورته مطالبا بتحطيمها ، تطهيرا للوطن من العفن الذى يملأ الشوارع والبيوت بالخوف والفساد . وكانت فريدة زوجته أول « فترينة » خادعة ، فهى تستخف بكل ما يكتب ، وتضيق بأوراقه ومؤلفاته ، لأنه ليس من الكبراء مثل أزواج صديقاتها ، ويثور عليها لأنها تركت ابنها خارج البيت ، ويرى ذلك جزءا من التفريط فيه نفسه ، وهذا الابن رمز لسيناء التى استولى عليها العدو كاملة مع الهزيمة ، ويشعر أنه وزوجته يعيشان فى عالمين منفصلين تماما ، هو ينتمى إلى الشعب ، وهى تتطلع

إلى الطبقة الجديدة التى أفرزتها الهزيمة وما قبلها . وكانت مسرحيته « ليلة مصرع جيفارا » خطوة متقدمة فى هذا الطريق .

واختط يوسف إدريس لنفسه طريقا أكثر أمنا ، فى مسرحيته « المخططين » ، وكتبها عام ١٩٦٩ ، فابتعد عن الواقعية ، وآثر التجريد ، وحاول أن يبلور موقف الإنسان فى ظل الحكم الفاشى ، فى أى مكان وأى زمان ، وقدم دراما فكرية مجردة ، لا تعتمد على بناء الشخصية ، أو إثارة المشاعر ، وتبتعد عن مسرح العبث ، أو المسرح الانطباعى ، أو مسرح المناقشة ، وفيها حاول أن يكمل ما سبق أن نادى به فى بداية الستينيات ، نحو مسرح مصرى ، يستخدم ويستفيد من بعض أشكال المسرح الشعبى المصرى ، وبدأه فى « الفرافير » ، وفيه نبذ الحبكة التقليدية ، ولجأ إلى نمط القصة الشعبية البسيطة ، تتوالى فيها الأحداث فى تلقائية دون أن يلتزم بأية قواعد معينة ، وناقش الأوضاع السياسية والاجتماعية ، وكيف أدت إلى وقوع الكارثة ، وجاءت لونا من الكاريكاتير يسخر ممن يتصورون أن للسياسة قوالب ثابتة أو مناهج جامدة . وفيها يستمد الحدث الدرامى مضمونه الفكرى من مناقشة قضايا الفاشية والدكتاتورية والنفاق والسلبية ، وانعدام الديموقراطية ، ومراكز القوى ، وتزييف الحقائق ، ويجسد هذه القضايا بأسلوب درامى فنى بعيد عن المباشرة التقليدية التى تَصِم المسرح السياسى غالبا .

ويقف محمود دياب على قدم المساواة مع ميخائيل رومان ، فى مسرحيتيه « الزوبعة » و« الحصاد » ، وهى أعمال بالغة النضج ، وتعرض بسببها لكثير من اضطهاد رقابة المسرح ، التى أوقفت أعماله كلها . وتوالت الأعمال المسرحية الناقدة : « آه يا ليل .. يا قمر » و « ياسين وبهية » و« قولو لعين الشمس » لنجيب سرور ، و« المسامير » لسعد الدين وهبة ، و« النار والزيتون » و« جواز على ورقة طلاق » لألفريد فرج . غير أن هذه الأعمال الجيدة كانت قليلة ومتباعدة ، ولم يثبت أصحابها طويلا ، فقد اشتدت الرقابة ، وأريد للمسرح ما أريد لبقية ألوان الثقافة ، ذيلا للأحداث ، يبررها ، ويعلق عليها بما يرضى صانعيها ، وتساقطت أوراق المسرح الجاد ؛ فهاجر ألفريد فرج ، ومات ميخائيل رومان ، ومحمود دياب ، وأصيب نجيب سرور بإحباط مدمّر .

الرواية هى الأقدر

إذا جئنا إلى الرواية نجدها أقدر من غيرها من الأنواع الأدبية على تقديم الرؤية السياسية ، فهى تستطيع أن تصور الواقع بعيدا عن المباشرة والخطابية ، وتمنح كاتبها فرصة للتأمل والتفكير ، وأن يفسر المواقف ، ويبرر سلوك الشخصيات ، بحكم امتدادها

فى الزمان والمكان ، وصلاحيتها لعديد من الأشكال . وقد تناول الروائيون المصريون الهزيمة من زوايا مختلفة ؛ لأن الموضوع الذى عرضوا له متعدد الزوايا : سياسية وعسكرية وثقافية وتاريخية واجتماعية ، ورد الهزيمة إلى الأخطاء العسكرية وحدها تبسيط للحدث بأكثر مما يجب ، لأن الهزيمة العسكرية فى نهاية الأمر محصلة هذه الأوضاع كلها . وإذا كان رد فعل الجماهير بإزاء الهزيمة تلقائيا وعفويا ، فإن رد الفعل عند الروائيين كان بهذا المستوى أيضا ، فلم يصقل هذه العفوية ، ولم يقدم رؤية متأنية ، تمتد إلى الجذور ، وتتعمق فى طبيعة الحدث .

وقد اختلف الروائيون في تشخيص أسباب الحدث ، فرده بعضهم إلى ابتعاد الناس عن الدين وتعاليمه ، وأرجعه آخرون إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعطوبة ، ورأت الأغلبية أن وراءه غيبة الديموقراطية ، كما اختلفوا فى طريقة تجاوزه ، التجأ بعضهم إلى التاريخ ، أو رسم طريق التجاوز من خلال تعامله مع واقع ما بعد الهزيمة ، والآثار التى ولدتها ، ووراء أى اتجاه من هذه الاتجاهات أيديولوجية الكاتب نفسه .

من بين كتّاب الرواية المصريين انفرد اثنان منهم بتصوير لحظة الهزيمة ، وهما يوسف القعيد فى روايته « الحداد » ، وكتبها فى نهاية ١٩٦٧ ، وصدرت طبعتها الأولى عام ١٩٦٩ ، وإبراهيم عبد المجيد فى روايته « الصيف السابع والستين » وانتهى من كتابتها بين عامى ١٩٧٣ و١٩٧٤ ، ونشرها عام ١٩٧٩ ، وهى تخرج عن نطاق المنهج الذى اختطه هذا البحث لنفسه ، لأنها جاءت فى كتابتها بعد عبور أكتوبر العظيم .

لم يقف يوسف القعيد فى روايته عند لحظة الهزيمة يصف هولها ، وإنما عاد بنا إلى السنوات التى سبقتها ، مصورا معاناة الجماهير وآلامها وأحزانها ، غاضبا على مستغليها ومضطهديها ، لتجىء الهزيمة العسكرية محصلة هذا كله ، وجعل من قريته « الضهرية » ، وما يدور فيها من أحداث معادلا موضوعيا للمجتمع المصرى لحظة الهزيمة ، ومن خلال أحداث القرية والحكم عليها قال أشياء كثيرة ؛ فالهزيمة اغتالت زعامة عبد الناصر ، وولّدت لدى المصريين ، فيما يرى ، الإحساس بالضياع والغربة ، ولكن مصر تصر على الثأر مهما بدا بعيدا ، وضربا من المستحيل .

وكتب محمد جلال ثلاثيته : « الكهف » ١٩٦٧ ، و« الوهم » ١٩٦٩ ، و« الحب » ١٩٧٢ ، ولكن أيًا منها لا يعرض للهزيمة رغم أنها نشرت أيامها ، فالجزء الأول يعرض لأحداث وقعت قبل الثورة ، أهمها الصراع بين الطلاب والقصر الملكى ، وشغل الجزء الثانى ، وجاءت أحداثه بعد الثورة ، الصراع بين المتاجرين بالشعارات ومن يستغلون مواقعهم فى السلطة لمنافعهم الشخصية ، وبين الذين يعملون بإخلاص من أجل

تقدم الوطن ، وكانت « الحب » امتدادا للأحداث فى الروايتين ، والجديد عنده أنه ألمح إلى ظهور الطبقة الجديدة التى طمحت فى أن ترث امتيازات الطبقة القديمة .

الثقة بالنفس وحرب الاستنزاف

لم تكد مصر تضمد جراحها النازفة من الهزيمة ، حتى بدأت تستعيد ثقتها بنفسها ، وتمثل ذلك فى حرب الاستنزاف التى شغلت عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، ولم تأخذ حقها توضيحا ومكانة لأسباب سياسية . وكانت بارقة أمل وسط ليل اليأس الدامس ، وشعلة رجاء وسط ظلام الإحباط ، وعرضت لها عدة روايات ، يدخل معنا هنا منها رواية السيد الشوربجى « أطول يوم فى تاريخ مصر » ، وانتهى من كتابتها فى مايو ١٩٧٠ ، ونشرها فى أبريل ١٩٧١ ، وتدور حول محور رئيسى هو وجوب التشبث بالأرض ، ولأنها كتبت على عجل ، فيما يبدو ، اتسمت بالمباشرة والتقريرية ، وازدحمت بالشخوص ، وحفلت بالتسجيل ، فكانت فى جانب منها أقرب إلى الاستطلاع الصحفى .

أما نجيب محفوظ فقد توقف عن كتابة الرواية بعد « ميرامار » خمس سنوات كاملة ، وقدم لنا هو نفسه تفسيرا مقنعا ، يقول : « اختلف رد فعلى إزاء الهزيمة اختلافا جذريا عنه فى ثورة ١٩٥٢ ، وهما الحدثان الهائلان فى تجربتى العامة ، فبعد عام ١٩٥٢ توقفت عن الكتابة لمدة خمس سنوات ، كانت الأفكار تنضج وتنمو ، وتظل معطلة بحثا عن الشكل ، إلا أننى بعد ١٩٦٧ كنت أبدأ كيفما اتفق ، وأعتقد أننى توصلت إلى صياغة ملائمة للحظة الهزيمة الفاجعة » . وجاءت كتابته كما اتفق سيلا من القصص العظيمة ، ليختمها برواية كانت جديدة فى تقنيتها تماما .

نشر نجيب محفوظ روايته الأولى بعد الهزيمة : « الحب تحت المطر » عام ١٩٧٣ ، وأحسب أنه كتبها قبل ذلك التاريخ ، وفيها يعرض للفترة التى تلت الهزيمة مباشرة ، والتى كان يعبر عنها بحالة اللاحرب واللاسلم ، وإذا كان الرمزيون والمتمردون على الواقع اتكأوا كثيرا على التفاصيل النفسية عوضا عن التفاصيل المادية ، عن طريق الزمن والبيئة ، فقد استفاد نجيب محفوظ كثيرا من هذا المنظور ، وجنح إليه فى روايته هذه ، واعتمد فيها على تطور أكثر من حدث فى وقت واحد . ويقدم لنا ثلاث طبقات تأثرت بالهزيمة :

- طبقة البروليتاريا ، ويمثلها عم عبده النادل (الجرسون) ، وعشماوى ماسح الأحذية ، ويمثلان الجماهير الشعبية المسحوقة ، التى تكتوى بنار الأجواء السائدة والمتحمسة للقتال .

- البرجوازية ، تافهة وسخيفة ، ويمثلها حسنى حجازى المخرج السينمائى ،

يحب مصر ولكنه يفضل عليها مصالحه الذاتية ، وكل ما يربطه بالحرب الذهاب إلى جبهة القتال لتصوير أفلام عنها ، فإذا عاد فلكي يعرض في شقته الأفلام الجنسية العارية ، يصطاد بها العذارى البريئات ، وحديث عم عبده وعشماوى عن الحرب يزعجه . ونظيره المخرج السينمائى أحمد رضوان ينظر إلى الموقف بمنظار الربح والخسارة ، إذا انهزمنا أو انتصرنا فإن العواقب وخيمة على الفيلم وصاحبه ، ويتمنى دوام حالة اللاحرب واللاسلم .

● بقايا الإقطاع ويمثلهم حسن حموده المحامى اللامع ، خسر أرضه بعد الثورة ، وهو يحقد عليها ، ويريد أن يعترف الجميع بنتائج الهزيمة ، وعلاقته بالوطن واهية ، لا يهتم بهزيمته ولا بانتصاره .

وهناك البرجوازية الصغيرة ، ممثلوها كثيرون ، أوضحهم خريجو الجامعة ، تؤرقهم القضية الوطنية ، ويوحدهم الصعود الاجتماعى ، وتتراوح مشاركتهم الوطنية بين اللامبالاة والقتال .

لكى تفهم ماذا يكتب نجيب محفوظ ، ومتى ؟ ولمن يتوجه ، لابد من التعمق فى معرفة مزاجه فنانا عظيما . فهو لم يشترك فى أية معركة سياسية ، رغم أنه ينتمى إلى جيل كانت السياسة همه الأول ، وأمضى حياته موظفا مثاليا ، ومع ذلك فالسياسة تملأ كتبه على لسان أبطاله وشخوص قصصه ورواياته ، يتحاورون حول القضايا السياسية والاجتماعية ، ويغطون كل الاتجاهات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت ، الممنوعة والمباحة ، ومن أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، ومن أعمق مراتب التصوف إلى أشد درجات الانحلال ، وهو يرفض العنف ، ولا يراه حلاً لأية مسألة ، حتى لو كان دفاعا عن قضية عادلة ، ويرى الحوار بين المثقفين الطريق الأمثل لانقاذ الإنسانية ، ويتجاهل تماما أن للعرب قضية اسمها فلسطين ، مصر طرف أساسى فى مشكلتها .

□

كان نجيب محفوظ الوحيد بين كتّاب الرواية الكبار الذى اتجه كلية بعد الهزيمة إلى كتابة القصة القصيرة ، وأصدر بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٢ أربع مجموعات قصصية : « تحت المظلة » و « خمارة القط الأسود » و« حكاية بلا بداية ولا نهاية » و« شهر العسل » . ويؤكد الكاتب أن قصص « تحت المظلة » كتبها بين أكتوبر وديسمبر ١٩٦٧ ، ومن هنا تأتى أهميتها .

كانت أول قصة نشرها فى الأهرام بعد الهزيمة فى شهر سبتمبر ، ولم يستطع أن يعيد نشرها فى مجموعة إلا فى عام ١٩٧٣ ، أى بعد وفاة عبد الناصر ، وكانت

تحمل عنوان « عنبر لولو » ، وأحدث نشرها دويا ، وكان الرمز فيها مكثفا ، وتركت مساحة واسعة لخيال كل قارئ لكي يفهم من رموزها ما يشاء ، ويجرى الحوار فيها مكثفا متوترا ، بين شيخ أمضى فى السجن ٢٥ عاما ، بعد أن عمل طويلا فى الجمعيات السرية ، وأخرج ليواجه الحياة بلا معاش ولا أسرة ، فاته قطار الحياة ، وفتاة شابة ، خضراء العينين ، تلتمس النصح ، وخلال الحوار يقول الشيخ رأيه فى الثوار : الفضلاء منهم استشهدوا ، أو فى السجون ، وأسوأهم أصبحوا وزراء ، ونسوا رفاقهم . ويقول رأيه فى أسباب الهزيمة ، ويؤكد بوضوح على الحرية والديموقراطية التى نبحث عنها ، وفيها خلاصنا ونجاتنا وسعادتنا جميعا .

وخلال قصص المجموعات كلها ، تلتقى بأفكار بارزة ، تتكرر فى صور مختلفة ، ويتفاوت التركيز عليها ، وكلها تعبر عن العجز عن الرؤية وعن السماع ، وعن الاستمرار فى الحياة ، وتأتى هذه الملامح واضحة فى قصة « كلمة غير مفهومة » فى مجموعة « خمارة القط الأسود » : المعلم ورجاله يستعدون لخوض معركة ، نتيجة حلم محض أوهام ليس إلاّ ... إنهم لا يعرفون عدوهم ولا شىء عنه ، لا يعرفون شكله ولا اسمه ولا مكانه ، ومن هنا جاء الخوف الذى يعترى معلمهم ، ونتيجة المعركة معروفة ، لأن المعلم ورجاله لا يتحركون وسط الظلام فحسب ، بل إن ظلام الجهل والغباء يلفهم تماما . والبطل فى قصة « الخلاء » من المجموعة نفسها يريد الثأر لحادث مضى عليه عشرون عاما ويفشل !

الهزيمة وتقنية القصة القصيرة

لقد أثرت الهزيمة فى تقنية القصة القصيرة عند نجيب محفوظ ، وأدرك أن الرومانسية لم تعد تجدى شيئا ، والواقعية لا يسمح بها ، فكان لابد من التجريد ، وأفكار التجريد لا يمكن أن تجتمع فى بطل واحد ، ولابد أن تتعدد الشخوص فى مكان واحد ، وفى جلسة واحدة أفضل ، صنع ذلك فى الرواية ، فى بنسيون كما فى « ميرامار » ، أو فى عوامة كما فى « ثرثرة فوق النيل » ، أو فى مقهى كما فى « خمارة القط الأسود » أو فى حديقة كما فى « عنبر لولو » ، وفيها كلها ركّز على الحوار ، وحمّله وجهة نظره ، رمزا أو إسقاطا ، أو عبْر أسطورة من التراث ، فى كلمات قليلة تكاد تكون شاعرة .

أحيانا يتسم الرمز عنده بشىء من الغموض ، تصبح معه القصة ذات طابع عبثى ، لأن نجيب محفوظ فى هذه الفترة كان يكتب كيفما اتفق ، ومع الموهبة والدربة والتمكن يجىء ما يخطه فنا عاليا يقول عن نفسه : « لو صح أن كتاباتى تحولت إلى ما يشبه الفوازير والأحاجى بعد النكسة ، فلربما كان تفسير ذلك أن حياتى ، وربما حياة الآخرين ، تحولت إلى ما يشبه الفوازير والأحاجى بعد النكسة » .

كذلك اختلفت صورة البطل فى روايات ما قبل الهزيمة عن صورته بعدها ، فى الأولى كان يتسم بمشاعر الحقبة السابقة عليها ، حيث سادت الوجودية والغلو والنرجسية ، وفى الثانية انتهى دور البطل المثالى ، وحل مكانه البطل الجمعى ، ممزوجا بمأساة الهزيمة وضراوتها .

□

كان صوت الشعر إجمالاً أخفض الأصوات المعلنة فى هذه الفترة ، ربما لأن الشعر العمودى ، ولايزال المسيطر والمسموع من الجماهير ، يتحرك فى نطاق تقاليد صارمة ، ويتسم فى معظمه بالمباشرة ، ولا يتأتى أن يقوله مبدعوه علانية ، إلا تأييدا أو مدحا ، وإما صمتوا ، وطووا عليه ذواكرهم ودفاترهم ، واحتفظوا به سرّا إلى حين ، أو إلى الأبد ، وكان الشعراء فى هذه اللحظة طوائف شتى ، من أصحاب الشعر التقليدى أو الحر ، وسوف نُلمح إلى القمم منهم :

● طائفة صمتت ، لأنهم رومانسيون يدورون حول ذواتهم ، ولا تعنيهم الأمور العامة ، أو لأنهم ارتبطوا بالماضى ، وكانوا يجدون فيه أنفسهم ، فلم يتظاهروا بغير ما يؤمنون به ، وتقرأ دواوين شعرهم الآن فلا تجد فيها بيتا واحدا يتصل بهموم الوطن فى تلك الفترة ، كأنهم لم يعيشوا فى هذا الزمن .

● وطائفة بكت الوطن ، ولم تستطع أن تنشر ذلك فى حينه ، وعادت فنشرته فيما بعد ، ونجد هذا عند كثيرين : محمد التهامى فى قصيدته « وطنى » ، كتبها عام ١٩٦٧ ، ولم ينشرها إلا أخيرا فى ديوانه « لعشاق الوطن » ، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٧ ، وكتب الدكتور سعد دعبيس « محاكمة مؤرخى العصر : يومية من يوميات كُتبت عام ١٩٦٧ » ولم تنشر إلا بعد عشر سنوات فى مجلة الشعر القاهرية (أبريل ١٩٧٦) ثم ضمها إلى ديوانه « حوار مع الأيام » .

● وفريق أثقلته جراح الهزيمة حتى أمرضته ، ثم نفته وأماتته ، ونكتفى من هؤلاء باثنين ، أولهما : محمود حسن إسماعيل ، والثانى أمل دنقل ، وكل واحد منهما يمثل اتجاها مختلفا .

كان محمود حسن إسماعيل آخر الشعراء العظام فى جيله ، ومن طلائع المجددين فى القصيدة العمودية ، وقف عند هول الهزيمة طويلا ، وخصها بديوان كامل ، فى عنوان دالٍ وموحٍ « صلاة ورفض » ، وصدر عام ١٩٧٠ ، وجاء شعره رائعا حزينا ،

ملوّنا بالأسى ، مطرزا بالكآبة ، يرفض الهزيمة ، ويدعو إلى الثأر ، ويتحدث على لسان القدس تستجير ، يسمع ، ويُسمع ، آذان مسجدها ، وقرع أجراس كنائسها ، من وراء الأغلال ، وغنّى للمعركة ، ولتحرير سيناء ، وذلك كله فى شعر رمزى رائع ، يلمح حتى لا يسقط فى يد الجلاد ، وتتراوح مشاعره بين تأمل ما حدث فى طمأنينة الصوفى ورضاه ، والدعوة إلى تغيير الواقع بروح الثائر ، وظللت الهزيمة شعره بمسحة من الحزن الوقور ، وخلا الديوان تماما من أية كلمة تمجد شخصا بعينه ، أو تربط النصر بمخلوق غير الشعب .

وكان العظيم الآخر أمل دنقل ، قمة الشعر الحر فنا ، ولم يأخذ حقه كاملا فى الدراسة بعد ، وقد نحرته الهزيمة ، وتنبأ بها قبل وقوعها (وهو الوحيد من الشعراء الذى صنع هذا) فى قصيدة كتبها فى مارس ١٩٦٧ بعنوان : « حديث خاص مع أبى موسى الأشعرى » ، يقول :

ويكون عام فيه تحترق السنابل والضروع
تنمو حوافرنا - مع اللعنات - من ظمأ وجوع
يتزاحف الأطفال فى لعق الثرى
ينمو صديد الصمغ فى الأفواه
فى هدب العيون فلا ترى
تتساقط الأقراط من آذان عذراوات مصر
ويموت ثدى الأم . تنهض فى الكرى
تطهو على نيرانها الطفل الرضيع

وقد احتمى أمل بالتراث العربى ، وكان متمكنا منه ، فوظف رموزه وأساطيره وحكاياته على نحو واسع ، لا تجده عند شاعر ، واحتمى وراءه لكى يقول كل ما يريد ، وكان أسرع ، وأشجع ، المبدعين جميعا ، فنظم رائعته التى دخلت التاريخ ، يصور فيها وقع الهزيمة بعد أسبوع واحد من وقوعها : « البكاء بين يدى زرقاء اليمامة » ، والزرقاء عند العرب رمز النظر البعيد ، والحكمة والذكاء ، وصدق الرأى ، والرؤية والانتماء ، ونظمها فى ١٣ يونيو ١٩٦٧ ، أى بعد انتهاء الحرب بثلاثة أيام :

جئت إليك مثخنا بالطعنات والدماء
أزحف فى معاطف القتلى وفوق الجثث المكدسة
منكسر السيف ، مغبر الجبين والأعضاء .

ويرى الدكتور لويس عوض أن الشاعر يرمز بزرقاء اليمامة إلى مصر ، ولكن

الوعى بتاريخ الأسطورة ، وسياق القصيدة نفسها ، يرى أنها ترمز إلى الصفوة المثقفة من بنى مصر ، كتابا وشعراء ودعاة ، لأنهم الذين رصدوا أنفسهم إلى دق أجراس الخطر ، وتنبيه الحكام إلى نذر الكارثة ، وإن لم يستجب لهم هؤلاء .

كان أمل أشد الشعراء تأثرا بالهزيمة حتى أمرضته ، وأكثرهم توظيفا لرموز التاريخ العربى ، وقال بهم كل ما يريد : كليب ، وجساس ، والزير سالم ، وسيف الدولة ، وصلاح الدين الأيوبى ، وصقر قريش وغيرهم . وفى عام ١٩٦٨ كتب « من مذكرات المتنبى فى مصر » ، وجعل من كافور حاكم مصر الخصى معادلا لعبد الناصر ، غير قادر على الثأر ، ويخدع نفسه .

● وتبقى طائفة من الشعراء ، عموديين أو يكتبون الشعر الحر ، غيروا جلدهم حسب الظروف ، أثناء الهزيمة تعلّقوا بعبد الناصر أملاً يمدحونه ، فلما رحل اتخذوا منه ميتا هدفا لسهامهم ينمونه ، وهؤلاء لايستحقون أن تقف عندهم مهما نالوا من شهرة زائفة ، أو حققوا من مجد كاذب .

غير أننا لا نستطيع أن نمر مرورا عابرا بظاهرتين سادتا لحظة الهزيمة ، وهما شعر ما تحت الأرض ، والشعر بالعامية أو الزجل . والأول كثير ، يروى شفاها ، ولا يمكن تسجيله ، لأن أصحابه بعيدا عن أية رقابة أفحشوا فى القول ، وأكثروا من الألفاظ البذيئة ، ومن ثم فهو غير صالح للتقييد أو النشر ، ولا أظنه سوف يرى النور ، خارج الرواية الشفوية ، إلا بعد حين . والظاهرة الثانية أن الزجل ، ممثلا فى أحمد فؤاد نجم اقتحم الساحة قبيل الهزيمة ، وساد بعدها ، وكان كله نقديا جارحا ، وشرّق وغرّب على امتداد العالم العربى ، فى شرائط بغناء الشيخ أمام ، وهما معا يمثلان ظاهرة ارتبطت بالهزيمة وظروفها ، وأفزعت السلطة ، وحارت فيما تصنع بهما ، أغرقتهما ترفا فلم يسكتا ، وأودعتهما المعتقل فلم يرتدعا ، ثم انتهى ذلك كله إلى لا شىء ، وهى نهاية كل ما يقال فى العامية ، يزدهر قليلا ثم يذبل ، غير مخلف وراءه أى أثر .

□

السينما وتأثير الهزيمة

وما كان للسينما وهى وسيلة تثقيف وإعلام جماهيرية أن تفلت من تأثير الهزيمة وضغوطها ، فحاولت بدورها أن تقدم تفسيرا لها ، فصورت الأزمة الجماعية والمجتمعية لشرائح عديدة من المصريين خلالها ، وفى الأعوام القريبة التى سبقتها ، واتكأت فى هذا على إبداع نجيب محفوظ وفكره ، فأخرج حسام مصطفى « السمان والخريف » عام

١٩٦٨ ، وأخرج كمال الشيخ « ميرامار » عام ١٩٦٩ ، و« ثرثرة فوق النيل » عام ١٩٧١ ، وكلها تقدم بطولات جماعية بدل البطولة الفردية التى كانت سائدة فى الأفلام السينمائية من قبل . ونجحت هذه الأفلام فى التعبير عن الواقع الذى كانت تعيشه مصر فعلا ، شعبا وسلطة .

مع الهزيمة كان الفنانون اليساريون أول من فكر فى خلق تيار سينمائى جديد يعبر عن الجيل الصاعد وطموحاته ، الإبداعية والاجتماعية والفنية ، واستجاب لهذه الدعوة فنانون من مختلف الاتجاهات والتيارات الوطنية ، تجمعوا على مقهى إيزافتيش الذى كان قائما فى ميدان التحرير ، وبينهم الماركسيون والمحافظون والليبراليون ، جمعهم الإحساس بأنهم على سفينة واحدة ، يواجهون الإعصار نفسه ، وتشغلهم جميعا مشكلة تجاوز الأزمة ، وأن التغلب عليها واجب وطنى . وهكذا بدأت لقاءات شباب السينمائيين عقب الهزيمة ، وصدر بيان « جماعة السينما الجديدة » عام ١٩٦٨ ، ولم يكن مهنيا فحسب ، وإنما شمل كل القضايا التى وجد الجيل الجديد لزاما عليه أن يواجهها ، ويدعو إلى أن تكون غاية السينما صنع فن جديد يرتبط بحياة الناس ، واستطاعت هذه الجماعة أن تشق الطريق لجيل بأكمله ، وأن تحافظ على استقلالها ، رغم الصيغة الإنتاجية التى ربطت بينها وبين المؤسسة المصرية العامة للسينما ، وهى حكومية . وكان هذا التجمع مصدر إزعاج للحكومة ولوزارة الثقافة ، غير أن العلاقة بين هذا التجمع والوزارة كانت تتمتع بقدر ما من الديموقراطية كفل لهم حرية الحركة والتعبير .

وهذا الجيل لم يتأثر فقط بالأحداث السياسية والحربية التى هزت مصر ، وإنما انفتح بسببها على محاولات التجديد العالمية فى السينما ، وبالمدارس الأوروبية بخاصة ، سينما « ربيع براغ » ، وسينما الحقيقة ، وسينما أمريكا اللاتينية ، وسينما « الأندرجراوند » الأمريكية ، وواكب ذلك انطلاقة ثقافية وسينمائية فى مصر ، بعد أن كانت الحركة الثقافية قد وقعت فى دوامة الصراعات السياسية فى الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ، وأثرت بالسلب على الإنتاج السينمائى ، متمثلا فى سيادة السطحية والتكرار ، وتقلّص الإنتاج الجيد والجديد . واستوعب هذا الجيل مختلف الأساليب والمدارس الفنية التى ظهرت فى تلك الفترة عالميا ، من خلال نشاط الجمعيات السينمائية ، وأسابيع الأفلام الأجنبية التى كانت تعرض فى مصر من وقت لآخر ، والخروج إلى المهرجانات الدولية ، واستقدام الخبراء الأجانب فى مختلف المعاهد الفنية ، ومن بينها معهد السينما .

ولكن ، كثيرا ما كانت الرقابة ، أو هيئة الاستعلامات ، أو الأجهزة الحربية ، تعترض على فقرات من هذا الفيلم أو ذاك ، لأسباب سياسية أو عسكرية ، وقد حاول فؤاد التهامى أن يخرج عن طريق « جماعة السينما الجديدة » فيلما روائيا بعنوان « الحزن

والقمر ، أو صباح الأربعاء الماضى » عن قصة « أرض أرض » لجمال الغيطانى ، لكن الفيلم لم ير النور أبدا لأسباب رقابية ، فقد طلبت الرقابة تعديل الأحداث التى تدور فى مراكز الشرطة ، وتعديل مشاهد زيارة المسئول الكبير للقرية ، والابتعاد عن إثارة المهجرين من منطقة القناة ضد الدولة ، وحذف عبارات النقد القوية ، ورفض المخرج ، وتمسكت الرقابة ، وتوقف إنتاج الفيلم .

ومن جانب آخر نشطت المؤسسة المصرية العامة للسينما فى إخراج أفلام تسجيلية وإعلامية تتصل بالواقع المصرى بعد الهزيمة ، ولعب اليساريون دورا بارزا فى إنتاج هذه الأفلام ، تعبئة وتحريضا على الثبات ، ودعوة إلى الحرب ، وإيمانا بالنصر ، فكان فيلم « النصر للشعوب » و« لن نموت مرتين » و« مدفع ٨ » و« شدوان » و« الرجال والخنادق » وغيرها . وهى أفلام لقيت تقديرا كبيرا من النقاد والفنانين .

من جانب آخر ، قلّ إنتاج مؤسسة السينما ، وكانت مهيمنة على السوق السينمائى إنتاجا وتوزيعا ، فذهب الكثيرون من نجوم السينما إلى بيروت للعمل هناك فى السينما اللبنانية ، ونشطت حركتها لتستوعب الكفاءات المصرية القادمة ، وحل كثير من أفلامها محل الأفلام المصرية ، وفى بيروت أنتج حسن رمزى عام ١٩٧١ فيلم « ملكة الحب » ، وأنتج نيازى مصطفى فى العام نفسه « موسيقا وحب وجاسوسية » ، وكلهم عادوا بعد قليل : المنتجون والمخرجون والممثلون . إن مصر وحدها هى التى تسعهم ، وتقدم لهم الإمكانات .

□

وقفت عند سنوات الهزيمة التى انتهت بالعبور العظيم ، وبالتحديد عند موت عبد الناصر ، لأن رحيله كان خطا فاصلا ، فقد تغير كثيرون بعده ، ولكن يخطىء من يتصور أن آثارها تقف عند هذا التاريخ سلبا أو إيجابا ، ذيول الهزيمة باقية واقعا ، ومن الصعب أن نتخلص منها إحساسا ، إلى أن يتم النصر كاملا غير منقوص ، ولكن الإحساس يختلف فى لحظة عنه فى أخرى ، وكذلك التعبير عنه أيضا .

يونيو ١٩٦٧

□ د. عبد الرحمن صبرى

تأثير الحرب على الاقتصاد المصرى

□ الدكتور عبد الرحمن حسن صبرى : خبير اقتصادى ومدير بالإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية وخبير اقتصاد سابق بعمان وعضو لجنة السياسات العليا بها ، شارك فى عدة دورات دراسية فى أمريكا والنمسا ، وعمل خبيرا فى معهد دراسات البحوث العربية ومحاضرا فى أكاديمية ناصر العسكرية ، وعضو هيئة تحرير مجلة أوراق الشرق الأوسط ، له كتاب عن الإنفاق العسكرى فى إسرائيل وكتاب مع آخرين عن مشكلة البطالة فى الوطن العربى ، أشرف على عدد من الرسائل الجامعية ، ونشر عدة بحوث فى المجلات المتخصصة .

مقدمة

هناك شبه إجماع من الاقتصاديين على أن إعداد الدولة للحرب فى ظل التنمية التى تعتمد على سيطرة الدولة على هياكل الإنتاج (وهى حالة مصر منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٥) لا تختلف فى قليل أو كثير عن اقتصاديات التنمية ، سواء فى حشد الموارد التامة ، أو تنظيم مختلف فروع الانتاج وترشيدها . فكلاهما لابد له من أمرين :

١ – الرشادة فى توزيع الموارد المتاحة بغرض تعظيم مختلف عوائد أوجه الإنفاق القومى لتحقيق الأهداف العليا للدولة ، عسكرية كانت أم مدنية .
٢ – أن تسود المجتمع قيم وسلوك الانضباط العام والتضحية ، سواء أكانت الأولوية للإنفاق العسكرى أم الإنفاق المدنى ، وبصفة خاصة شقه الاستثمارى فى الأوجه المدنية .

ونظرا لمحدودية الموارد المتاحة لأى مجتمع ، فإنه يوجد شبه استحالة لتحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع مع وجود إنفاق عسكرى متزايد . وهذه هى الحالة التى عاشتها مصر فى الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٧٩ . ولكن ما يهمنا هنا هو الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٠ التى تصاعدت فيها حرب الاستنزاف المصرى لإسرائيل ، والتى تميزت بإعطاء الأولوية لبناء القوات المسلحة على حساب رفع مستوى معيشة الأفراد . وتم ذلك تحت شعار سياسى هو « **لا صوت يعلو على صوت المعركة** » .

وحتى نستطيع أن نتبين الآثار الاقتصادية لحرب ١٩٦٧ ، لابد من التحدث أولا عن الأوضاع الاقتصادية عشية قيام الحرب فى الخامس من يونيو ثم ننتقل فيما بعد لتبيان آثارها .

☐ أولا : الأوضاع الاقتصادية فى مصر عشية قيام الحرب

منذ ١٩٦١ أصبح الاقتصاد المصرى اقتصادا مختلطا يتعايش فيه القطاع الخاص مع القطاع العام المسيطر فى ظل تخطيط اقتصادى من قبل جهة مركزية للتخطيط . وكان الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٥ ، وهى فترة الخطة الخمسية الأولى ، يعيش أزهى مراحله .

فقد شهدت الخطة الخمسية الأولى معدل عال للنمو فى متوسط الناتج القومى الإجمالى ، الذى بلغ بالأسعار الثابتة ٦,٩٪ سنويا . وهو معدل يعتبر من أعلى المعدلات التى تحققت فى العالم خلال تلك الفترة . وشهدت فترة الخطة أيضا دفعة استثمارية كبيرة بالاعتماد على الموارد المحلية (١٨٪ من الناتج القومى الإجمالى) . وأصبحت الصناعة هى القطاع الرائد فى الاقتصاد المصرى . إذ كانت معدلات النمو فى الإنتاج الصناعى أثناء الخطة الخمسية الأولى ١١٪ سنويا على الرغم من الانتكاسات التى حدثت فى تلك الفترة والتى تتمثل فى :

١ - الاستنزاف الذى سببته حرب اليمن للموارد الاقتصادية والمالية .

٢ - وقف واردات القمح الميسرة بقرار من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٥ .

٣ - كارثة القطن عام ١٩٦١ والتى ترتبت عليها خسارة ثلث المحصول تقريبا ، وكان هو المصدر الرئيسى للعملة الأجنبية فى ذلك الحين .

وبجانب إيرادات تصدير القطن كانت إيرادات قناة السويس وإيرادات تصدير بترول سيناء ، تحتلان أهمية متزايدة فى ميزان المعاملات غير المنظورة فى ميزان المدفوعات . حيث لم تكن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، أو إيرادات السياحة يعتد بها كمصدر للعملات الأجنبية فى ذلك الحين ، وإنما بدأ نموهما بعد عام ١٩٧٥ .

وجدير بالذكر أن متوسط الإنفاق العسكرى المصرى فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ لم يكن يتعدى ١٠٪ سنويا ، على الرغم من الوجود المصرى العسكرى فى اليمن ، فى حين كان هذا المعدل يتزايد فى إسرائيل ليصل إلى ١٢,٤٪ سنويا فى المتوسط عام ١٩٦٦ . وفى تقديرى أن إسرائيل كانت منذ عام ١٩٦٤ تستعد لعمل عسكرى ضد الدول العربية ؛ انطلاقا من عقيدة ضرورة التفوق العسكرى فى ذلك الحين ، خاصة وأن هذه الفترة شهدت صفقة الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل ، والتى لم تعرف تفصيلاتها إلى الآن .

ويؤكد ما سبق أن المسئولين الإسرائيليين هددوا فى ١٩٦٧/٥/١٢ بالقيام بعملية عسكرية واسعة لإسقاط الحكومة السورية ووقف نشاط الفدائيين الذين ينشطون داخل إسرائيل . وبدأت السلطات الإسرائيلية فى حشد قواتها على طول خطوط الهدنة . وفى ٢٣ مايو ١٩٦٧ أعلن ليفى أشكول - رئيس وزراء إسرائيل - أمام الكنيست أن أى عمل من شأنه أن يمس حرية المرور فى خليج العقبة ومضيق هرمز ، يعتبر عملا عدائيا

تجاه إسرائيل . وذلك عقب إعلان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بيوم واحد إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية .

□ ثانيا : الآثار الاقتصادية لحرب الخامس من يونيو على الاقتصاد المصرى

فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ قامت إسرائيل بالعدوان على مصر ، وأسفر ذلك عن احتلالها لصحراء سيناء . وتقديرا من القيادة المصرية لخطورة هذه الأوضاع تولى الرئيس جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة والإعداد للتحرير فى ظل شعار سياسى طرح فى ذلك الوقت بأن « **ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة** » .

وعلى عكس حربى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ كانت الخسائر الاقتصادية التى ترتبت على حرب ١٩٦٧ فادحة ، وكان لابد من امتصاص آثارها عسكريا وسياسيا واقتصاديا . والذى مكّن من ذلك حينئذ وحتى نصر أكتوبر ١٩٧٣ هو الوضع الجيد نسبيا الذى انطلق منه الاقتصاد المصرى منذ ١٩٦١ ، فضلا عن سيطرة الدولة على الاقتصاد فى ذلك الحين . وبالتالى تمكنت مصر من أن تقوم بعملية تعبئة للإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بالاعتماد على القدرات الاقتصادية والحيوية للدولة .

ففى إطار ترشيد استخدام الموارد وتحويل جزء منها للأغراض العسكرية ، اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات للحد من الاستهلاك ، وتعديل الميزانية ، ورفع أسعار بعض السلع والخدمات ، وفرض ضرائب إضافية ، وزيادة نسب الادخار الإجبارى للعاملين المدنيين . خاصة وأن الزيادة فى النفقات العسكرية لم تصاحبها زيادة فى الموارد الكلية ، بل إن كثيرا من موارد الدولة قد اعتراها النقص مثل :

١ – انخفاض إيرادات القطاع العام نسبيا .
٢ – انخفاض إيرادات السياحة .
٣ – توقف إيرادات قناة السويس .
٤ – توقف إيرادات صادرات بترول سيناء .
٥ – تأثرت الطاقة الإنتاجية بسبب الحرب بالذات فى منطقة القناة ؛ مما أدى إلى تهجير سكانها ، ونشوء الحاجة لموارد إضافية لإعادة تسكينهم بعيدا عن المناطق العسكرية .
٦ – انخفضت حصيلة بعض الضرائب نتيجة للتراخى فى بعض فروع النشاط الاقتصادى .

ولذلك اتجهت ميزانية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ إلى تخفيض الإنفاق الجارى المدنى ، والحد من الإنفاق الاستثمارى ليصل إلى ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وزيادة

الإنفاق العسكرى إلى ٧١٨ مليون دولار (وهذا الاتجاه نحو زيادة النفقات العسكرية استمر خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ بملايين الدولارات على النحو التالى : ٧٤٠ - ١٢٦٣ - ١٤٤٢ - ١٤٢٠ - ١٨٢٩ - ٢٢٩٥) . وبالتالى تأثرت معدلات النمو والاستثمار والادخار (إنخفضت إلى حوالى ٣٪ سنويا فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ، وإلى حوالى ٨٪ من الناتج القومى عام ١٩٧٣) .

وأيضا توقفت الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ وحلت محلها خطة ثلاثية ؛ لمواجهة الاختناقات فى إطار الاستعداد للحرب (سميت خطة الإنجاز) . ولم يعد التخطيط منذ ذلك الوقت إلى مجراه الطبيعى إلا فى يوليو ١٩٧٤ ، حيث وضعت خطة انتقالية قصيرة مدتها ١٨ شهرا .

وبحلول مايو ١٩٦٨ بدأت مصر فى الإعداد الفعلى لحرب التحرير بعد إعادة بناء القوات المسلحة . وكان هذا يقتضى منها بعض التوجهات الاقتصادية فى إطار الاستمرار فى دعم التنظيم الواحد (بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى عن طريق الانتخاب من القاعدة إلى القمة) ، وأهم هذه التوجهات هى :

١ - زيادة طاقة التشغيل بوجه عام ، واستغلال الطاقة العاطلة وزيادة دورات الإنتاج فى المشروعات .

٢ - توجيه قدر أكبر من المشروعات للإنتاج الحربى ، مما يؤدى إلى نقص القدر المتاح من السلع المخصصة للإنتاج المدنى ، وانخفاض مستواها ، وبالتالى تتجه أسعار السلع المدنية للارتفاع . خاصة مع اتجاه الأفراد لتخزين السلع التموينية ؛ خشية نقصانها بالسوق أثناء الحرب .

٣ - استقطاع نسبة طيبة من الأرصدة الأجنبية فى التعاقد على استيراد سلع حربية أو متعلقة بجهاز الحرب من البلاد الصديقة ، وكان على رأسها فى ذلك الوقت الاتحاد السوفيتى .

٤ - زيادة المخزون من مختلف السلع وقطع الغيار ؛ لضمان توافر قدر كاف منها حينما تنشب الحرب .

□ ثالثا : الآثار الاقتصادية للإعداد للحرب عقب يونيو ١٩٦٧

رفعت مصر فى سبيلها للإعداد لحرب التحرير شعار « **إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة** » ، وكانت أمامها بالتالى مهمة إعداد الدولة للحرب ، أى تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد للحرب ، خاصة مع قرارها ببدء حرب الاستنزاف . وهذا يعنى أن يكون الاقتصاد المصرى قادرا على أن يخدم أعباء الحرب فى ظل الموارد

المتاحة ، بنفس معدل أدائه فى وقت السلم . ومن ثم كان المطلوب من الاقتصاد المصرى أن يتحول بموارده البشرية والمادية وتجهيزاته لخدمة أعباء الحرب متى استدعى الأمر ذلك ، ثم العودة مرة أخرى لخدمة أعباء السلام بعد تحقيق الهدف من الحرب ، دون أن تحدث به تغييرات هيكلية تؤثر على مجرى النمو الاقتصادى ، وبحيث لا ينعكس الأمر فى صورة انخفاض فى مستوى معيشة أفراده ، أو عدم الوصول إلى الأهداف الاقتصادية التى حددتها الدولة .

وعقب حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وتولى « موشى ديان » وزارة الدفاع الإسرائيلية توقع أن تجيئه اتصالات هاتفية من مصر والأردن وسوريا تطلب التسوية السلمية . ولكن ما حدث واقعيا كان عكس ذلك تماما . وبدأت الاستعدادات لإعداد الاقتصاد المصرى لحرب أخرى للتحرير . فكان على مصر أن تعيد بناء جيشها ، وأن تعوض خسائرها من المعدات العسكرية (٦٠٠ دبابة - ٣٤٠ طائرة مقاتلة) ، وكان عليها أن تعيد توطين وإعاشة المهجرين من مدن القناة ، وأن تعوض النقص فى إيراداتها السيادية كما سبق ذكره . وبالتالى زاد توثق العلاقات المصرية السوفيتية (إلى درجة الوجود السوفيتى العسكرى المباشر فى مصر عام ١٩٧٠ بعد غارات العمق الإسرائيلية على القاهرة) سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

أما عن العلاقات المصرية العربية ، فقد توطدت بعد الحرب . وعُقِد مؤتمر قمة الخرطوم فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ وسويت على هامشه معظم الخلافات بين الملك فيصل عاهل السعودية والرئيس جمال عبد الناصر بسبب مشكلة اليمن . وأقر مؤتمر الخرطوم دعما ماليا لمصر (٢٨٠ مليون دولار) وللأردن (١٠٠ مليون دولار) من كل من السعودية والكويت وليبيا . وطُرح فى تلك المرحلة شعار جديد للعمل العربى وهو « **وحدة الصف** » .

ولكن الموقف العربى عمليا لم يكن على مستوى طموحات القيادة المصرية فيما بعد ، ولذلك طالبت مصر بعقد قمة فى الرباط فى نهاية ١٩٦٩ ؛ لتوزيع مسئوليات التحرير عربيا ، خاصة وأن الطيران الإسرائيلى فى ذلك الوقت كان يضرب بعنف الأهداف المدنية فى منطقة القناة والعمق المصرى . ولم يتفق الزعماء العرب فى ذلك الوقت على خطة محددة لتوزيع أعباء مواجهة العدوان الإسرائيلى . وأيقن الرئيس جمال عبد الناصر بعدها أن العبء كله ملقى على عاتق مصر فى حربها للتحرير . ومن هنا جاء التفكير فى جس نبض الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والذى انتهى بقبول مبادرة روجرز فيما بعد (٢٣ يوليو ١٩٧٠) ، وإن كان ذلك الاتجاه لم يؤثر على دعم مصر لثورتى ليبيا والسودان عام ١٩٦٩ .

وكانت عملية إعداد الدولة للحرب فى مصر ، تتم فى مواجهة ظروف اقتصادية غير مواتية ؛ فقد بدأت مشكلات القطاع العام ومرافق الدولة فى الظهور ، بسبب نقص الاعتمادات المالية ، فضلا عن ظهور بوادر لاتجاهات طويلة المدى لتغير معدلات الإنتاجية . ويقول مابرو (MABRO, *THE EGYPTIAN ECONOMY*) إن « تباطؤ معدل نمو النشاط الإنتاجى فى مصر بدأ مع نهاية الخطة الخمسية الأولى » ، وضاعف منه ضغط الإنفاق العام بسبب الحرب ، وبالذات فى مجالى التعليم والصحة ، والقفزات السريعة فى الإنفاق العسكرى لدرجة أنه أصبح يمثل ثلث الميزانية ويشكل نسبة مرتفعة من الناتج القومى الإجمالى ، وكذلك فقد مصر لإيرادات تصدير بترول سيناء ، الذى بلغ إنتاجها منه عام ١٩٦٦ حوالى ٤,٥ مليون طن قيمتها حوالى ٥٠ مليون دولار بأسعار عام ١٩٦٦ . فى حين زاد الإنفاق العسكرى فى مصر عنه فى العراق وسوريا والأردن مجتمعين ليرتفع من ٢٦٧ مليون دولار عام ١٩٦٤ إلى ٥٦٨,٣ مليون دولار عام ١٩٧٠ . وهذه أيضا كانت بداية التفكير فى تطوير إنتاج المصانع الحربية فى مصر وعربيا ، والذى انتهى فى عام ١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العربية للتصنيع الحربى (بالتعاون مع بعض الدول الخليجية العربية) ، حرصا على توفير قدر من الاعتماد على النفس فى مجال الأسلحة الخفيفة والهاونات ومضادات الطائرات والذخائر . وفى إطار التعاون العربى أحيت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أيضا استخدام سلاح النفط فى المعركة بناء على قرار سابق لمؤتمر وزراء المال العرب المنعقد فى بغداد فى ١٥ أغسطس ١٩٦٧ ، باعتبار البترول طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التى تأثرت مباشرة بالعدوان الإسرائيلى .

مجمل القول أنه إذا كان الاستعداد للحرب يتطلب من أفراد القوات المسلحة التضحية بالأرواح ، فإنه يتطلب أيضا من المدنيين قبول الحد من الاستهلاك واستخدام نظام البطاقات أو الحصص ، والاتجاه بصفة عامة إلى خفض القوة الشرائية عن طريق زيادة معدلات الضرائب . إلا أن ذلك لم يؤثر فى معنويات الشعب المصرى ، بل ارتضى عن طيب خاطر الحد من ارتفاع الأجور ، وضغط الاستهلاك ، وارتفاع بعض الأسعار ، وزيادة ساعات العمل . بل وكان الشعب يتعجل مجيء يوم التحرير ، وينتقد قياداته لتأخر هذا اليوم لاقتناعه بعدالة قضيته ، وعدم جدوى استمرار حالة اللاسلم واللاحرب . بل وكان يعبر عن سخطه نتيجة عدم اتباع الحكومة لسياسات حازمة فى المجتمع المدنى (اجتماعيا وثقافيا) لإشعار الجماهير فى المدن بحالة الحرب التى يعيشها إخوانهم على الجبهة المصرية .

المراجع

◻ أولا : المراجع العربية

١ – جمال زهران ، *توازن القوى بين العرب وإسرائيل* ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
٢ – د . سعد الدين ابراهيم وآخرون ، *مصر والعرب* ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
٣ – عبد الرحمن صبرى ، « الاقتصاد الإسرائيلى والحرب » ، *مجلة الشرق الأوسط* ، القاهرة ، يناير ١٩٧٥ .
٤ – عبد الرحمن صبرى ، *الإنفاق العسكرى فى إسرائيل ١٩٥٠ – ١٩٧٢* ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٥ – عبد الرحمن صبرى ، « الحجم الحقيقى لتجربة الإنماء الإسرائيلية » ، *مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية* ، بحث غير منشور ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٦ – عبد الرحمن صبرى ، « مدى أهمية بترول سيناء بالنسبة لإسرائيل » ، *مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية* ، بحث غير منشور ، القاهرة ، مايو ١٩٧٣ .
٧ – محمد فوزى ، حرب *الثلاث سنوات* ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٣ .
٨ – محمود عبد الفضيل ، « أساليب التخطيط الاقتصادى فى ظروف التعبئة والحرب ، مصر المعاصرة » ، *الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع* ، القاهرة ، يناير ١٩٧٦ .
٩ – « مصر والعروبة وثورة يوليو » ، مركز *دراسات الوحدة العربية* ، بيروت ، ١٩٨٢ .
١٠ – ل.أ.ح / نبيل ابراهيم ، *استراتيجية صناعة السلاح فى مصر على ضوء التجربة المصرية فى هذا المجال (١٩٥٢ – ١٩٨٢)* ، رسالة دكتوراه – أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
١١ – « ندوة اقتصاد الحرب ، مصر المعاصرة » ، *الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع* ، القاهرة ٢ أبريل ١٩٦٨ .
١٢ – يحيى صادوفسكى ، *الصواريخ أم الخبز* ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

◻ ثانيا : المراجع الأجنبية

1 - A.I. Dawisha, Egypt in the Arab World, John Willy & Sons, New York, 1976.
2 - Brien Van A rkadie, Benefits and Burdens: "A report on the West Bank and Gaza Strip Economics since 1967," *Carnege Endowment for International Peace,* New York, 1977.
3 - Edgar O'Ballance, *The Third Arab Israeli War,* Faber - Faber, London, 1972.

4 - Ibrahim Abu - Lughod (ed.) *The Arab - Israeli Confrontation of June 1967*, Northwestern University Press, Evanston, 1970.
5 - Mohammed Ayoob (ed.), *Regional Security in the Third World*, Croom Helm, London, 1986.
6 - Nadav Safaran, *From War to War*, Pegasus, New York, 1969.

□ اللواء طه المجدوب

الجيش المصرى بعد يونيو ٦٧

□ **اللواء طه محمد المجدوب** : مستشار مؤسسة الأهرام للشئون الاستراتيجية ، ورئيس التخطيط فى هيئة عمليات القوات المسلحة قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وسكرتير عام سابق لمجلس الدفاع الوطنى ، وسفير بوزارة الخارجية وسفير ببولندا ، ثم مساعد وزير الخارجية . رأس الوفد المصرى للمفاوضات العسكرية من ١٩٧٣ (مفاوضات الكيلو ١٠١) حتى ١٩٧٩ (معاهدة السلام) . له ٧ مؤلفات فى التاريخ العسكرى والاستراتيجية والسلام .

مقدمـــة

تمكنت إسرائيل فى جولتها العدوانية الثالثة عام ١٩٦٧ من الحصول على نصر عسكرى كبير ، ولكنه فى نفس الوقت نصر رخيص . غير أن هذا النصر العسكرى لم يكن كافيا لفرض السلام الإسرائيلى . فإذا كانت الحرب من الممكن أن يفرضها طرف على طرف آخر ، فإن السلام لا يمكن أن يفرض على أحد ، ولا يمكن تحقيقه دون اتفاق الطرفين .. إلا فى حالة حدوث هزيمة عسكرية كاملة ، تضطر الطرف المنهزم إلى الخضوع الكامل لإرادة الطرف المنتصر .. وهو أمر لم يحدث منذ أن شهدت الحرب العالمية الثانية الهزيمة الكاملة لدول المحور الثلاث : ألمانيا وإيطاليا واليابان .. ولكنه لم يحدث بالنسبة للدول العربية الثلاث التى خسرت الحرب مع إسرائيل عام ١٩٦٧ . ولما كانت مصر ومعها العرب - رغم نتائج الحرب المريرة - قد حافظوا على رباطة جأشهم ، ونجحوا فى امتصاص صدمة الهزيمة ، والتحول إلى صحوة العمل .. من أجل إزالة آثار العدوان ، لذلك فشلت إسرائيل فى تحقيق أى نصر سياسى ظلت تنتظره منذ نهاية حرب ١٩٦٧ .. ذلك لأنها لم تنجح فى إخضاع الإرادة العربية .. وبالتالى فشلت فى فرض السلام الإسرائيلى القائم على سياسة الاستسلام ، وجغرافية الأمر الواقع .

إن النجاح العسكرى الذى حققته إسرائيل لم يكن يعكس تعبيرا أمينا وسليما عن حقيقة موازين القوى بين العرب وإسرائيل .. وفى ضوء هذه الحقيقة يمكن القول إن المحصلة العسكرية لهذه الحرب جاءت فى معظمها نتاجا للسلبيات العربية ، وليس للإيجابيات الإسرائيلية . ولقد تركت هزيمة يونيو ١٩٦٧ آثارها العميقة على القوات المسلحة المصرية ، وعلى وضعها فى أعين المدنيين .. الأمر الذى عانت منه هذه القوات كثيرا ، إلى أن بدأ هذا الوضع يتغير أثناء حرب الاستنزاف (٦٨ - ١٩٧٠) ، ثم يتحول إلى تقدير كامل فى ضوء النجاح الكبير ، والأداء المتميز للقوات المصرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. حين تمكنت هذه القوات من عبور قناة السويس ، واقتحام خط بارليف .. رغم العقبات الهائلة التى كانت تعترضها . وكانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ قد فرضت نقاشا علنيا واسعاً تناول مساوىء النظام والأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها القيادتان السياسية والعسكرية ، وإن تحملت القيادة العسكرية العبء الأكبر من سخط

الشعب ، والذى استلزم بالضرورة إدخال تعديلات جوهرية على النظام السياسى فى مصر .. وعلى نظام القيادة والسيطرة على شئون الحرب والدفاع .

سلبيات قادت إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧

قرارات لا تتفق مع القدرات المتاحة

فى مثل هذه الظروف فإن اتخاذ قرارات تاريخية .. لابد أن يكون مستندا إلى قوى سياسية وعسكرية كافية .. لحماية ما سوف يترتب على هذه القرارات من تداعيات سياسية وعسكرية ، خاصة عندما تكون الترجمة العملية لها هو إضافة مسئوليات عسكرية جسيمة ؛ بحيث تكون القوات المسلحة مستعدة لتحملها بكفاءة تامة .. الأمر الذى لم يتوافر عند وقوع الأزمة .

ومن ملاحظتنا لتطورات الأحداث السياسية وتصاعدها المتتالى فى مايو ١٩٦٧ .. بدا واضحاً أن القيادة المصرية كانت مطمئنة لقدراتها السياسية والعسكرية .. دون توافر المعلومات الكافية ، أو التقديرات الاستراتيجية السليمة والتى تعكس مثل هذا الاطمئنان . والواقع أن البحث لم يظهر وجود تقديرات استراتيجية استندت إليها القيادة السياسية ، أو كانت عاملا مشجعا يدفعها إلى اتخاذ قرارات تدفعها للدخول فى مخاطرة غير محسوبة جيدا .. وذلك رغم وجود تقديرات استراتيجية عسكرية وضعت على أساسها الخطط الدفاعية المناسبة للدفاع عن جبهة مصر الشرقية . وهذا يعنى أن مثل هذه القضايا الحيوية قد عرضت وعولجت واتخذت بشأنها قرارات حاسمة بأسلوب أقل ما يوصف به هو العشوائية .. لاتخاذها بناء على أساس مناقشات شبه خاصة دارت بشكل عشوائى يفتقر إلى الدقة .. فضلا عن أن الظروف الاستراتيجية الخارجية والداخلية لمصر فى ذلك الوقت كانت فى أسوأ حالاتها .

الصراع على القمة

أما داخليا فقد كان الوضع الأسوأ على مستوى قمة النظام الحاكم .. حيث انشغلت قياداتها بقضية اليمن عن واقع المخاطر المحيطة بأمن مصر القومى المباشر . فلم تتخذ التدابير الدفاعية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية والغربية المحتملة .. الموجهة ضد مصر وشعبها . ولعل أبرز ما أثر على تردى الأوضاع الداخلية ذلك الصراع الخفى الذى كان محتدما بين أعلى قيادتين فى مصر ، وهما القيادة السياسية ممثلة فى الرئيس جمال عبد الناصر ، والقيادة العسكرية ممثلة فى المشير عبد الحكيم عامر .. الأمر الذى أدى إلى حدوث انفصال شبه كامل بين القيادتين ، وأدى كذلك إلى عدم إلمام رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة بالموقف الحقيقى لهذه القوات .. وحدود المهام التى يمكن

أن تؤديها بكفاءة وفقا للقدرات المتاحة لها فعلا فى ظل عملية استنزاف مستمرة للقوات فى مسرح اليمن على مدى خمسة أعوام . كان مثل هذا الوضع يعنى وجود خلل استراتيجى خطير فى صناعة القرار السياسى المصرى .. خاصة إذا ما ترتب على هذا القرار التزامات أمنية وعسكرية جسيمة تتحمل القوات المسلحة مسئوليتها .

من ناحية أخرى ، فقد كانت القيادة العسكرية هى فى الواقع قيادة سياسية أمنية للقوات المسلحة معنية أساساً بتأمين هذه القوات .. وهى لم تحترف العمل العسكرى الحقيقى خاصة على مستوياته الاستراتيجية العليا .. ولم تركز على دورها الطبيعى ، وواجبها الأساسى فى حماية أمن البلاد ، والدفاع عن حدودها وأراضيها ، وهى المهمة الجوهرية ذات الأسبقية الأولى المرتبطة عضويا بالغاية الاستراتيجية القومية للدولة .. يضاف إلى ذلك الافتقار للخبرة والمعرفة العسكرية اللازمتين لممارسة هذه المسئوليات الجسيمة بالكفاءة الواجبة . انعكست كل هذه العوامل بالسلب على أسلوب إدارة الصراع المسلح عام ١٩٦٧ سياسيا وعسكريا .. الأمر الذى أدى إلى وقوع كارثة عسكرية غير مسبوقة .. كلفت مصر الكثير من الخسائر فى الأرواح والأسلحة والمعدات وأصابتها بانتكاسة سياسية خطيرة .

وليس هناك شك فى أن الأوضاع المتردية التى شهدتها القوات المسلحة لم تأت من فراغ . بل كانت نتيجة تراكمات ورواسب خلفها قيام القوات المسلحة بتفجير ثورة يوليو ١٩٥٢ وتحملها المسئولية السياسية الكاملة ، وما أدى إليه ذلك من ظهور البيروقراطية العسكرية كأسلوب لدفع عجلة الثورة نحو الانجازات السياسية والاجتماعية الكبرى . وكان رد الفعل الأول لتطبيق هذا الأسلوب على القوات المسلحة هو انحرافها عن مهمتها الأساسية ، وهى الاستعداد القتالى للقيام بمهام الدفاع عن الوطن .. حيث اتجه التركيز نحو توسيع نطاق سيطرتها ونفوذها فى المجتمع المصرى . كذلك كان الاهتمام الأكبر للقيادة العسكرية بشأن القوات المسلحة فى ذلك الوقت يتجه بصفة أساسية نحو ضمان أمن هذه القوات .. واتخاذ العديد من الإجراءات فى هذا الشأن التى ترتب عليها تولى المراكز القيادية الحساسة .. خاصة قيادات التشكيلات الميدانية الكبرى والأفرع الرئيسية .. من قبل قادة ليسوا دائما على مستوى الكفاءة العسكرية المطلوبة .. حيث ارتكزت قاعدة الاختيار على مبدأ الثقة التى خلقت أوضاعا لا تتسم بالانضباط العسكرى والذى يعتبر الركن الأساسى فى أى نظام عسكرى . وقد ظلت هذه الأوضاع سائدة حتى وقوع حرب يونيو ١٩٦٧ كعصب للبيروقراطية العسكرية المعوقة لمسيرة القوات المسلحة .

مركزية السلطة

وعلى صعيد آخر لم تكن شئون الدفاع عن الدولة ، وأسلوب القيادة والسيطرة ، قد حظى بالاهتمام الواجب خاصة فى الظروف التى كانت تمر بها مصر .. وتقسيم قواتها على جبهتين يفصل بينهما أكثر من ٣٠٠٠ كيلو متر ، هما جبهتا سيناء واليمن ، فى مواجهة احتمالات عديدة كانت تهدد سياسة مصر الخارجية والقومية .

فحتى حرب ١٩٦٧ لم يكن هناك تشريع دستورى يحدد السلطات والمسئوليات والاختصاصات والمهام الخاصة بشئون الدفاع عن الدولة .. وتنفيذ استراتيجيتها القومية وسياستها العسكرية ، كما لم تهتم القيادة العسكرية بإعداد الدولة والشعب والقوات المسلحة لمواجهة احتمالات الحرب بالشكل الكافى والمنظم .

وقد أدى هذا الخلل القانونى إلى نشوء حالة من التخلف التنظيمى ناجمة عن تفشى ظاهرة « مركزية السلطة » فى مصر خاصة على الصعيد العسكرى .. إذ كانت السيطرة والقيادة العسكرية الاستراتيجية مركزة فى يد فرد واحد هو المشير عبد الحكيم عامر وهيئة مكتبه .. يعاونه وزير الحربية فى الحدود المرسومة له . ورغم وجود قيادة عامة للقوات المسلحة بجميع أجهزتها المتخصصة .. إلا أن تأثيرها لم يكن حاسماً فى إدارة الشئون الدفاعية .. ليس فقط لمركزية القيادة ولكن - وهو الأهم - لاستسلام كل أجهزة القيادة العامة لهذه المركزية .. رغم مهمتها الحيوية ومسئوليتها المتعلقة بحماية الأمن القومى المصرى . حتى رئاسة أركان حرب القوات المسلحة لم يكن لها أى وجود فاعل ، أو قدرة على ممارسة مسئولياتها أو التصدى الحاسم للمواقف والأوضاع المتعلقة بشئون الأمن والدفاع .. بل كانت منصاعة لهذه الأوضاع المختلة دون إبداء أى اعتراض عليها ، أو محاولة التمسك بضرورة تنظيم أجهزتها بما يعطيها الفاعلية كأجهزة مسئولة عن أمن البلاد وسلامة أراضيها .. بل ومسئولة عن تنفيذ سياسات عسكرية قومية خارج البلاد ، كما كان حادثا أثناء الوحدة مع سوريا (٥٨ - ١٩٦١) وأثناء دعم ثورة اليمن والدفاع عنها (٦٢ - ١٩٦٧) .

فى ظل هذه الأوضاع المختلة وقعت حرب يونيو ١٩٦٧ ، وقد سبقها صدور قرارات سياسية مصرية .. تجاوزت الالتزامات العسكرية المترتبة عليها القدرات الحقيقية المتاحة للقوات المسلحة فى ذلك الوقت .. فضلا عن ظروف داخلية وعربية ودولية غير مواتية . وكانت النتيجة فقدان الاتزان الاستراتيجى الكامل للجبهة المصرية ككل ، وتمزيق البناء الدفاعى فى شبه جزيرة سيناء .. وبالتالى إعطاء إسرائيل فرصة لا تعوض لتوجيه ضربتها المبيّتة ضد ثلاث دول عربية .. والتى دفعت نتائجها المذهلة خبيرا عسكريا فرنسيا بارزاً مثل جنرال أندريه بوفر إلى توقع أن يحتاج العرب لجيل كامل حتى يستعيدوا ما فقدوه .

تداعيات الهزيمة وخطوات الإصلاح

تطورات ما بعد الهزيمة

انتهت حرب يونيو ١٩٦٧ بهزيمة عسكرية صعبة للقوات المسلحة أدت إلى تخلى القيادة العسكرية عن مسئوليتها بمجرد توقف القتال يوم ٨ يونيو ٦٧ ، حين ترك المشير عبد الحكيم عامر مقر القيادة العامة لآخر مرة .. والتى لم يدخلها بعد ذلك .. ففى ليلة ٨ / ٩ يونيو قدم المشير عامر استقالته للرئيس عبد الناصر ، كما قدمها وزير الحربية شمس بدران .. الذى طلب من كل كبار القادة تقديم استقالاتهم « لإعطاء الفرصة للرئيس للعمل بحرية بالنسبة للقوات المسلحة » . وقد تضمنت هذه الاستقالات مناصب : قائد القوات الجوية وقائد القوات البرية ، ومساعدى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة .

وبعد ٢٤ ساعة ، مساء يوم ٩ يونيو ، فاجأ الرئيس عبد الناصر الشعب المصرى والأمة العربية بإعلان تنحيه عن رئاسة الجمهورية .. معلنا مسئوليته عن كل ما حدث ، وتحمله لهذه المسئولية .. كما أعلن القرار إسناد المسئولية بموجب الدستور إلى السيد زكريا محيى الدين . وقد سرد عبد الناصر فى خطاب التنحى أبعاد المؤامرة الإسرائيلية الأمريكية .. واعترف بأن حجم الهزيمة لم يكن متوقعا ، ثم ناشد جميع المصريين بأن « يعمل كل فرد فى موقعه » .

أحدث هذا القرار دويا هائلا ، وردود فعل ضخمة على مستوى الشعب المصرى والقوات المسلحة ، امتدت لمستوى الشعوب العربية كلها التى كانت ترى فى عبد الناصر زعيما قوميا يمثل أملها القوى فى نهوض الأمة العربية وصحوتها . فقد رفض الشعب المصرى بكل فئاته هذا التنحى ، وخرج فى مظاهرات عارمة يومى ٩ ، ١٠ يونيو - بشكل أوقف الحياة العامة فى مدينة القاهرة - تطالب عبد الناصر بالبقاء والاستمرار فى تحمل المسئولية .. كذلك رفضت الشعوب العربية هذا القرار .. وانهالت البرقيات من الدول العربية والمكالمات الشخصية من قادة ورؤساء هذه الدول . كما أعلن مجلس الأمة المصرى رفضه لهذا القرار ، بينما أعلن زكريا محيى الدين رفضه ترشيح الرئيس له مطالبا مجلس الأمة بالاجتماع مع الرئيس ومناقشة القرار . وقد عقد الاجتماع فعلا يوم ١٠ يونيو ، ولكن لم يتمكن الرئيس عبد الناصر من حضوره نظرا لحالة الشلل التى أصابت القاهرة مما حال دون ذهابه . وأمام هذه الضغوط تراجع عبد الناصر عن قرار التنحى وأصدر بيانا يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ أعلن فيه هذا التراجع ، وأنه سوف يبقى حتى ينتهى من إزالة آثار العدوان .

ويبدو أن عودة عبد الناصر للسلطة قد أثارت حفيظة المشير عامر .. حيث شعر أنه أصبح وحيداً في تحمل مسئولية الهزيمة ، وأنه سيواجه الشعب وحده بعيدا عن مساندة القوات المسلحة . وهكذا اعتكف المشير في منزله بالجيزة .. ليبدأ تفاقم الأحداث ، ويشتعل الصراع ، وتزداد حدته يوما بعد يوم حتى بلغ الأمر محاولة إعادة فرض سيطرة المشير على القوات المسلحة بالقوة .. الأمر الذى أدى بالرئيس عبد الناصر إلى التحرك الفورى ، والقبض على كل معاونى المشير ، والمعتصمين معه فى منزله بالجيزة .. وتحديد إقامته فى نفس المنزل ، وذلك فجر يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ . بعد هذه التطورات المتلاحقة انتهى أكبر تحد لسلطة الدولة . كما انتهت مأساة الصراع بانتحار المشير عبد الحكيم عامر يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، وبذلك أسدل الستار على أقوى تحدٍ داخلى ، واجهه نظام الحكم منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ .. هكذا انتهى عهد الصراع على السلطة ، ومركزية القيادة العسكرية ، وبذلك يمكن القول إن عصر البيروقراطية فى القوات المسلحة قد انتهى هو الآخر .

تنظيم وتوحيد القيادة العسكرية والقوات المسلحة

كان هناك خلل خطير واضح فى تنظيم العلاقة والمسئوليات بين القيادات العليا للدولة ، وخاصة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية ذاتها .. انعكس هذا الخلل بشدة وفى آن واحد .. على القرارات السياسية والعسكرية ذات الطبيعة الاستراتيجية التى أصدرتها هذه القيادات إبان أزمة يونيو ١٩٦٧ وأثناء الحرب . لذلك كان من الضرورى العمل فورا على إزالة هذا الخلل ؛ وذلك بإخضاع القيادة العسكرية للقيادة السياسية فى إطار البناء التنظيمى للدولة ، فوزير الدفاع هو وزير سياسى ، يعمل كممثل للسلطة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية .. وهو مسئول عن إعداد الدولة للحرب ، بما فى ذلك القوات المسلحة .. بينما القائد العام يكون مسئولا عن قيادة القوات وتنظيمها وتدريبها وإعدادها لتنفيذ مهام القتال ، ووضع خطط العمليات الحربية وإدارتها فى إطار الأهداف السياسية للدولة التى تحدد بواسطة رئيس الجمهورية ، عن طريق وزير الحربية .. ولكن لظروف التأمين الذاتى ، ولمنع ازدواج التخصصات وخلق صراعات على السلطة ، نجد أن وزير الحربية قد جمع بين المسئوليتين السياسية والعسكرية .. فهو وزير الحربية ، وفى نفس الوقت قائد عام القوات المسلحة . وهو نفس النظام المتبع فى الاتحاد السوفيتى .

والذى حدث إبان نكسة ١٩٦٧ أن نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة كان يتولى المسئولية الكاملة الخاصة بقيادة القوات المسلحة .. أما رئيس الجمهورية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة فلم يكن له دور يذكر فى ذلك الوقت ..

وكذلك وزارة الحربية لم يكن لها وجود سياسى واضح أو محدد .. بل كانت جهازا قائما لخدمة تعليمات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . ويمكن القول إنه لسنوات طويلة لم يكن هناك كيان معروف لوزارة الحربية بالمعنى الصحيح ، وبالشكل الطبيعى المتبع فى سائر الدول .

وقد تم تصحيح ذلك بعد النكسة ، فعين أمين هويدى وزيرا للحربية ، والفريق أول محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة ، والفريق عبد المنعم رياض رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة . وأصبح وزير الحربية ، شأنه شأن أى وزير آخر فى أى وزارة ، مسئولا عن سياسة وزارته مسئولية كاملة كما حددها الدستور .. ويعتبر هو المستشار الأول لرئيس الجمهورية فى شئون الأمن والدفاع ، والمتحدث الرسمى باسم الحكومة حول ما يتعلق بسياسة البلاد الدفاعية .

والواقع أن الفصل بين منصبى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة يمثل ضرورة حيوية فى النظام الديموقراطى كضمان للاستقرار السياسى .. فإن هذا الفصل يؤكد خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية باعتبار أن منصب الوزير منصب سياسى ، ومنصب القائد العام منصب عسكرى .. والوزير هو المسئول السياسى عن المؤسسة العسكرية ويتحمل هذه المسئولية الوزارية والبرلمانية كذلك .

وكان لابد من إعادة تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة وأجهزتها كخطوة أولى للتخلص من عوامل الفصل التى كانت قائمة بين القيادتين السياسية والعسكرية .. على أسس علمية وعملية .. وتحديد مسئوليات القيادة والسيطرة والتخطيط والإدارة داخل القوات المسلحة بعيدا عن أسلوب الازدواج فى الاختصاصات والسلطات .. وكذا تحديد مسئوليات وسلطات كل القيادات الكبرى سواء فى أجهزة القيادة العامة ، أو الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة (القوات الجوية والبحرية ثم قوات الدفاع الجوى بعد ذلك) والتشكيلات الميدانية والإقليمية الكبرى كالجيوش الميدانية والمناطق العسكرية .

وحتى تتم إعادة تنظيم القوات المسلحة ككل تنظيما سليما كان لابد من وضع تصور مبدئى لشكل وحجم القوات المسلحة .. وكان ذلك يتطلب وضع خطة مبدئية عامة ؛ لتحديد متطلبات تحرير الأرض .. بحيث يأتى تنظيم وحجم القوات المسلحة مناسبا لتحقيق المهام الاستراتيجية التى ستكلف بها . وقد تم تقدير هذا الحجم بعد إجراء دراسات وتقديرات وإحصائيات كثيرة تتعلق بالقدرات البشرية المصرية ؛ مقارنة بقدرات العدو وإمكاناته ومتطلبات مسارح العمليات الحربية المنتظرة فى البر والبحر والجو .. مع تحديد نوعية الأسلحة والمعدات المطلوبة للقيام بالعمليات الهجومية اللازمة من أجل تحرير الأرض .. والتى يمكن أن يوردها الاتحاد السوفيتى .

وكان الاتحاد السوفيتى قد بدأ عملية نقل كبيرة لتعويض القوات المسلحة عن الأسلحة والمعدات التى فقدتها أثناء الحرب .. من خلال جسر جوى ضخم تطلب تنظيم عملية استلامها وسرعة دفعها وإدخالها الخدمة ، خاصة الدبابات والطائرات . كما بادرت الجزائر إلى إمداد مصر بأربعين طائرة قتال من طراز ميج ١٧ ، كأول دعم جوى يصل لتعويض الخسائر الكبيرة فى القوات الجوية .. التى يقع عليها العبء الأساسى فى تلك المرحلة الحرجة ، ومعها قوات الدفاع الجوى .. وكانت حماية سماء مصر تمثل الهاجس الأساسى الذى كان يشغل بال الرئيس عبد الناصر فى هذه المرحلة .. وفى نفس الوقت كان من الضرورى البدء فورا فى إعادة تنظيم الدفاع غرب القناة وتكوين خط دفاعى مبدئى بسرعة باستخدام الوحدات المقاتلة فى تلك المنطقة وأكثرها استعدادا للقتال .

وهنا لابد من التنويه عن موقف الاتحاد السوفيتى تجاه سياسة التسليح المصرية .. فبقدر ما سارع الاتحاد السوفيتى ، وبشكل غير متوقع .. إلى نجدة مصر بواسطة الجسر الجوى الكثيف .. إلا أن اهتمامه قد تركز على توفير الأسلحة والمعدات الدفاعية فقط .. فقد اتخذ منذ البداية موقفا معارضا لأى توجهات مصرية نحو استعادة الأرض بشن الحرب . لذلك كان التوجه المصرى نحو أسلوب الإعداد القتالى للقوات مختلفا تماما عن التوجه السوفيتى الذى اتجه نحو الاكتفاء بتوفير القدرة الدفاعية للقوات ، فى حين كان يرى ويفضل السعى نحو حل سياسى .. وقد دعا قيادة مصر إلى اتباعه .. ظل هذا الموقف السوفيتى قائما دون تغيير طوال سنوات ما بعد حرب يونيو ٦٧ .. إلى أن قامت مصر وسوريا بشن الحرب ضد إسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى نفس الوقت ضد إرادة الاتحاد السوفيتى ورغبته الملحة فى الالتجاء إلى الحل السياسى .. والذى كان يعنى تفاوض مصر من مركز الضعف وأراضيها محتلة ، وهو أمر كان مرفوضا من الناحية السياسية والعسكرية .

وعموما فقد أثر هذا الموقف السوفيتى بشدة على نظام تسليح القوات المسلحة ، وعلى مدى قدرتها على القيام بعمليات هجومية كبرى تمكنها من الاضطلاع بمهمة تحرير الأرض كاملة . واضطرت مصر لخوض حرب أكتوبر ٧٣ الهجومية بأسلحة دفاعية .. ولذلك اقتصرت المهام على ما يمكن أن تقدمه هذه الأسلحة من قدرات .. كان يجب الالتزام بها وإلا تحولت الحرب إلى كارثة أخرى . وكان السبب وراء هذا الموقف السوفيتى خشية السوفيت من حدوث أى احتكاك مباشر مع الأمريكيين فى هذه المنطقة الحيوية والحساسة .. لذلك تمسكوا بالحل السياسى .. كما أنهم كانوا ضد القضاء على دولة إسرائيل .

وهكذا حرمت مصر من طائرات القتال البعيدة المدى نسبيا - أى القادرة على

الوصول لعمق إسرائيل ، فى حين امتلكت إسرائيل طائرات قتال تصل إلى مرسى مطروح وأسوان .. كذلك حرمت مصر من المدفعية الميدانية وصواريخ الدفاع الجوى ذاتية الحركة ، والقادرة على مصاحبة القوات المهاجمة لمسافات كبيرة وحمايتها .

تنظيم القيادة والسيطرة على شئون الدفاع

من أهم الدروس التى استوعبتها القيادة السياسية العسكرية المصرية بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ .. حتمية إعادة تنظيم القيادات والقوات وتوزيع المسئوليات والمهام الخاصة ، وذلك بوضع وتنفيذ سياسة الدفاع المصرية على أسس علمية محددة .. كان ذلك ضروريا لتفادى أحد الأسباب الجوهرية لهزيمة يونيو .. وحتى لا تتكرر المأساة القيادية والعسكرية التى وقعت فى يونيو ١٩٦٧ .

من هذا المنطلق كان من المحتم إجراء البحوث المستفيضة فى العيوب والأخطاء الأساسية والحقيقية الكامنة فى أساليب القيادة والسيطرة الاستراتيجية والتى أدت إلى الهزيمة .. حتى يمكن تحديد الأجهزة المسئولة عن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع ، وعن القوات المسلحة ، ومهام كل منها ، وسلطات كبار المسئولين فيها . وكان أهم الأهداف التى سعت إليها البحوث :

- ☐ تحديد المسئوليات الخاصة بمهمة إعداد الدولة للحرب .
- ☐ توضيح وضع القوات المسلحة فى الإطار العام لأجهزة الدولة ، وتحديد سلطات رئيس الجمهورية فى شئون الدفاع بوصفه قائدا أعلى للقوات المسلحة .
- ☐ منع ازدواجية القيادة والعمل داخل أجهزة وزارة الحربية كجزء من التنظيم العام للدولة .

وانتهت البحوث التى جرت فى هذا الشأن إلى التوصل لقانون شامل ينظم كل قضايا الدفاع ، وصدر تحت رقم ٤ / ٦٨ محددا لكل المسئوليات الاستراتيجية على المستويين السياسى والعسكرى ، بداية من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، ثم مجلس الدفاع الوطنى ووزارة الحربية .. وذلك فى الموضوعات المتعلقة بشئون الدفاع عن الدولة وتتضمن :

- ☐ إعداد اقتصاد الدولة للحرب (صناعة / زراعة / نقل / مواصلات) .
- ☐ إعداد أراضى الدولة للحرب (كمسرح حرب) ، ويتضمن ذلك إنشاء القواعد الجوية والبحرية ، والمستودعات ، ومصادر المياه ، ومراكز السيطرة والطرق ، وتنظيم الإخفاء والتمويه .

- ☐ إعداد الشعب للحرب ، ويشمل ذلك تنمية الروح الوطنية والإعداد السياسى والمعنوى للمواطن .. وإجراءات الدفاع المدنى والتدريب العسكرى للمواطنين .
- ☐ إعداد القوات المسلحة للحرب ، أخذا فى الاعتبار تحديد حجمها فى السلم والحرب بحيث تكون قادرة على تحقيق المهام الاستراتيجية المخصصة لها ، وسرعة الانتقال من حالة السلم إلى حالة الحرب بالتعبئة .

وهكذا صدر القانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨ ينظم لأول مرة فى تاريخ التشريعات المصرية شئون الدفاع عن الدولة والقيادة والسيطرة على القوات المسلحة . وبتطبيق هذا القانون الشامل ، أغلق ملف الخلل القيادى الذى كان يمثل آفة خطيرة تنخر فى كيان القوات المسلحة ، بل وكيان الدولة .. ونظمت العلاقة السليمة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية .. كما نظم التسلسل القيادى داخل القوات المسلحة بين القيادة العامة وأجهزتها ، والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، وقيادات التشكيلات الميدانية والإقليمية الكبرى .

وضع استراتيجية قومية جديدة

فى يوليو ١٩٦٧ بدأ وضع الخطوط الاستراتيجية العريضة لمسيرة النضال من أجل تنظيم الدفاع عن أرض مصر ، وحماية سمائها المفتوحة من الهجمات الجوية الإسرائيلية ، وتحرير الأرض المصرية المحتلة .

الحقائق والمعطيات

استندت الاستراتيجية المصرية الجديدة فى مرحلة الصمود والبناء على عدة حقائق ومعطيات للموقف فى ذلك الوقت والتى يمكن تلخيصها فى عدة نقاط محددة :

- أن هناك أرضا عربية يحتلها العدو ويرفض التخلى عنها .
- أن مصر وإن كانت قد خسرت معركة إلا أنها لم تخسر الصراع .
- أن شعب مصر يرفض الاستسلام ، ويصر على استرداد الأرض والحق والكرامة .
- أن المعركة معركة قومية عربية ؛ حيث لم يكن هدف العدوان فى ١٩٦٧ مقصورا على ضرب مصر وحدها .. بل ضرب القومية العربية ككل .

استبعدت مصر تماما الحل السياسى لأنه يعنى إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل قبل إتمام انسحابها من كل الأراضى العربية المحتلة .. وبالتالى الاستسلام لمطالبها وتصفية القضية العربية نهائيا .. لذلك استقر رأى القيادة السياسية على ضرورة العمل على « **إزالة آثار العدوان** » ، وكسب الوقت بواسطة العمل السياسى . فى ظل هذه

المعطيات .. وفى مقدمتها رفض شعب مصر للهزيمة .. تحددت المهمة الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية ، لتكون « العمل على استرداد السيادة بالقوة وتحرير الأرض » .

وأصبح لزاما أن تواجه مصر قدرها ، وأن تعدل أوضاعها ، وتحدد أهدافها ، وتضع الأسس والمبادىء السياسية والعسكرية السليمة التى ستقود مسيرتها الشاقة المقبلة . لذلك أرست قواعد جديدة لاستراتيجيتها نابعة من حقائق الموقفين السياسى والعسكرى اللذين أفرزتهما نكسة يونيو ١٩٦٧ .

كان تحديد الأهداف الاستراتيجية ضروريا كنقطة انطلاق فى التخطيط للاستراتيجية الجديدة .. وقد تحدد هدفان :

- ☐ الأول « عاجل » ، وهو سرعة بناء الدفاع ، والعمل على منع « العدو » من الاستفادة من نصره العسكرى واستغلال هذا النجاح فى تحقيق أهداف سياسية .
- ☐ والهدف الثانى « آجل » ، ويمثل الهدف السياسى العسكرى لمصر ، وهو « إزالة آثار العدوان » ، وتوضع على أساسه استراتيجية العمل العسكرى للقوات المسلحة من أجل تحرير الأرض المحتلة فى سيناء .. واستغلال النجاح سياسيا لاسترداد حقوق الشعب الفلسطينى .

المعالم الأساسية للاستراتيجية الجديدة

تميزت الاستراتيجية الجديدة بالشمول ، فلم تكن مقصورة على الجانب العسكرى وحده .. بل تضمنت كل الجوانب التى تخدم قضية التحرير . إنها استراتيجية قومية ، تحشد كل ما تمتلك من قوة لتحرير الأرض المحتلة ، فى ظل مبدأ « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » . وقد تطلب ذلك :

- سرعة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة من القاعدة للقمة بالأسلحة السوفيتية إلى أن تصبح قادرة على الدفاع عن أراضى الدولة كمرحلة أولى ، ثم تتحول بقدراتها للقيام بمهمة تحرير الأرض كمرحلة ثانية .. وتحديد مهامها الأساسية على أساس : « التفرغ الكامل للدفاع عن تراب مصر ، وتحرير الأرض المحتلة ، والدفاع عن الحقوق العربية القومية » .

■ **بالنسبة للجبهة الداخلية ، فقد تعاملت الاستراتيجية الجديدة فى شئونها وَفْقاً للأسس التالية :**

● مواجهة الحرب النفسية التى كان يشنها العدو لبث الروح الانهزامية فى شعب

مصر ، ولإجبار القيادة المصرية على الاستسلام ، وطلب الصلح مع إسرائيل .

- توفير الظروف التى تمكن الجبهة الداخلية من أداء مهمتها الوطنية فى حماية ظهر القوات المسلحة ، وتقديم المساندة المعنوية والدعم المادى لها . وهذا يتطلب تعبئة الجبهة الداخلية فى شتى المجالات من أجل معركة التحرير وإزالة آثار العدوان .
- العمل على سرعة تحقيق التحام الشعب والحكومة مع القوات المسلحة .. وفى هذا الإطار رأى رئيس الجمهورية أن يتولى بنفسه أمور الدولة والشعب معا .. فجمع بين رئاسة مجلس الوزراء ، ورئاسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، فضلا عن رئاسة الجمهورية والقيادة العليا للقوات المسلحة .. وذلك حتى يمكنه تركيز الجهود على أعمال إعادة البناء على أسس جديدة .

■■ **أما على الصعيد العربى ، وفى ضوء قومية المعركة ، فقد تضمنت الاستراتيجية الجديدة العناصر التالية :**

- إسقاط الشعارات التى كانت تفرق بين نظم الحكم العربية وفقا لتوجهاتها السياسية .
- العمل على تحقيق التضامن العربى القوى القادر على ردع العدو ، وحماية الأمن القومى للأمة العربية .
- العمل على تعبئة الشعوب العربية لصالح المعركة سياسيا ومعنويا وعسكريا ، وحشد الطاقات المتاحة لكل بلد عربى ضد العدو المشترك .
- تشارك الدول العربية كلٌ حسب قدرته اشتراكا مباشراً فى الصراع .. من خلال الارتباط القومى الاستراتيجى الذى يجمع كل الدول العربية ويوحد قراراتها السياسية .

■■ **تحديد توجهات السياسة الخارجية المصرية على أساس رفض الهزيمة العسكرية ، وهذا يتطلب :**

- استخدام العمل السياسى لكسب الوقت ، باستغلال مهمة جونار يارنج ممثل الأمم المتحدة كغطاء لهذا العمل السياسى ، دون الوصول إلى حل سياسى .
- اتجاه العمل الدبلوماسى نحو المطالبة المستمرة بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى استولت عليها فى يونيو ١٩٦٧ .. وتحقيق أهداف الشعب الفلسطينى ، وحقه فى تقرير مصيره .

● إقناع الرأى العام العالمى أننا لا نريد الحرب من أجل الحرب ، وإنما من أجل إعادة الأراضى والسيادة المغتصبة بالقوة .

■■ **بالنسبة للاتحاد السوفيتى .. نظرا للحاجة إلى السلاح المتطور ، وفى نفس الوقت إلى الدعم السياسى على الصعيد الدولى ، فمن الضرورى :**

● توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى .

● إشعاره بأنه شريك فى الهزيمة ، وعليه أن يتحمل عبء دعم مصر بالأسلحة ، والمعدات الحديثة ، والخبراء والمدربين .

● المشاركة فى إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة على أسس علمية حديثة .

■■ **المعالم الأساسية للعمل العسكرى :**

بناء على التوجهات الاستراتيجية بدأت أجهزة القيادة العامة فى وضع الخطط الاستراتيجية التى تستهدف الآتى :

● إعادة تنظيم وتسليح وتدريب ورفع معنويات القوات ، وتحقيق انضباطها العسكرى ، وإنشاء تشكيلات ووحدات ميدانية جديدة لمختلف أفرع القوات المسلحة .

● وضع خطة متكاملة لتحقيق التأمين الدفاعى الكامل لجبهة قناة السويس .

● أن تتدرج خطط العمليات وفقا لنسب استكمال القوات المسلحة وإعادة تنظيمها وتدريبها وإعدادها .

● البدء فى التفكير والتحضير للقيام بعمليات لتحرير سيناء بعد ثلاث سنوات .

إعداد القوات والدولة للحرب

اختيار المقاتل

تتميز مصر بالقدرة البشرية العالية .. لذلك كان من الضرورى تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الميزة الأساسية فى إعداد القوات المسلحة .. فهى تمثل القوة المتميزة للمجتمع المصرى فى مواجهة التحديات المفروضة عليه . وكان لابد من وضع الأسس السليمة لاختيار الفرد المناسب والصالح ، باعتباره الدعامة الأولى فى مقومات القدرة القتالية . وليس هناك شك فى أن المجند خريج الجامعات والمعاهد العليا أفضل بكثير

من المجند الأمى ، خاصة فى هذا العصر الذى يتميز باستخدام نوعيات من الأسلحة والمعدات المعقدة القائمة على تكنولوجيا عالية المستوى .

هكذا لم تعد القدرة القتالية مقصورة على القوة البدنية .. ولكنها أصبحت تعتمد إلى حد كبير على القدرة العقلية ؛ حتى يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل للأسلحة والمعدات القتالية المتقدمة . وبالتالى كان لزاما إسقاط أى قيود تحد من التحاق أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة جنودا بالقوات المسلحة .. وإجراء تغيير جذرى فى شروط اللائحة الطبية . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير فى نسبة المجندين المؤهلين الذين أقبلوا على التجنيد بروح وطنية عالية .. وكانوا هم فعلا القاعدة الوطيدة للروح القتالية والأداء المتميز للقوات المسلحة أثناء حرب ١٩٧٣ .

إعداد المقاتل

من ناحية أخرى كان طبيعيا أن يكون هدف مصر فى أعقاب وقوع النكسة .. إعادة بناء القوات المسلحة .. ومعالجة الشرخ المعنوى والنفسى الذى أصاب هذه القوات .. وهز تماسكها وثقتها .. خاصة بعد أن تحمَّل رجالها وحدهم ، وزر الهزيمة ظلما .. رغم أنهم كانوا أول ضحاياها .. ولم يكونوا سببا فيها . ولم تكن عملية إعادة تنظيم وبناء القوات هى أشق العمليات التي واجهت القوات المسلحة .. بل كان البناء النفسى والمعنوى للرجال هو أشق هذه الأعمال وأكثرها أهمية .

إذ كان المقاتل المصرى فى ذلك الوقت يعانى أشد المعاناة من آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. وكان من الضرورى العمل على إعادة الثقة إليه ، ورفع معنوياته ، ودعم إيمانه بحقه وقضيته . فقد رسخ لدى قيادات القوات المسلحة الاعتقاد بأن الإنسان وليس السلاح هو الذى يحقق النصر فى النهاية .. لذلك فالنصر تغرس بذوره فى قلوب الرجال أولا قبل أن يؤتى ثماره فى ساحة القتال .

وكان التركيز فى بناء المقاتل المصرى معنويا ينصب على هدفين :

- ☐ أن يثق المقاتل فى نفسه أساسا ، ثم فى قادته وسلاحه .
- ☐ أن يؤمن تماما بعدالة قضيته وحقه .. وأن يتوج ذلك كله إيمان لا يتزعزع بالله .

التدريب على القتال

إن التدريب العملى الشاق والمستمر كان هو الوسيلة الأولى لبناء الجندى المقاتل المحترف وإكسابه الثقة بنفسه وسلاحه وقادته .. وهو فى نفس الوقت الطريق نحو تشكيل وحدة مقاتلة تتمتع بمستوى عال من الكفاءة القتالية . وقد اهتمت القيادة العامة

للقوات المسلحة اهتماما كبيرا بموضوع التدريب القتالى .. سواء على المستوى الفردى ، أو على المستوى الجماعى والمشترك .. بما فى ذلك التدريب الأساسى ، أو التدريب المهنى التخصصى .. كذلك اهتمت بالوسائل والأدوات والمساعدات المستخدمة فى عمليات التدريب ، وبالمدربين المتخصصين فى شتى المجالات ، وبكل أنواع الأسلحة والمعدات .

كما تم التركيز على إيجاد أجهزة تمتلك القدرة العالية على وضع وتنفيذ ومتابعة الخطط التدريبية سواء على المستوى الأساسى أو التكتيكى أو العملياتى .. مع إيلاء اهتمام خاص بتدريب القادة على شتى المستويات ، وتزويدهم بالخبرات المكتسبة .. وأن يتم التدريب الجماعى تحت ظروف الليل والنهار بشكل متواصل ، وطبيعة مشابهة لميادين القتال .

وقد قامت هيئة عمليات القوات المسلحة ، بالتعاون مع هيئة التدريب ، وقيادات الجيوش الميدانية والأفرع الرئيسية والمناطق العسكرية ، بوضع وتنفيذ مشروعات تدريبية على مستوى الوحدات والتشكيلات الميدانية من المشاة والقوات الميكانيكية والمدرعة والوحدات الخاصة ، للتدريب على المهام والواجبات المنتظر تنفيذها أثناء العمليات الحربية . وقد اشتركت فيها كل تشكيلات القوات المسلحة وأفرعها الرئيسية .

إعداد الدولة للحرب

كان لابد من إعادة تنظيم الجبهة الداخلية وإعدادها سياسيا ومعنويا واقتصاديا وعسكريا للحرب ، وهو عمل أساسى وضعته القيادة السياسية فى الاعتبار .. إذ لا يمكن قصر جهود الإعداد على القوات المسلحة وحدها .. بل كانت هناك أعمال أخرى ضخمة .. لابد من تنفيذها على مستوى الدولة والشعب فى إطار خطط الإعداد للحرب . وقد تم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط ، مع عدم المساس باعتمادات خطة التنمية الاقتصادية للدولة . وقد حددت الأسس العامة لخطط الإعداد فيما يلى :

- مراعاة الامتداد الزمنى للمعركة التى لن تكون معركة عسكرية فحسب بل هى معركة سياسية واقتصادية كذلك .
- التركيز على وحدة الجبهة الداخلية ، وحشد قدراتها خلف القوات المسلحة .
- إنشاء قوات المقاومة الشعبية (جيش الدفاع الشعبى) وتزويدها بالأسلحة والذخائر .
- زيادة عدد ساعات العمل فى كافة أجهزة الدولة مع إلغاء الإجازات السنوية .

وقد شكلت لجنة وزارية لإعداد الدولة للحرب ، وكانت تجتمع بصفة دورية ، لتحديد الأعمال المطلوب إنجازها ، ومتابعة تنفيذها ، وتوفير الاعتمادات اللازمة لها .. وقد شمل التخطيط الاستراتيجي لإعداد الدولة للحرب ، إنشاء موانيء جديدة في مرسى مطروح وأبي قير على البحر المتوسط ورأس بناس على البحر الأحمر ، والعمل على بناء احتياطيات من المواد الاستراتيجية كالغذاء والطاقة .. وفي الوقت نفسه زيادة تأمين المنشآت الصناعية وتحقيق انتشارها في أنحاء البلاد خاصة في الجنوب . وقد تم فك المصانع الموجودة في منطقة القناة ونقلها للداخل ، وإعادة تركيبها وتشغيلها من جديد ، بما في ذلك معامل تكرير البترول في السويس ، ومصانع السماد والورق بمنطقة القناة .. فضلا عن نقل المعدات الثقيلة والمهمة الخاصة بورش هيئة قناة السويس .

وبإتمام إنشاء قوات الدفاع الشعبي بدأت وحداتها في الانتشار لتأمين المرافق الحيوية والمنشآت الإنتاجية والصناعية .. ضد أعمال التسلل الأرضي ، أو الإبرار الجوي ، أو الغارات الجوية .. كما وزعت الأسلحة والذخائر على وحدات الدفاع الشعبي حتى مستوى القرية .. واستمرار الأعمال المختلفة إلى أن اكتمل تأهيل الشعب معنويا وسياسيا وماديا استعدادا لبدء المعركة المنتظرة .

حرب الاستنزاف .. المرحلة الضرورية

كانت المرحلة الفاصلة بين حربي يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ مرحلة ضرورية غاية في الأهمية سواء في شقها الأول (الأعوام ٦٧ - ١٩٧٠) الخاص بإعادة بناء القوات المسلحة ماديا ومعنويا وشن حرب الاستنزاف ضد إسرائيل ، أو في شقها الثاني (الأعوام ٧٠ - ١٩٧٣) الخاص بالإعداد لمعركة التحرير .

والواقع أن ما بذل خلال هذه المرحلة من جهد المخططين والمقاتلين .. وما نفذ من حجم هائل من الأعمال سواء كانت أعمال القتال ، أو التجهيزات الهندسية لصالح الخطط الدفاعية ، والتي تطورت بعد ذلك لتخدم خطط الهجوم .. أو التدريبات الشاقة على العبور ، والمناورات العسكرية المستمرة للارتفاع بمستوى الأداء القتالي للقوات والتغلب على العقبات الضخمة التي كانت تعترض عملية العبور لقناة السويس واقتحام خط بارليف .. وما حققته هذه التحضيرات الواسعة النطاق من نتائج غاية في الأهمية .. كان له تأثيره الفعال والعميق على مسار الحرب ، مما يجعلنا نعتبر هذه المرحلة حربا أخرى وقعت بين الحربين .. حربا قائمة بذاتها .. كانت بمثابة جولة رابعة سبقت الجولة الخامسة التي وقعت في أكتوبر ٧٣ .. كانت مرحلة ضرورية لابد من اجتيازها كحرب انتقالية ، خاصة في فترتها التي عرفت باسم « حرب الاستنزاف » والتي وفرت الظروف

للانتقال من مناخ الهزيمة إلى آفاق النصر .. والاستعداد لمعركة المصير من أجل استرداد الأرض واستعادة الحق والكرامة .

لقد تعددت وتنوعت مراحل العمل العسكرى خلال فترة الإعداد ؛ فتضمنت مرحلة الصمود ، ثم مرحلة الدفاع النشط ، وصولا إلى حرب الاستنزاف التى شكلت علامة مهمة على الطريق الصعب نحو النصر ، وكانت بمثابة البوتقة لتجارب العسكرية المصرية .. ومنطلقا مهما لإرساء قواعد الفكر العسكرى المصرى الذى خرج إلى حيز الوجود يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . وقد تم تقسيم سنوات ما بعد النكسة وقبل النصر من واقع التسجيل التاريخى والتطور الموضوعى للأحداث (من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣) إلى ثلاث مراحل رئيسية :

● ● **مرحلة الصمود (يونيو ١٩٦٧ - أغسطس ١٩٦٨)**

كان هدف هذه المرحلة .. سرعة إعادة بناء القوات المسلحة والهيكل الدفاعى على الضفة الغربية للقناة وتجهيزها هندسيا .. وقد اتسمت بتعرض مصر لضغوط سياسية هدفها قبول حل منفرد مع إسرائيل .. شنت إسرائيل خلالها حربا نفسية ضارية ، هدفها خفض الروح المعنوية للقوات المسلحة والشعب المصرى .. وبث روح اليأس وفقدان الثقة فى الزعامة المصرية . ولكنها فى نفس الوقت تميزت بنجاح القوات المسلحة فى ترجمة قدرتها على الصمود من خلال ما حققته من نجاح كبير فى ثلاث معارك محدودة فى البر والجو والبحر .. ولكنها كانت معارك كبيرة الدلالة .. شديدة التأثير على معنويات القوات .. إذ أنها أعادت لها الثقة ، وأبرزت عزيمة القتال وقوة الصمود وإرادة المقاتل .

كانت « **معركة رأس العش** » هى باكورة هذه الأعمال ، وأول تلك البطولات .. واتسمت بالمواجهة المباشرة مع العدو وهو فى أوج خيلائه بعد فترة لم تتجاوز ثلاثة أسابيع على وقوع النكسة . لقد أكدت هذه المعركة المعدن الحقيقى للمقاتل المصرى عندما تتاح له فرصة القتال .. إذ حاولت إسرائيل أن تستكمل احتلالها لكل سيناء بالوصول إلى الجانب الشرقى للقناة أمام بور سعيد واحتلال بور فؤاد . فقامت يوم أول يوليو ٦٧ بدفع قوة كبيرة من المشاة المدعمة بالدبابات وطائرات القتال .. بالتقدم شمالا تجاه بور فؤاد حيث اصطدمت بقوة مصرية محدودة من الصاعقة عند رأس العش (١٥ كيلومترا جنوب بور فؤاد) .. وتوقف الرتل الإسرائيلى أمام مقاومة عنيفة فوجىء بها وأنزلت به خسائر كبيرة . ونجحت الفصيلة المصرية بعد معركة شرسة فى دحر القوة الإسرائيلية ، وإجبارها على التراجع جنوبا تجر أذيال الفشل .

ولم تحاول إسرائيل إعادة الكرة طوال فترة السنوات الست التى انقضت قبل حرب

أكتوبر ٧٣ .. وظلت مدينة بورسعيد وميناؤها بعيدين عن التهديد المباشر .. كما ظلت بور فؤاد فى أيدى القوات المصرية حتى قيام حرب أكتوبر ٧٣ . لقد كانت معركة رأس العش .. رغم محدوديتها .. هى أول شمعة تضيئها القوات المسلحة لتبدد بعضا من ظلام الهزيمة .. وتفتح باب الأمل من جديد .. وتعطى جرعة ضرورية من الثقة كانت القوات فى حاجة ماسة إليها .. فى ظل الظروف القاسية التى واجهتها فى سيناء عام ١٩٦٧ .

وأخذ العمل العسكرى الثانى شكل « **هجمة جوية مركزة** » شنتها قواتنا الجوية لوضع حد للأعمال الاستفزازية الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة ، ولتذكير الإسرائيليين بأنهم ما زالوا فى حالة حرب لم تنته بعد . ففى ١٤ يوليو ٦٧ ، وبعد أسبوعين من « معركة رأس العش » الناجحة ، قامت مجموعات من طائرات القوات الجوية المصرية المقاتلة بشن عدة هجمات مركزة وخاطفة ضد القوات الإسرائيلية المدرعة والميكانيكية التى كانت منتشرة على الضفة الشرقية للقناة . وعندما تصدت لها طائرات العدو خاضت مقاتلاتنا معركة جوية معها .. وأصيب للعدو طائرتان وانسحبت باقى طائراته . وقد اشترك فى هذه العملية عشرون طائرة مصرية مقاتلة ومقاتلة قاذفة ، وعادت سالمة إلى مواقعها .

كان ذلك الهجوم الجوى مفاجأة كاملة للإسرائيليين .. جعلت جنودهم يفرون من مواقعهم فى حالة ذعر بعد أن كان الصلف قد أخذ بهم وبتصرفاتهم .. وكانت أبواق الدعاية الإسرائيلية تؤكد للعالم أن القوات المصرية ، وفى مقدمتها القوات الجوية ، لن تقوم لها قائمة . وكانت هذه الهجمة الموفقة إضافة مهمة جديدة لدعم معنويات القوات المسلحة عامة ، والقوات الجوية بشكل خاص ، بعد أن أدت واجبها بنجاح كبير .

أما فى المجال البحرى ، فكانت الواقعة الشهيرة الخاصة **بإغراق المدمرة الإسرائيلية « إيلات »** التى كانت تشكل نصف قوة الأسطول الإسرائيلى من المدمرات فى ذلك الوقت .. أمام سواحل بورسعيد ، يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ الذى أصبح عيدا للقوات البحرية المصرية . كان العمل بمثابة بطولة رائعة تركت صدى عميقا لدى كل أطراف الصراع بل وعلى المستوى العالمى .. حدث ذلك حينما قام زورقان للصواريخ المصرية المتمركزة فى ميناء بورسعيد بالتصدى لهذه المدمرة ، وإطلاق أربعة صواريخ سوفيتية الصنع من طراز « كومر » عليها ، لتشطرها نصفين وتجهز عليها وتغرقها ، ثم عاد الزورقان سالمين لميناء بورسعيد .. وكانت المدمرة قد انتهكت المياه الإقليمية المصرية وتحدَّت سيادة مصر فى المنطقة الواقعة شمال شرق بورسعيد .

كانت هذه العملية البحرية الناجحة أولى المعارك البحرية التى استخدمت فيها الصواريخ بحر / بحر سواء بالنسبة لتاريخ المعارك البحرية فى العالم أو بالنسبة

للأسطول المصرى . وقد ترتبت عليها تغييرات عديدة فى نظريات الصراع البحرى فى العالم سواء فى أعمال القتال البحرى ، أو فى الاستراتيجيات البحرية عموما . وكان لهذا العمل الجرىء رد فعل معنوى كبير على القوات المسلحة عامة ، والبحرية خاصة .. وقد أدى الحادث إلى غرق ٢٥٠ من أفراد البحرية الإسرائيلية ، الأمر الذى أحدث ردود فعل عنيفة لدى العدو الذى قام بضرب الأهداف المدنية فى السويس ، فأطلق نيران مدفعيته الثقيلة على مستودعات البترول ومعامل التكرير بها وألحق بها خسائر كبيرة .

إن هذه المعارك الثلاث التى جرت فى غضون الأشهر الأربعة الأولى بعد حرب يونيو ١٩٦٧ .. بدأت بفعل من جانب العدو الذى أصابه الغرور الشديد .. وكانت نتائجها تمثل نجاحا ملحوظا لقواتنا على المستوى البرى والجوى والبحرى . وجاءت التحليلات الدولية لتؤكد أن الحرب لم تنته .. وأن دعاوى إسرائيل بتفوقها وانتصاراتها الساحقة ليست صحيحة .. وأن إرادة القتال لدى مصر وشعبها وقواتها ما زالت قائمة وقوية . وقد لفتت هذه الأحداث الأنظار إلى موضوع مهم للغاية .. وهو ضرورة إعداد الدولة والشعب للحرب ، وخاصة فى مجالين : الأول هو ضرورة نقل المصانع والمنشآت الهامة الموجودة فى منطقة القناة للداخل بعيداً عن هجمات العدو .. والثانى هو بدء التفكير فى ضرورة إخلاء منطقة القناة من سكانها البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة حتى لا يبقوا رهينة تحت يد العدو الذى لا يفرق بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية . وقد أثار ضرب الأهداف المدنية نقدا عالميا عنيفا فى وسائل الإعلام ضد إسرائيل باعتبار مستودعات البترول ليست هدفا عسكريا ، وأن ضربها هو عمل موجه ضد شعب مصر ، وليس قواته المسلحة .

بقيت كلمة أخيرة بشأن مرحلة الصمود .. حول هدف إسرائيل وسلوكها فى هذه المرحلة .. فقد استغلت إسرائيل هذه الفترة فى دعم دفاعاتها فى سيناء .. ومارست بعض وسائل الضغط العسكرى ضد مصر ، وخاصة فى مجال الرد على أى عمل عسكرى محدود من جانب مصر باستخدام أسلوب « الرد الجسيم » .. وذلك بهدف ردع أى محاولات مصرية أخرى . لذلك قامت إسرائيل بضرب وتهديد المناطق السكنية ، والمصانع القائمة بمدن القناة . وقد تعرضت مدن الإسماعيلية والسويس والقنطرة غرب لنيران المدفعية الإسرائيلية خلال هذه الفترة .. بينما ركزت مصر اهتمامها على بناء هيكل دفاعى قوى غرب قناة السويس ، وتأمين ضفة القناة ضد خطر التهديد بمحاولة عبور إسرائيلية لقناة السويس .

• • مرحلة الدفاع النشيط (سبتمبر ١٩٦٨ - فبراير ١٩٦٩)

وكان هدفها هو تنشيط الجبهة وخلق الإزعاج المستمر للقوات الإسرائيلية

الموجودة شرق القناة ، وتقييد حريتها فى التحرك مع تكبيدها قدرا كبيرا من الخسائر والأسلحة والمعدات والأرواح .. وذلك بعد أن أصبح واضحا أن إسرائيل تريد أن تفرض إرادتها على العرب .. وهى فى مركز قوة باحتلالها الأراضى العربية . وهى لن تترك هذه الأراضى إلا لو أدركت أن ثمن الاحتفاظ بها سيكون ثمنا باهظا لا يمكنها تحمله ولا يتناسب مع حجم المكاسب التى حصلت عليها .

لذلك كان لزاما – مع تطوير عملية إعداد القوات المسلحة المصرية – التحول من مرحلة الصمود إلى اتباع استراتيجية الدفاع النشيط .. فبدأت فى سبتمبر ١٩٦٨ مرحلة جديدة من المواجهة العسكرية أطلق عليها « الدفاع النشيط » . وقد وضعت مصر سياستها الدفاعية الجديدة على أساس عدم السماح لإسرائيل بتحويل خطوط المواجهة إلى خطوط للبقاء تقوم بتحصينها وحشد القوات عليها وتثبيت أقدامها فوقها . وكذا تحويل مزايا الاحتفاظ بالخطوط التى أطلقت عليها إسرائيل لفظ « الحدود الآمنة » إلى عبء جسيم تحت وطأة ضربات المدفعية المصرية .. من ناحية أخرى كان ضروريا مواجهة العدو وجها لوجه كوسيلة عملية حيوية لدعم معنويات المقاتل المصرى ، وإزالة عوامل الخوف والرهبة التى نجمت عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. خاصة ما يتعلق منها بخرافة « الجندى الإسرائيلى الذى لا يقهر » .. وذلك بالقيام ببعض أعمال تعرضية فى شكل دوريات قتال ، ومجموعات قناصة ، وكمائن تعمل على الضفة الشرقية للقناة ، خاصة على الطرق الخلفية ، دون التورط فى قتال طويل المدى .

ومع تصاعد الصراع كان لابد للحكومة المصرية أن تقوم بإخلاء المواطنين المدنيين من مدن غرب القناة (السويس – الإسماعيلية – بورسعيد بالترتيب) إلى داخل البلاد حتى لا يتعرض سكانها للقصف الإسرائيلى العشوائى .. وحتى تتاح للقوات المصرية فرصة العمل بحرية ضد القوات الإسرائيلية شرق القناة . وكان ضرب المدنيين ، وتدمير المبانى والمنشآت المدنية ، هو الرد الذى اختارته إسرائيل للرد على ضربات المدفعية المصرية الموجهة ضد مواقعها العسكرية ، وعلى الخسائر المتزايدة التى لحقت بها .

واعتبرت إسرائيل هذا العمل من جانب مصر دليلا على عدم سعيها للسلام ، ونيتها مواصلة القتال . وكان التحليل سليما ؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك سلام مع استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية .. كذلك لا يمكن لمصر أن تترك سكانها المدنيين رهينة تحت يد إسرائيل ، تهدد بضربهم متى شاءت . لذلك أفقدت هجرة السكان للداخل إسرائيل هدفا ثمينا ، كانت تستخدمه فى ممارسة الضغط السياسى على مصر ، من خلال ضرب وقتل المدنيين ؛ لإجبارها على قبول شروط إسرائيل فى تلك الفترة والخاصة بالصلح المنفرد والتفاوض المباشر .

لقد حققت قواتنا فى هذه المرحلة عدة أهداف مهمة .. منها المساهمة فى دعم معنويات المقاتل المصرى ، وإزالة أى آثار نفسية نجمت عن حرب يونيو ٦٧ ، خاصة ما يتعلق منها بالمواجهة المباشرة مع الجندى الإسرائيلى ، إضافة إلى أن استمرار النشاط القتالى قد حافظ على حيوية الجبهة وبقائها مشتعلة ، وما يعكسه ذلك من آثار على الموقف السياسى وعلى الجهود المبذولة فى هذا المجال .

أما إسرائيل ، فقد حاولت فى هذه المرحلة أن تشتت جهود القوات المصرية عن طريق تهديد عمق البلاد وتنفيذ بعض الأعمال فى وادى النيل بواسطة قوات الكوماندوز .. بغرض تخفيف الضغط المصرى فى جبهة القناة بعد أن أصبحت المشكلة أمام إسرائيل هى كيفية إرغام مصر على وقف القصف المدفعى المستمر حتى تتمكن من إنشاء التحصينات اللازمة لحماية قواتها ، وإقامة خط دفاعى قوى على امتداد الضفة الشرقية للقناة .

● ● مرحلة حرب الاستنزاف (مارس ٦٩ - أغسطس ١٩٧٠)

استمر هذا الوضع القتالى حتى شهر مارس ٦٩ حين قررت مصر ضرورة التدخل الحاسم لتدمير ما أنشأته إسرائيل من دفاعات شرق القناة .. وبدء مرحلة جديدة من أعمال القتال الكثيفة استمرت خمسة عشر شهراً .. وقد عرفت باسم مرحلة « حرب الاستنزاف » . وهى مرحلة لها أهمية كبيرة ، وخاصة لما فرضته من تأثير مباشر على تحضيرات الخطط ، وإعداد وتدريب القوات ، قبل القيام بالعملية الهجومية فى أكتوبر ١٩٧٣ .

وقد لوحظ وجود خلاف كبير فى آراء بعض الكتاب الذين حاولوا التصدى بالتحليل لحرب الاستنزاف ، فلم يصبهم التوفيق ، لأنهم تصدوا لقضية تحتاج لمنطق علمى دقيق ، وفهم عملى للظروف المادية والمعنوية المحيطة بالحرب عموما ، وبحرب الاستنزاف بوجه خاص . فبعضهم وصفها بأنها استنزاف لقدرات مصر وحدها ، وهو قول مخالف تماما للحقيقة .. وبعضهم وصفها بأنها مستنقع خاضت فيه القوات المسلحة المصرية ، وهو وصف قصد به الإساءة إلى أداء القوات المصرية فى هذه الحرب .. رغم أنه صفة يمكن أن تطلق على الحروب بشكل عام باعتبارها بكل أنواعها مستنقعا تضطر الشعوب لخوضه لأهداف أسمى ، وغايات أعظم ، تتطلب التضحية المادية والبشرية .. وهو وصف جانبه الصواب ، لأنه وجه الإساءة لمن لا يستحقها .

وعموما فإن استراتيجية حرب الاستنزاف ليست بدعة بين الاستراتيجيات العسكرية .. فهى من الاستراتيجيات المعترف بها فى العلم العسكرى . ففى بعض الظروف السياسية والاستراتيجية ، عندما لا تتوافر القدرة على الحركة السريعة ،

أو يتأخر توافرها .. مع وجود عوامل أخرى قد تسبب تأخير العمل العسكرى المباشر والحاسم ، سواء كانت هذه العوامل سياسية ، كانتظار الظروف المواتية سياسيا ، أو عسكرية ، كاستكمال الاستعداد الضرورى لنجاح العمل العسكرى .. تصبح استراتيجية « الصراع الطويل الأمد » Protracted Struggle Strategy هى أنسب الاستراتيجيات الملائمة فى مثل هذه الظروف . فهى تجبر العدو على تبديد طاقاته واستهلاك موارده فى سبيل المحافظة على مكاسب اغتصبها ، فضلا عن التأثير المعنوى على القوات ، لما تسببه من خسائر ومن إزعاج مستمر لها ليلا ونهاراً . لذلك فإن استمرارها يخلق الاقتناع لدى العدو بأن ثمن إصراره على العدوان .. هو ثمن فادح لا يتحمله إلا صاحب الموارد المادية والبشرية الكبرى والرصيد المعنوى الغزير .

وقياساً على ما تقدم فإن خطة عمليات الاستنزاف المصرية ، تعتبر مرحلة بارزة فى سلم التصاعد العسكرى الذى مهد لشن العمليات الهجومية للحرب الشاملة بكل أبعادها . ولم يكن من المنتظر أبداً عندما شنت مصر حرب الاستنزاف ضد إسرائيل أن تقف الأخيرة مكتوفة الأيدى ، خاصَّة إذا وضعنا فى الاعتبار ركنا أساسيا من أركان « نظرية الأمن الإسرائيلية » ، وهو عنصر الردع . لذلك فإن ما ارتبط بحرب الاستنزاف المصرية من عمليات مضادة من جانب إسرائيل لا يقلل أبداً من شأن هذه الحرب ، أو من آثارها ونتائجها الاستراتيجية والعسكرية والمعنوية والسياسية من وجهة النظر المصرية .

وليس من شك أن مصر قد تحملت خسائر كبيرة هى الأخرى .. ولعل من أبرزها استشهاد رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق عبد المنعم رياض أثناء قيامه بجولة تفقدية لسير حرب الاستنزاف الموجهة للدفاعات الإسرائيلية فى سيناء . ويمكن تحديد أهداف حرب الاستنزاف من وجهة النظر المصرية فى الآتى :

- **الهدف العسكرى** : إصابة آلة الحرب الإسرائيلية فى سيناء بقدر مؤثر من الدمار المادى والبشرى كافيا لإقناعها بفداحة ثمن بقائها فى سيناء .
- **الهدف المعنوى** : إعادة الثقة للمقاتل المصرى فى نفسه وسلاحه وقيادته ، وتحسين قدراته القتالية ، ورفع مستوى أدائه الميدانى بمواجهة عدوه « الذى لا يقهر » ومقاتلته وقهره فعلا ، وإصابته بالإحباط المعنوى الشديد .
- **الهدف السياسى** : بالنسبة لشقه الداخلى ، كان شعب مصر فى حاجة إلى عمل ناجح يرد إليه ثقته فى إمكان حشد قواه وجهوده من أجل استعادة الأرض المغتصبة . وفيما يتعلق بشقه الخارجى ، فقد كان استمرار القتال مشتعلا وامتداده على طول

الجبهة المصرية لفترة طويلة بمثابة رسالة حية لشعوب العالم بأن مصر لم تنسى أرضها المحتلة ، وأنها صاحبة حق لن تتراجع عن استرداده .

لقد امتدت حرب الاستنزاف لمسافات كبيرة .. فلم تعد مقصورة على جبهة قناة السويس الممتدة لمسافة حوالى ١٨٠ كيلومترا فيما بين بورسعيد وجنوب السويس .. بل امتدت جنوبا على طول الساحل الغربى لخليج السويس وجزء من ساحل البحر الأحمر .. حتى بلغ طول الجبهة أكثر من ٦٥٠ كيلومترا . هذا بالإضافة إلى وصول الحرب لوادى النيل فى العمق وفى الصعيد . ذلك بهدف تشتيت جهد القوات المصرية وإجبارها على الانتشار على مسافات كبيرة فضلا عن التأثير المعنوى على شعب مصر .

وتصاعدت أعمال القتال على طول هذه المواجهات والأعماق تصاعداً خطيراً ، ومرت بعدة مراحل يمكن حصرها فى أربع مراحل فرعية اختلفت فى درجة شدتها ، وفى نوعية الأسلحة المستخدمة ، وفى نوعية أعمال القتال وطبيعة الأهداف والنتائج التى انتهت إليها . والمراحل هى : **مرحلة استنزاف الدفاعات الإسرائيلية – مرحلة الزج بالقوات الجوية فى الحرب – مرحلة غارات العمق – مرحلة الصراع لحماية عمق مصر وجبهتها .**

وقد تضمنت المرحلة الأولى عمليات الاستنزاف الكثيف بوسائل النيران المختلفة ، وضربات المدفعية والدبابات لإسكات وتدمير المواقع الدفاعية المعادية وتحصيناتها .. بالإضافة لشن إغارات برية ، وعمليات خاصة واسعة النطاق ، بواسطة عناصر مدربة من قوات الصاعقة والمشاة المدعمة وصلت الى كتيبة .. عبر القناة ليلا ونهارا .. فضلا عن عمليات بحرية متنوعة باستخدام الصاعقة والضفادع البحرية فى ضرب ميناء إيلات ، والقصف البحرى بمدفعية الأسطول ضد أهداف على سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر . وقد أحدثت هذه الأعمال خسائر كبيرة فى الجانب الإسرائيلى خاصة فى دفاعات القناة ، الأمر الذى دفع إسرائيل إلى البدء فى بناء خط دفاعى هائل على امتداد ضفة القناة ، والذى عرف بعد اكتماله باسم « خط بارليف » .

ومع ازدياد حجم الخسائر ووطأة شعور القيادة العسكرية الإسرائيلية بعجزها عن إرغام مصر على وقف حرب الاستنزاف عن طريق القصف المدفعى الإسرائيلى المضاد .. استقر رأى القيادة الإسرائيلية على توسيع نطاق الحرب بالزج بالقوات الجوية فيها لأول مرة منذ انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ . ففى يوليو ١٩٦٩ اتخذ قرار شن حرب جوية ضد مصر بتوجيه هجمات جوية محدودة ، ولكن لفترة طويلة ممتدة ، ضد مجموعة من الأهداف المنتخبة . وهكذا انتقلت حرب الاستنزاف إلى مرحلة خطيرة ،

أطلق عليها الإسرائيليون « الاستنزاف المضاد » ، استخدمت فيها أحدث الطائرات الفرنسية والأمريكية من طراز « ميراج » و « سكاى هوك » و « فانتوم » .

وكان لابد لمصر أن تقابل هذا التطور الخطير ، فقررت قيادتها العسكرية شن سلسلة من الغارات الجوية الخاطفة ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية فى سيناء . بينما استمرت الغارات الجوية الإسرائيلية خلال شهرى يوليو وأغسطس ضد أهداف فى منطقة القناة .. ولكنها لم تحدث أثرا واضحا على السياسة العسكرية المصرية فى مواصلة حربها لاستنزاف القوات الإسرائيلية .

ومع هذا الفشل الواضح فى الاستراتيجية الإسرائيلية لإجبار مصر على وقف حرب الاستنزاف ، بدأت المرحلة الثالثة فى هذه الحرب ، وهى مرحلة « غارات العمق » ؛ إذ قررت إسرائيل مع نهاية عام ١٩٦٩ مد غاراتها الجوية إلى وادى النيل ، وأن تشنها ضد عمق الأراضى المصرية حتى مشارف القاهرة .. ضد أهداف عسكرية ومدنية ، فى محاولة لإحداث خلل فى قدرة الشعب المصرى على الصمود .

ففى ٧ يناير ١٩٧٠ بدأت إسرائيل غاراتها المدمرة ضد الأهداف العسكرية والمدنية .. وقد استمرت هذه « الفترة الحرجة » من ٧ يناير حتى ١٨ أبريل ١٩٧٠ ، أى ١٠٠ يوم . وكانت هذه الفترة تمثل لمصر أحرج فترات حرب الاستنزاف ؛ لتحول إسرائيل إلى مهاجمة الأهداف المدنية ، كما حدث ضد مصنع شركة المنتجات المعدنية فى أبى زعبل (فبراير ٧٠) ومدرسة بحر البقر (أبريل ٧٠) . وكان واضحاً أن هذه الغارات الوحشية لن تحقق أهداف إسرائيل .. فقد تحمل شعب مصر هذه الضربات واستوعبها ، ولم يتحرك الشعب بالثورة ضد النظام الوطنى الحاكم ، كما توقعت القيادة الإسرائيلية التى أصيبت بالإحباط الشديد لفشل أهدافها .

وكان على مصر أن تواجه قوة الردع الإسرائيلية الرئيسية المتمثلة فى قواتها الجوية ، والتى أدى اشتراكها إلى قلب الموازين والحسابات على المدى القصير .. أما على المدى البعيد ، فقد كان لهذا العمل الإسرائيلى العدوانى أثره المباشر فى إصرار مصر على بناء حائط الصواريخ المضادة للطائرات ، فبدأت صراعا قويا لحماية سماء مصر .. لعب دورا حاسما فى حرب أكتوبر ٧٣ وكان من أبرز العوامل الأساسية التى ساعدت على تحقيق النصر .

والواقع أن حرب الاستنزاف قد بلغت ذروتها فى الصراع الذى دار بين الإرادة المصرية المصرة على بناء حائط الصواريخ ، وإقامة شبكة محكمة للدفاع الجوى عن سماء مصر .. والإرادة الإسرائيلية التى فعلت المستحيل لوقف إقامة هذه الشبكة وتدمير كل ما يقام منها .. وهى معركة يمكن القول إنها استمرت فترة تجاوزت حوالى العام

منذ أن زجت إسرائيل بقواتها الجوية فى يوليو ٦٩ . وقد انتهى هذا الصراع الضارى بانتصار الإرادة المصرية وإقامة حائط الصواريخ .. فى عمل أسطورى يرقى إلى مرتبة الملحمة الوطنية .. التى حشدت لها كل إمكانات الدولة العسكرية والمدنية . وقد أمكن بهذا الحشد المادى والمعنوى لطاقات الشعب المصرى بناء هذا الصرح الدفاعى العظيم فى فترة زمنية قياسية لم تتجاوز شهرين ، تحت ضرب جوى كثيف لم ينقطع ليلا ونهاراً .. ولكن الإرادة المصرية الصلبة أفسدت كل المخططات المعادية بعد أن قبلت التحدى ، وتمكنت بذلك من تحقيق هذا الإنجاز الضخم . إنها ملحمة كفاح مصرية تعكس وحدة الشعب مع الجيش ، وقد كافحا معاً ، واختلطت دماؤهما معا .. إنه لدور عظيم لتضحيات الشعب من مهندسين وعمال ومقاتلين من أجل حماية سماء مصر وأرضها .

ورغم تراجع إسرائيل عن ضرب العمق إلا أنها استمرت فى مهاجمة جبهة القناة إلى أن لُقنت درساً خلال شهر يوليو ، حين نجحت صواريخ الدفاع الجوى فى إسقاط ١٦ طائرة من أحدث الطائرات الإسرائيلية . وانهار أمل إسرائيل ، وانهارت ثقتها فى قدرتها على منع مصر من مواصلة حرب الاستنزاف ، وإقامة قواعد الصواريخ فى منطقة القناة .. فقد أراد المصريون ذلك ، وتحملوا التضحيات من أجل أن يحققوا ما أرادوا ، فنجحوا .. وكان لهم ما أرادوا .

وكان المخرج الوحيد أمام إسرائيل أن تدفع الولايات المتحدة للتحرك ووضع ثقلها السياسى من أجل صالح إسرائيل .. فتقدمت بمبادرتها لوقف إطلاق النار ، والعودة إلى قرار مجلس الأمن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ بإحياء مهمة جونار يارنج ممثل الأمم المتحدة . وقبلت إسرائيل المبادرة فوراً والتى عرفت باسم « مبادرة روجرز » وزير الخارجية الأمريكى ، والذى اعتبرها عملا وقائيا ضروريا من أجل وقف تدهور الموقف العسكرى ، وحفظ ماء وجه إسرائيل . وتوقف القتال يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ .

وأخيرا يمكننا القول إن حرب الاستنزاف من وجهة النظر المصرية هى بمثابة مرحلة « البحث عن الذات » بالنسبة للمخطط والمقاتل المصرى ، وللجندية المصرية عامة .. فمن خلالها وجد هذا المقاتل نفسه ، واستمد الكثير من عناصر الثقة والإيمان التى ساعدته كثيراً على مواجهة أشق الظروف ، وأصعب المواقف حين أتيحت له فرصة المواجهة . لقد أثبتت حرب الاستنزاف أن قوة صمود رجال مصر وقوة إرادتهم وتمسكهم بهدف تحرير الأرض .. شكلت العناصر الأساسية لاستعادة الثقة وقبول التحدى .. وبدء مرحلة جديدة بعد ٨ أغسطس ١٩٧٠ .. مرحلة مليئة بالحيوية والعمل والفكر والنشاط .. رغم ما بدا على السطح من هدوء استمر ثلاث سنوات أخرى .. خدعت القيادة الإسرائيلية وجعلتها تعلن أن مصر وقواتها المسلحة قد أصبحت « جثة

هامدة » .. فى حين أنها كانت فى الواقع تطفح بالحياة كخلية النحل ، زاخرة بالنشاط الكثيف والعمل الجاد الصامت والدءوب وهى تستعد للمعركة الكبرى : معركة تحرير الأرض واسترداد الكرامة .

المـراجـع

١ – *الانفجار* ١٩٦٧ ـ محمد حسنين هيكل ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر – ١٩٩٠ .

٢ – *الجيش والديمقراطية فى مصر* – المحرر د . أحمد عبد الله – سيناء للنشر – ١٩٩٠ .

٣ – « العسكرية الصهيونية » – المجلد الأول .

٤ – *الفرص الضائعة* – أمين هويدى – المطبوعات للتوزيع والنشر – ١٩٩٢ .

٥ – « من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية » (١٩٦٧ – ١٩٧٠) ، إعداد عبد المجيد فريد – *مؤسسة الأبحاث العربية* – ١٩٨٥ .

٦ – هزيمة يونيو .. *من النكسة إلى الاستنزاف* – طه المجدوب – دار الهلال – ١٩٨٨ .

يونيو ١٩٦٧

□ د. محمد السيد سعيد

هل غيرت الهزيمة النظام السياسى المصرى

□ **الدكتور محمد السيد سعيد** : نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية . حاصل على الدكتوراه من جامعة نورث كارولينا ، محرر التقرير الاستراتيجى العربى ، ورئيس تحرير مجلة « رواق عربى » ، له ٤ كتب وعدد من الكتيبات وعشرات الدراسات والبحوث فى مجلات : السياسة الدولية ، والمنار ، والمستقبل العربى ، وقضايا فكرية .

مقدمـة

يسعى هذا البحث للبرهنة على الافتراضات التالية :

- أولا : إن هزيمة عام ١٩٦٧ لم تفض إلى تغيرات حقيقية وعميقة فى هيكلية النظام السياسى المصرى ، بالرغم من أن هذا النظام قد اضطر للتأقلم مع بيئة سياسية ودولية ومحلية جديدة بالنسبة له .

- ثانيا : إن تغير توجهات النظام السياسى فى المجالين الخارجى والداخلى لم تجر بالضرورة تحولات عميقة فى الأسلوب الذى يشتغل به النظام السياسى ، أو آليات اتخاذ القرار فيه .

- ثالثا : إن التغير فى مضمون الخطاب والسياسات العامة يبدو أقرب إلى التأقلم مع اعتبارات خارجية عن النظام عنه إلى تغير فى أساسه المعتقدى .

- رابعا : إن تفسير ضآلة التغير الذى ترتب على هزيمة عام ١٩٦٧ يعود قبل كل شىء إلى غياب الضغوط الداخلية المؤثرة ، وهو ما يعزى جزئيا إلى نجاح النظام السياسى فى مواجهة المشكلات المتفجرة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى .

وسوف نتناول فيما يلى هذه الافتراضات بالشرح والتحليل .

□ أولا : استمرارية النظام السياسى

المقصود بالنظام السياسى بالمعنى الضيق والدقيق للمصطلح هو أسلوب تولى السلطة العامة والوظائف العامة فى مجتمع ما ، وتنظيم العلاقات بين أجهزة السلطة أو الحكومة ، وأسس مشروعية هذا الأسلوب وهذا التنظيم ، وبالتالى القبول الطوعى به من جانب هذا المجتمع .

وهزيمة عام ١٩٦٧ لم تؤد إلى إلحاق تغيرات عميقة بهذه الجوانب للنظام السياسى . وتعد هذه الحقيقة من أكثر الأمور إثارة للدهشة فى التاريخ السياسى المصرى الحديث .

إذ عادة ما تؤدى الهزائم الوطنية الكبرى والجسيمة إلى تغيرات عميقة فى النظام

السياسى للمجتمعات الحديثة . فانهارت القيصرية فى روسيا مثلا بسبب هزائم الجيش الروسى وتفككه مبكرا فى الحرب العالمية الأولى . وهو ما ترتب عليه ثورة فبراير التى أسست نظاما ملكيا دستوريا ، ثم ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ التى أسست النظام البلشفى . ولحقت ألمانيا بروسيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وتأسست جمهورية فيمار بدستورها الديموقراطى الشهير على أنقاض النظام القيصرى . وحدث الشىء نفسه فى الحرب العالمية الثانية ، حيث شهدت كل من ألمانيا واليابان وإيطاليا ولادة نظم ديموقراطية على أنقاض النظم النازية والفاشية التى هزمت فى الحرب .

وبالنسبة لمصر ، أدت هزيمة عام ١٩٤٨ إلى انهيار النظام السياسى بفضل ثورة عام ١٩٥٢ . وسريعا ما عجل ذلك من اختمار عوامل التغير السياسى فى عدد كبير من الدول العربية ، وهو ما أنتج موجة تحول ثورى فى النظم السياسية العربية .

أما هزيمة عام ١٩٦٧ ، فإنها لم تسفر لا عن انهيار النظام السياسى ، ولا حتى عن تضعضعه .

فلم تقع الهزيمة فى سياق سياسى يتسم بحالة ثورية مناهضة للنظام السياسى .

ولم يكن لدى المجتمع السياسى أى بديل كيفى لهذا النظام . على النقيض تماما . فقد كانت الجماهير مستوعبة على نحو شبه تام فى النظام السياسى ورموزه ، ولم تكن تشعر بأنها غريبة عن الدولة ، رغم ضآلة مشاركتها فى فعاليات هذا النظام وصنع القرار فيه . ولم يكن ثمة أى كيانات سياسية منظمة مناهضة أو معادية للنظام سوى بقايا لحركة « الإخوان المسلمين » ، والأحزاب القديمة ، وعلى رأسها الوفد . وهى بقايا لم يكن لها أى فعالية أو قدرة على تحريك أى قسم مهم من المجتمع ككتلة منظمة .

العكس تماما تقريبا هو ما حدث . أى أن النظام السياسى قد تلقى تفويضا جديدا من المجتمع الذى تحرك بسرعة خاطفة وبحزم وحسم كامل فى مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو ليدرأ أى احتمال لانهيار النظام السياسى ، وليكلفه بمهمة محددة وهى إنهاء وتصفية النتائج المادية للهزيمة ، وخاصة احتلال إسرائيل لسيناء والأراضى العربية الأخرى .

لم تكن هذه هى كل الحكاية ، فقد تحركت أقسام مهمة من المجتمع ، بعد شهور قليلة من وقوع الهزيمة للضغط بهدف تجديد النظام السياسى . وخلال الفترة من مظاهرات فبراير عام ١٩٦٨ حتى رحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، تبلور تحالف بين الأقسام الطليعية من الطبقة العاملة والطلاب والمثقفين .

وطرح هذا التحالف على نحو تلقائى تصورا وطنيا وديموقراطيا لتجديد النظام

السياسى . غير أن الضغوط المتواصلة من جانب هذا التحالف لم تسفر سوى عن تجديدات ظاهرية محضة وسطحية للغاية .

لم يكن لهذا التحالف أهداف ثورية . ذلك أنه كان يمثل قوى جديدة تولدت ثقافتها السياسية وآفاقها فى المجالين الدستورى والحركى من داخل النظام السياسى الناصرى ، إذ تلقت القيادات التلقائية الشابة للتحركات العمالية والطلابية الجماهيرية والعفوية تدريبها السياسى الأول داخل منظمة الشباب . بل وكان وعيها السياسى قد تيقظ بالأصل فى حدود وفى نطاق النظام الناصرى . ولم يكن عليه أن يطرح برنامجا مغايرا كلية لسياسات النظام الناصرى بالنسبة لقضية تحرير التراب الوطنى والموقف من القوى الاستعمارية التقليدية والجديدة . لقد طرح فقط أسسا ومنطلقات جديدة نسبيا لضمان **الانتصار** فى المعركة الوطنية التى لم يخالج الشك أحداً فى أن القيادة العليا تتحرك لخوضها . ومن أهم هذه الأسس والمنطلقات المحاسبة الصارمة للعسكريين الذين أدى إهمالهم وتقصيرهم إلى وقوع الهزيمة بالصورة الفظيعة والمخجلة التى تمت بها (مظاهرات فبراير ١٩٦٨) ، وإشراك الشعب فى مسئولية اتخاذ القرار السياسى والمساهمة المباشرة فى النضال الوطنى بشكليه السياسى والعسكرى (فكرة الجيش الشعبى ، وفكرة كتائب المواطنين من أجل المعركة التى طرحها الطلاب والعمال أثناء مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ونوفمبر ١٩٦٨ وفيما بعد ذلك) ، وضمان الجدية الكاملة فى الإعداد لمعركة تحريرية فاصلة (فكرة اقتصاد حرب التى طرحها الطلاب والمثقفون فى غضون السنوات ٦٨ ـ ١٩٧٠) .

أما فى مجال الديموقراطية ، فقد طرح التحالف المذكور جملة من الأفكار التى لم تذهب قط إلى حد إحداث تغيير جذرى فى النظام السياسى مثل : تأسيس نظام ديموقراطى بالمفهوم الغربى ، والذى كانت مصر قد جربته ـ جزئيا ـ خلال الحقبة ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ . ولكن الهاجس الديموقراطى قد عبر عن ذاته بقوة ، عبر مجموعة من الأفكار المبعثرة ، والتى تكتسب مغزاها من القبول بأسس النظام السياسى مع تجديده ديموقراطيا من الداخل . وعلى رأس هذه الأفكار عقد انتخابات نيابية حرة ونزيهة ، وتفعيل المؤسسة النيابية ومنحها صلاحيات حقيقية عموما ، وإنهاء الأوضاع الاستثنائية وكل صور القمع البوليسى ، ومن بينها الاعتقال التعسفى والتعذيب داخل السجون وأقسام الشرطة ، وتقنين واحترام ضمانات حرية الرأى ، وخاصة عبر الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ، وتصفية مراكز القوى ، والتحول من التجنيد للوظائف العامة العليا من قاعدة الثقة إلى قاعدة الجدارة والأهلية ، واحترام استقلال القضاء .... إلخ .

لقد بدا فى لحظة خاطفة من هذه المرحلة القاسية من التاريخ السياسى المصرى ، أن الرئيس عبد الناصر سوف يستجيب بالفعل لهذه المطالب الوطنية والديموقراطية التى

طرحها الجيل الشاب من الطلاب والعمال والمثقفين باعتبارهم أبناء النظام الناصرى ، ومؤيديه المخلصين .

ففى أعقاب الحركة الطلابية التى تفجرت فى فبراير عام ١٩٦٨ أسرع الرئيس عبد الناصر بطرح « بيان ٣٠ مارس » الذى وعد فيه بالأخذ ببعض هذه المطالب ، وتجديد النظام السياسى . ومثلت فكرة إعادة انتخاب مؤسسات الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة جوهر هذا التجديد المطروح ، غير أن هذا الإعلان لم يسفر عن أدنى تجديد للنظام السياسى . بل وسريعا ما تأكد أن استجابة النظام السياسى للضغوط الهادفة لتجديده من الداخل ما كانت سوى حركة التفاف واسعة حول القوى الوطنية الديموقراطية البازغة وتفكيكها .

وقد ثبت، ذلك بما لا يدع مجالا للشك فى القمع الصارم للحركة الطلابية التى تفجرت فى الإسكندرية فى نوفمبر ١٩٦٨ خشية انتقال عدواها إلى بقية الجامعات المصرية واندلاع حركة طلابية ، أشد مراسا وأكثر نضوجا واستمرارية ، مما حدث خلال فبراير من العام نفسه .

ومع القضاء السريع على بوادر السخط الطلابى فى المنصورة والإسكندرية فى نوفمبر ١٩٦٨ ، لم تنجح القيادة العليا فى مجرد القضاء على الحركة الطلابية والعمالية مؤقتا ، بل نجحت أيضا فى تأمين النظام السياسى من أية ضغوط من جانب المجتمع المدنى والسياسى ، ومن جانب الجماهير النشيطة والشعب عموما .

وكان النظام السياسى قد نجح فى غضون الفترة الفاصلة بين وقوع الهزيمة الجسيمة فى يونيو ١٩٦٧ والقضاء على بوادر انتعاش الحركة الطلابية من جديد فى نوفمبر عام ١٩٦٧ فى امتصاص الصدمة ، والعودة إلى جميع مرتكزاته وأصوله وممارساته التقليدية السابقة ، وكأن شيئا لم يحدث .

بل إنه يمكن القول أيضا بأنه خلال نحو عامين ، منذ نوفمبر عام ١٩٦٨ وحتى رحيل الرئيس عبد الناصر ، أصيبت الحياة السياسية الداخلية بشلل كامل ، وتبلورت على نحو أشد كافة مثالب وعيوب النظام السياسى الناصرى . فعلى حين وفرت منظمة الشباب قبل وقوع النكسة منبرا للفكر والتثقيف السياسى ، تم عمليا قمع منظمة الشباب وإسكاتها كلية تقريبا . ولم يقدم النظام السياسى أى بديل سوى القناة الضيقة المتمثلة فى توزير العناصر التى تبدو من وجهة النظر الرسمية واعدة سياسيا وجماهيريا (بمنحها وظائف رسمية ، وبالتالى عزلها عن الجماهير ، واستيعابها فى صفوف نخبة الحكم) . وعاد النظام السياسى إلى ممارسة القمع من خلال نفس الممارسات التقليدية : أى ملاحقة الكتاب والمثقفين ، وفرض كل صور الرقابة الفعلية على الصحف ووسائل الإعلام

(الرسمية أصلا) وكافة صور التعبير ، والتشديد فى ملاحقة العناصر المعارضة والتضييق عليها ، واعتقال كل من ينشط منها .

وثمة ما يؤكد أن أوضاع المعتقلين السياسيين لم يلحقها أى تحسن يذكر داخل السجون . ولم يسع النظام السياسى إلى مصالحة حقيقية مع أى من عناصر المعارضة ، أو حتى الموافقة . ولم تشهد مصر أى ربيع سياسى خلال هذه الفترة .

وحتى الاستجابة الشكلية والجزئية للمطالب الوطنية الصرفة سريعا ما أجهضت من حيويتها . فلم يؤسس النظام الناصرى اقتصاد حرب حقيقيا بالمعنى الذى طالب به المثقفون والطلاب ، وسريعا ما تحول الجيش الشعبى إلى شعار خشبى ، فى حين لم تتجاوز كتائب خدمة الجبهة مجرد زيارات دورية للطلاب إلى مواقع الجبهة على قناة السويس ، إلخ .

وبالنظر إلى الفترة ما بين وقوع الهزيمة فى يونيو عام ١٩٦٧ حتى رحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر عام ١٩٧٠ يمكن تلخيص التغير فى النظام السياسى فى النقاط التالية :

١ ـ تمكن الرئيس عبد الناصر من التخلص من مراكز قوى خطيرة داخل القوات المسلحة ، وهى مراكز عطلت طويلا تحسين الكفاءة القتالية للجيش ، وشاركته السلطة من الناحية الفعلية . وفى حين ساعد ذلك على الانتقال من جيش سياسى إلى جيش سياسى مهنى ، فإنه ضاعف من تمركز السلطة بيد شخص واحد ، وهو رئيس الدولة ، كما قننه دستور ١٩٦٤ .

٢ ـ إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة ، بدون أدنى أثر إيجابى لا على شعبية هذا الاتحاد ، ولا على تكوينه التنظيمى السياسى ولا على قدرته على تنظيم حركة الجماهير وإتاحة فرص أفضل للحريات السياسية الأساسية .

٣ ـ انفصام العرى الوطيدة بين الأجيال الشابة من ناحية ، والنظام السياسى من ناحية أخرى ، وهو ما حدث لأول مرة منذ عام ١٩٥٤ ؛ مما ضاعف من أهم نتائج هزيمة ١٩٦٧ ، وهى اهتزاز مشروعية النظام السياسى .

وبسبب هذا الاهتزاز ، بدأت الملامح الأولى للتعددية فى البداية من خلال محاولة تحالف الطلاب والعمال والمثقفين الضغط على النظام السياسى من داخله لتنفيذ إصلاحات وطنية وديموقراطية لا تتجاوز آفاق النظام كيفيا . ولكنها سريعا ما اتسعت لتشمل إحياء جزئيا للقوى السياسية القديمة مثل الوفد والإخوان المسلمين والحركات الشيوعية .

وظهر هذا الإحياء فى البداية فى صورة مزاج وأفكار مبعثرة ، وتجمعات صغيرة الحجم . ولكنه تبلور فى حقبة تالية .

وفى وجه هذه التعددية الفعلية ، ضاعف النظام السياسى من شدة أطروحاته الدعائية التى استندت على القول بأن كل صور المعارضة محصورة فى « أقلية منحرفة » تندس وسط « قاعدة سليمة » لتثير « شغبا » غير مقبول من جانب النظام السياسى الذى « لن يسمح بأن يعلو صوت فوق صوت المعركة » .

هذا الخطاب ضاعف من اغتراب الأجيال الشابة ، كما أسلفنا القول ، وهو ما أدى إلى تمزقات وضغوط مكبوتة لم تجد فرصة للتعبير المنظم عن نفسها سوى فى مرحلة تالية ، وهى المرحلة التى بدأت بتولى الرئيس السادات للسلطة السياسية فى أعقاب رحيل الرئيس عبد الناصر ، عام ١٩٧٠ .

إن التجديدات التى أحدثها الرئيس السادات فى النظام السياسى المصرى هى التى قد تشكل دليلا ، أو سندا للقول بأن هزيمة عام ١٩٦٧ قد أحدثت تغيرات عميقة فى هذا النظام . ومن وجهة نظرنا إن هذه التجديدات لم تمس مرتكزات ، وأسس النظام الذى تأسس فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ مباشرة ، والذى تم تقنينه جزئيا فى دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٦٤ .

لقد طرح الرئيس السادات فى سياق محاولته تأسيس مشروعية سياسية خاصة به - فى الإطار العريض لمشروعية ثورة ١٩٥٢ - عديدا من الشعارات مثل « العلم والإيمان » ، وشعار الديموقراطية ، وصاغ السادات أطروحاته الخاصة بالديموقراطية فى الدستور الدائم لعام ١٩٧١ .

وقد توسع هذا الدستور بالفعل فى الحريات العامة المدنية والسياسية ، ولكنه قيدها جميعا بالقانون .

وربما يكون دستور سبتمبر ١٩٧١ قد أضاف ضمانات أقوى لاستقلال السلطة الثقافية ، ولكنه أفرط فى تركيز جميع السلطات بيد رئيس الدولة (خصوصا فى المواد ٧٣ و ٧٤ و ١٣٧ و ١٤٧) . وينفرد الرئيس وفقا للمادة ٧٤ بالسلطة كلية « إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية ، أو سلامة الوطن ، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى ... »

وإضافة للتعديلات المحددة التى أدخلها دستور ١٩٧١ على النظام السياسى المصرى ، تم فى الممارسة العملية والقانونية استحداث تعديلات تالية ، على رأسها إدخال نظام التعدد الحزبى بدءا من عام ١٩٧٦ . ودخل مبدأ التعددية إلى صلب النظام

الدستورى وفقا لتعديل الدستور عام ١٩٨٠ . إذ تؤكد المادة الخامسة المعدلة من الدستور على أن « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب فى إطار المقدمات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور » ، بعد أن كانت هذه المادة تنص على سلطة الاتحاد الاشتراكى .

وتعد هذه المادة جنبا إلى جنب مع التعديل الدستورى الذى تبلور فى المادة ، أهم التحولات فى النظام السياسى المصرى على الإطلاق منذ هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ . وتنص المادة ٢ على أن مبادىء الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع .

غير أن السؤال هو : إلى أى حد تمثل هذه التعديلات تغييرا حقيقيا وعميقا لأسس ومرتكزات النظام السياسى المصرى الذى تأسس عام ١٩٥٢ ؟

من وجهة نظرنا لا تمثل هذه التعديلات تغييرا عميقا لهذا النظام . فمن الناحية الفعلية ظهرت أحزاب عديدة غير الحزب الحاكم ، غير أنه لم يسمح لها قط بأن تمد جذورها فى تربة المجتمع ، ولا أن تؤسس لذاتها مشروعية سياسية . وهى جماعة لا تقترب من منافسة الحزب الحاكم على السلطة السياسية .

وبعد أكثر من عشرين عاما من تأسيس تجربة التعدد الحزبى ، يظهر واضحا تماما أن تدوير السلطة السياسية من خلال الانتخابات الدورية العامة - وهو جوهر آليات النظام الديموقراطى - ليس أمرا غائبا فحسب ، بل ولا تبدو ثمة إمكانية عملية له فى المدى المنظور . ولكى نتحدث عن تغيير عميق وحقيقى فى النظام السياسى ، يجب أن يلحق مثل هذا التغيير بأحد ، أو كل الجوانب التالية : أسلوب تولى السلطة العامة فى النظام السياسى ، طبيعة العلاقات بين السلطات داخل الحكومة ، وأسس المشروعية والقبول الطوعى بهذه السلطة العامة من جانب النظام السياسى .

والواقع أنه لم يحدث تغير على الإطلاق فى أسلوب تولى السلطة العامة على أى مستوى من مستوياتها ؛ إذ يتولى رئيس الدولة - وهو الذى يمسك بأطراف السلطة جميعا تقريبا - سلطته عن طريق الترشيح من جانب مجلس الشعب بأغلبية الثلثين ، وذلك دون منافسة من جانب أى شخص آخر . ولا يقول الشعب رأيه فى ذلك إلا فى حدود الاستفتاء ، وليس الانتخاب بادىء ذى بدء . وحيث إن رئيس الدولة عادة ما يستطيع - بفضل ما يتمتع به من سلطات قانونية وفعلية - ضمان نجاح أنصاره من أعضاء الحزب الحاكم بأغلبية ساحقة فى مجلس الشعب ، فإنه يضمن بصورة أوتوماتيكية ترشيحهم له . وبذلك يصبح تولى السلطة العامة دائريا ومغلقا إلى حد كبير ؛ إذ يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويقوم رئيس الجمهورية بضمان نجاح أغلبية ساحقة موالين له فى هذا المجلس ، وهكذا دواليك .

وكذا لم يلحق تغيير عميق بطبيعة العلاقات بين السلطات الثلاث ؛ إذ تتمتع السلطة التنفيذية بشبه احتكار للسلطة ، وهو ما يتم فى حالتنا على حساب السلطة التشريعية بصفة أساسية. والأمر الجديد الوحيد هو تمكن السلطة القضائية من تفعيل صلاحيتها القانونية بالمقارنة بالوضع الذى كانت عليه قبل هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ . وتلعب السلطة القضائية فى الثمانينات والتسعينات الدور الأساسى فى تحريك الحياة السياسية والمدنية ، من خلال أحكام المحاكم التى جرت فى مجالات وقضايا كثيرة على غير هوى السلطة التنفيذية وقراراتها الإدارية .

وأخيرا ، بينما سعى الرئيس السادات إلى تأسيس مشروعية مستقلة له شخصيا ولسياسات النظام الجديدة ، فإنه لم يهمش تماما شرعية النظام القائمة على ثورة ١٩٥٢ . إذ بدت شرعية وسلطات وسياسات الرئيس السادات القائمة على حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ جزءا مكملا ، وليس مناقضا لشرعية الثورة المصرية عام ١٩٥٢ . ولم يسع الرئيس السادات ، ولا الرئيس مبارك لجعل الديموقراطية أساسا مستقلا للشرعية السياسية والقانونية للنظام السياسى ؛ فالنظام السياسى نفسه قد توسع إلى حد ما فى مجال حريات التعبير ، ولكنه لم يؤسس وضعا ديموقراطيا ، ولم يتحول إلى نظام ديموقراطى .

□ ثانيا : تحول السياسات

إن إبرز ملامح التحول والتغيير فى مصر منذ هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ هو ما يتعلق بالتوجهات الكبرى والسياسات الجوهرية للنظام السياسى . إذ انقلبت توجهات مصر الخارجية من تحالف موضوعى مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وقيادة حركة عدم الانحياز إلى تحالف مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة . وقد تم هذا التحول بسرعة خارقة ، بعد إلغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٢ وبداية دخول الولايات المتحدة طرفا فى حل الصراع العربى / الإسرائيلى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة . كما تبدو الأمور وكأن التوجه الأيديولوجى الاستراتيجى قد تغير مما أسماه الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢ « بالاشتراكية العربية » إلى ما أسمته ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ « بالاشتراكية الديموقراطية » ، ثم إلى توجهات اقتصادية / اجتماعية ليبرالية أو محافظة تقوم على مبادىء اقتصاد السوق ، وهو ما تم فى الواقع العملى فى عقدى الثمانينات والتسعينات دون أن يوثق فى بيان دستورى مماثل للميثاق أو ورقة أكتوبر . وكذلك تحول النظام السياسى بعيدا عن « لاءات الخرطوم الثلاثة » ، التى رفضت الاعتراف بإسرائيل أو الصلح أو المفاوضات معها ، إلى شعارات السلام التى نظرت لحرب أكتوبر ١٩٧٣ باعتبارها الحرب الأخيرة مع

إسرائيل ، وفقا لبيان الرئيس السادات أمام الكنيست إبان زيارته الشهيرة لإسرائيل فى عام ١٩٧٧ .

أمامنا إشكالية متميزة . إذ أن تغير السياسات ، حتى لو كانت متعلقة بالتوجهات المركزية والأيديولوجية العليا لا ينظر إليه كتغير يلحق بالنظام السياسى . ففى النظرية الديموقراطية ، من الطبيعى تماما أن تتغير الحكومات وسياساتها ، بما فى ذلك تولى أحزاب ذات أيديولوجيات متناقضة لسلطة الحكومة دون أن يلحق ذلك تغييرا يذكر فى النظام السياسى . يبقى النظام السياسى ديموقراطيا ، وتتولى حكومات ذات توجهات وسياسات متعارضة سلطة الحكم .

بل ونجد الأمر نفسه حتى فى النظام الشمولى . فعلى سبيل المثال ، غيرت السلطات السوفيتية توجهاتها الخارجية ، وبعض توجهاتها الداخلية عدة مرات منذ ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ ، دون أن يتغير النظام السياسى . فتحولت مثلا من سياسة المنافسة الرأسمالية إلى سياسة التعايش السلمى ثم إلى سياسة الوفاق . فطبيعة الدولة - أو النظام السياسى - لا تتغير ، وما يتغير هنا هى الحكومة أو السياسات . وترتيبا على ذلك لا يمثل تغيير السياسات أو حتى أيديولوجية النظام السياسى تغييرا لهذا النظام أو فى هذا النظام ، بالضرورة .

غير أن الحال قد يقتضى حكما مختلفا فى حالة دول العالم الثالث ؛ فحداثة الدولة والسلطة الوطنية المستقلة قد يبرر الحديث عن تغير عميق يلحق بالنظام السياسى نفسه مع تغير سياساته وتوجهاته الأيديولوجية ، أو الشخصيات القيادية العليا فيه . وقد دأبت الصحافة الغربية على تسمية النظام السياسى لدول معينة باسم زعيم هذه الدولة ، مثل تعبير « نظام بيرون » فى الأرجنتين أو « نظام كارديناس » فى البرازيل أو « نظام الليندى » فى شيلى ، وهكذا .

غير أن هذه التسميات تعد أيديولوجية وليست علمية . فالمعيار المهم فى الحكم على تغيير يلحق بالنظام السياسى هو أسلوب تشغيله : أى علاقته بالمجتمع ، وطبيعة العلاقة بين أجهزة الحكومة ، ونمط الشرعية . فإذا كان من المبرر والمفهوم الربط بين طبيعة النظام السياسى وسياساته وتوجهاته الاستراتيجية فى دول العالم الثالث ، فإنه ليس من المبرر أو المفهوم كيف يمكن الحديث عن تغير فى النظام السياسى عندما يقدم نفس الزعيم ، أو تقوم نفس الحكومة بتغيير سياساتها وتوجهاتها ، وهو أمر كثيرا ما يحدث فى العالم الثالث .

يمكننا إذن الحديث عن تغير يلحق بالنظام السياسى عندما يتغير أسلوب تشغيله أو طبيعته . فطبيعة السلطة تتغير كثيرا إذا ما تم التحول عن منح الوظائف العامة من

جانب السلطة السياسية ذاتها ـ أى التوليد الذاتى للسلطة من داخل السلطة ـ إلى نظام الانتخاب العام والتمثيل النيابى السليم ، أو إذا ما تغيرت التوازنات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بحيث صار للأخيرة سلطات رقابية حقيقية تشمل حجب الثقة عن الحكومة . إن مشاركة المواطنين فى إدارة شئون البلاد مع الحكومة التمثيلية ، وتأسيس نظام التكامل للمحاسبين والشفافية ، وضمان إمكانية تدوير السلطة بين أحزاب متنافسة على أصوات الناخبين ، وتمكين المواطنين من التمتع الفعلى بالحقوق الأساسية هى الفوارق النوعية بين النظام الديموقراطى وغيره من الأنظمة السياسية المعروفة فى العالم اليوم .

□ ثالثا : استقرار الإطار الثقافى لبيروقراطية الدولة

ومما لاشك فيه أن الانقلاب فى التوجهات الخارجية والسياسات الداخلية يرتبط على نحو ما بهزيمة عام ١٩٦٧ .

فقد استنتجت الدولة المصرية فى عهدى الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات أن الهزيمة لا ترجع إلى القدرات العسكرية أو الحضارية الخاصة لإسرائيل ، وإنما للدعم الذى تلقاه ـ بدون شروط ـ من جانب الولايات المتحدة ، ودول غربية أخرى بدرجة أقل . وفى حين لم يتراجع الرئيس عبد الناصر إلا قليلا عن توجهاته الكبرى حيال الولايات المتحدة وإسرائيل لهذا السبب ، فإن الرئيس السادات قد قدر أن دخول الولايات المتحدة طرفا فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى يجعل من المتصور تحقيق الانتصار على إسرائيل . وأنه لا مناص من الاعتراف بالأمر الواقع ، ومحاولة تحييد الولايات المتحدة ، وهو ما يمكن تحقيقه فقط عن طريق الارتباط بها . وكان الرئيس السادات واضحا للغاية مع نفسه فى أن الاتحاد السوفيتى لن يساعد مصر أو العرب إلى الدرجة التى تضمن لهم الانتصار فى معركة عسكرية ، أو عن طريق حل سياسى عادل .

وفى نفس الوقت ، فإن الضغوط الهائلة التى نشأت من الصراع العربى ـ الإسرائيلى بدت غير محتملة ـ للرئيس السادات . ومن ناحية أخرى ، فإن الرئيس السادات كان يدرك أن النظام الاقتصادى « الاشتراكى » الذى يقوم على القطاع العام ، وتدخل الدولة تدخلا شاملا فى الاقتصاد عن طريق آلية التخطيط الإدارى المركزى ، لن يساعدا الاقتصاد المصرى على النهوض من عثرته التى بدأت حقيقة بعد نهاية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٥ . وبالتالى بدأ الرئيس السادات فى إحداث تحول عميق من اقتصاد يدور حول الدولة ـ ملكية وتخطيطا وتحكما فى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ـ إلى اقتصاد السوق وسياسة الانفتاح الاقتصادى .

بل ويرتبط شعار الديموقراطية الذى طرحه الرئيس السادات منذ بداية توليه

السلطة العليا فى مصر بهذه التحولات فى توجه مصر الخارجى من العداء للولايات المتحدة إلى التحالف معها ، ومن الاعتماد على الذات إلى الاعتماد على السوق العالمية والاستثمارات الأجنبية ؛ فقد بدا له أن شعار الديموقراطية هو الجناح الثانى لاقتصاد السوق ، وهو فى نفس الوقت الشعار القادر على جذب انتباه الغرب والولايات المتحدة بالذات . وقد أسس الرئيس السادات أطروحاته « للديموقراطية » فى حدود وظيفة كسب تعاطف الرأى العام ، والحكومات فى العالم الغربى الذى صار الاعتماد عليه هو أهم أركان استراتيجيته السياسية .

ومع ذلك كله ، لم ينفذ النظام السياسى المصرى هذه السياسات الجديدة بطريقة انقلابية ، أو كقطيعة جذرية مع سياساته وتوجهاته السابقة ، إلا فى الشكل فقط ، ويظهر ذلك واضحا للغاية فى عهد الرئيس مبارك ، منذ اليوم الأول لتوليه مسئولية السلطة السياسية العليا عام ١٩٨١ .

وربما تكون المساهمة الجوهرية الرئيسية فى فلسفة الرئيس مبارك هى العودة إلى نقطة توازن معقولة فى جميع هذه المجالات ، بعد ما حاول الرئيس السادات جعل تحديداته أقرب إلى قلب السياسة من طرف إلى نقيضه . ففى المجال الخارجى ، استمر الرئيس مبارك فى العمل على أساس تحالف وثيق ، أو علاقة خاصة مع الولايات المتحدة ، ولكنه أبرز بكل وضوح ودون أى لبس استقلالية القرار الاستراتيجى المصرى ، والأولوية الحاسمة للمصالح المصرية على ما عداها من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية . وفى نفس الوقت ، سعى الرئيس مبارك إلى ردم الهوة التى نشأت بين مصر وبقية الدول العربية فى أعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ وتطبيق قرارات مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨ . وقد نجح الرئيس مبارك فى تطبيق هذه السياسة ببراعة . وفى الوقت الراهن ، يعطى النظام السياسى أولوية كبرى لعلاقاته العربية ربما بأكثر مما يعطيها لعلاقاته مع الولايات المتحدة أو الغرب ، بل إن الرئيس مبارك قد سعى لاستعادة التوازن فى علاقات مصر بالعملاقين قبل انهيار الاتحاد السوفيتى . وحتى مع هذا الانهيار ، يواصل الرئيس مبارك سياسة تنويع السلاح ، وهى سياسة توازنية فى أكثر المجالات حساسية لأمن مصر القومى ، ومصالحها الاستراتيجية على الإطلاق .

أما فى المجال الاقتصادى - الاجتماعى ، فإن الرئيس السادات نفسه قد حاول جاهدا أن يقلل إلى أقصى حد ممكن من الانعكاسات السلبية للانتقال إلى فلسفة السوق على الوضع الاجتماعى فى البلاد ، ويصدق ذلك بصفة خاصة بعد فشل محاولة « تحريك الأسعار » بصورة إدارية عام ١٩٧٧ ، وهو ما أسفر عن انتفاضة جماهيرية واسعة النطاق لم يشهد لها النظام السياسى مثيلا منذ عام ١٩٥٤ . وقد ساعدته ظروف الفورة

النفطية والتوسع المذهل لفرص العمل للمصريين فى الدول العربية المصدرة للنفط على التخفيف من آثار الانقلاب فى الفلسفة الاقتصادية . وواصل الرئيس مبارك هذه السياسة ؛ حيث خاضت الحكومة المصرية أصعب المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ، لتحصل على اتفاق معه حول سياسات التثبيت ، ومع البنك الدولى حول سياسات التكيف الهيكلى ، وهو الأفضل من نوعه - فى المجال الاجتماعى - بين كافة الاتفاقيات المماثلة مع أية دولة أخرى نامية أو متقدمة . وظلت الدولة المصرية قادرة على تقديم خدمات اجتماعية رئيسية ربما على نطاق أوسع مما تقدمه حكومات أخرى فى العالم ، وخاصة فى مجالى التعليم والإسكان .

وحتى مع التحولات الأعمق فى النظام الاقتصادى المصرى ، ظلت الدولة كمالكة وكمديرة قادرة على التحكم فى الفعاليات الاقتصادية بأكثر مما نراه فى معظم دول العالم . وحتى مع تطبيق برامج الخصخصة فإن الصورة العامة للتعاملات الاقتصادية لا تكاد تخفى الدور المركزى المباشر وغير المباشر الذى تلعبه الدولة المصرية .

إن التفسير الأساسى لهذه الحقيقة يكمن فى الدور التوازني الذى تلعبه بيروقراطية الدولة المصرية ، واستقرار إطارها الذهنى ، والمركب الأيديولوجى المعقد الذى يحركها . فالإطار الذهنى للبيروقراطية المصرية يدور قبل كل شيء حول مصالح الدولة ذاتها . أما المركب الأيديولوجى الذى يستتر خلف توجهات وممارسات بيروقراطية الدولة فيتسم لا بالوسطية فحسب ، بل وبالانتقائية والتوفيق بين المتناقضات.فباعتبارها تجسيدا ووعاء للطبقة الوسطى ، أو لتيارها الرئيسى ، لا تتخلى البيروقراطية المصرية عن ميراث الوطنية المصرية ، ورغم اعترافها بالفوارق الاجتماعية الكبيرة فهى لا تسقط من حسابها العدل الاجتماعى باعتباره من وظائف الدولة . وتعد البيروقراطية ذاتها حارسة على مهمة التحديث التى تركزت لفترة حول البنية الأساسية وفترة أخرى حول التصنيع . وفى نفس الوقت ، فإن هذه البيروقراطية منغمسة تماما فى تفسير وسطى للتراث العربى - الإسلامى . وهكذا تجمع البيروقراطية ببساطة بين ما يبدو للمراقب الخارجى تناقضات نسقية أيديولوجية .

وفى هذا السياق ، تبدو التغيرات النوعية فى السياسات أقرب إلى عمليات التكيف التى تقوم بها جميع الكائنات الحية ، منها إلى تغير فى القناعات والتكوين السياسى والمعتقد الأيديولوجى . وعندما يحدث تطرف بارز فى مجال ما ، تسعى البيروقراطية تلقائيا لإعادة الأمور إلى منطقة الوسط ، وهو ما يتم إما بآليات سياسية ، أو بآليات وظيفية أو إدارية بحتة .

إن الطابع البراجماتى للبيروقراطية المصرية لا يتجلى فقط فى المجال

الاستراتيجى ، وإنما يظهر ـ ربما بالقدر نفسه ـ فى مختلف السياسات النوعية والعامة ، بما فيها المجال الاقتصادى والذى شهد أكثر التغيرات عصبية .

□ رابعا : ضآلة الضغوط الداخلية

إن محدودية التغير فى النظام السياسى المصرى منذ ثورة ١٩٥٢ ، وبالرغم من هزيمة عام ١٩٦٧ ، تجد تفسيرها الأساسى فى ضآلة ضغوط الساحة السياسية الرامية إلى التغيير .

وقد شهدت البلاد تعاظم هذه الضغوط بالفعل خلال الفترة من ١٩٦٨ حتى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . وتمثلت هذه الضغوط فى الحركات الطلابية والعمالية جنبا إلى جنب مع ضغوط المثقفين . غير أنه حتى عندما وصلت هذه الضغوط إلى قمتها طوال الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ وحتى حرب أكتوبر ، تمكنت بيروقراطية الدولة من مقاومتها بكفاءة ملحوظة . وخلال سنى التسعينات ، يمثل صعود الإرهاب الدينى شكلا جديدا للتحدى . غير أنه لم يعد يخفى حتى على المراقب غير المتخصص أن ضغوط الإرهاب لم تغير شيئا ، وأن الإرهاب نفسه فى طريقه إلى الانحسار وربما الانهيار .

إن شرعية نظام يوليو ١٩٥٢ قد شهدت بعض الاهتزازات فى مناسبات عديدة داخلية وخارجية مثل أزمة ١٩٥٤ ، وهزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وانتفاضة الخبز عام ١٩٧٧ ، وتمرد الأمن المركزى عام ١٩٨٦ . ولكنَّ أيا من هذه الأزمات لم يفض إلى العصف بشرعية هذا النظام ، على الأقل بالمعنى الإيجابى لهذا التغيير : أى احتشاد قطاعات كبيرة ومؤثرة من المجتمع وراء بديل سياسى على نحو نشيط يؤدى بضغوطه المتراكمة إلى إحداث تغيرات نوعية فى النظام السياسى .

وبالنسبة لهزيمة ١٩٦٧ ، لم يحدث سوى اهتزاز مؤقت للشرعية السياسية للنظام السياسى المصرى ، لأسباب عديدة شرحنا بعضها فى بداية هذا البحث .

أما أهم هذه الأسباب فهى خوض حرب أكتوبر المجيدة ، وما ترتب عليها من إحياء لشرعية النظام السياسى فى مجال الوطنية المصرية . ويؤكد ذلك أن الضغوط التى نشطت خلال الفترة ٦٨ ـ ١٩٧٣ كادت تختفى كلية فى أعقاب حرب أكتوبر مباشرة .

إن ضآلة الضغوط الداخلية للتغيير تظهر كحقيقة جلية إذا ما رصدنا شعبية الأحزاب السياسة القائمة . إن تحول هذه الأحزاب إلى كيانات سياسية صغيرة ، وغير مؤثرة لا يعزى إلى غياب الديموقراطية فحسب ، بل إنه يرجع أساسا إلى عجزها عن حشد تعبئة سياسية جماهيرية فعالة ، لإحداث التغيير الذى تراه فى النظام السياسى .

وتظهر الدعوة للتغيير فى إطار الساحة السياسية المصرية أقرب إلى « المزاج » منها إلى « حالة متبلورة » للرأى العام فى البلاد . كما أنها تظهر مقبولة عندما تحصر ذاتها فى « التغيير داخل النظام » وبآلياته ، وليس « كتغيير للنظام » ومن خارج آلياته .

ومما لا شك فيه أن ضآلة هذه الضغوط للتغيير السياسى والطابع « المذاهبى » ، وليس السياسى المتبلور لدعوات التغيير من أهم خصائص الوضع السياسى والاجتماعى فى مصر . إن تفسير هذا الوضع يعود إلى اعتبارات كثيرة ومعقدة ، منها الميراث السياسى ، وطبيعة الثقافة السياسية ، ومن أهم هذه الاعتبارات الكفاءة النسبية للبيروقراطية المصرية فى مواجهة المشكلات المتفجرة .

فقد حرص حتى الرئيس عبد الناصر الذى تمتع تقليديا بشعبية طاغية على ألا يؤدى العبء الاقتصادى للحرب إلى تخفيض جذرى للمستوى المعيشى للمصريين . وفضّل عوضا عن ذلك تخفيض معدلات الاستثمار والادخار الحقيقية . ولم يقم الرئيس السادات سوى بمحاولة واحدة فاشلة لتخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق رفع إدارى للأسعار عام ١٩٧٧ ، وسريعا ما عاد ليظهر كبطل للفقراء مثلما ظهر كبطل للأغنياء ، من خلال منحه « معاش السادات » لمن لا تغطيهم مظلة التأمينات الاجتماعية . وحرص الرئيس مبارك بأقصى طاقته على ألا يضغط على مستوى المعيشة كضريبة حتمية للإصلاح الاقتصادى .

ولم تشهد مصر قط منذ هزيمة ١٩٦٧ انهيارات بالمعنى المباشر للكلمة فى مستوى المعيشة غير أزمات محددة ومؤقتة ، مع ميل الخدمات العامة للتدهور على المدى الطويل ، سعت الدولة لتعويضه - بالنسبة لقطاعات معينة - من خلال تشجيع القطاع الخاص على القيام بذلك الدور والوفاء بمتطلباته ، ولو إلى حد معين .

يونيو ١٩٦٧

□ د. عبد المنعم سعيد

التغير فى السياسة الخارجية بعد الهزيمة

□ الدكتور عبد المنعم سعيد : مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الذى بدأ به فى ١٩٧٥ باحثا ورئيس وحدة ونائبا للمدير . حاصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة نورثرن إلينوى الأمريكية . اختير زميلا باحثا فى مؤسسة بروكنجز الأمريكية ، وعمل مستشارا سياسيا بالديوان الأميرى فى قطر . نشر بالعربية عدة كتب ومقالات عن النظام العالمى والعلاقات العربية . وأسهم بعدة بحوث ومقالات نشرت فى فرنسا والسويد وسنغافورة عن الأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط .

مقدمـــة

محددات السياسة الخارجية المصرية

كانت الهزيمة فى حرب يونيو ١٩٦٧ حدثا فارقا فى السياسة الخارجية المصرية ربما لم يعادله حدث فى التاريخ المصرى الحديث ، خاصة منذ التغير الجذرى فى النظام السياسى المصرى بدءا من ثورة يوليو ١٩٥٢ . وبالتحديد فإن الهزيمة كانت المطرقة التى نزلت على رأس السياسة الخارجية المصرية ، وجعلتها تتحول من المثالية إلى الواقعية ، ومن العمل على تحقيق أهداف غير محدودة يصعب على القدرات المصرية موافاة مطالبها ، إلى أهداف محدودة تتواءم معها القدرات المصرية ويمكن إدراكها . ولم يكن هذا التحول سهلا أو ميسرا ، أو تم فجأة ودون إنذار ، وإنما تم من خلال عملية تدرجية صعبة للتواؤم والتكيف بدأت علاماتها فى الظهور فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ولكنها وضحت بشكل بارز فى عهد الرئيس أنور السادات ، ومن بعده فإنها تكاد تكون الحاكمة للسياسة المصرية حتى اليوم فى عهد الرئيس حسنى مبارك .

وبشكل عام فإن السياسة الخارجية المصرية - مثلها مثل معظم دول العالم - حكمتها فى معظم الأحوال مجموعة من العوامل وقعت فى مقدمتها ضرورات الأمن القومى ، وطبيعة البيئة الخارجية التى تتحرك فيها ، والتطور فى البيئة الداخلية خاصة ما يتعلق بطبيعة النظام السياسى . ولكن الهزيمة المصرية فى يونيو ١٩٦٧ خلقت ظرفا خاصا جعلت من تجاوز الهزيمة واسترداد الأراضى المصرية المحتلة أولوية تفرض نفسها على كل السياسات المصرية داخلية كانت أو خارجية ، ولا نبالغ فى القول إن الدرس الذى تعلمته مصر فى ذلك العام لا يزال حاكما لسياستها الخارجية حتى الآن . ولكن القول بتأثير هذا المتغير المهم ، لا ينفى أبدا بقاء أهمية العوامل المذكورة فى التأثير على السياسة الخارجية وصنعها (وربما كانت أهمية الهزيمة فى هذا النطاق أنها فرضت على مصر إعادة ترتيب أولوياتها) وعلى طريقتها وسياستها لخدمتها .

وحتى ندرك الأهمية المحورية لحرب يونيو ١٩٦٧ على السياسة الخارجية المصرية ، قد يكون من المفيد إلقاء نظرة على العناصر الأساسية المشكلة لها ، ثم بعد ذلك ندلف إلى النظر فى تأثيرات الهزيمة على التعامل مع هذه العناصر .

فمن زاوية ضرورات الأمن القومى ، فقد تولدت المصالح الأمنية المصرية من اعتبارات الجغرافيا والتاريخ . فالجغرافيا وضعت مصر عند الركن الجنوبى الشرقى للبحر المتوسط ، والشمالى الشرقى للقارة الإفريقية ، وعند ملتقى القارات الثلاث للعالم القديم ، وعند نقطة النهاية لرحلة نهر النيل الطويلة من قلب إفريقيا ، ومن ثم فرضت عليها حساسية خاصة فى التعامل مع إطارها الإقليمى عبر حدودها البرية ، ومع إطارها الدولى عبر حدودها البحرية . أما التاريخ فقد طبعها بالوحدة السياسية حتى أنها عرفت ظاهرة الدولة STATENESS لمدة تقرب من ستة آلاف عام . صحيح أن استقلال هذه الدولة كان له قصة مغايرة ، فمنذ الغزو الفارسى لمصر عام ٥٢٥ قبل الميلاد فإن التطور السياسى المصرى حدث فى ظل الهيمنة الأجنبية . ولكن فى كل الأحوال فإن مصر بقيت لها ذاتية سياسية خاصة بشكل أو بآخر ضمن حدودها الراهنة حتى ضمن إمبراطوريات جبارة وعاتية . على أى الأحوال فإن التاريخ والجغرافيا معا قد حددا الجبهات التى على مصر التعامل معها ؛ درءا لأخطار أو انتهازا لفرص ، تحمى أمنها القومى ، أو تعزز من مكانتها ودورها الإقليمى والعالمى . وزادت هذا التحديد حدة عملية بناء الدولة القومية المصرية فى صورتها الحديثة ، مع تولى محمد على أمور مصر عام ١٨٠٥ ، وإنشاء أول جيش قومى مصرى .

- **الجبهة الأولى** التى كان على مصر التعامل معها كانت فى الشمال ، فمنه وعبر البحر المتوسط جاءت جيوش الاسكندر المقدونى التى تركت البطالمة فى آثارها ، ومن بعدهم أتى الرومان ، والصليبيون ، ومن بعدهم بوقت طويل القوات الاستعمارية لفرنسا وبريطانيا . ومن الشمال الشرقى زحف إلى وادى النيل عبر جسر سيناء الإفريقى الآسيوى الآشوريون ، والبابليون ، والفرس ، والبيزنطيون ، والعرب ، والأتراك ، وأخيرا الإسرائيليون . هذا التراث الطويل من الغزو الأجنبى شكَّل مخاوف ومدركات الأمن القومى المصرى . وفى العصور الحديثة على وجه التحديد ، فإن هذا الخوف ركز على الهيمنة الغربية . فالنضال المصرى ضد الاستعمار البريطانى ومن بعده الهيمنة الأمريكية معبرة عن نفسها فى حلف بغداد أو فى مبدأ أيزنهاور ، شكل لوقت طويل ملمحا رئيسيا للسياسة الخارجية المصرية . وما لا يقل أهمية عن ذلك ، أن إنشاء دولة إسرائيل بمعاونة الغرب فى عام ١٩٤٨ ، شكَّل تهديدا رئيسيا لمصر ، كان عليها التصدى له عبر حروب عديدة . فحقيقة أن إسرائيل قامت على تفسير توراتى للتاريخ ، كما أنه كان لها دوما تأثير قوى على السياسات الغربية ، وحتى توقيع معاهدة السلام لم يكن لها حدود محددة مع مصر . كثفت من التهديد للأمن القومى المصرى .

- **الجبهة الثانية** تحددت فى الجنوب حيث اعتمدت الحياة المصرية على مياه النيل ، ومن ثم فإن الاعتبار الأول للحكومات المصرية كان دوما ضمان تدفق هذه

المياه ، والتأكد من عدم تعرضها للتهديد . وكما ذكر جون ووتربرى فإنه « لا يوجد واد لنهر رئيسى تشارك فيه فواعل مستقلة كثيرة كما هو الحال فى وادى النيل ، كما لا توجد دولة مصب تعتمد تماما فى معيشتها على مثل هذا النهر مثل مصر » . وكان معنى ذلك أن مصر عملت دائما على ألا تقوم أية قوة معادية بالتحكم فى منابع النيل ، أو التلاعب بتدفقاته إلى مصر . ولحسن الحظ ، إنه بسبب مجموعة مركبة من العوامل السياسية ، والقيود التكنولوجية فى وسط وشرق إفريقيا ، فإن هذا التهديد لم يصبح واقعا لفترة طويلة .

☐ **أما من زاوية البيئة الخارجية لمصر** ، فقد أدى الموقع الجغرافى لمصر إلى أن تصبح السياسات والتوجهات المصرية ذات حساسية تجاه العوامل والأفكار المولدة من قبل البيئة الدولية والإقليمية . وفى عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، دأبت البيئة على التغير بسرعة بطريقة طرحت تهديدات ، وفى نفس الوقت قدمت العديد من الفوائد والفرص لمصر .

أولا ، عكس هيكل توزيع القوة بعد عام ١٩٤٥ عالما ثنائى القطبية ينقسم إلى كتلتين عظميين . وسيطر على السياسات الدولية صراع سياسى وإيديولوجى فى أوروبا ، بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . وقامت هاتان الدولتان العظميان بتنظيم قوتهما من خلال مجموعة تحالفات كان لكلتيهما فيها الميزة السياسية والعسكرية . وفى نهاية الأمر ، انتشر النزاع من أوروبا إلى آسيا ، والشرق الأوسط ، وإفريقيا ، والكاريبى ، وأمريكا اللاتينية . وقد كيفت القوتان العظميان التنافس بينهما مع نماذج متغايرة الخواص ومتدفقة للسياسات الإقليمية والمحلية والتى تصاعدت نتيجة لانهيار النظام الاستعمارى . ولم ينقسم العالم وفقا لخطوط عسكرية واستراتيجية وحسب ولكن انقسم أيضا على مستوى الحدود السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد عكس إدراك كل كتلة للأخرى مثل هذه الانقسامات . وفى فترة الحرب الباردة ، شكلت تلك الثنائيات - مثل استعمارى وتحررى ، أو اشتراكى ورأسمالى ، أو استبدادى وديموقراطى - شعارات لعالم ثنائى القطبية . ومن الناحية العملية ، كانت الحرب الباردة فى الأساس عبارة عن مباراة ذات عائد صفرى بين القوتين العظميين اللتين ظنتا أى أن عدوان بواسطة أى دولة صغيرة ، أو إجراء تغيير فى نظامها السياسى من شأنه تحويل كفة التوازن الدولى للقوة تجاه إحدى الكتلتين .

ثانيا ، ونتيجة الحرب الباردة ، انغمست القوتان العظميان بعمق فى داخل الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط ، وزاد ذلك من خطر الصراعات ، وعدم الأمان فى تلك المنطقة . ومع اعتماد دول الشرق الأوسط على المساعدات العسكرية والاقتصادية

المقدمة لها من القوتين العظميين ، فقد كان على السياسات الإقليمية الاستجابة للتصاعد والانخفاض فى حدة الصراعات فى الشرق الأوسط بين هاتين القوتين . واستجابت السياسات الإقليمية لمناخ الحرب الباردة فى فترة الخمسينات والستينات ، فقد كانت معركة حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، والصراع العربى - الإسرائيلى فى عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، والحرب الأهلية فى لبنان ١٩٥٨ ، والحرب الأهلية فى اليمن ١٩٦٢ ، أمثلة للتوترات والصراعات الإقليمية والتى مثلت امتدادا جزئيا للتوترات والصراعات الدولية .

□ **وبالنسبة لعامل البيئة الداخلية** ، فإن الفكرة الأساسية فى التاريخ المصرى الحديث هى النمو المطرد فى مركزية الدولة وقدرتها على السيطرة على الأنشطة السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية . فالتوسع الاقتصادى الذى أسسه محمد على ، مضى فيه إسماعيل قدما ، واستمر إبان فترة الاحتلال البريطانى وتم تكثيفه فى عصر ما بعد ١٩١٩ . وكانت مصر الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) هى « العصر الذهبى » للمركزية حيث اتسمت مصر بنظم سياسية واقتصادية على درجة عالية منها .

حرب يونيو ١٩٦٧ وما بعدها

إن العوامل المؤثرة فى تشكيل السياسة الخارجية المصرية كانت فى واقع الأمر تمثل منظومة متكاملة تتداخل فيها ضرورات الأمن القومى مع البيئة الخارجية والداخلية للنظام السياسى . والواقع إن النفوذ المصرى فى منطقة الشرق الأوسط بوجه عام ، والمنطقة العربية بوجه خاص ، ومن ثم فى النظام الدولى ، ارتبط خلال الفترة ما قبل يونيو ١٩٦٧ بمدى قدرة مصر على توفير نموذج سياسى واقتصادى واجتماعى يكون له إشعاعاته المؤثرة خارج مصر إقليميا ودوليا . وكان النموذج الناصرى القائم على التنمية الاشتراكية ، والتنظيم السياسى الواحد فى الداخل ، وأيديولوجية القومية العربية ، وعدم الانحياز فى الخارج ، مؤثرا حتى تبنته العديد من البلدان العربية ، ونظرت إليه دول العالم الثالث باحترام بالغ ، والدول الرئيسية فى النظام الدولى بالتقدير . وباختصار شديد فإن هذا النموذج كان فيه ما يدفع العديد من الدول إلى تقليده ، أو تقديره ، أو الرهبة والخوف منه .

ولكن هزيمة يونيو ١٩٦٧ بحجمها الهائل وما أدت إليه من فقدان أراض مصرية شاسعة ، جاءت لكى تضع هذا النموذج موضع الشك والمراجعة ، ليس فقط من جانب القيادة المصرية ولكن أيضا من قبل الجماهير المصرية والعربية التى وضعت ثقتها فى هذا النموذج . وربما كان أهم النتائج التى نجمت عن الهزيمة هو إدراك الحدود والإمكانيات والقدرات التى تستطيع السياسة الخارجية المصرية التحرك من خلالها .

وربما كان قرار الحرب الخاص بتحرير الأراضى المصرية المحتلة ، باعتباره القرار الفاصل فى شرعية الحكم ، هو الذى قاد إلى إعادة تشكيل السياسة الخارجية . ولا يعنى ذلك أن باقى العوامل الأخرى لم تلعب دورها ، فلا البيئة الخارجية كانت ساكنة ، بل عرتها تغيرات بالغة الأهمية خلال الفترة التى تلت الحرب ، كان أهمها التحول التدريجى نحو سياسة الوفاق . فبنهاية الستينات أصبح عهد الوفاق فى العلاقات الدولية أكثر وضوحا . فتلك السياسة جاءت لتعنى نموذجا للتفاعل بين القوى الكبرى ، بغرض تجنب وقوع حرب نووية ، والوصول إلى تسوية مؤقتة تقوم على شبكة عمل من الاتفاقات (خاصة فى مجال الحد من التسلح) والتفاهم تعقد سويا من خلال عملية مقايضة ورابطة من التسويات المتبادلة . ومن هذا الإدراك ، مثّل الوفاق فى العلاقات الدولية استراتيجية القوى العظمى لإدارة العلاقات العدائية فى النظام الدولى . كذلك لم تكن البيئة الداخلية ساكنة بدورها فى داخل مصر ، خاصة مع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتولى الرئيس السادات للسلطة ، والذى لم يكن تغيرا فقط على مستوى الأشخاص ، وإنما تغيرا فى الرؤى والاستراتيجيات .

إدراك الحدود : القرار المصرى بالحرب المحدودة

فى ٥ أكتوبر ١٩٧٣ أرسل الرئيس السادات إلى المشير أحمد إسماعيل على ، وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة المصرية ، توجيها استراتيجيا تضمن قراره النهائى بشن الحرب على إسرائيل فى اليوم التالى . وتضمن التوجيه ثلاث مهام : (١) إنهاء حالة الجمود العسكرى ، وكسر وقف إطلاق النار اعتبارا من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . (٢) إيقاع أكبر كمية ممكنة من الخسائر بالعدو : أشخاصه ، وأسلحته ، وتجهيزاته . (٣) العمل على تحرير الأراضى المحتلة فى مراحل متتابعة وطبقا لنمو وتطور الاحتمالات وإمكانيات القوات المسلحة . هذه المهام كانت تستند على تحليل استراتيجى وسياسى ، أرسله السادات إلى المشير فى أول أكتوبر ، بعد عرضه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقام على تحدى نظرية الأمن الإسرائيلية من خلال توقيع أكبر قدر ممكن من الخسائر لإقناع القادة الإسرائيليين بأن استمرار احتلال الأراضى المصرية سوف يتطلب ثمنا غاليا لا تستطيع إسرائيل دفعه . وعلى المدى القصير فإن هذا التحدى لنظرية الأمن الإسرائيلية يمكنه أن يؤدى إلى حل مشرف لصراع الشرق الأوسط ، وعلى المدى البعيد فمن الممكن أن يؤدى إلى تغير فى التفكير والمعنويات الإسرائيلية و « نواياها العدوانية » . إن جوهر القرار المصرى كان شن حرب محدودة تغير من الموقف الدولى الذى يحيط بالجمود الدبلوماسى فى الشرق الأوسط ، وتؤدى إلى الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

إن قرار الحرب المحدودة كان نتيجة عملية تدرجية طويلة الأمد بدأت بعد الهزيمة المصرية فى يونيو ١٩٦٧ . إن كلا من عبد الناصر والسادات كانا يدركان أن بقاءهما فى السلطة سوف يتوقف على قدرتهما على استعادة الأراضى المصرية المحتلة . ورغم أن كليهما سعى إلى حل دبلوماسى للأزمة ، فإنهما كانا مقتنعين أن الحل العسكرى قد يكون ضروريا لكى يعزز الموقف التفاوضى المصرى ، أو يحل محله إذا فشل . وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ فإن عبد الناصر كان مواجها بخيارين عسكريين : حرب عصابات ، أو حرب تقليدية . وقد اختار عبد الناصر الأخيرة نظرا للأوضاع الجغرافية لسيناء التى لا تسمح بعمليات حروب العصابات ، ومن ثم اختبر استراتيجية الحرب التقليدية فى حرب الاستنزاف مع إسرائيل اعتبارا من نهاية عام ١٩٦٨ وحتى أغسطس ١٩٧٠ . وقامت هذه الحرب على القصف المستمر للمواقع الإسرائيلية ، وشن الغارات على الأهداف الإسرائيلية فى سيناء عبر قناة السويس ، وردت عليها إسرائيل باستخدام سلاحها الجوى ، وقصف أهداف عسكرية ومدنية فى العمق المصرى ، وانتهت فى ٧ أغسطس ١٩٧٠ نتيجة مبادرة وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز .

ولكن خلال حرب الاستنزاف فإن عددا من خطط العمليات الحربية تم فحصها من قبل القيادة المصرية ، كل منها كان يتناسب مع ما كان يعطيه ، أو يتوقع إعطاؤه من قبل الاتحاد السوفيتى لمصر . الأولى من هذه الخطط كانت « التحرير » ، وبعدها جاءت الخطة « جرانيت - ١ » التى كانت تسعى لإقامة رأس كوبرى فى شرق القناة . وبعدها جاءت الخطة « جرانيت - ٢ » التى تصل بالعمليات العسكرية المصرية إلى الممرات فى سيناء . وبعد أن تولى محمد أحمد صادق وزارة الحربية فى سبتمبر ١٩٧٠ وجد أن هذه الخطط ليست كافية ، ومن ثم صمم خطة جديدة تصل إلى حدود مصر الدولية ، وبعدها مدها لكى تشمل تحرير قطاع غزة أيضا . هذه الخطط الأخيرة ذهبت أكثر مما ينبغى بعيدا عن القدرات المصرية الفعلية حتى إن اللواء سعد الدين الشاذلى ، رئيس الأركان المصرى ، توصل فى يوليو ١٩٧١ إلى « أنه من المستحيل لنا شن هجوم واسع النطاق لتدمير تشكيلات العدو فى سيناء ، أو لنجبره على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة . إن كل قدراتنا لن تسمح بأكثر من هجوم محدود . إن الهدف الممكن هو عبور القناة وتحطيم خط بارليف ، ثم اتخاذ موقف دفاعى » .

وعندما قدم اللواء الشاذلى خطته لعملية محدودة فى سيناء إلى وزير الحربية فإن الأخير رفضها على أسس سياسية وعسكرية : سياسية لأنها لن تحقق شيئا لأن سيناء سوف تبقى تحت الاحتلال الإسرائيلى ، وعسكرية لأنها سوف تسبب مشاكل لمصر أكثر مما تسبب لإسرائيل . فالمواقع المصرية فى ذلك الوقت كانت محمية بقناة السويس ، ومن ثم فإن نقل الخطوط الدفاعية المصرية إلى شرق القناة سوف يحرمها من هذا المانع

المائى ، ويخلق خطوطا هشة للمواصلات على الجسور المصرية . لقد كان « صادق » مقتنعا أنه عندما تقرر مصر الهجوم فإنه يجب أن يكون قويا وغير محدود . ولكن بعد نقاش طويل فإن العسكريين المصريين توصلوا إلى حل وسط جوهره خطتان : الأولى وعرفت « بالعملية ٤١ » ، وبعد ذلك فى ١٩٧٢ سميت « جرانيت ـ ٢ » ، ومهمتها الاستيلاء على ممرات سيناء المركزية ـ حوالى ٣٠ إلى ٤٠ ميلا شرق القناة . هذه الخطة يجرى تطويرها بالتعاون مع المستشارين السوفيت فى مصر . والخطة الثانية كانت أقرب للقدرات المصرية الفعلية ، وكان هدفها محدودا بتحقيق اختراق قدره من خمسة إلى ستة أميال شرق القناة ، وسميت « المآذن العالية » ، على أن يتم إعدادها فى سرية تامة بعيدا عن السوفيت .

وليس معروفا تماما أين كان موقف السادات من هذه الخطط ، ولكن المعروف أنه أعلن فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ أن مصر لن تدع العام يمر دون معركة المصير ، حتى ولو كلفها ذلك مليون شهيد ؛ لأن مصر لم تعد على استعداد لتحمل حالة اللاسلم واللاحرب . وعلى الأرجح فإن إعلان السادات عن كون عام ١٩٧١ عام الحسم ، كان يعنى أنه يميل إلى أهداف خطة « جرانيت ـ ٢ » مستندا فى ذلك إلى تحليل معين لطبيعة العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، وموقعها فى إطار الحرب الباردة فى النظام الدولى . ولكن السادات كان عليه أن يدرك حدود هذه العلاقة ، والتغيرات الحادثة فى العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية التى جعلت لمقتضياتها من وجهة النظر السوفيتية أولوية على علاقات موسكو بالقاهرة . ويبدو أنه أساء التقدير فيما يتعلق بمعاهدة الصداقة والتعاون المصرية ـ السوفيتية التى وقعها فى مايو ١٩٧١ ، والتى بناء عليها سافر إلى موسكو فى أكتوبر من ذات العام لكى يبرم أكبر صفقة سلاح تم عقدها بين البلدين . ولكن العام مر دون وصول السلاح السوفيتى المتفق عليه ، وانتهى عام الحسم دون حسم ، وعقد الأمور أكثر نشوب الحرب الهندية الباكستانية فى ٣ ديسمبر ، والتى عندها قام الاتحاد السوفيتى بإعادة نشر طائرات « ميج ـ ٢١ » و « تى .يو ـ ١٦ » وصواريخ سام للدفاع الجوى من مصر للهند . ورغم أن عدد الوحدات التى تم نشرها كان محدودا ، فإن السادات رأى فى هذا العمل ما هو أكثر من عمل رمزى ، وأثار مع السوفيت الاعتراضات التالية :

١ ـ أن السلاح السوفيتى والأطقم المقاتلة استخدمت ضد دولة إسلامية .

٢ ـ أن موسكو قدمت مساعدة كافية للهند لكى تحقق أهدافها بينما فشلت فى تقديم نفس المستوى من المساعدة لمصر .

٣ ـ أن هدف الهند كان أساسا التوسع الإقليمى ، فى حين كان هدف مصر أكثر مشروعية ، وهو استعادة أراضيها المحتلة .

٤ ـ أنه كان يوجد خطر أكبر للمواجهة بين القوى العظمى فى المحيط الهندى ؛ لأن باكستان كانت حليفا رسميا للولايات المتحدة بينما إسرائيل ليست إلا دولة صديقة لها .

٥ ـ أن الأفعال السوفيتية والتى شملت نقلا جويا لقطع الغيار من مصر قد قللت الاحتياطيات المصرية ، ومن ثم دفعت إلى إلغاء خطط الهجوم المصرية .

ورغم زيارات السادات إلى موسكو فى فبراير وأبريل عام ١٩٧٢ ، فإن العلاقات المصرية السوفيتية تدهورت أكثر بسبب التأخير السوفيتى فى شحن السلاح إلى مصر ، ورفض موسكو إمداد مصر بالأسلحة الهجومية القادرة على ردع التفوق الإسرائيلى فى السلاح الجوى . وعندما انعقدت القمة السوفيتية الأمريكية فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ وانتهت دون إحراز تقدم فى مشكلة الشرق الأوسط ، بل دعت إلى « الاسترخاء العسكرى » فى المنطقة ، فإن السادات توصل إلى أن الاتحاد السوفيتى ليس قادرا ، أو غير راغب فى تقديم حل لمشكلة الشرق الأوسط . وتوصل أيضا إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يمكنهما الاتفاق فقط على وضع المشكلة فى المخزن البارد لسياسة الوفاق . وهكذا توصل السادات إلى أن عملا عسكريا ضمن حدود القدرات المصرية أصبح ضروريا ، ومن ثم قام بطرد الخبراء السوفيت والمعدات التى تديرها أطقم سوفيتية من مصر فى ٦ يوليو ١٩٧٢ ، وفى نفس الوقت طلب من اللواء صادق أن يعد القوات المسلحة لعملية عسكرية اعتبارا من ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ .

وطبقا لشهادة الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه عن حرب رمضان ، فإن السادات أصبح مقتنعا بأن الحرب المحدودة يمكنها كسر الجمود فى الشرق الأوسط ، وهو ما استدعى المواجهة مع وزير الحربية الذى كان لا يزال معتقدا فى خطة « جرانيت ـ ٢ » الموسعة ، وأن الحرب المحدودة لا يمكنها أن تؤدى إلى مكاسب كبيرة . وتمت المواجهة بين المدرستين فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ عندما قابل السادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ودافع بشدة عن استراتيجية الحرب المحدودة ، مشيرا إلى أنه لو حصل على عشرة ملليمترات من الأرض شرق القناة فإن ذلك سوف يقوى يده فى المفاوضات التالية . ولكن هذه الحجة لم تكن كافية لإقناع بعض الجنرالات ، مما أدى إلى فصلهم جميعا ، بمن فيهم الفريق صادق ، وتم تعيين فريق جديد من القادة العسكريين : الفريق أحمد إسماعيل على وزيرا للحربية ، واللواء سعد الدين الشاذلى رئيسا للأركان ، واللواء عبد الغنى الجمسى رئيسا للعمليات . هؤلاء جميعا كانوا مقتنعين أن خطة « جرانيت ـ ٢ » مستحيلة على ضوء القدرات المتاحة ، ومن ثم ركزوا على العملية المحدودة « المآذن العالية » لكى تنفذ فى الربيع التالى كما كان مقترحا آنذاك .

علاقات مصر مع القوتين العظميين

لقد كان التطور في التفكير الاستراتيجي المصرى نحو استراتيجية للحرب المحدودة تقوم على عمل عسكرى محدود يفتح آفاقا للحركة السياسية والدبلوماسية ، يعنى إدراكا من ناحية لحدود الدور السوفيتي ، كما اتضح من الشرح السابق ، ويعنى من ناحية أخرى أن الولايات المتحدة سوف يكون لها الدور المحورى فى عملية التسوية التى سيكون العمل العسكرى محركا لها . ومن ناحية ثالثة ، فإنه كان كاشفا للقدرات المصرية الذاتية التي ظهر اعتمادها إلى حد كبير على الخارج السوفيتي أو الأمريكى فيما يتعلق بالحرب أو السلام ، فقد بات واضحا أن القدرات العسكرية المصرية الذاتية لا تمكنها من معركة حاسمة ، تقصم بها ظهر القوة العسكرية الإسرائيلية ، وتجعلها تخضع للشروط المصرية فى التسوية سواء فيما يتعلق بالأراضى المصرية المحتلة ، أو بالقضية الفلسطينية التى هى أصل الصراع العربى الإسرائيلى . لقد كان إدراك الحدود هذا على كل الجبهات هو الذى غيّر من الأهداف الاستراتيجية المصرية من تحرير فلسطين إلى إزالة آثار العدوان الناجمة عن حرب يونيو ١٩٦٧ . ومع تخفيض الهدف الاستراتيجي المصرى ، وتخفيض الأسلوب الموصل إليه من خلال حرب محدودة تقود إلى عملية سياسية ودبلوماسية ، بات من الواجب إعادة تشكيل العلاقات المصرية مع القوتين العظميين بحيث تخدم الهدف المصرى ووسيلة تحقيقه من خلال علاقة مع السوفيت تجعل الحرب المحدودة ممكنة ، وعلاقة مع الولايات المتحدة تجعل الدبلوماسية التالية لها منتجة وفاعلة .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى ، وبعد طرد الخبراء السوفيت من مصر فى يوليو ١٩٧٢ ، تدهورت العلاقات المصرية ـ السوفيتية إلى أقل معدلاتها منذ الخمسينيات ، حتى إن موسكو بدأت فى نقل ثقل تركيزها فى العالم العربى من مصر إلى كل من سوريا والعراق ؛ لتكوين جبهة تقدمية فى الشرق الأوسط . ولكن ذلك لم يكن مناسبا لخطط السادات للحرب المحدودة ، ومن ثم فإنه استغل الوساطة السورية التى قدمها الرئيس حافظ الأسد ، لكى يمد تدريجيا بعض الدفء إلى العلاقات بين موسكو والقاهرة . وقد تم ذلك بالفعل بزيارة رئيس الوزراء المصرى عزيز صدقى فى أكتوبر ، ثم زيارة اللواء حسنى مبارك قائد القوات الجوية فى نوفمبر ، وأخيرا وفى ديسمبر أعلن السادات عن تمديده للتسهيلات البحرية المقدمة إلى السوفيت . هذه الخطوة حسّنت من العلاقات السوفيتية ـ المصرية ، وأدت إلى عودة التسليح السوفيتى فى صور قطع للغيار ، وأسلحة دفاعية للدفاع الجوى ، والصواريخ المضادة للدبابات . وبدلا من الطائرة « ميج ـ ٢٣ » قدم السوفيت صواريخ سكود ؛ استنادا إلى أنه بدون أسلحة هجومية لن

يستطيع السادات القيام بالحرب التى يريدها ، ولكنها كانت مناسبة تماما لاستراتيجية الحرب المحدودة التى خطط لها .

وبينما كان السادات يستخلص « الممكن » من الاتحاد السوفيتى لتنفيذ استراتيجية الحرب المحدودة ، فإنه حرص على فتح القنوات مع الولايات المتحدة استعدادا لدبلوماسية ما بعد الحرب لاستخلاص « الممكن » من الأراضى العربية المحتلة ، وفى مقدمتها - بالطبع - الأراضى المصرية . وفى الحقيقة إن حركة السادات لم تكن جديدة كلية فقد سبقتها إرهاصات ، فقد كانت حرب الاستنزاف بدورها حربا محدودة فتحت الطريق للدبلوماسية الأمريكية من خلال مبادرة روجرز التى قبلها عبد الناصر ، والذى من خلالها قبل دورا أمريكيا رئيسيا فى إدارة عملية التسوية . ولكن المبادرة فشلت لأسباب متنوعة . ومع إدراك السادات لحدود الدور السوفيتى فى ظل سياسة الوفاق ، فإنه بات مستعدا أكثر لتوفير الضرورات اللازمة لدور أمريكى نشط بعد الحرب . وكانت الولايات المتحدة قد حثت مصر فى منتصف يونيو ١٩٧٢ ، من خلال السعودية ، للتخلص من الخبراء السوفيت كشرط للعمل الأمريكى من أجل تحقيق الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة . وعلى أى الأحوال فإنه منذ تولى السادات للسلطة فى مصر أخذت العلاقات المصرية - الأمريكية فى التحسن ببطء ولكن بثبات ، وبناء على ذلك تخلّقت ثلاث قنوات للاتصال : أولها القناة الرسمية من خلال وزارتى الخارجية فى البلدين وممثليهما فى القاهرة وواشنطن . والثانية القناة السعودية . والثالثة القناة الخلفية من خلال المخابرات المركزية والمخابرات المصرية . وكان إنشاء هذه القنوات جميعها ضرورة لا غنى عنها لإقامة علاقات مصرية - أمريكية جديدة .

وفى ٢٣ فبراير ١٩٧٣ ، قام حافظ اسماعيل ، مستشار الرئيس السادات للأمن القومى ، بزيارة إلى واشنطن تم ترتيبها من خلال « القناة الخلفية » . وأخبر نيكسون إسماعيل أن المفاوضات بين الولايات المتحدة ومصر سوف تتم من خلال قناتين : قناة سرية يتولاها كيسنجر ، والثانية فى العلن وتتم من خلال وزارة الخارجية . بعدها قام كيسنجر بمقابلة إسماعيل فى يومى ٢٤ و ٢٥ فبراير فى مزرعة خاصة فى كينتكيت حيث أخبر الأخير أنه لن يحدث شيء قبل الانتخابات الإسرائيلية . وفى المقابل أخبره إسماعيل أن التطبيع مع إسرائيل ممكن الحدوث مع الوقت ، وأن الأردن يمكنه لعب دور فى حل المسألة الفلسطينية ، ولكن الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية ضرورة . ومرة أخرى أخبره كيسنجر أن الضمانات الكلامية المصرية ليست كافية ، وأن مصر ينبغى عليها الاستعداد لتقديم تنازلات سياسية وجغرافية . ورغم أن رد كيسنجر كان يعنى دافعا إضافيا لمصر للمضى فى خططها للحرب المحدودة حتى لا تكون مضطرة لتقديم تنازلات جغرافية لا تتحملها شرعية النظام السياسى فى مصر ،

فإن الزيارة فتحت الباب لاتصالات استمرت خلال الحرب وما بعدها وجعلت العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة محورا هاما فى السياسة الخارجية المصرية .

العلاقات مع الدول العربية : حدود القومية العربية

للوهلة الأولى فإن الدول العربية تبدو متجانسة لما تتمتع به من عوامل مشتركة مثل : الثقافة والتاريخ واللغة والتقاليد الدينية والرابطة المؤسسية الممثلة فى جامعة الدول العربية . ومثلها مثل باقى دول العالم الثالث فإنها كانت تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وإقامة نظام سياسى فعال ، ولها تجربة مشتركة فى التعامل مع الهيمنة الأجنبية مما استدعى استجابات متماثلة للموضوعات العالمية وفى مقدمتها الاستعمار والعنصرية ، والتأكيد المستمر على رموز القومية والاستقلال . كل ذلك جعل جمهور الواعين سياسيا بين العرب يعتقدون أنهم يشكلون أمة واحدة ، ومن ثم يجب اتحادها فى دولة واحدة .

إن هذه النظرة حكمت إلى حد كبير السياسة الخارجية المصرية إزاء العالم العربى ، والذى جعله عبد الناصر حجر الزاوية لسياسة مصر الخارجية فى كتابه عن فلسفة الثورة . وشكلت الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) دفعة قوية لفكرة الوحدة العربية لدى القيادة المصرية ، ورغم انتكاستها بالانفصال السورى ، إلا أن ذلك لم يفت فى عضد القيادة المصرية التى رأت ضرورة « تثوير » النظم السياسية حتى يتسنى لها المشاركة فى الهدف العربى الأسمى ، وهو الأمر الذى قادها فى النهاية إلى الدخول طرفا فى الحرب الأهلية اليمنية . وفى الحقيقة إنه رغم سيطرة فكرة الوحدة العربية ، وفق صياغتها المصرية الناصرية ، على العالم العربى ، فإنها من جانب آخر أدت إلى نزاعات وصراعات مستمرة بين الدول العربية ، عبّرت عن نفسها فى مصطلحات : التقدمية فى مواجهة الرجعية ، والثورية فى مواجهة التقليدية ، والدينية فى مواجهة العلمانية ، والتحريرية فى مواجهة العميلة للإمبريالية الغربية . وقد أوضح « مالكوم كير » فى كتابه عن الحرب الباردة العربية أنماط المشكلات التى هيمنت على السياسة العربية .

أولها : أن الادعاء بين القيادات العربية أنها تشكل أمة واحدة كان يعنى أن شئون كل دولة عربية أصبحت موضوعا مشروعا لتدخل الدول العربية الأخرى . وعنى ذلك أيضا أن كفاءة الحكومات العربية فى التعامل مع مشكلاتها المحلية لا تكفى لإعطائها مسوغات الإجادة فى العمل حتى فى نظر مواطنيها ، أو أن لها الحرية فى اتباع السياسة الخارجية التى تقوم على مصالحها القومية الخاصة بها ، وحتى ذلك القدر المحدود من التعاون الإيجابى بين الدول العربية كان دوما يتعرض للاتهام بأنه لم يكن كافيا .

وثانيها : أن المشكلات الأيديولوجية التى نبعت من فكرة العروبة طغت على العلاقات العربية فى عقدى الخمسينيات والستينيات . فبشكل مجرد فإن القول بأنه على العرب الاتحاد كان اقتراحا جذابا ومعقولا ، ولكن حقيقة التنوع فى النظم السياسية ، واختلاف درجات ونوعيات الاعتقاد فى فكرة العروبة وكيفية تحقيقها ، والظروف المختلفة للتطور السياسى والاقتصادى خلقت فوارق ضخمة بين الدول العربية . وتعقدت فكرة الوحدة العربية والعروبة بعد ذلك باختلاطها بمثاليات أخرى مثل الاشتراكية والليبرالية ، التحديث والتقليدية ، الراديكالية والاعتدال .

وثالثها : أن قضية الوحدة لا يمكن فصلها عن المصالح العملية الخاصة بكل دولة عربية ، والتى تقع فى مقدمتها مسألة القيادة المصرية للعالم العربى . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية فإن مصر تصرفت باستمرار على أنها قوة إقليمية عظمى ، لها مصالح ونفوذ فى المنطقة وما وراءها نظرا لما تميزت به من موقع جغرافى مركزى بين مشرق ومغرب العالم العربى ، وعدد السكان الوفير ، والنخبة المتعلمة والمثقفة ، وجيشها القوى . هذا الموقف القيادى المصرى أصبح أكثر تعقيدا مع الثورة المصرية والقيادة الكارزمية للرئيس جمال عبد الناصر . فمن ناحية ، فإن الثورة وفرت لمصر صورة دولة حددت أهدافها وطبعتها بصفة التقدم والمساواة التى ألهبت خيال الجماهير العريضة فى العالم العربى ، وجعلت من عبد الناصر شخصية مميزة ، يسعى الآخرون إلى تقليدها ، والتقرب منها ، والخوف منها فى نفس الوقت . ولكن القيادة المصرية ، من ناحية أخرى ، كان عليها مواجهة التحدى لمواردها المحدودة فى أن يكون لها وجود مؤثر فى أى دولة عربية ، كما حدث مع سوريا بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦١ واليمن بين عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٨ ، أو من قبل التحالفات المضادة التى كونتها دول عربية أخرى بقيادة العراق فى الخمسينيات والسعودية فى الستينيات .

وأخرها ، وربما أكثرها أهمية كسبب للنزاع بين الدول العربية ، القضية الفلسطينية التى مثلت اعتقادا عميقا بين العرب جميعا بأن الحركة الصهيونية شكلت اعتداءً مستمراً على الحقوق العربية ، وأنها قامت بعملية إحلال من قبل مستوطنين استعماريين للسكان العرب المستقرين ، ومن ثم حرمتهم من حق العيش فى ظروف عادية ومن حق تقرير المصير . ورغم هذا الاعتقاد الشائع فإن العرب فشلوا تماما فى التعامل مع الدولة اليهودية فى فلسطين عندما أخفقوا عسكريا فى منع إقامة الدولة عام ١٩٤٨ ، ومنع توسعاتها الكبرى عام ١٩٦٧ ، وكان ذلك راجعا جزئيا إلى الضعف البنائى العربى العام من حيث عناصر القوة ، وإلى الخلافات العربية حول طريقة التعامل مع هذه المشكلة المحورية . وفى الحقيقة فإن هذا الخلاف عمَّق من الانقسامات العربية ؛ لأنه قدم السوط لكل نظام عربى ، لكى يلهب به ظهر النظم العربية الأخرى التى يظنها

متهاونة مع الحق العربى فى فلسطين . وحسب قول مالكوم كير فإن « القول بأن الدول العربية تتفق على مشكلة إسرائيل عندما لا تتفق على شىء آخر هو قول غير صحيح تماما . فعلى النقيض ، وعلى الرغم من أنها مشكلة تبعث على عواطف وشعارات مشتركة ، فإن الدول العربية لم تكن قادرة أبدا على الاتفاق لفترة معقولة على كيفية التعامل معها » .

وكانت حرب يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول فى التاريخ العربى ، عندما هزمت إسرائيل طائفة متنوعة من الأيديولوجيات ، شملت الأردن الرأسمالية الرجعية ، ومصر الثورية الاشتراكية ، وسوريا الثورية الاشتراكية الراديكالية بنفس الدرجة من الحسم . إن هذه الصدمة أدت إلى تغير فى أنماط التفاعلات العربية فيما بين دول القلب العربية ، وبينها وبين المملكة العربية السعودية .

أولا ، إن الانقسام الأيديولوجى بين الكتل العربية الثورية ، وتلك الرجعية لم يعد ذا بال بعد الهزيمة ، وفقدت النزاعات الأيديولوجية فجأة هيمنتها على الساحة العربية فى مواجهة الحاجة الملحة لدول المواجهة لكى تحافظ على بقائها ، وتستعيد أراضيها الضائعة .

وثانيا ، إن اتجاه مصر نحو قيادة العالم العربى ، وما أدى إليه من منازعات ، سرعان ما فقد قوة اندفاعه . وأكثر من ذلك ، فإن موت عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، وتولى أنور السادات للرئاسة المصرية ، أزاح من السلطة واحدة من أكثر الشخصيات إثارة للنزاعات العربية ، وأحضر إلى السلطة شخصية متحررة من الشرعية الأيديولوجية الناصرية .

وثالثا ، إن العداء بين النظم العربية الثورية التى تقودها مصر ، وتلك المحافظة التى تقودها السعودية شحب بسرعة وبزغت مكانه أشكال جديدة من التعاون . وفى مؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ ، وافق القادة العرب على أن تدفع السعودية والكويت وليبيا لمصر والأردن وسوريا دعما سنويا للتعويض عن خسائرها فى الحرب . وفى هذا المؤتمر ، توصل عبد الناصر والملك فيصل إلى اتفاق لإنهاء الصراع فى اليمن مع تحديد موعد لجلاء القوات المصرية قبل نهاية العام . وهكذا أنهى المؤتمر الانشقاق المصرى السعودى الذى كان عاملا مهيمنا على السياسة العربية من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٧ .

ويوضح الجدول (١) والشكلان (١) و (٢) ، وهو ما تم تجميعه من بنك معلومات التعاون والسلام بجامعة نورث كارولينا ، ويقيس التفاعلات الصراعية والتعاونية بين الدول بمقاييس كمية ليس هنا مكان شرحها ، التطورات فى العلاقات المصرية - السعودية ، ونجد فيه أن أعلى نقاط الصراع بينهما كانت فى عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ،

عندما هيمن النزاع فى اليمن على العلاقة بينهما . وبين عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ فإن الصراع بينهما تراجع بشكل ملحوظ بسبب دبلوماسية القمة العربية آنذاك ضد إسرائيل ، إلا أن النزاع فى اليمن مرة أخرى ، ومحاولة السعودية لإقامة تحالف إسلامى لمناوءة الناصرية سرعان ما صعد الصراع فى عام ١٩٦٦ وفى النصف الأول من عام ١٩٦٧ . وبعد حرب يونيو مباشرة فإن الصراع بين البلدين توقف تماما . وعلى جانب التعاون ، فإن العلاقات المصرية ـ السعودية وصلت إلى أقصى أبعادها فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ثم انخفضت بشدة عام ١٩٦٦ لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع بعد حرب يونيو . وبعد وفاة عبد الناصر ، وتولى السادات للسلطة ارتفع التعاون بدرجات متسارعة ، حتى وصل إلى قمته عام ١٩٧٣ . وتعكس قاعدة المعلومات المشار إليها نفس النمط من التفاعلات بين مصر والأردن وسوريا والعراق ، وبينها وبين السعودية ، مع استثناء واحد بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ عندما اختلفت الأردن ودول المواجهة العربية على تواجد منظمة التحرير الفلسطينية فى الأردن .

ورابعا . إن التطور فى العلاقات المصرية ـ السعودية لم يعكس تدهورا فى المركز القيادى لمصر فى العالم العربى ، وإنما عكس الدور المتصاعد للسعودية فى السياسة العالمية ، وفى الشرق الأوسط ؛ نتيجة إنتاجها النفطى ، ونفوذها المؤثر فى تحديد أسعار النفط من خلال منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، وفى النهاية استعدادها المتزايد لاستخدام النفط كسلاح فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى . وفى الحقيقة فإن الدول العربية المنتجة للنفط ، وليس السعودية فقط ، زاد دورها فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى ؛ نتيجة زيادة نصيبها فى السوق العالمية للنفط . فبعد أن كانت هذه الدول تمد الاقتصاد العالمى بـ ٢١٪ من الإنتاج ، فإنها أضحت من عام ١٩٧٠ تقدم أكثر من ٣٢٪ من الاحتياجات العالمية من النفط . ومع الإدراك المتزايد لحقيقة أن هذه الدول كان لديها ٦٢٪ من الاحتياطيات النفطية فى العالم ، وحوالى ٣٦٪ من احتياطيات الغاز الطبيعى ، فإن صوتها فيما يخص الصراع العربى ـ الإسرائيلى بات مسموعا أكثر من أى وقت مضى .

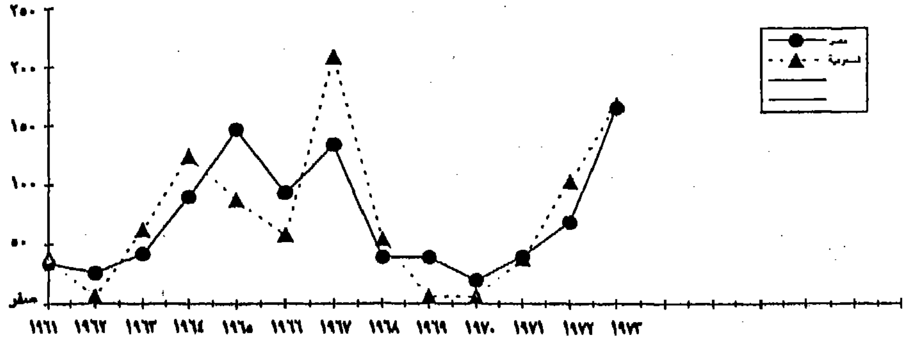
وفى الحقيقة إن حرب يونيو ١٩٦٧ دفعت القيادة المصرية إلى التعامل على نحو أكثر واقعية وإدراكا لطبيعة العلاقات بين الدول العربية وقيامها فى الحقيقة على أساس المصالح القطرية التى قد تكون الروابط العربية أحد أركانها ، ولكنها ليست بالضرورة تشكل كل المصالح الوطنية للدول العربية . وقد بدأ الاتجاه المصرى فى عصر الرئيس جمال عبد الناصر عهدا جديدا مع الدول العربية الأخرى قائما على التهدئة ، خاصة مع الدول العربية المحافظة وفى المقدمة منها السعودية . وظهر ذلك واضحا فى قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ حين قررت الدول العربية المنتجة للنفط أن تجعل من نفطها « رصيدا عربيا ايجابيا

جدول (١)

تفاعلات التعاون والصراع بين مصر والسعودية
١٩٦١ ـ ١٩٧٣

السنة	تفاعلات تعاونية		تفاعلات صراعية	
	مصر	السعودية	مصر	السعودية
١٩٦١	٣٤	٣٩	٦١	٦٠
١٩٦٢	٢٦	٦	٢٦٩	٤٥٣
١٩٦٣	٤٢	٦٢	٧٧٥	٣٩٩
١٩٦٤	٩٠	١٢٤	١٠٩	٢٢
١٩٦٥	١٤٧	٨٨	١٦	١٦
١٩٦٦	٩٤	٥٨	٣٢١	١٢٦
١٩٦٧	١٣٤	٢٠٩	٣١١	٣٩٩
١٩٦٨	٣٩	٥٤	٠	١٦
١٩٦٩	٣٩	٥٤	٠	٠
١٩٧٠	٢٠	٦	٠	٦
١٩٧١	٤٠	٣٨	٠	٠
١٩٧٢	٦٩	١٠٤	٠	٠
١٩٧٣	١٦٦	١٦٩	٠	٠

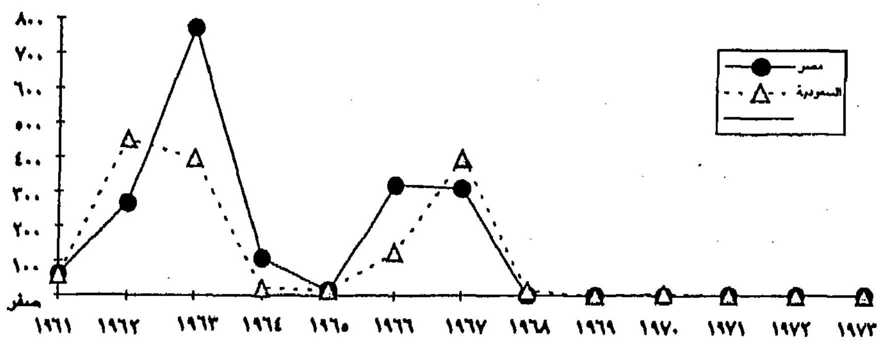
المصدر : **COPDAB**



شكل (١)
تفاعلات التعاون بين مصر والسعودية
(١٩٦١ - ١٩٧٣)

يمكن استخدامه لخدمة الأهداف العربية » ، ومن ثم رفعت الحظر النفطى الذى فرضته عام ١٩٦٧ لكى تحصل على الموارد التى تمكنها من مساعدة الدول العربية المهزومة .

ومع إنشاء « منظمة أوابك » عام ١٩٦٨ ، فإن سلسلة من المواجهات بين الدول العربية المنتجة للنفط ، وشركات النفط الغربية أدت إلى زيادة أسعار النفط حوالى ٤٣٪ ، عام ١٩٧١ ، عما كانت عليه فى العام السابق . وفى أبريل ١٩٧٣ حذر وزير البترول السعودى الولايات المتحدة أن حكومته لن تقبل برنامج التوسع الطموح لشركة « أرامكو » ، ما لم تغير الولايات المتحدة من موقفها إزاء إسرائيل . وفى سبتمبر ١٩٧٣ أعلن الملك فيصل أن التأييد الأمريكى للصهيونية « يجعل من الصعوبة لنا بمكان أن نستمر فى مد الولايات المتحدة باحتياجاتها البترولية ، وحتى أن نحافظ على علاقات الصداقة معها » .



شكل (٢)
تفاعلات الصراع بين مصر والسعودية
(١٩٦١ - ١٩٧٣)

وباختصار ، فإن الموقف العربى كان يتشكل من قبل الدول العربية المنتجة للنفط ، وفى المقدمة منها السعودية ، بطريقة موازية للموقف المصرى لاستخدام سلاح النفط لخدمة الأهداف العربية ، ومن ثم بات ممكنا وضعه فى خدمة أهداف استراتيجية الحرب المحدودة المصرية . ولتحقيق هذه الأهداف فإن السادات اتخذ ثلاث خطوات متوازية لكى يشكل موقفا عربيا مناسبا لاستراتيجية الحرب المحدودة .

أولها : أن يضمن المشاركة السورية فى الحرب ، وهو ما تم بعد لقائه بالرئيس حافظ الأسد فى أبريل ١٩٧٣ . ولكى يقنع الأسد بالمشاركة ، كان عليه أن يطور خططا تصل بالقوات المصرية إلى ممرات سيناء ، وهو ما يعنى بعث خطة « جرانيت - ٢ » ، لأنه كان يعلم أن السوريين لن يكون بمقدورهم المشاركة لو علموا أن مصر تخطط للاستيلاء على أقل من عشرة أميال شرق القناة . ولكن الحقيقة كانت أنه لم توجد لا النية ولا القدرة فى مصر على تطبيق هذه الخطة . وعلى أى الأحوال تم تطوير الخطة لكى تطبق تحت ظروف مناسبة ، وعلى هذا الأساس وافق الرئيس السورى على المشاركة .

وثانيها : أن يسعى السادات لكى يضمن المساهمة من قبل الدول العربية المنتجة للنفط فى المواجهة القادمة . وفى نهاية أغسطس ١٩٧٣ قام السادات بزيارة لدول الخليج ، ولكن أكثر زياراته أهمية كانت للمملكة العربية السعودية ؛ حيث أخبر الملك فيصل بالنية المصرية لكسر وقف إطلاق النار ، ووافق الملك على أنه سوف يستخدم سلاح البترول هذه المرة إذا ما أعطاه السادات وقتا كافيا لتعبئة الرأى العام العالمى .

وثالثها : قام السادات بجمع ما يمكن من التأييد العربى لخططه ، ونجح فى ذلك مع النظم العربية الراديكالية والمعتدلة ، حيث قام فى ٢٧ أغسطس بعقد وحدة اندماجية مع ليبيا لكى يرضى العقيد القذافى ، وفى ١٠ سبتمبر استعاد العلاقات المصرية - الأردنية التى كانت مقطوعة منذ عامين . وفى لقاء للقمة مع الرئيس حافظ الأسد والملك حسين ، تم إخبار الأخير بالنية على كسر وقف إطلاق النار ، وطلب منه أنه فى حالة الحرب ، يتعين عليه حشد قواته فى الشمال قرب الجولان ؛ لكى يمنع القوات الإسرائيلية من ضرب القوات السورية من خلال الأراضى الأردنية .

خاتمة : التغيير فى سياسة مصر الخارجية

لقد كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ سببا أساسيا فى تغيير السياسة الخارجية المصرية نحو إدراك حدودها وإمكانياتها ، ومن ثم انتقلت من صيغة أيديولوجية وأخلاقية للعلاقات الخارجية إلى صيغة عملية وبراجماتية ، تسعى إلى توظيف الإمكانات المختلفة داخليا وخارجيا ؛ وفقا لمحتواها الفعلى ، وليس النظرى فى خدمة أهداف السياسة الخارجية .

وبدلا من وضع هدف « تحرير فلسطين » هدفا أسمى للسياسة المصرية ، أصبح « تحرير الأراضى العربية المحتلة » هو الهدف الممكن ، وبدلا من العمل من أجل توحيد الأمة العربية كشرط لتحقيق أهداف الأمة ، فقد بات الأهم هو توظيف قدرات الدول العربية حسب إمكاناتها واستعدادها ، ووفق توصيفها لمصالحها القومية فى خدمة الأهداف العربية المشتركة . والأهم من ذلك كله أن مصر تخلصت من رومانسيتها فى النظر إلى النظام الدولى ، على الأقل كمحدد لسياستها الخارجية ، ومن ثم أصبحت أكثر حساسية وتقديرا للتوازن الدولى بين القوى العظمى كما هو وليس كما تتخيله .

وفى الفترة الفاصلة بين حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وضعت الأسس لسياسة خارجية مصرية اختلفت جذريا عما كان عليه الحال قبلها .

أولها : إن تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى لم تختلف فى جوهرها فقط ، ولكن اختلفت أيضا فى طريقة التوصل إليها . فأصبح مقبولا من مصر السير على طريق التسوية من خلال خطوات متتابعة ، بدأت مع اتفاقيات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية ، وانتهت بمؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو ، ومن ثم فإن الحل المتصور عن طريق معركة عسكرية قاصمة ، أو مؤتمر دولى يحل كافة الموضوعات المتشابكة للصراع فى حزمة واحدة ناجعة ، لم يعد له مكان .

ثانيها : إن إقامة علاقة استراتيجية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أحد الأعمدة الأساسية للتوجهات الخارجية المصرية على جبهة واسعة من الموضوعات ، انتقلت بها من التوتر والأزمات المتتالية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات إلى التواصل الذى وصل فى مرحلة من مراحله إلى التحالف العسكرى خلال حرب الخليج الثانية .

وثالثها : إن نفس الفترة شهدت قيام علاقة استراتيجية بين مصر والمملكة العربية السعودية غدت المحور الأساسى فى العلاقات العربية المشتركة خلال العقدين التاليين ، باستثناء فترة قصيرة ساد فيها الخلاف بسبب توقيع مصر لاتفاقيات كامب ديفيد . لقد كان هذا المحور « المعتدل » هو الذى حمل على عاتقه مواجهة التوجهات الراديكالية والتوسعية لدول أخرى فى المنطقة ، حينما واجها معا بالتعاون مع سوريا الاتجاه التوسعى الإسرائيلى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والتوجهات التوسعية الإيرانية بالتعاون مع العراق فى حرب الخليج الأولى ، والتوجهات التوسعية والراديكالية للعراق بالتعاون مع سوريا مرة أخرى فى حرب الخليج الثانية .

هذه الملامح الثلاثة للسياسة الخارجية المصرية تولدت كلها نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧ ، ونظن أنها سوف تظل حاكمة لهذه السياسة خلال الفترة المنظورة المقبلة .

يونيو ١٩٦٧

☐ د. أحمد سامح الخالدى

تأملات فى عِبَر حزيران : رؤية غير مكتملة لآثار الهزيمة

☐ **الدكتور أحمد سامح الخالدى :** كاتب فلسطينى متخصص فى الشئون الاستراتيجية والسياسية للشرق الأوسط ، يعمل حاليا كزميل مشارك فى كلية سانت أنطونيز فى جامعة أكسفورد ، وكرئيس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية الفصلية . شارك فى الوفد الفلسطينى فى مؤتمر مدريد وفى مفاوضات واشنطن وطابا والقاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل . عمل باحثا مشاركا فى المعهد الملكى للعلاقات الدولية بلندن . له عدد من المؤلفات عن منطقة الشرق الأوسط .

انتهت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بهزيمة عربية عسكرية ماحقة ، وباحتلال القوات الإسرائيلية لما يقارب ٧٠ ألف كم^2 من الأراضى العربية منها حوالى ٦٠ ألف كم^2 فى سيناء المصرية ، و٦ آلاف كم^2 من أرض فلسطين ، ونحو ألف كم^2 من الجولان السورية .

وإذا كنا لسنا هنا بصدد الغوص فى تفاعلات هزيمة حزيران النفسية والاجتماعية والثقافية ، يكفى بأن نسجل لها أثرا عميقا ومستمرا على مختلف أوجه الحياة العربية . ولعله ليس من المبالغة القول بأن هذه الهزيمة ، شكلت أحد المفاصل الحيوية فى العصر العربى الحديث ؛ لما حملت فى طياتها من إفرازات وتفاعلات لاتزال المنطقة تعيش فى ظلالها حتى هذا اليوم .

خلفيـة

أما على الصعيد العربى السياسي - الاستراتيجى ، فلابد من وضع آثار الحرب فى سياق التطور العام لمسار المواجهة مع إسرائيل منذ حرب ١٩٤٨ . وهكذا ، فقد تميزت الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بارتباك وتضارب غريبين فى الفكر العربى الاستراتيجى . فمن ناحية ، ورغم بعض الاختراقات « للواقعية » السياسية الجزئية أو المؤقتة ، ظل الجسم العربى الرئيسى بوجهيه الرسمى والشعبى ينظر إلى الصراع مع إسرائيل من منظور شمولى وجدانى يرفض الاعتراف بالواقع الجديد القائم على أرض فلسطين بعد ١٩٤٨ ، ويسعى إلى قلبه وتبديده . أما من ناحية أخرى ، فقد بقى الفكر العربى عاجزا عن تطوير هذا المفهوم ونقله من باب التأملات والشعارات ، إلى حيز التنفيذ عبر منظومة استراتيجية عملية متكاملة قابلة للتحقيق . ومن اللافت للنظر أنه بالرغم من مركزية النقاش حول تحرير فلسطين فى الأدب السياسى العربى فى الخمسينات ومطلع الستينات ، بقى هذا الهدف عالقا ما بين الأطروحات القومية القائمة الداعية إلى الوحدة والحشد المسبقين من جهة ، والنظريات العسكرية المبسطة القائمة على فرضية الحسم والانتصار فى مواجهة كلاسيكية على ساحة القتال من جهة أخرى . ولم تخرج بعض المحاولات الهادفة إلى الجمع بين الهدف والوسيلة ، مثل إقامة القيادة

العربية الموحدة عام ١٩٦٤ عن إطار التظاهر السياسى - المعنوى الهادف إلى احتواء مشاعر العجز العربى أكثر منه التحضير للمجابهة الجدية مع العدو .

يمكن القول بأن فى هذا الوصف للحالة الاستراتيجية العربية فى الحقبة السائدة قبل حرب ١٩٦٧ بعض الافتراء على الواقع القائم فى حينه من منظور تاريخى رجعى (retrospective) . فالأولويات والأطروحات العربية فى تلك الحقبة ، علاوة على الضوابط الموضوعية المؤثرة على المؤسسة السياسية - العسكرية العربية برمتها لم تترك المجال أمام الانشغال الجدى فى مواجهة إسرائيل . والواقع أن هذه المؤسسات كانت تدرك إدراكا كاملا خطورة استفزاز إسرائيل ، كما كانت تدرك محدوديات القدرات العسكرية العربية الذاتية . وقد نجم عن هذا الوعى نوع من الفصل المفاهيمى ما بين الطموحات الشمولية مثل السعى إلى « تحرير فلسطين » وإرجاء ذلك فى المقابل إلى مراحل لاحقة غير محددة التوقيت (بعد إنجاز المشروع الوحدوى مثلا) ، وبين الإدارة اليومية الحذرة للنزاع ، والتوترات المستمرة على الحدود مع إسرائيل (١) .

ومن هذه الزاوية ، ليس من الصعب فهم التناقض الكامن فى الموقف العربى عشية حرب ١٩٦٧ . فقد وجدت القيادات العربية نفسها مضطرة للانجرار وراء الضغوط النفسية والمعنوية العارمة الناجمة عن توقعات شعوبها وآمالها بكسر شوكة العدو ، والانتصار النهائى الحاسم عليه ؛ مما أدى إلى تآكل القدرة العربية على السيطرة على حركة التصعيد التى بدأت مع التهديدات الإسرائيلية لسوريا (والمبالغة السوفيتية فى نقل هذا التهديد إلى القيادة المصرية) ، ووصلت ذروتها فى المطلب المصرى بسحب قوات الأمم المتحدة من سيناء ، وشرع الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت فى تنفيذ هذا الطلب ، دون تقدير حقيقى لعواقبه .

ومن اللافت للنظر أن الرئيس عبد الناصر نفسه كان فائق الدقة فى توقعه للهجوم الإسرائيلى الأولى ، كما وأنه كان مصيبا من حيث المبدأ فى قراره بعدم المبادرة إلى الحرب وترك هذه المبادرة إلى الطرف الآخر نظرا للموقف الدولى السائد ، وردود الفعل الدولية السلبية الحادة المحتملة الناجمة عن قيام الجانب العربى بتوجيه ضربة عسكرية أولى إلى إسرائيل . غير أن الارتباك فى الرؤية الاستراتيجية العربية بقى متمثلا فى عدم التناغم الرئيسى بين المفهوم « التحريرى » والموقف العسكرى الدفاعى الرادع الذى تبنته دول الطوق الثلاث - مصر والأردن وسوريا - دون استثناء . ولم تقتصر هذه البلبلة فى إدارة النزاع على الضبابية فى الاستراتيجية العربية العليا فحسب ، بل تجاوزت ذلك لتؤثر على الانتشار **العملياتى** للقوات العربية فى الميدان . فالقوات المصرية فى سيناء بقيت تتأرجح - وبأوامر متناقضة - بين التمترس فى موقف دفاعى

صرف ، وبين القيام بعملية حركية تستهدف القضاء على الهيمنة الإسرائيلية الأولى ، والانتقال إلى هجوم مضاد بمعركة - أو معارك - سريعة حاسمة . ولم يكن من الواضح أبدا إذا ما كانت هذه الهجمات المضادة ستنقل الحرب إلى الأراضى الإسرائيلية بهدف تحرير الأرض ، أم ستقتصر على محاولة تدمير الآلة العسكرية الإسرائيلية على الأرض المصرية نفسها . أما الجيوش العربية الأخرى فلم تصل حتى إلى هذا القدر من التخطيط المسبق (أو عدمه) . فالقوات الأردنية التى دخلت الضفة الغربية فى فترة آيار - مطلع حزيران (مايو - يونيو) ١٩٦٧ اتخذت مواقع دفاعية كلاسيكية عبر نشر ألوية المشاة فى الخطوط الأمامية ، وحشد القوات المدرعة فى مواقع خلفية بهدف صد الثغرات التى قد تنجم عن أية اختراقات إسرائيلية أساسية - أى بمقاربة عملياتية شبيهة إلى حد بعيد بالمقاربة المصرية . وظلت القوات السورية متمسكة بانتشار دفاعى هامد يكاد يخلو من أى استعداد للمبادرة حتى فى التحضير لاستيعاب الضربة الإسرائيلية الأولى ، أو الرد عليها بعملية هجومية مضادة (٢) .

ليس المقصود هنا القيام بمسح تكتيكى - عملياتى نقدى مفصل لانتشار القوات العربية قبيل الحرب ، أو لأدائها خلال المعارك اللاحقة . كما وأنه ليس المقصود النفى الكلى لمنطق القيادات العربية - وبالأخص المصرية - فى سعيها لردع إسرائيل عن الهجوم ، وعدم مدها بالحجج الاستفزازية المبررة لقيامها بالضربة الأولى الاستباقية - وهو ما حدث بالرغم من الحذر والتيقظ العربيين نسبيا . غير أن هذا لا يلغى حقيقة التضارب المستمر بين الهدف العربى السياسى الأعلى المتمثل بتحرير فلسطين والاستخدام العربى الفعلى لأدوات هذا التحرير المفترضة أى القوة العسكرية ، فى الميدان . وإذا كان التركيز العربى ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ (مرورا بحرب ١٩٥٦ التى ساهمت فى تشويه القدرة العربية الذاتية) قد انصب على بناء أدوات القتال والقوة ، وكسب الوقت ؛ بغية « التحضير للمعركة المقبلة » ، فقد كشفت حرب ١٩٦٧ ليس عن الجهد العربى الضائع ، والهدر المبرح للطاقات العربية البشرية والمادية فحسب ، بل التباعد الجذرى ما بين إدارة الصراع بالشعارات والأوهام ، والتهيؤ الحقيقى لمواجهة مقتضيات هذا الصراع ومستلزماته المريرة على أرض الواقع .

بعض الإفرازات

وإذا عدنا إلى محاولة لتقييم إفرازات الحرب ونتائجها الطويلة الأمد على الجانب العربى وعلى أدائه خلال العقود الثلاثة الماضية ، يمكن حصر بعض أهم آثار هزيمة ١٩٦٧ على النحو التالى :

□ **أولا - بداية العملية السلمية :** لا شك أن حرب ١٩٦٧ شكلت المقدمة (ولربما

المقدمة الضرورية من منظور تاريخي مجرد) لانطلاق عملية السلام في المنطقة . فبعد شهور قليلة من الحرب ، وبنهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ قبلت دولتا الطوق الرئيسيتان : مصر والأردن مبدأ **إنهاء** النزاع التاريخي مع إسرائيل عبر المفاوضات السياسية ، وبواسطة مقايضة واضحة بين الإقرار العربي بـ « سلامة » إسرائيل وإعادة الدولة العبرية للأراضي التي احتلتها في الحرب الأخيرة إلى أصحابها . هكذا يمكن القول بأن تقبل الدولتان العربيتان - وإسرائيل - لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ شكل انعطافا تاريخيا لم يشهده النزاع العربي - الإسرائيلي منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ . ومهما كان تقييمنا لمعنى هزيمة ١٩٦٧ ومغزاها ، ومهما كان تقييمنا للبعد المعنوي الحقيقي لعملية السلام التي بدأت مع قرار ٢٤٢ وما تنطوي عليه من تنازلات عربية جوهرية ، فلابد من الاعتراف بأن الأثر المزدوج لاقتران هذين الحدثين كان ولا يزال هائلا على كافة مناحي الصراع العربي - الاسرائيلي . ويكفي الإقرار بموضوعية ودون أي تشخيص سياسي - معنوي ، أنه لولا حرب ١٩٦٧ لما تركزت الجهود الدولية على إيجاد تسوية للنزاع ، ولما كان القرار ٢٤٢ لا يزال يشكل الإطار الرئيسي الموجه لعملية السلام الجارية ، ومرجعيتها المركزية ، بعد مرور ثلاثة عقود على دخوله القاموس السياسي الدولي والمحلي .

ولا ريب أن في هذا الكلام قدرا مهما من الاختصار والاختزال لصورة الموقف العربي بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة . فالتقبل المصري والأردني لقرار ٢٤٢ في حينه ، جاء ضمن توجه عربي أوسع نحو « الرفض » المتمثل في « لاءات » مؤتمر الخرطوم الذي سبق صدور القرار ٢٤٢ بأشهر عديدة . وإذا كان هناك إقرار عربي جزئي بجواز قيام مصر والأردن بمحاولة استرجاع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ عبر الوسيلة الدبلوماسية - التفاوضية ، بقي الصوت العربي العام ينادي بعدم التعامل المباشر مع إسرائيل أو الإقرار والاعتراف بشرعيتها السياسية أو المعنوية . وحتى عند مصر - وعند الرئيس عبد الناصر بالذات - لم تكن هنالك قناعة حقيقية بأن الدولة العبرية على استعداد للتخلي عن مكاسبها الإقليمية - العسكرية ، ولذا فقد بدأت مصر بالتحضير المباشر والجدي لجولة عسكرية جديدة ، تعكس نتائج حرب ١٩٦٧ وتفرض على إسرائيل بالقوة ما لن تقدم عليه نتيجة السجال السياسي أو الدبلوماسي - وقد تبينت ثمار هذا التحضير خلال فترة وجيزة مع انطلاق ما عرف فيما بعد بحرب الاستنزاف في أواخر عام ١٩٦٨(٣) . وبنهاية المطاف لم يترجم الاعتراف المصري بقرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ إلى نتائج سياسية ملموسة إلا بعد مرور عملية السلام بهزة حرب ١٩٧٣ والاشتباك التفاوضي مع إسرائيل الذي انتهى باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ . وإذا ما وضعنا العامل الفلسطيني جانبا ؛ نظرا لخصوصياته وتعقيداته ، فلم ينته الأمر بتسوية

أردنية ـ إسرائيلية حتى عام ١٩٩٤ ، ولازالت مسيرة السلام السورية ـ الإسرائيلية عالقة بل مهددة بالتراجع الخطير حتى هذه اللحظة .

إلا أن كل هذا لا يتعارض مع حقيقة ما ترسّخ فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وبداية عملية السلام ، عبر نافذة القرار ٢٤٢ ، فحركة الصراع العربى ـ الإسرائيلى بدُلت وجهتها ، وانطلقت فى ظل هذين الحدثين المترابطين من طور الصدام « الوجدانى » الكامل إلى طور المواجهة « المحدودة » ، ومن طور المواجهة القدرية إلى طور الصدام المنفتح على احتمالات التسوية . وليس فى هذا أى حكم على مواقف الدول العربية من جوهر الحق العربى فى فلسطين ، أو حقيقة الطبيعة العدوانية للغزو الصهيونى لأرض فلسطين من الأساس . غير أنه من الضرورى فى المقابل الإقرار بعمق التحولات التى واكبت حرب ١٩٦٧ والتى انبثقت عنها بالنسبة لطبيعة الصراع وآفاقه . فمنذ حرب ١٩٦٧ ، دفعت حركة وديناميه الصراع الجانب العربى بالتدريج وبالتراكم نحو الاعتراف بوجود إسرائيل و« حقها » فى البقاء ، وبالتالى نحو محاولة احتواء إسرائيل ، وتقليص دائرة عملها ، بدلا من السعى لاقتلاعها ، والعودة إلى الوضع القائم قبل عام ١٩٤٨ .

□ **ثانيا ـ عقلنة وتهذيب الاستراتيجيات العربية** : رافق التحول النوعى فى طبيعة الصراع مع إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ تطوير وتهذيب للاستراتيجيات العربية وعقلنتها . فهذه الاستراتيجيات الغائمة إلى حد بعيد فى الحقبة التى تلت حرب ١٩٤٨ ، بدأت ترتكز إلى مبادىء عملية تجمع ما بين الهدف والوسيلة ، وقابلة للتحقيق . ومن البديهى أن التخلى ، ولو تدريجيا ، عن الأهداف الشمولية المطلقة ، ساهم فى توضيح الرؤية حول ماهية الصراع : فاسترجاع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ (« محو آثار العدوان ») حل كشعار عملى مكان الشعارات التحريرية السابقة الفارغة المضمون عمليا . وأصبح للأطراف العربية المعنية (أو بالأصح الدول العربية غير الجانب الفلسطينى) تصور واضح نسبيا ليس لآليات العمل السياسى ـ العسكرى فحسب ، بل للنهاية الممكنة للصراع : أى السلام مع إسرائيل بعد استرجاع كافة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ .

وفى هذا السياق تنامى التناغم النسبى بين الأمن السياسى والعمل العسكرى العربيين وبخلاف ملحوظ مع الحقبة السابقة ، وكانت مصر على الدوام هى الرائدة فى ذلك : فحرب الاستنزاف الممتدة بتقطع بين أواخر ١٩٦٨ وأواسط ١٩٧٠ انطوت على حركتين ، الأولى مكتفية ذاتيا (Self-contained) والثانية تمهيدية وتحضيرية للعمل العسكرى الأكبر . وفى الحركة الأولى استخدمت القوة بشكل مدروس وعقلانى ، لمنع تجميد الأمر الواقع على قناة السويس ، وللضغط على إسرائيل والقوى الدولية (بالأخص

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) للتحرك باتجاه التدخل السياسى - الدبلوماسى الجدى لفض النزاع . وقد حققت الحرب أهدافها إلى حد بعيد بعد التدخل السوفيتى العسكرى المباشر لصالح مصر ، وإطلاق الولايات المتحدة « لمبادرة روجرز » فى صيف ١٩٧٠ . أما الحركة التمهيدية - التحضيرية فقد أعطت ثمارها فى حرب ١٩٧٣ التى أكدت إنجازات حرب الاستنزاف واستغلتها استغلالا سليما كاملا(٤) .

أما حرب ١٩٧٣ فلا تزال تشكل النموذج الأفضل لكيفية عقلنة الاستراتيجية العربية بعد حرب ١٩٦٧ ؛ فالاستراتيجية العربية العليا دمجت ما بين كافة آليات العمل المتاحة من تحقيق المباغتة الاستراتيجية والحرب على جبهتين متزامنتين إلى التحرر من القيود الخارجية (مثل الوجود السوفيتى فى مصر) والضغط الفعلى على المجتمع الدولى عبر سلاح النفط . والاستراتيجيات العملياتية تركزت على الأهداف المحددة : الإنجاز العسكرى الواضح المرفق بالإنجاز الإقليمى المحدود ، والإدارة التكتيكية كشفت عن إبداع فى استخدام الأنظمة السلاحية المتطورة (صواريخ م / ط و م / د) وفى عملية عبور قناة السويس التى لا رديف لها فى التاريخ العسكرى المعاصر .

ومهما آلت إليه الحرب من انتكاسات فى مراحلها اللاحقة ، فما من شك فى وقعها الصاعق على موازين القوى ، وعلى النفسية الإسرائيلية ، وعلى التفكير الإسرائيلى العسكرى الذى لا يزال يعانى من عقدة حرب ١٩٧٣ حتى يومنا هذا . غير أن الأهم فى السياق التاريخى العام ، هو أن منعطف ١٩٧٣ جاء كتتمة للتحول المفاهيمى فى الفكر الاستراتيجى العربى بعد عام ١٩٦٧ ، وكنتيجة مباشرة لاستيعاب دروس ١٩٦٧ وفهم أبعادها . وكان للمشاركة **السورية** فى هذه الحرب أهمية خاصة ؛ إذ أنها ثبّتت الانضمام السورى للمنهج العربى الجديد بخطوة حيوية ، وضعت سوريا فى الصف العربى الأول فى مواجهة إسرائيل - بعد أن كانت فى الصف الثانى نسبيا حتى عام ١٩٦٧ - كما أنها حددت الإطار العام للعمل السورى السياسى - العسكرى منذ ذلك الحين .

لسنا هنا بصدد تأريخ الصراع العربى - الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ . فمن الواضح أن أى حدث بحجم حرب ١٩٦٧ سيؤثر بالضرورة على مسار الأحداث اللاحقة فى المنطقة على مختلف الأصعدة ، ويصعب كذلك التكهن بماذا كان سينطوى عليه تاريخ المنطقة ، لولا وقوع حرب ١٩٦٧ أو لولا اختلاف نتائجها ، ولو بشكل جزئى : صد الهجوم الإسرائيلى على سيناء ، أو منع سقوط القدس مثلا . فهل كان لابد فى السياق التاريخى العام من « عقلنة » و« تهذيب » الاستراتيجيات العربية بنهاية المطاف وبكافة الأحوال ؟ وهل كان لابد من أن يتحول الصراع العربى - الإسرائيلى من طوره الوجودى إلى مسار التسوية حتى لو لم تقع حرب ١٩٦٧ ؟ أسئلة لا يمكن الإجابة عنها .

لعل المهم هنا تسجيل نقطة حيوية أساسية : كانت الأنظمة العربية على استعداد مبدئى للتأقلم مع حقيقة وجود إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ مباشرة ، كما ظهر ذلك فى مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩ ، واتفاقيات الهدنة اللاحقة . غير أن نتائج حرب ١٩٦٧ كانت السبب الرئيسى ، والمحرك الأساسى لتطوير مفهوم هذا التأقلم ، وصياغة الاستراتيجيات والسياسات الأقرب إلى التحقيق مما قبل . وبذلك اتجه الصراع فى بعده العربى ، عمليا ، من صراع حول مبدأ قيام إسرائيل إلى صراع حدودى ، ومن صراع حول مبدأ الاعتراف بإسرائيل إلى صراع حول معنى هذا الاعتراف فى شبكة العلاقات الإقليمية والدولية ، وحدود إسرائيل الجغرافية والسياسية النهائية التى يمكن للأنظمة العربية التعايش معها . وبهذا أصبح للأنظمة العربية المعنية أهداف محددة ، كما أتيح المجال أمامها للعمل على ضبط التناغم بين هذه الأهداف والوسائل العسكرية والسياسية - الدبلوماسية المتاحة لها .

ومن الضرورى تسجيل نقطة أخرى فى هذا المضمار : ففى الفترة اللاحقة لحرب ١٩٦٧ انكشفت محدوديات القوة الإسرائيلية ، وحدود ما يمكن لإسرائيل تحقيقه بالقوة المجردة وحدها . وإذا كانت أهداف فريق بن جوريون - ديان - ألون فى الخمسينات ومطلع الستينات قد انصبت على التأهب لاستغلال الفرصة السانحة من أجل توسيع أرض إسرائيل ، فقد شكلت حرب ١٩٦٧ فى الواقع ذروة الانتشار الإقليمى الإسرائيلى ، كما شكلت الأحداث منذ ذلك الحين تراجعا مستمرا فى نطاق السيطرة الإسرائيلية الإقليمية ، فى سيناء وفى الجولان (بعد اتفاقية فك الارتباط عام ١٩٧٤) وحتى فى الأراضى الفلسطينية نفسها بعد عام ١٩٩٣ . وبهذا أصبحت **إسرائيل** بدورها تعانى من خلل فى مفهومها الاستراتيجى الأعلى ؛ حيث إن فائض القوة الإسرائيلية والتفوق الإسرائيلى العسكرى الكلى على العرب لم يضمنا بقاءها فى حدود ما بعد ١٩٦٧ (أى الحدود « الطبيعية » لإسرائيل حسب تعبير بيجال ألون) ولم يكفلا إمكانية التملص من الكوابح المتراكمة على النزعة الصهيونية التوسعية . وهذا بالطبع لا ينفى حقيقة استمرار إسرائيل فى احتلال أجزاء حيوية من الأراضى العربية فى فلسطين والجولان ، أو إصرارها على مواصلة الاستيطان المكثف فيها حتى فى ظل عملية السلام الجارية . غير أن حرب ١٩٦٧ أدخلت إسرائيل فى نقاش أيديولوجى - سياسى - استراتيجى حيوى حول ما هى بالضبط الحدود النهائية للدولة العبرية ، وما هى مبرراتها ، وكيف ومتى يصبح من الواجب الموت فى سبيلها . هكذا ، فمن استراتيجية عليا فيما قبل ١٩٦٧ تطلق العنان للاندفاع الهجومى بأهداف توسعية لا حدود إقليمية ثابتة لها من حيث المبدأ ، انكبت الاستراتيجيات الإسرائيلية فيما بعد حرب ١٩٦٧ على إيجاد التناغم الملائم ما بين توفر القوة الفائضة من جهة ، وضرورة لجمها وتهذيبها لأغراض الدفاع عن حدود

إقليمية لا إجماع داخليا حقيقيا حول صورتها النهائية ، أو توافق حول سلامتها الايديولوجية . ولن تخرج إسرائيل من هذا المأزق على الأرجح إلا بعد مواجهتها بتحولات جديدة ، لعله من الصعب التكهن بشكلها في الظروف الراهنة .

□ **ثالثا - بروز التحالف الأمريكي - الإسرائيلي** : من الصعب المبالغة بأهمية وموقع التحالف الأمريكي - الإسرائيلي السياسي - الاستراتيجي ، وأثره على مجمل التفاعلات الناجمة عن الصراع العربي - الإسرائيلي . ولا يمكن النظر اليوم إلى هذا الصراع من أية زاوية كانت ، دون ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أثر هذا التحالف على كافة الأطراف المعنية وعلى مختلف أوجه الصراع إن كان ذلك بالنسبة لفرص التسوية ، أو احتمالات العودة إلى النزاع المسلح . غير أنه من الأهمية بمكان كذلك النظر إلى الحد الفاصل الذي شكلته حرب ١٩٦٧ ودور الحرب في تطوير نسيج العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية ، ورفعها إلى مكانة تكاد تكون فريدة في العلاقات الأمريكية الخارجية مع العالم بأجمعه(٥) .

ويتبين هذا بوضوح عند تفحص جدول المساعدات الأمريكية إلى إسرائيل ، وكيفية تطورها . وحسب تقديرات دائرة الأبحاث التابعة للكونجرس الأمريكي ، وصل مجموع الدعم الأمريكي الرسمي إلى إسرائيل ما بين ١٩٤٨ و١٩٩٦ إلى ٧٧,٦٢ مليار دولار (أي ما يزيد على ٨٠ مليار دولار إذا ما احتسبت زيادات العام المالي الجاري ١٩٩٧) . وهذا ما يشكل برنامجا من الدعم والمنح لا مثيل له في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة (وتأتي فيتنام الجنوبية في المرتبة الثانية بعد إسرائيل في هذ المجال) . لكن اللافت للنظر أن أكثر من ٩٠٪ من هذا الدعم من حيث القيمة الكلية قد وصل إسرائيل **بعد** حرب ١٩٦٧ ، كما وأن ٩٩٪ من الدعم العسكري للدولة العبرية بشكل خاص وصل إسرائيل في العقود الثلاثة الماضية . وبالمقارنة مع نحو ١,٨ مليار دولار من المنح العسكرية الخاصة لمشتريات الأسلحة ، وحوالي ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية الخاصة لمشتريات الأسلحة ، وحوالي ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية الإضافية من وزارة الدفاع الأمريكية المخصصة لإسرائيل في العام المالي ١٩٩٦ **وحده** ، فإن **مجموع** الدعم الأمريكي من منح وقروض عسكرية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٢ لم يتجاوز مبلغ مليون دولار ، وإن كان هنلك برنامج مهم من الدعم الأمريكي الاقتصادي للدولة العبرية منذ قيامها(٦) .

ولابد من التساؤل حول أسباب هذا التحول الضخم في العلاقات بين البلدين ، والدور الذي لعبته حرب ١٩٦٧ بالذات في دفع هذه العلاقات نحو شكلها الحالي ، ونحو الارتباط الأمريكي - الإسرائيلي العضوي القائم . ولعله هنا يمك العودة إلى نقطتين مركزيتين :

١ ـ كان للانتصار العسكرى الإسرائيلى فى حرب ١٩٦٧ أصداء بالغة فى المنظور الاستراتيجى الأمريكى . وجاءت نتيجة الحرب بشكل خاص لتبرز الدور الوظيفى لإسرائيل فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، وما كان يصوَّر بأنه مد شيوعى فى المنطقة . ومن هنا فإن هزيمة « وكلاء » السوفيت العرب فى الحرب شُكل فى المفهوم الأمريكى ، انتصارا (« بالوكالة » أيضا) للمنظومة الغربية ، وتأكيدا على إمكانية احتواء السوفيت على الصعيد الكونى . ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن حرب ١٩٦٧ وقعت فى فترة كانت فيها الحرب الفيتنامية تتجه نحو التصعيد المستمر ، كما كانت الولايات المتحدة عاجزة عن إنهاء هذه الحرب الفيتنامية تتجه نحو التصعيد المستمر ، كما كانت الولايات المتحدة عاجزة عن إنهاء هذه الحرب بشروطها ، وفرض إرادتها على الفيتناميين بما فى ذلك خسارة واضحة للطرف الراعى الأهم لفيتنام الشمالية والفيتكونج ، أى الاتحاد السوفيتى . أما الانتصار الإسرائيلى ، فقد فتح جبهة جديدة على السوفيت فى المفهوم الأمريكى ، وساهم فى تقويض الموقع السوفيتى السياسى والمعنوى على الصعيد الدولى . ومن أحد أهم مفاتيح التقارب الأمريكى ـ الإسرائيلى بعد ١٩٦٧ مباشرة ، الصدمة التى أحدثتها إسرائيل على صعيد كشف « عدم فعالية » الأسلحة السوفيتية المستخدمة لدى الجيوش العربية ، والاستعداد الإسرائيلى لإشراك الجانب الأمريكى فى أسرار هذه الأسلحة ، وسبل التصدى لها . وهكذا ، فإن الحرب الباردة المحتدمة آنذاك ساهمت بتحريك أمريكا باتجاه إسرائيل بشكل رئيسى ، وبدلا من كونها لاعبا متوسط الحجم ، محدود الأثر على الصعيد الإقليمى الاستراتيجى وذا علاقات استراتيجية وثيقة مع دولة أوروبية مثل فرنسا (وهى الدولة الأوروبية ذات الإشكال الخاص بالنسبة لأمريكا فى حينه نتيجة للرفض الفرنسى الانضمام إلى حلف الناتو عام ١٩٦٦) ، برزت إسرائيل كقوة إقليمية عظمى تشارك الولايات المتحدة فى عدائها المبَرح للأنظمة العربية الراديكالية ، وللاتحاد السوفيتى على حد سواء . وأما إسرائيل ، فقد وجدت من جانبها أن الفرصة سانحة لاستغلال الرؤية الأمريكية لموقعها الجديد وتسخير ذلك لصالحها . وكان لابد من إيجاد البديل للعلاقات الاستراتيجية السابقة مع فرنسا التى انقطعت بشكل فجائى ، وشبه كامل ، نتيجة موقف الرئيس ديجول الناقد لمبادرة إسرائيل إلى الحرب . وإذ كانت الاستراتيجية الإسرائيلية العليا حسبما طورها بن جوريون فى الخمسينات ، تفترض بالضرورة إيجاد الدولة الخارجية الراعية والحامية لإسرائيل بنهاية المطاف ، فإنه كان من الطبيعى أن تسعى إسرائيل من أجل توطيد علاقتها مع الولايات المتحدة ، وبكافة وسائل الإقناع المتوافرة لها ، نتيجة موقع الولايات المتحدة بصفتها الدولة الغربية العظمى الأولى دون منازع .

٢ ـ لقد أدت الحرب والظروف المحيطة بها إلى تفعيل الدول السياسى **للجالية**

اليهودية فى الولايات المتحدة ، وبشكل لا مثيل له منذ حرب ١٩٤٨ . والواقع أن إسرائيل نجحت فى إبراز صورتين متناقضتين بعض الشيء عند الجالية الأمريكية اليهودية : صورة الدولة اليهودية المهددة بالزوال على أيدى التطرف العربى ، أى الايحاء بكارثة يهودية جديدة على غرار كارثة التجربة النازية من جهة ، وصورة الشعب اليهودى المحارب القادر على تحقيق الإنجازات العسكرية الباهرة على الرغم من الشدائد من جهة أخرى . وفى الحالتين ، نجحت إسرائيل فى دغدغة مشاعر الجالية الأمريكية اليهودية (وسائر الجاليات اليهودية فى العالم بالإضافة إلى حيز واسع من الرأى العام وصانعى الرأى فى الغرب) مما أدى إى إحياء مشاعر التضامن مع إسرائيل ، وهى مشاعر كانت قد بدأت تتجه نحو الانحسار فى أعقاب حرب ١٩٤٨ وخلال فترة الهدوء النسبى المديدة بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات .

وكان لاستفاقة الجالية الأمريكية اليهودية نتائج حيوية على السياسة الأمريكية الرسمية تجاه إسرائيل . وساهمت المكانة البارزة لليهود الأمريكيين فى أجهزة الإعلام وفى الجامعات ، وفى كافة مناحى الحياة الأمريكية الثقافية فى التأثير على الرأى العام ، والأوساط السياسية الأمريكية سواء بسواء ، كما ساهمت فى كبح صورة الحقوق العربية فى عملية إجهاضية مدروسة ومستمرة حتى الآن . لكن لعل الأهم من ذلك أن التنظيمات اليهودية ، بدأت تشق طريقها مجددا - كما فعلت عام ١٩٤٨ - نحو عهد من النفوذ السياسى العارم ، داخل مؤسسة الحكم الأمريكى ، لا مثيل له من حيث العمق والاتساع . وأصبحت الجماعات اليهودية المنظمة المؤيدة لإسرائيل قادرة على التأثير الفعلى فى الحملات الانتخابية الرئاسية والنيابية (فى الكونجرس) كما أصبحت هذه الجماعات تسيطر إلى حد بعيد على هوامش التحرك الأمريكى الدبلوماسى فى المنطقة فيما بعد .

لم تكن أى من هذه العوامل المؤثرة على نمو العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية بعد ١٩٦٧ وليدة لحظتها ، كما وأنها لم تأت بالطبع من فراغ سابق فى هذه العلاقات . ولا حاجة هنا لتكرار حيوية الدور الأمريكى فى إقامة إسرائيل ، أو أهمية الجالية اليهودية فى التأثير على موازين القوى الأمريكية السياسية الداخلية فيما قبل ١٩٦٧ . وعلاوة على ذلك ، فإن مشاعر الارتباط الأمريكية بإسرائيل حافلة بالتناغمات الأخرى ، منها العطف الواسع الممزوج بالذنب حيال ما أصاب اليهود الأوروبيين خلال الحرب العالمية الثانية والشعور بوحدانية الحال اليهودية - المسيحية ضد « الأغراب » (العرب أو المسلمين) . لكن حرب ١٩٦٧ أمدت كافة هذه العوامل والاعتبارات بزخم جديد ، وساهمت فى ترسيخ شبكة من العلاقات التعاونية بين الطرفين ، وفى وضع الآليات النفسية والمؤسساتية التى أدت إلى تفسيخ هذه المنظومة التعاونية ، أو عكس وجهتها . وفى حين أن حرب ١٩٥٦ شهدت موقفا أمريكيا حازما ضد الوجود الإسرائيلى فى سيناء

بغض النظر عن مستلزمات الحرب الباردة ، أو تأثيرات جماعات الضغط اليهودية فى واشنطن فى ذلك الوقت ، فقد بدأت حرب ١٩٦٧ عملية عد عكسى باتجاه الانحياز الأمريكى شبه الكامل لإسرائيل ، وبحيث نبدو فرص تكرار تجربة ١٩٥٦ أو ما يشابهها معدومة فى الوضع الحالى ، أو المستقبل المنظور .

☐ **رابعا - صعود العامل الفلسطينى** : سجلت حرب ١٩٦٧ حركة تاريخية أخرى بالغة الأهمية ، وهى عملية صعود العامل الفلسطينى فى النزاع . فبعد فترة الهمود النسبى فى العمل السياسى الفلسطينى المستقل الذى انطوى أكثره تحت الألوية القومية أو الاشتراكية أو الشيوعية ، خلال العقدين السابقين ، جاءت نتائج الحرب لتساهم فى إعادة تشكيل الهوية الوطنية والسياسية الفلسطينية ولتعيد الاعتبار للعامل الفلسطينى كمحور النزاع مع إسرائيل(٧) . وإذا كانت نتائج الحرب قد أدت إلى بداية تحول الأنظمة العربية عن رؤية الصراع بمنظور شمولى ووجودى ونحو منظور محدود حدودى ، فقد أفرزت الحرب كذلك حركة عكسية من وجهة النظر الفلسطينية ، حيث إن ظاهرة المقاومة الفلسطينية التى اخترقت الساحة العربية بعد ١٩٦٧ ، عادت لتؤكد على جوهر الصدام الوجودى على أرض فلسطين . والواقع أن هذا الصدام فى المنطقة بين الرؤية الفلسطينية ، ورؤية الأنظمة العربية كان مكلفا للغاية فى الأردن ومن ثم فى لبنان ، كما أنه لم يحل إلا بعد ما وجدت المقاومة الفلسطينية ، المتمثلة بـ « حركة فتح » بالأساس ومن خلال منظمة التحرير الفلسطينية ، أن واقع الحال يفرض عليها الانضمام إلى الرؤية العربية والدولية السائدة ، وذلك بعد سجال داخلى طويل ومرير بدءا برفض مشروع روجرز وقرار ٢٤٢ ، مرورا بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٧٤ ، وانتهاء بقرارات هذا المجلس عام ١٩٨٨ واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ . ومازال رواسب هذا النقاش مؤثرة على الساحة الفلسطينية الداخلية حتى الآن ، والأرجح أنه لن يحسم بصورة قاطعة حتى بعد التسوية النهائية - هذا إن تم التوصل إليها حقا .

لكن لعل المهم هنا هو أن حرب ١٩٦٧ التى تتحمل المنظمات الفلسطينية قدرا من المسئولية عنها ، ساهمت فى المقابل فى تسليط الأضواء المحلية والدولية بشكل لا مثيل له على العامل الفلسطينى ومكانته فى لب النزاع مع إسرائيل . ولربما يمكن القول إنه لولا النتائج الكارثية للحرب من وجهة نظر الأنظمة العربية ، لما كان العامل الفلسطينى (بزيه « الفدائى ») قد برز بهذا الشكل ، أو بهذه السرعة فى أعقاب الحرب مباشرة . وأدت اليقظة الفلسطينية الجديدة إلى بداية عملية سياسية انفصالية مما ترجم فى الشتات بالحشد والانضمام إلى راية منظمة التحرير الفلسطينية ، وظهور المنظمة بالفعل بصفتها الممثل الشرعى الوحيد لسائر الفلسطينيين بعد عام ١٩٦٩ ، كما أقرت بذلك الدول العربية رسميا عام ١٩٧٤ .

وقد أدت هذه العملية الانفصالية كذلك إلى تفكك الهوية الأردنية ـ الفلسطينية إلى شقيها المنفصلين بعد أن كانت هذه الهوية قد بدأت تتجه نحو الاندماجية خلال الحكم الأردنى على الضفة الغربية بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وبعد بدء انتفاضة ١٩٨٧ وفك الارتباط الأردنى الرسمى مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ ، وكنتيجة غير مباشرة لهزيمة منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٨٢ ، عادت الهوية الوطنية الفلسطينية لتحط على أرض فلسطين نفسها ولتأخذ من الأرض الفلسطينية نفسها قاعدة طبيعية للنضال السياسى بالمقارنة مع تجربة الشتات المريرة . وقد تثبت هذا التحول فى مركز الثقل السياسى وفى الهوية الفلسطينية السياسية إلى الداخل بعد عودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى فلسطين فى أعقاب اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ . ومن المرجح أن عملية البناء الكيانى فى فلسطين سيواكبها تقلص مستمر فى المركزية السياسية للشتات الفلسطينى ، ولعل فى ذلك انسيابا طبيعيا فى مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية .

ختـــام

لم يهدأ بعد غبار حرب ١٩٦٧ ، وليس من شأنه أن يندثر كليا فى الأمد المنظور . ولا تزال مسألة استرجاع ما خسره العرب فى تلك الحرب ، والتسوية التى تشكلت على أثرها تمثل المحور الأساسى الذى تدور حوله قضايا الصراع العربى ـ الإسرائيلى الراهنة . ولا يزال الجيل السياسى العربى الحاكم الذى وصل أغلبه إلى سدة الحكم فى السنوات القليلة اللاحقة للحرب (بالأخص فى المشرق) ، محاطا بإفرازات الحرب والرؤى التى انبثقت عنها . وفى هذا السياق ، يأتى التقييم الجزئى والعام جدا لآثار حرب ١٩٦٧ المسجل هنا كمحاولة لتفسير الصعوبة الكامنة فى تجاوز تركة حزيران ، أو التملص من آثارها .

الهوامش

(١) لأفضل المراجع للمواقف العربية والأهداف الإسرائيلية فى الحقبة التى أعقبت حرب ١٩٤٨ ، راجع كتاب : Benny Morris, *Israel's Border Wires 1949-1956, Oxford University Press, 1993.*

(٢) راجع كتاب : *Trevor Dupuy, Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars 1947-1974.* لدراسة مفصلة حول حرب ١٩٦٧ والانتشار العربى والإسرائيلى العملياتى خلال الحرب .

(٣) راجع عبد المجيد فريد ، محاضر اجتماعات عبدالناصر العربية والدولية : ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ، *مؤسسة الأبحاث العربية* ، بيروت ١٩٧٩ . وهو مصدر أولى يوضح التفكير العربى والمصرى فى مرحلة ما بعد الحرب .

(٤) لأفضل المصادر حول حرب الاستنزاف ، راجع مذكرات الفريق أول محمد فوزى : حرب *الثلاث سنوات (١٩٦٧ - ١٩٧٠)* ، دار المستقبل العربى ، بيروت ١٩٨٣ .

(٥) انظر كتاب د .كميل منصور ، إسرائيل والولايات المتحدة : العروة الأوثق ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٦ . ويعود الكتاب بجذور هذه العلاقة إلى ما بعد حرب ١٩٤٨ كما يوضح دقائقها بشمولية لم يتم تناولها فى هذا المقال .

(٦) راجع مقال : Stephen Zvens, "The Strategic Functions Of US Aid To Israel", *Middle East Policy,* Vol. Iv, No 4, October 1996 .
راجع أيضا جدول المساعدات الأمريكية لإسرائيل فى النشرة الاستراتيجية ، المجلد ٩ ، العدد ٢ ، ١٨ / ٢ / ١٩٨٨ .

(٧) ليس المقصود أبدا أن الهوية الفلسطينية لم تنشأ سوى بعد حرب ١٩٦٧ . ومن أجل نظرة تاريخية متكاملة لبروز وتكوين الهوية الفلسطينية المستقلة منذ القرن الثامن عشر ، انظر كتاب : Rashid Khalidi, *Palestinan Identity, The Construction Of Modern Consciousness,* Columbia University Press, 1997 .

يونيو ١٩٦٧

□ د. ناصيف يوسف حتِي

العمل العربى بعد الهزيمة

□ **الدكتور ناصيف يوسف حتي** : خبير لبنانى فى الشئون السياسية فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . أستاذ غير متفرغ بالجامعة الأمريكية للعلاقات الدولية التى حصل فيها على درجة الدكتوراه من جامعة جنوب كاليفورنيا . عمل محاضرا فى عدد من الجامعات الأمريكية . له كتابان عن « النظرية فى العلاقات الدولية » و« القوى الخمس الكبرى والوطن العربى » ، وعديد من الدراسات والأبحاث فى الدوريات المتخصصة .

كان تعبير النكسة فى الأدبيات السياسية العربية ، وخاصة القومية منها ، هو التعبير الأكثر شيوعا لتوصيف ما حدث فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . وكان ذلك التعبير يعكس حالة الإحباط والضياع العربى التى كان من أبرز سماتها صعوبة القبول بما حدث والاعتراف بالواقع المر الجديد ؛ إذ يفترض ذلك القبول الإدانة ، إن لم يكن فى أقل تقدير النقد الشديد لكيفية إدارة الصراع العربى الإسرائيلى ولسمات المرحلة القومية التى أوصلت إلى « النكسة » . كما أن هذا التعبير الأخير كان يحمل أملا داخليا فى أن ما جرى قد يكون بمثابة حادث عرضى ثم تعود الأمور إلى نصابها .

فى تفسير الهزيمة العربية قيل الكثير عن نظرية المؤامرة لاستدراج وتوريط ، ومن ثم الانقضاض على الطرف القومى فى النظام العربى . وأيا كانت صحة هذه النظرية تبقى هنالك بعض الحقائق التى يجب التذكير بها :

أولها : أن القطب الغربى بقيادة الولايات المتحدة ومعه إسرائيل وقوى إقليمية حليفة كان يتطلع ويعمل لضرب القطب القومى وسياسته ، لما تحمله تلك السياسة فيما لو نجحت من انعكاسات إيجابية للغرب على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية .

وثانيها : أن سياسات الأطراف القومية قد ساهمت فى تسهيل الاستدراج والوقوع فى الفخ ، ولا نقصد هنا السياسات المباشرة فقط عشية اندلاع الأزمة وكيفية إدارتها عربيا ، بل نقصد تحديداً الخطوط العامة لسياسات عقد من الزمن . فالفكرة القومية كانت قد تعرضت للاهتزاز بشدة مع سقوط دولة الوحدة بين مصر وسوريا وحدوث الانفصال عام ١٩٦١ ، وتوالت الانعكاسات التى حملها ذلك السقوط من خلال قيام حرب أيديولوجية وسياسية وإعلامية ضمن البيت العربى الواحد ، والتراجع الذى شهده القطب القومى على مستوى النظام الدولتى (State System) دون النظام المجتمعى (Societal System) فى النظام الإقليمى العربى ذى الخصائص المركبة .

ثالثا : لقد تكشفت مع الأيام بعض أوجه سياسة الاستدراج خلال الأزمة أهمها ما نقل مؤخرا عن موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى خلال يونيو ١٩٦٧ ، عن أن

(*) الآراء الواردة فى هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة التى ينتمى إليها الكاتب .

سوريا لم تكن تشكّل تهديدا لإسرائيل فى اليوم الرابع للحرب ، واعترافه بوجود سياسة إسرائيلية تقوم على استفزاز سوريا عن تعمد بهدف السيطرة على أرض الجولان من خلال افتعال حرب غير متكافئة بالطبع مع سوريا . وكان هذا الاعتراف قد ذكره ديان لصحفى صديق له عام ١٩٧٦ .

الهزيمة نهاية لنظام

لقد شكلت هزيمة ١٩٦٧ نهاية لنظام عربى بأنماط سياساته وقيمه وهيكل القوى فيه وأيديولوجيته السائدة ، وكذلك فى علاقاته مع محيطه الإقليمى ومع محيطه الدولى . وحدث تحول يتسم بالسرعة فيما يتعلق بعنصر الزمن وبالعمق من حيث طبيعته يوم ٥ يونيو ، فانتقل العرب من نظام إلى نظام نقيضه ، ويصح وصف ذلك التحول بأنه ثورى فى شكله وفى حجمه . فعلى الصعيد الأيديولوجى استكملت هزيمة حزيران (يونيو) عملية انكفاء الفكر القومى وتقهقره ، وكذلك سقوط السياسات القومية خلال عقد الستينات ، الذى وصفه مالكوم كير عن حق بأنه عصر الحرب الباردة العربية . لقد بلغ الصراع العربى العربى الذى حكمه الاختلاف الأيديولوجى أوجه وأعلى درجات حدته بين قومية عربية ثائرة وتغييرية تصطدم بالقوى العربية المحافظة وبالغرب وبالمحيط الإقليمى – وشكلت القومية العربية وعاءً فكريا للاشتراكية العربية لتزيد من حدة الصراع الأيديولوجى ؛ إذ أعطته مضمونا اقتصاديا اجتماعيا – وبين تأسلم سياسى مؤسسى ومحافظ ذى خطاب تصالحى ووفاقى مع المحيط الإقليمى ، وأقل حدة فى سلوكيته وخطابه أيضا تجاه إسرائيل ، وهو فى الوقت ذاته ينسجم مع الغرب . كانت إحدى أدوات الصراع استحضار المشروعيات القومية للتدخل ، أو لتبرير التدخل فى الدول الأخرى ما دامت هذه الأخيرة جزءا من الأمة . وهكذا مع تراجع منطق الأمة الذى كان يوفر الشرعية للتدخل كإحدى الأدوات الفاعلة لإدارة السياسات العربية ، وتكرس منطق الدولة ، تحول النظام العربى من نظام ثورى فى قواعده إلى نظام طبيعى من حيث علاقات أطرافه بعضها بالبعض الآخر ، مشابه للنظم الإقليمية القائمة . وشكّل ذلك بالطبع عامل استقرار فى النظام العربى الذى نشأ بعد هزيمة ١٩٦٧ . وتكرس ذلك الاستقرار مع ترسخ أيديولوجية الإسلام السياسى المحافظ التى أشرنا إليها والتى انتصرت من خلال هزيمة المنطق القومى ، وهى أيديولوجية تدعم وتعزز منطق الدولة وأولوية المصلحة الوطنية . وقد سمح ذلك التحول بتحرير الدولة العربية من وطأة المشروعيات القومية التى كانت تقيد الدولة وتجعلها عرضة للتدخل .

وعلى صعيد ما ترمز إليه المرحلة من خلال « رجالها » تراجع نموذج العسكرى العقائدى ، ليحل محله نموذج رجل الأعمال البراجماتى . فغياب العقيدة التدخلية ،

أو انحسار دورها ساهم فى استقرار العلاقات العربية - العربية رغم محاولات بعض الأطراف العربية وراثة دور القطب القومى . إلا أن هذه الأطراف كانت تفتقر إلى العناصر الضرورية لذلك .. من هذه العناصر الإمكانات المادية أو المعنوية ، وغياب التجربة وضعف الموقع ، والأهم من ذلك كله شحوب العقيدة القومية وخسارتها لجاذبيتها فى المجتمعات العربية . لقد أدى سقوط القومية الشعبوية إلى انحسار الفكر القومى وتمركزه فى أوجهه المختلفة فى أطر حزبية أو نخبوية أو بيروقراطية هامشية من حيث جاذبيتها فى النظام المجتمعى العربى .

وعلى الصعيد السياسى ، حملت قرارات مؤتمر القمة العربى الرابع الذى عقد فى الخرطوم فى الفترة من ٢٩ أغسطس إلى ١ سبتمبر ١٩٦٧ سمات وملامح السياسات العربية القادمة فى مختلف المجالات . فالقمة شكلت منعطفا أساسيا فى عملية المصالحة السياسية العربية بعد أن سقطت قواعد التحالفات الجامدة المبنية على الاستقطاب الأيديولوجى ، وحلت محلها التحالفات المرنة والمتشابكة والمتسمة بالسيولة والقائمة على قواعد تشابك المصالح وتداخلها . وكانت المحطة الرئيسية التى أعطت زخما للمصالحة العربية ، التوصل إلى تسوية سياسية حول اليمن بين مصر والسعودية . وغنى عن التذكير أن المصالحة العربية تمت بشروط ومنطق التيار المحافظ المنتصر ، كما دل على ذلك الخطاب السياسى الرسمى الصاعد . فلقد جاء المؤتمر ليؤكد فى أولى قراراته « وحدة الصف العربى ، ووحدة العمل الجماعى وتنسيقه وتصفيته من جميع الشوائب » . وسمحت المعطيات الجديدة التى أتت بها هزيمة يونيو فى تحقيق التضامن الفعلى الذى كان قد دعا إليه ميثاق التضامن العربى الصادر عن مؤتمر القمة العربى الثالث المنعقد فى الدار البيضاء فى سبتمبر ١٩٦٥ ؛ فاللحظة الوفاقية التى عقدت خلالها القمة كانت استثناء لم يدم طويلا فى سياق سياسى عربى اتسم بالاستقطاب العقائدى بين الأطراف العربية فى الستينات .

ورغم أن القمة رفعت « لاءاتها الثلاث » الشهيرة كشعار للمرحلة القادمة إلا أنه يجب التعامل مع هذه الشعارات فى إطار المناخ النفسى السائد غداة الهزيمة ، وفى جو الحشد السياسى الحاصل فى المؤتمر وحوله . فعدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها ، أو اللاءات الشهيرة ، شكلت شعارا عاما أكثر منه سياسة وأهدافا عملية . إذ أن هذه الأخيرة تمحورت فيما اتفق عليه « الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم فى العمل السياسى على الصعيد الدولى والدبلوماسى لإزالة آثار العدوان ، وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضى العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو » .. ويشكل هذا الهدف العام تحولا نوعيا فى الموقف العربى نعود إليه عند الحديث عن تطورات القضية الفلسطينية .

المواجهة أو الحصول على المساعدة

كما صدر عن قمة الخرطوم عدد من القرارات يعكس التحول الذى حصل فى ميزان القوى العربى لمصلحة الدول النفطية ، كما يدل على الدور الجديد للسياسات النفطية فى تحديد ملامح السياسات العربية المستقبلية ، وأيضا فى تحديد طبيعة العلاقات السياسية والمجتمعية العربية العربية على الصعيد الثنائى وعلى صعيد العمل العربى المشترك . فالقمة قررت توظيف مردود بيع النفط كبديل لسياسة المواجهة مع الغرب من خلال وقف ضخ النفط ، كما أوصى مؤتمر وزراء مجلس الاقتصاد والبترول العرب « بدعم اقتصاد الدول العربية التى تأثرت مباشرة بالعدوان » . وقد أدرجت هذه السياسة التى قامت على تلافى المواجهة مع الغرب ، وتشجيع التوافق العربى من خلال الدعم المالى تحت عنوان : استخدام النفط كسلاح إيجابى .

ووجدت الدول المتلقية للمساعدات أمامها خيارين : الدعوة للمواجهة الانتقامية مع الغرب بسلاح الآخرين ، أو القبول بالمساعدة المطلوبة بشدة على قاعدة عدم المواجهة .. وهذا ما ارتضته مما ساهم فى تعزيز التوافق العربى . وصارت هذه السياسة إحدى سمات النظام العربى الجديد بعد حرب حزيران .

وفى السياق ذاته أقرت القمة إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادى والاجتماعى العربى ، كما قررت كل من السعودية والكويت وليبيا الالتزام بدفع مبالغ مالية بشكل دورى إلى حين إزالة آثار العدوان .

وعلى صعيد العلاقات العربية العربية ساهمت مصر فى شكل خاص بتسوية أزمتين خطيرتين فى أواخر الستينات . **أولاهما** : الأزمة اللبنانية الفلسطينية والتى نتج عنها اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ ، **وثانيتهما** : الأزمة الأردنية الفلسطينية والحرب الدائرة فى الأردن . وبرزت السياسة المصرية « الجديدة » فى الأزمتين كسياسة قائمة ليس على المفاضلة الأيديولوجية ، وبالتالى على المواجهة ، بل على دعم التوافق دون الأخذ بعين الاعتبار الهوية الأيديولوجية للأطراف المعنية فى تحديد الموقف المصرى . وهكذا لعبت القاهرة الدور الرئيسى فى التوصل إلى حلول ، ظهر بعد ذلك أنها مؤقتة لاستحالة حصول انسجام بعيد الأمد بين منطق الدولة ومنطق الثورة بين دولتين محافظتين ذواتى اتجاه غربى من جهة ، وبين الثورة الفلسطينية من جهة أخرى . وقد عبر الدور المصرى فى الحالتين عن المنطق الجديد الذى صار يحكم السياسات العربية بصفة عامة سنة ١٩٦٧ .

الجزائر تغير وجهتها

وعلى صعيد آخر شهدت العلاقات المغاربية المشرقية تطورات مهمة ، كان أبرزها تراجع الجزائر عن انخراطها فى السياسة العربية الذى بلغ أوجه فى زيارة الرئيس الجزائرى إلى موسكو غداة حرب يونيو . وكان سبب هذا التراجع شعور الجزائر بالغربة العقائدية فى النظام العربى الذى بدأت تتشكل ملامحه ، وخاصة تغير خطاب وسلوكية بعض أصدقاء الأمس بالنسبة للجزائر ، مما حدا بهذه الأخيرة إلى الاندفاع نحو المجالات الإفريقية وعدم الانحياز و « الجنوب » لتلعب دورا رائدا فى هذه الدوائر . ومن جهة أخرى ازدادت التفاعلات المغربية والتونسية فى إطار نظام مطمئن فى توجهاته ومنسجم مع توجهات الدولتين المغاربيتين . وقد استضافت المغرب القمة العربية الخامسة فى الرباط فى سياق هذا التقارب الجديد . كما ازدادت التفاعلات الليبية فى النظام العربى دون أن تستطيع ليبيا التأثير فى التوجهات العامة لهذا النظام ، والتى كانت تتعارض مع سياسة التشدد القومى التى كانت تتبعها ليبيا . ومرد غياب هذا التأثير الأسباب التى أشرنا إليها سابقا حول محاولات بعض الأطراف العربية وراثة مصر فى دور القطب القومى فى النظام العربى .

وساهم تبلور الهوية المحافظة للنظام العربى الجديد فى حدوث انفتاح متبادل بين هذا النظام من جهة ، والقوتين الإقليميتين : ايران وتركيا من جهة أخرى . تعزز هذا الانفتاح فى بداية السبعينات بشكل خاص بعد تغيير القيادة فى مصر . لكن هذا الوضع الجديد لم يمنع من حدوث قلق فى الأوساط العربية من محاولات إيران الاستفادة من الفراغ الذى حصل فى الخليج مع انسحاب بريطانيا من شرق السويس لتكريس ذاتها فى دور شرطى الخليج ، تدعمها وتشجعها فى هذا الدور السياسة الأمريكية حينذاك ، كما عبر عنها « مذهب نيكسون » بتكليف قوى صديقة القيام بدور الوكيل الإقليمى للولايات المتحدة فى المناطق المختلفة فى العالم تلافيا لسياسة التدخل المباشر التى كانت تلاقى معارضة قوية فى أمريكا بسبب تطورات أزمة فيتنام حينذاك . وكانت الأطراف العربية فى الخليج تعيش هذا القلق بشكل خاص .

لقد ساهمت عناصر عديدة فى إحداث هذا التحول فى نسق العلاقات العربية الإقليمية منها حلول سياسة التكيف أو تلافى الصدام مع الغرب بدل المواجهة معه عربيا ، وانحسار القومية العربية كعقيدة للنظام تحدد علاقاته مع جواره .. وبالتالى انتفاء عناصر المواجهة العقائدية والاستراتيجية مع هذا الجوار .. وأخيرا صعود الإسلاموية المحافظة التى ساهمت كل من تركيا وإيران فى صياغتها فى الستينات إلى جانب القوى المحافظة العربية كأداة عقائدية وسياسية لمواجهة المد القومى .

وشكلت العلاقات مع القوتين العظميين سمتين من أهم سمات التغيير التي طبعت النظام العربى بعد هزيمة يونيو . فعشية حرب يونيو اتسمت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بالخصوصية من جهة والشمولية من جهة أخرى ، وذلك فى وجود تلاق وتفاهم حول عدد غير قليل من الأهداف الاستراتيجية فى المنطقة فى مقدمتها بالطبع ضرب « الراديكالية العربية » بغية تغيير النظام الإقليمى العربى . مقابل ذلك كانت العلاقات السوفيتية العربية تشكو دائما من محدوديتها واتسامها بالحذر والشك المتبادل ووجود مناخ من التوتر المكبوت بسبب الاختلاف العقائدى والثقافى بين السوفيت و « أصدقائهم » من العرب ، وعدم وجود توافق واضح حول الأهداف الاستراتيجية فى المنطقة . وجاءت حرب ١٩٦٧ لتكرس وتزيد من هاتين السمتين اللتين طبعتا علاقة القوتين العظميين مع طرفى الصراع فى المنطقة . وزاد من ذلك بالطبع الانتصار الإسرائيلى الكاسح والانهيار العربى الكامل على المستوى الإقليمى ، إلى جانب حالة الوهن التى بدأت تصيب الاتحاد السوفيتى من الداخل ، وازدياد ضغط سباق التسلح على الاقتصاد السوفيتى ، وتصاعد حدة المعارضة الداخلية فى أوجهها ومشاربها المختلفة مقابل وجود سياسة أمريكية ناشطة وهجومية . وانعكست هذه الأوضاع على بدايات الوفاق الدولى ؛ حيث ظهرت مخاوف فى العالم الثالث من أن يأتى التقارب بين القوتين العظميين على حساب مصالح أصدقاء السوفيت . وفى المنطقة العربية زادت هذه المخاوف عندما مارس الاتحاد السوفيتى أقصى درجات الحذر والتحفظ خوفا من الاصطدام مع الولايات المتحدة أو استفزازها . فالتصلب الأمريكى كان ممكنا ؛ لأن الولايات المتحدة كانت حليفة الطرف المنتصر الذى يستطيع أن يتحرك دون أن يورط واشنطن مباشرة فى حين أن الوضع كان مغايرا بالنسبة للاتحاد السوفيتى . إذ أن أصدقاءه كانوا مكشوفين ، وكانت كل خطوة يقوم بها لدعم هؤلاء الأصدقاء قد تؤدى إلى توريطه فى مواجهة سياسية .. وقد تكون عسكرية غير محسوبة النتائج . وشكّل رافدان أساسيان المناخ العربى الذى بدأ يتبلور تجاه الاتحاد السوفيتى . أولهما : أعداء الاتحاد السوفيتى الذين وجدوا الفرصة سانحة للقيام بهجوم إعلامى وسياسى وعقائدى ، وتحميله وزر الهزيمة من خلال اتهامه بداية بتوريط مصر فى دعم سوريا « الراديكالية » مرورا باتهامه بأنه كان يقدم دعما محدودا وانتقائيا لأصدقائه العرب مما لا يسمح لهم بالانتصار . وثانيهما : أصدقاء الاتحاد السوفيتى الذين شعروا بالمرارة وخيبة الأمل فى كيفية إدارة الأزمة التى نشأت فى الصراع العربى الإسرائيلى من طرف الاتحاد السوفيتى ، وفى الليونة والتردد اللذين طبعا موقف هذا الأخير ، وفى نقله رسالة أمريكية إلى القاهرة حول تحليق طائرتين أمريكيتين فى عز الحرب فوق الأراضى المصرية ؛ مما حمل دلالة كبرى للقيادة المصرية حول سلوكية الحذر السوفيتى وسياسة التفاهم مع واشنطن وعدم استفزازها ، تلك التى كانت تتبعها موسكو .. وكان ذلك بمثابة رسالة

سوفيتية غير مباشرة وقد تكون غير مقصودة إلى القاهرة . الحادث الثاني الذى زاد من خيبة أمل الأصدقاء العرب كان تلكؤ الاتحاد السوفيتي في إقامة جسر جوى تسليحى لمصر ، واقتراح نقل السلاح بشكل غير مباشر عبر الجزائر دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن وضغوطاته . وزادت الشكوى المشتركة بين الأصدقاء والأعداء عن حق ، أو تهربا من تحمل المسئولية بالنسبة للأصدقاء من عدم كفاية التسليح السوفيتي وعدم كفاءة السلاح السوفيتي . وجاءت زيارة الرئيس الجزائرى إلى موسكو لتعكس حالة التوتر في العلاقات السوفيتية العربية الصديقة .

احتواء التأزم دون حله

ورغم ذلك فإن حاجة كل من الاتحاد السوفيتي ومصر إلى الآخر كصديق استراتيجي عقب الهزيمة ساهم في احتواء التأزم دون أن يحله ، ومقابل العودة إلى تسليح مصر تم إشراك السوفيت مباشرة في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية . ولكن لم يفلح السوفيت في الحصول على قاعدة بحرية في مصر ، وهو ما يعكس استمرار السياسة المصرية رغم الهزيمة والحاجة المتزايدة إلى السلاح السوفيتي وإلى الدعم الدبلوماسي من قبل الأخير ، في الحفاظ دائما على مسافة سياسية معينة من موسكو تندرج دائما في إطار الابتعاد عن الاستقطاب الدولي وسياسة الأحلاف ، وفي أن تبقى منسجمة مع سياسة عدم الانحياز التي لعبت مصر دورا رئيسيا في إنشائها . وقد بلغ الدعم الدبلوماسي السوفيتي أوجه في قرار الكتلة الاشتراكية قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، ولم تخالف هذا القرار سوى رومانيا ، وفي التهديد الذى وجهه رئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسيجين من على منبر الأمم المتحدة في ١٩ يونيو ١٩٦٧ بأن استمرار الرفض الإسرائيلي للانسحاب من الأراضي التي احتلتها يهدد بقيام حرب نووية . لكن القمة الأمريكية السوفيتية التي لحقت هذا التهديد وعقدت في « جلاسبورو » كانت كفيلة باحتوائه ؛ إذ أن الأمريكيين لعبوا على الوتر الحساس السوفيتي ، وهو قضية سباق التسلح التي كانت تشكل استنزافا اقتصاديا كبيرا لموسكو ، وتعتبر بمثابة « كعب أخيل » في العلاقات السوفيتية الأمريكية حينذاك . وقد لعبت الولايات المتحدة بهذه الورقة بذكاء في القمة ، واستطاعت استدراج الاتحاد السوفيتي إلى موقف وفاقي تراجع من خلاله التشديد على موضوع الصراع العربي الإسرائيلي الذى كان يفترض أن يحكم ذلك اللقاء بسبب توقيت القمة والتطورات الخطيرة الجارية .

ومن العوامل أيضا التي ساهمت سلبيا في العلاقات السوفيتية العربية من المنظور لسوفيتي ، انشغال الأخير وقلقه من التحرك الأمريكي الجديد بغية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي ، والتفاعلات الدبلوماسية التي أخذت تتبلور على

خط العلاقات بين القاهرة وواشنطن . فالشعور بالتحول العربى البطيء من طرف الأصدقاء نحو واشنطن ، وعدم إشراك موسكو بما يكفى فى دبلوماسية التسوية ساهما فى إحداث مزيد من البرودة فى العلاقات العربية السوفيتية . ولم يكن الاتحاد السوفيتى مرتاحا لتغير القيادة فى كل من مصر وسوريا فى مطلع السبعينات ، وجاء طرد الخبراء السوفيت بما يحمل من رسالة متعددة الأوجه الاستراتيجية والسياسية والنفسية ليتوج بداية النهاية لروح الستينات التى حكمت العلاقات السوفيتية العربية . ولا نجافى الحقيقة إذا قلنا إن ما حدث عام ١٩٧٢ يشكل بداية خروج الاتحاد السوفيتى من قلب النظام العربى باتجاه التمترس على أطراف النظام ، وبالتالى بداية انهزام الاتحاد السوفيتى أمام الولايات المتحدة فى مناطق النفوذ ، أو ما عرف فى لغة الحرب الباردة بالمناطق الرمادية .

وعلى صعيد العلاقات العربية الأمريكية ، فرغم الدعم البارز وغير المشروط على كافة الأصعدة الذى قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل فى إدارة الصراع مع العرب عسكريا ، ثم دبلوماسيا ، فإن الرد العربى جاء مرنا ولينا لجملة من الأسباب . **أولها** : أن هذا الرد حَكَمَه منطق وبالتالى مصالح الطرف المحافظ فى النظام العربى . **وثانيها** : أن الطرف القومى كان فى وضع لا يحسد عليه عسكريا واقتصاديا وسياسيا .. وبالتالى كانت مواقفه – كما أشرنا سابقا – متكيفة مع الطرف المحافظ . **وثالثها** : بدا أن المطلوب فى أفضل الحالات هو هدنة سياسية يتم من خلالها فتح الباب أمام الأفكار المطروحة للتسوية من جهة ، والتركيز على إعادة البناء العسكرى من جهة أخرى . إذ كان من الصعب تحقيق هذا الهدف الأخير من خلال مواجهة سياسية منفردة مع الولايات المتحدة ، تحمل مخاطر الورقة العسكرية الإسرائيلية . وساهم فى تعزيز ذلك كله ، التحول الذى حصل فى عقيدة النظام العربى بعد حرب يونيو ، بحيث حصلت مصالحة عقائدية واستراتيجية بين النظام العربى والولايات المتحدة . وبالطبع لم يمنع ذلك من قيام خلافات سياسية حادة بين الطرفين فى إطار هذه المصالحة تتمحور حول الصراع العربى الإسرائيلى ، وبالأخص محاولات التسوية السياسية التى أطلقتها واشنطن . وقد عملت الدبلوماسية الأمريكية بعد حرب يونيو على تحقيق جملة من الأهداف فى المنطقة ، كان أولها هو استكمال احتواء وإضعاف التيارات الراديكالية على صعيد النظام العربى .. وقد سهلت ذلك بالطبع هزيمة ٥ يونيو . كما نشطت واشنطن لإحراج الاتحاد السوفيتى مع أصدقائه بغية إخراجه من المنطقة العربية .. ووفرت الهزيمة الفرصة الذهبية لتحقيق هذا الهدف .

فواشنطن التى كانت تدرك جيدًا معنى المعادلة العربية التى قوامها التوجه إلى موسكو للحرب ، والتوجه إلى واشنطن للسلم تحركت بقوة فى دبلوماسية تحمل مزيجا

من سياسة العصا والجزرة . فهى تدعم إسرائيل وتساهم فى تصلبها من جهة ، وتطرح أفكارا للتسوية السياسية ، وتنفتح فى اتصالات على مصر بغية تسويق هذه الأفكار التى اندرجت تحت عنوان « خطة روجرز » . من جهة أخرى ، ومن أجل تسهيل عملية الإقلاع بهذه الأفكار مهدت الولايات المتحدة لذلك باتصالات مكثفة مع الاتحاد السوفيتى على صعيد ثنائى فى إطار اجتماعات القوى الأربع التى ضمت أيضا بريطانيا وفرنسا . وكان الهدف من ذلك تحييد أية محاولات من القوى الكبرى لعرقلة التحرك الأمريكى فى الحد الأدنى ، والحصول على دعم من هذه القوى فى الحد الأقصى . وقد سقطت الخطة بعد أن رفضتها كل من إسرائيل ومصر ، وكذلك الاتحاد السوفيتى . وتحولت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى تخفيض سقف تحركها وجعله أكثر واقعية وأقل طموحا فى أهدافه المباشرة . وهكذا ولدت « مبادرة روجرز » بوقف إطلاق النار ، والعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بغية التوصل إلى اتفاق على سلام عادل ودائم يقوم على الاعتراف المتبادل والسيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى ، على أن تقوم إسرائيل بسحب قواتها من أراضٍ احتلتها فى معركة ١٩٦٧[1] .

وفى إطار سياسة كسب الوقت وإعادة البناء العسكرى وافقت مصر على المبادرة وهى مختلفة عن الخطة ، من حيث شمولية المضمون والمتطلبات العديدة التى يفرضها القبول بالخطة فى حين رفضت إسرائيل مرة أخرى هذه الأفكار الأمريكية .

الربط بين النتائج العسكرية والحل السياسى

لقد أرادت الولايات المتحدة أيضا من خلال تحركها إحداث ربط مباشر بين ما حققته إسرائيل عسكريا من جهة والتوصل إلى حل سياسى من جهة أخرى . ومقارنة مع السلوك الأمريكى غداة أزمة السويس عام ١٩٥٦ يمكن توصيف إدارة واشنطن للأزمة عام ١٩٦٧ بأنها سويس معكوسة ؛ إذ فيما ضغطت عام ١٩٥٦ لانسحاب إسرائيل دون تحقيق أى منافع لهذه الأخيرة ، أصرت عام ١٩٦٧ على إحداث هذا الربط بين الواقع الجديد وترجمته سياسيا من خلال دفع تصور أمريكى يحمل أفكارا معينة لتسوية سياسية .

وبقدر ما مر الزمن بعد هزيمة ٥ يونيو بقدر ما سجلت الولايات المتحدة نقاطا على حساب الاتحاد السوفيتى فى النظام العربى . ولا نجافى الحقيقة إذا قلنا إن هزيمة ٥ يونيو شكلت منعطفا مهما نحو فرض الهيمنة الأمريكية فى المنطقة العربية . وكان

(١) محمد حسنين هيكل ، *المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل* (الكتاب الثانى) ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٥ .

لهذا المنطق نتائج تخطت الإطار الإقليمى لتطال المواجهة الاستراتيجية بين القوتين العظميين أيضا .

القضية الفلسطينية : مجال للتحول الجذرى

وتشكل القضية الفلسطينية واحدا من أهم المجالات التى تعرضت لتحولات جذرية بسبب هزيمة ٥ يونيو ؛ ففى هذا المجال بالذات برز دور « الوطنية » الصاعدة على حساب « القومية » المنهكة والمتراجعة بسبب الهزيمة . فلقد استرد الشعب الفلسطينى قضيته التى كانت مادة الصراع العربى العربى فى الحرب الباردة التى شهدها النظام العربى بعد أن فقد ثقته بالسياسات القومية للتحرير ، وقد عبرت « فتح » عن هذه الظاهرة الوطنية وجسدتها . وصارت حرب التحرير الشعبية ، الأداة البديلة عن الحرب الكلاسيكية التى تقوم بها الدول ، عنوانا جديدا لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى . وصار القطب الفلسطينى « الوطنى » عامل اجتذاب لبقايا الحالة القومية فى النظام العربى ، بعد أن كان القطب العربى « القومى » عامل الاجتذاب للحالة الفلسطينية التى تبحث عن تحقيق هويتها . وشكلت الحالة الفلسطينية الجديدة مرآة للحالة العربية المصدومة بعد هزيمة يونيو . فالتيارات القومية التى كانت تعيش فى الكنف الفلسطينى صارت أكثر جذرية فى طروحاتها الأيديولوجية ، وفى استراتيجيتها العسكرية والسياسية ، لكن فعاليتها بقيت محدودة بسبب محاصرتها من النظام العربى الجديد والمحافظ . فى حين مثلت « فتح » الظاهرة الوطنية الموازية للانتعاش الوطنى الحاصل فى الدول العربية ، وقبل بها النظام العربى على مضض بعد أن استطاع تطويعها بعد أزمة الأردن وحصرها فى لبنان ، وساهم فى ذلك بالطبع التصرف « الدولتى » لفتح فى علاقاتها العربية . وكان تحويل لبنان إلى « هانوى عربية » بديلا مقبولا من النظام العربى يكفر به عن مسئولياته الماضية ، ويريحه من مسئولياته الحاضرة مادامت نتائج وانعكاسات الثورة الفلسطينية قد حوصرت فى الإطار اللبنانى ، ومادام لم يطال الاهتراء الحاصل فى هذا الإطار الأخير النظام العربى . وكانت الإشكالية المأساة التى عاشتها الحالة الفلسطينية الثائرة أنه بقدر ما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، الطرف الرسمى فى النظام العربى ، بحاجة إلى تحقيق الاعتراف العربى الكلى بها والحصول على الدعم والغطاء العربى المطلوب سياسيا للتحرك دوليا ، بقدر ما كانت معرضة للاختراق السياسى ومحاولات بناء النفوذ من قبل الأطراف العربية الناشطة فى النظام العربى .

وشهدت تلك الفترة حدوث مفارقة بالغة الأهمية ؛ إذ أنه فى اللحظة ذاتها التى تولى فيها الشعب الفلسطينى مسئولياته الوطنية ، شهدت القضية الفلسطينية بداية لعملية اختزال الصراع على الصعيد العربى السياسى ثم القيمى . فشعار إزالة آثار العدوان

الذى رفعته قمة الخرطوم - كما أشرنا إلى ذلك سابقا - وأريد به أن يكون شعارا مرحليا ، تحول بالفعل ومع الوقت إلى هدف استراتيجى لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى من قبل النظام العربى . وكان القبول العربى بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ أول محطة رسمية فى عملية الاختزال هذه ، وتأسس على قبول هذا القرار قبول آخر ضمنى فى البداية قوامه الأرض مقابل التسوية مع إسرائيل ، أو السلام بالمعنى الضيق لهذا المفهوم . وكانت المحطة الأخرى المهمة ، منح الرئيس عبد الناصر الملك حسين « ورقة بيضاء » تدعمه للقيام بكل مايراه ضروريا بغية استرداد الضفة الغربية . وكان هذا التأييد غير المشروط ، بما يمثله الطرف المانح من شرعية قومية ، خطوة أساسية فى تكريس هذا التحول . ومهما قيل لتبرير منطق التسوية على الصعيد المرحلى فإن هذا المنطق قد أسقط المحرمات القومية ، وتحديدا مجريات الصراع الحضارى بالمطلق ، أو صراع نفى الآخر . وحمل هذا المنطق مبدأ القبول المشروط بالآخر مهما قيل فى حجم هذه الشروط ويمكن فى المستقبل لمؤرخى الصراع العربى الإسرائيلى اعتبار أواخر الستينات المحطة الرئيسية فى تحول الصراع من طبيعته الحضارية القومية التى كانت تحمل عنوان صراع وجود ، إلى صراع ذى طبيعة وطنية تحت عنوان صراع حدود .

خلاصة القول .. أنه غداة حرب يونيو قام نظام عربى محافظ على أنقاض نظام الاستقطاب الأيديولوجى الحاد والحرب الباردة الذى كان سائدا قبل الهزيمة ، والذى كان مسئولا مباشرا عن هذه الهزيمة بسبب سوء إدارته للصراع العربى الإسرائيلى ، إلى جانب الهجوم الذى كانت تتعرض له الحالة القومية فى النظام من طرف الغرب بقيادة الولايات المتحدة . وساهم تطبيع العلاقات العربية - العربية بعد انتفاء العامل العقيدى العربى الذى كان مصدرا أساسيا لسياسات الردة والمواجهة والتدخل ، فى استقرار هذه العلاقات . كما ساهم فى ذلك أيضا ازدياد الإمكانات الاقتصادية العربية لدول النفط ، وتوظيف هذه الإمكانات فى تعزيز استقرار الدول العربية وفى تعزيز الاتجاه المحافظ للنظام أيضا . وفى السياق ذاته كان لانتشار القيم والسياسات التعاونية الاقتصادية القائمة على الانفتاح الاقتصادى دور مهم فى بلورة قيم المرونة والتوافقية السياسية التى أدت بدورها إلى استقرار التجريبية كنمط أساسى فى السياسات العربية . وأدى الانسجام القيمى السياسى بين الأطراف الرئيسية فى النظام إلى بلورة قيادة ثلاثية عشية حرب أكتوبر ، ضمت مصر وسوريا والسعودية ، وتأسست على تفاهمات مرنة ، واستطاعت أن تقوم بدور قاطرة النظام ومحددة أجندته . كما دلت التجربة التاريخية للنظام العربى ، مرة أخرى من خلال هزيمة ٥ يونيو ، أن الصراع العربى الإسرائيلى يبقى المتغير الرئيسى الذى يحدد عملية الانتقال من نظام عربى إلى نظام عربى آخر .

يونيو ١٩٦٧

□ د. ديفيد كيمحى

دوافع إسرائيل للحرب وتأثيرها عليها

□ **الدكتور ديفيد كيمحى** : عضو مجلس محافظى الجامعة العبرية وعدد من المؤسسات الأكاديمية ، ورئيس المجلس الإسرائيلى للعلاقات الخارجية ، وأحد مؤسسى تحالف كوبنهاجن ، حاصل على الدكتوراه فى العلاقات الدولية ، ودرس سياسات العالم الثالث فى السوربون . عمل ضابطا بالجيش وفى مكتب رئيس الوزراء وأصبح المدير العام لوزارة الخارجية ؛ حيث اشترك فى المفاوضات مع مصر ولبنان ، واختير سفيرا ، وشارك فى مؤتمر مدريد للسلام ، وفى المفاوضات متعددة الأطراف فى موسكو . له عدة كتب حول مشاكل الشرق الأوسط .

كان الراحل الجنرال إسحق رابين ، وكان حينذاك رئيسا لأركان قوات الدفاع الإسرائيلية ، يشهد احتفالات يوم الاستقلال فى استاد الجامعة العبرية فى القدس فى ١٥ مايو ١٩٦٧ عندما جاءه رسول من الجيش حاملا رسالة جدّ عاجلة تقول : لقد أعلن المصريون حالة التأهب ، وحركوا القوات إلى سيناء . ومنذ تلك اللحظة بدأت الساعة دورانها ، وتواصلت دقاتها ، وأخذ الشرق الأوسط يتحرك بعناد صوب حالة الحرب ، وهى حرب لم يردها أى من الطرفين .

وبعد عشر سنوات من تلك الأحداث المصيرية فى ربيع ١٩٦٧ ، أعلن الجنرال رابين فى لقاء صحفى مع صحيفة « الجيروزاليم بوست » : « لقد مضينا للحرب بسبب واحد فقط - أن نحطم المسكة الخانقة لأعناقنا التى قام بها المصريون عن طريق إغلاق مضايق تيران ، بعد أن فشلت كل البدائل السياسية لتحقيق هذا بوسائل أخرى غير الحرب » . وأكد رابين أن إسرائيل لم تستهل الحرب . ولم تكن هذه الحرب امتدادا لهدف سياسى إسرائيلى يرمى إلى خلق حدود جديدة ، أو وضع جغرافى سياسى جديد . وأضاف أنها كانت حرب فُرضت على إسرائيل ، بسبب قيام العرب باستعراض عضلاتهم السياسية ، وبسبب سلسلة من القرارات المتهورة التى أدت إلى حالة من التدهور العام ، مما لم يترك لإسرائيل خيارا آخر غير الحرب .

ومع ذلك ، كانت الحرب فى ذلك اليوم ، ١٥ مايو ، تبدو إمكانية بعيدة ، وغير واقعية ؛ حيث كان الشعب الإسرائيلى يحتفل بيوم استقلاله . وفى الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء ، أعلن رئيس الوزراء أشكول أن تدفق القوات المصرية إلى سيناء يهدف إلى التأثير على العرب بأكثر مما يهدف إلى ترويع إسرائيل . وكانت المخابرات الحربية قد أفادت أن الجيش المصرى لن يكون جاهزا لبدء حرب أخرى قبل ١٩٧٠ أو ١٩٧١ على أقل تقدير ، فى حين بعث الأمريكيون برسالة تقول بأنه ليس هناك ما ينبغى لإسرائيل أن تخشاه ، وأن تحركات القوات المصرية كانت بقصد الاستعراض فحسب . ومع ذلك ، وكتدبير أمن ، تم حشد بعض قوات الاحتياطى ، وبحلول يوم ١٧ مايو تم تحريك الدبابات إلى الجنوب . كانت الساعة مستمرة فى دورانها ؛ وأخذ الطرفان ينجرفان فى سلسلة متصاعدة حلزونيا من القرارات والأحداث التى بلغت ذروتها فى ٥ يونيو عندما تفجرت الأزمة فى النهاية ، وتحولت إلى حرب .

أسوأ وقت للأزمة

ومن وجهة النظر الإسرائيلية ، فإن الأزمة لم يكن يمكن أن تأتى فى وقت أسوأ من ذلك . فقد كانت إسرائيل عشية حرب يونيو بلدا تنتابه نوبات من التوعك الأيديولوجى والاجتماعى والاقتصادى . وكانت البطالة ، وحالات الإفلاس ، والحكومة الضعيفة ، والعراك السياسى المرير ، هى السمات التى ميزت إسرائيل فى الشهور السابقة لمايو ١٩٦٧ . فقد ابتلع البلاد كساد اقتصادى عميق فى أعقاب انتخابات ١٩٦٥ ، مما أثار عنتا ومشقة خاصة ، بالنسبة للمهاجرين الجدد فى مدن التنمية والتعمير فى النقب والجليل . ولأول مرة منذ قيامها ، شهدت إسرائيل مسيرات ومظاهرات للجياع تطالب بالخبز والعمل . واستقطبت الهوة بين المهاجرين الذين تعرضوا لأشد الضرر وبين قدامى ساكنى المدن والكيبوتزات الأكثر يسرا فى المجتمع الإسرائيلى ، مما أرسى الأساس لوصول معارضى حزب الماباى للسلطة فى نهاية المطاف ، بعد أن كان هو المؤسسة السياسية الراسخة التى سيطرت على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد منذ البدايات الأولى للحركة الصهيونية ذاتها .

بيد أن الكساد الاقتصادى لم يكن هو وحده الذى أضعف إسرائيل ، فقد دخل المجتمع مرحلة انتقال خطيرة . إذ كان الإسرائيليون يشهدون نهاية عصر ، لكنهم لم يكونوا قد رأوا بعد تبلور عصر جديد . كان العصر البطولى للمُثل الصهيونية الكلاسيكية ، وللروح الريادية قد أخذ فى الاختفاء ، لتحل محله نزعة مادية جديدة كانت تهدد المثل القديمة للاشتراكية والمساواة ؛ فقد كان تقديس العمل البدنى ، وقهر الأرض والتربة ، وحب صهيون ، هى الأعمدة التى قامت عليها الصهيونية الاشتراكية وحزب الماباى . وكان بعض هذه القيم القديمة قد طفق يفقد معناه . وكانت الصفوة القديمة ـ الصهيونيون الذين هاجروا إلى فلسطين فى السنوات الأولى من القرن العشرين ـ قد أصبحت آنذاك أقلية صغيرة فى البلاد . ومع ذلك ، فقد بقيت هذه الصفوة القديمة فى السلطة ، وتنامت بينها وبين القسم الأعظم من السكان فجوة متزايدة الاتساع دوما فى مجال التفهم والتواصل . وعلى الرغم من التغيرات العميقة فى المجتمع الإسرائيلى ، كان المسرح السياسى لا يزال تسيطر عليه نفس الشخصيات التى ما فتئت نشيطة فى السياسات الصهيونية فى الأربعين عاما الماضية .

وتفاقم الوضع من جراء التقاتل السياسى الذى ميز المسرح السياسى فى إسرائيل فى الشهور والسنوات التى سبقت حرب يونيو . وبنفس الطريقة التى سيطر بها الماباى على الحياة فى إسرائيل ، سيطرت شخصية واحدة ، ديفيد بن جوريون ، على الماباى بدوره ، وهو الأب المؤسس لإسرائيل . بيد أنه فى ١٩٦٣ ، تخلى بن جوريون طواعية عن

منصبه كرئيس للوزراء ، واتخذ لنفسه منزلا فى صحراء النقب . وفتح رحيله صندوق باندورا داخل حزبه نفسه ؛ حيث تكاتف زملاؤه السابقون ، قدامى المحاربين أمثال جولدا مائير وليفى أشكول وبنحاس سابير وزلمان آرانى ، لسد الطريق أمام قادة الجيل الأصغر سنا ، خاصة موشى ديان وشيمون بيريز ، وكلاهما من أتباع بن جوريون الأوفياء . وتحددت خطوط المعركة ، مع تقدم بن جوريون بحزم لمواجهة زملائه السابقين .

رجل الحلول الوسط

وكان خليفة بن جوريون فى رئاسة الوزارة ، ليفى أشكول ، هو رجل الحلول الوسط ، وكان حيثما يستطع يؤجل اتخاذ القرارات بمبادرة منه . كان لديه القدرة على الحكم بواسطة اللجان ، والتلاعب بجهاز الحزب . وبعد حملة انتخابات ١٩٦٥ مباشرة تعرض لأزمة قلبية ، لكن زملاءه فى الحزب أصروا على أن يستمر فى حمل رايتهم فى صراعهم مع أنصار بن جوريون فى الماباى .

ومع ازدياد الكساد الاقتصادى سوءا على مر الشهور ، أخذ الإسرائيليون يتطلعون لقيادة قوية يمكن أن تخرج بهم من محنتهم . لكن حكومة أشكول فشلت فى توفير ذلك . وكانت تعتبر حكومة ضعيفة ، متذبذبة ، قمينة بارتكاب الأخطاء ، وعاجزة عن مواجهة الصعوبات التى أخذت تتراكم . وفى مطلع ١٩٦٧ ، كانت إسرائيل تعج بالشائعات بأن حكومة أشكول لا يمكن أن تستمر ، وأنه ينبغى إجراء تغييرات . وعمقت أوجه الضعف اللصيقة بالحكومة ، عملية التحرر من الوهم ، وزادت من فقدان الإيمان الذى كان قد ضرب بجذوره فى ١٩٦٦ .

وهكذا ، كانت إسرائيل فى ربيع ١٩٦٧ منقسمة على نفسها كما لم يحدث أبدا من قبل . كانت هذه هى الخلفية داخل إسرائيل للأزمة المفاجئة التى بدأت بسلسلة من الحوادث على الجبهة السورية فى مطلع ١٩٦٧ ، والتى توجت بإسقاط ست طائرات ميج سورية ، وبلغت ذروتها الأخيرة بكشف الأوراق فى سيناء .

وفى البدء لم يكن ليفى أشكول رئيس الوزراء منزعجا بدون مبرر من الأنباء الواردة من الجنوب . ففى الأيام الأولى من الأزمة لم تكن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن مصر قادرة على المضى للحرب . وكان من المعتقد أن عبد الناصر « يحاول إبهار جمهور المسرح العربى » بتسخين الموقف على جبهة سيناء ، لكنه لن يتهور إلى حد إشعال حريق عسكرى كامل . وقد اهتز هذا التقييم قليلا عندما طلب عبد الناصر انسحاب قوات الأمم المتحدة من سيناء ، لكن مرة ثانية كان التقييم هو أن ذلك مناورة مصرية للتأثير على البلاد العربية ، خاصة فى ضوء الاتهامات الأردنية السابقة بأن عبد الناصر

« يختبىء تحت تنورة الأمم المتحدة فى سيناء » . لم يكن أحد فى إسرائيل ـ وربما فى مصر أيضا ـ يتوقع أن يتصرف الأمين العام للأمم المتحدة بالطريقة التى تصرف بها ؛ وهى أن يعلن أنه إما أن تبقى قوة الأمم المتحدة فى مواقعها ، وإما أن يسحب القوات كلها ، بما فى ذلك سحبها من شرم الشيخ وغزة . وعلى حد تعبير الجنرال رابين فى حواره فى ١٩٧٧ مع « الجيروزاليم بوست » : « فنظرا لأن الحديث بينهما كان يتم علنا ، لم يستطع عبد الناصر أن يستسلم . وكان رده مباشرا ، وأعطى أوامره للأمم المتحدة بأن تنسحب . وبعد أن أخلت الأمم المتحدة المنطقة ، واجه عبد الناصر وضعا يسيطر فيه جنوده على شرم الشيخ . ولو لم يقم بإغلاق المضايق ، لاعتبر ذلك تخاذلا من جانبه ، ولكان لطمة مباشرة لمكانته . وحدث الشىء نفسه فى غزة . وإذ فعل ذلك ، فإنه لم يترك لإسرائيل أى خيار . وأصبح العمل المحدود مستحيلاً .

الأمور تخرج عن السيطرة

ومن تلك اللحظة ، أخذت الأمور تخرج عن نطاق السيطرة . وفى ٢٢ مايو ألقى عبد الناصر خطابه فى قاعدة للقوات الجوية فى سيناء الذى أعلن فيه حصار خليج العقبة ، وكان ذلك سببا واضحا للحرب من وجهة النظر الإسرائيلية . وانتابت هيستريا الحرب العالم العربى بأسره . وأمكن سماع صيحات « **اذبحوا اليهود** » من كل محطات الإذاعة العربية . وتدفقت المدرعات والقوات المصرية إلى سيناء بغزارة ؛ ووضعت الجيوش فى كل البلدان العربية عمليا على أهبة الاستعداد للحرب . وتم نشر ٤٠ ألف جندى سورى فى مرتفعات الجولان ، تشرف مباشرة على كيبوتزات الجليل تحتها لمسافة بعيدة . وتحركت القوات العراقية والجزائرية والكويتية إلى أراضى الدول العربية التى تجاور إسرائيل مباشرة . ونسقت القيادات العليا للجيوش العربية أنشطتها . وبالنظر للوضع من منظور إسرائيل ، كان الهجوم العربى عليها آنذاك يبدو وشيكا . وبالنسبة لرجل الشارع العادى لم يبد خطر احتمال إبادة دولة إسرائيل حقيقيا فى أى وقت أكثر منه فى تلك الأيام فى نهاية مايو ١٩٦٧ . وسيطر على الناس إحساس عميق ينذر بالشر المستطير . واختفى كل الرجال القادرين بدنيا ، ومعظم الشابات ، من شوارع المدن والقرى مع اكتمال تعبئة الاحتياطى ، كما تم حشد المركبات ، وتوقفت الحافلات عن السير ، وأغلقت المصانع ، وأوصدت أبواب المدارس حيث تم استدعاء التلاميذ لحفر الخنادق ، أو لتنظيف مخابىء الاحتماء من الغارات الجوية . وتوقع الناس قصفا ثقيلا للمدن بالقنابل ، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع إصابات المدنيين .

ومع ذلك ، فعلى الرغم من الإحساس المتنامى بأن الحرب كانت محتمة الوقوع ، كان وزراء حكومة أشكول يبحثون عن كل مخرج ممكن لتجنبها . وعندما اقترح السيد

آبا إيبان وزير الخارجية على مجلس الوزراء أن يسافر فورا إلى واشنطن ليقنع الأمريكيين بالقيام بعمل سياسى لإعادة فتح مضايق تيران ، وافق زملاؤه الوزراء بابتهاج ، وصدرت أوامر للجيش بإيقاف كل الخطط حتى عودة السيد إيبان . وكان « الحزب القومى الدينى » بصفة خاصة يعارض أى تحرك عسكرى من جانب إسرائيل ، وهدد بترك الحكومة وفرض أزمة حكومية إذا لم تلب مطالبه بحل سياسى .

ربما كان رد أكثر قوة من الولايات المتحدة والدول البحرية الرئيسية قد أدى لتفادى الحرب . والواقع أن تقرير السيد إيبان عند عودته من واشنطن فى ٢٧ مايو كان متفائلا : إن الولايات المتحدة ستحل المشكلة ، إذا أعطيت مهلة مقدارها من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع . وأيد نصف مجلس الوزراء طلبه بألا تقوم إسرائيل بأى عمل حربى ، بغية إعطاء الأمريكيين فرصة . وإلا فإن إسرائيل ، كما حذّر ، ستكون لوحدها ، ولا يمكنها أن تتوقع دعما أمريكيا . بيد أن تقريرا لاحقا قدمه رئيس الموساد ، الجنرال مائير آميت والذى كان قد أرسل هو أيضا لواشنطن ، كان أقل تفاؤلا بكثير . وقد استشف من هذا التقرير أن إسرائيل لا يمكنها أن تعتمد على أن الولايات المتحدة ، أو الدول البحرية الأخرى ، ستتخذ إجراء حاسما لإعادة فتح المضايق .

وأخذ الإحباط يتزايد لدى قيادات الجيش ، خاصة الجنرالات رابين ووايزمان وياريف من جراء تأخير الحكومة فى اتخاذ أى قرار . وكان رأيهم أن كل يوم يمضى يزيد الخطر على إسرائيل حيث يستكمل العرب استعداداتهم للهجوم . كانوا يخشون وقوع هجوم منسق على جبهتين ، وربما ثلاث جبهات ، فى نفس الوقت ، ويدركون أن مثل هذا الاحتمال سيرهق قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها لأقصى حد . وكان الطريق الوحيد للحيلولة دون هذا الخطر هو المبادأة بالضربة الأولى فورا ، وسعوا دون هوادة لإقناع الحكومة بإعطائهم الضوء الأخضر للهجوم . وفى اجتماع بين رئيس الوزراء وهيئة الأركان ، لم ينتق بعض الضباط كلماتهم فى انتقاد افتقار الحكومة للحسم . وكان الجنرال أهارون ياريف رئيس المخابرات الحربية صريحا بصفة خاصة . بيد أنه كان من الواضح لكل الضباط الحاضرين أنهم سيذعنون لما يقرره الوزراء المدنيون . لم يثر فى أى وقت أى حديث عن التمرد أو العصيان . وكان للسيد أشكول ، باعتباره رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، الكلمة الأخيرة ، ولم يشكك أى شخص فى الجيش فى حقه المقصور عليه فى اتخاذ القرار بشأن ما ينبغى للجيش عمله من عدمه . وباعتبارى شخصا شاركت فى تلك الحرب ، وكنت شاهد عيان عن كثب للمداولات المعذبة التى سبقتها ، يمكننى أن استخلص على وجه التأكيد أنه لم يكن هناك رأى يقول « فلنستغل تحركات المصريين لنقوم بهجوم » . كان العسكريون سيصبحون جد سعداء لو كانت الأزمة قد تم حلها بالوسائل السياسية . لم يكن المزاج السائد فى الدوائر العسكرية هو الابتهاج لاحتمال

نشوب الحرب ، بل كان هناك إحساس عميق بالشر المستطير ، والقلق من أنه ما لم تتم ضربة إجهاض وقائية ، فإن إسرائيل ستعانى من خسائر جدّ مرتفعة فى حرب دفاعية على جبهتين ، أو ثلاث جبهات .

الجيش والسياسة

إن الجيش فى إسرائيل لا ينغمس فى السياسة الداخلية . بيد أنه ساد بين الناس فى إسرائيل والدوائر السياسية ، قلق متزايد ، بشأن ما كان يعتبر افتقارا للحزم والقيادة من قبل الحكومة . وكان حصار عبد الناصر لخليج العقبة يعتبر عملا عدوانيا ضد إسرائيل ، وكانت خطبه العنيفة المستمرة ضد إسرائيل ، والتى يردد زعماء البلاد العربية ما جاء بها ، تؤخذ على محمل الجد ، وبمعناها الظاهرى باعتبارها مقدمة لهجوم شامل ، يهدف إلى محو إسرائيل من على وجه الخريطة . وكان ما يتعين على الحكومة أن تفعله للحيلولة دون الهزيمة فى معركة فاصلة ـ سؤالا مثارا على نحو متزايد فى تلك الأيام المصيرية من نهاية شهر مايو ، الذى مضى دون أى علامة على أن الدول الكبرى ستقوم بعمل لتخفيف التوتر ، أو أن حكومة إسرائيل تواجه التحدى ببسالة . واجتاحت البلاد المطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع إعطاء منصب وزير الدفاع الحيوى لموشى ديان ، رئيس الأركان السابق وبطل حملة سيناء فى ١٩٥٦ ، وبلغت حدا من القوة لم يترك لقدامى محاربى الماباى الذين عارضوا بمرارة إعطاء مثل هذا المنصب الرئيسى لخصومهم الذين يؤيدهم بن جوريون من خيار سوى الإذعان . وفى أول يونيو شهد اجتماع مجلس الوزراء ، الوزراء الثلاثة الجدد ، بمن فيهم موشى ديان وزير الدفاع ومناحم بيجن كوزير بدون وزارة . وفى اليوم التالى اجتمع موشى ديان بالجنرالات ، وأوضح أنه يحبذ هجوما مبكرا ، باعتباره الخيار الحقيقى الوحيد المتاح لإسرائيل .

لقد سبق السيف العذل . وأدرك حتى أقوى معارضى الحرب فى الوزارة ، بقيادة آبا إيبان ، أنه لو لم تقم الولايات المتحدة بعمل سياسى حازم ، فلن تتوافر وسيلة لفكّ المسكة الخانقة فى مضايق تيران ، وإزالة الخطر الذى تمثله الجيوش العربية المنتشرة على حدود إسرائيل غير القيام بضربة إجهاض وقائية . وفى ٤ يونيو اتخذ مجلس الوزراء قرارا : أن يبدأ الهجوم فى اليوم التالى . ولم يختلف أحد على هذا .

□

ما هو تأثير حرب يونيو على المجتمع الإسرائيلى وعلى مؤسساته السياسية والعسكرية ؟ لكى نفهم على نحو كامل الصدمة التى تعرضت لها إسرائيل فى ١٩٦٧ يتعين على المرء أن ينقب فى ماضى الشعب اليهودى ، وهو ماض شكّل الوعى القومى

للإسرائيليين . إن لدى الإسرائيليين ما وصفه أحد المؤلفين « بموهبة القلق » . فتجاربهم الرهيبة فى الماضى تؤثر على الحاضر بقوة . لقد كتب رودريك ماكليش فى كتابه « وتوقف دوران الشمس » عن حرب يونيو يقول : « لم يكن النصر يعنى بالنسبة للإسرائيليين سوى استمرار الوضع القائم - وربما ، فى أفضل الأحوال ، استمراره فى شكل أحسن قليلا . ومن ناحية أخرى ، فإن الهزيمة كانت ستعنى حرفيا نهاية الوجود اليهودى » . وسواء كان الأمر كذلك أم لا ، فإن هذا ما كان يتصوره كل الإسرائيليين تقريبا عشية الحرب . فالحقيقة أحيانا لا تتمثل فيما هو قائم ، بل فيما يُتصور وجوده . لقد أخذت صيحة « **اذبحوا اليهود** » بمعناها الحرفى للغاية . وكان التهديد ملموسا للغاية . وكانت الهزيمة فى نظر الإسرائيليين تعنى الإبادة ، نهاية إسرائيل . وفى هذا السياق ينبغى النظر إلى مطلب الجيش بتوجيه ضربة إجهاض وقائية . فلم يكن قادة الجيش مستعدين لتحمل مخاطرة مروعة فى وجه التعبئة العربية العامة حول حدود إسرائيل . ولهذا السبب ، كان هناك توافق فعلى فى الرأى فى إسرائيل على أن ضربة الإجهاض الوقائية كانت ضرورية . وعلى حد تعبير البروفسور يهوشوا آرييل الأستاذ بالجامعة العبرية ، وهو من حمائم الجناح اليسارى البارزين ، « لم أعتبر مطلقا أن حرب الأيام الستة ضرورية لبقائنا الوطنى .. فلم تكن الحرب مخططة ، أو أمرا لا يمكن تجنبه . لقد كانت حربا كلاسيكية للدفاع عن النفس ، وكان انتصارنا أمرا حيويا بصورة مطلقة ، بسبب البديهة الحقيقية تماما القائلة بأننا لا يمكن أن نتحمل الهزيمة . كانت « حربا ضرورية » ، وهو أفضل ما يمكنك قوله عن أى حرب » .

ونظرا لنذير الشؤم المروع الذى ساد قبل الحرب ، كان تأثير النصر أكبر ما يكون . وكان النصر بالنسبة للإسرائيلى العادى يعنى إقرارا تاما لحقه فى الوجود فى وطنه . لقد زال الخطر . وينبغى الآن استخدام النصر كوسيلة لصنع السلام مع الجيران العرب . وفى جو الانتشاء والإثارة الذى أعقب حرب يونيو ، كان معظم الإسرائيليين يؤمنون بأن السلام أصبح حينذاك أمرا يمكن بلوغه ، ولم تأت اليقظة العنيفة من هذا إلا فى سبتمبر ١٩٦٧ ، عندما عقدت القمة العربية الرابعة فى الخرطوم ، وحددت السياسة العربية بأنها « لا سلام مع إسرائيل ، لا اعتراف بإسرائيل ، لا مفاوضات معها ... »

محلك سر على الجانبين

بيد أن القادة العرب لم يكونوا وحدهم الذين بقوا على موقفهم ، وظلوا محلك سر بعد الحرب مباشرة ؛ فالجانب الإسرائيلى أيضا لم يشعر بأن الأمر يقتضى القيام بأى مبادرة خاصة ، حيث إنه أصبحت لديه الآن الأراضى التى استولى عليها ، ويمكنه استخدامها كورقة مساومة لصنع السلام . وكانت ملاحظة موشى ديان التى كثر ترديدها

وتكرارها هى : « إننا ننتظر مكالمة تليفونية من الملك حسين » ، فى حين أصرت جولدا مائير بصفة خاصة على أن إسرائيل ينبغى ألا تتزحزح عن أى أراض قبل التفاوض على السلام مع جيرانها . وتجاهلت عمليات جس النبض التى قام بها الفلسطينيون القياديون الذين كانوا يرغبون فى إبرام السلام مع إسرائيل فى صفقة تمنحهم كيانا مستقلا . وأصرت هى وليفى أشكول على أن السلام لا يمكن التفاوض بشأنه إلا مع دول ذات سيادة ، تلك التى كانت فى حالة حرب مع إسرائيل . وتمت إضاعة فرصة كبيرة للتوصل إلى تفاهم مع الفلسطينيين فى ١٩٦٧ . وفى ذلك الوقت لم تكن هناك مستوطنات فى الضفة الغربية تعقد الأمور ؛ وكانت منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال ضعيفة ولم تكن تستطيع أن تحول دون الجهود المبذولة للتصالح بين الإسرائيليين والفلسطينيين .

وبعد الحرب بفترة قصيرة قمت بجولة فى الأراضى التى تم الاستيلاء عليها فى الضفة الغربية بصحبة الراحل رايموند آرون ، العالم الفرنسى البارز .وأتذكر قوله إن هذه الأراضى ستصبح نيرا فى أعناقكم ، وأنه حذر من أن عبء الاحتلال سيغير وجه المجتمع الإسرائيلى . لكن إسرائيل كانت فى حالة انتشاء فى ١٩٦٧ . لم تكن قد أرادت الحرب . كانت لديها هواجس عميقة بشأنها . وفعلت كل شىء ممكن لإبعاد الأردن بصفة خاصة عنها . ولم تخطط للقتال فى القدس ، أو للاستيلاء على الضفة الغربية . وكانت هيئة الأركان الإسرائيلية ، والشعب الإسرائيلى بأسره فى واقع الأمر يأملان ويصليان لكى يبقى الملك حسين بعيدا عن الحرب حتى لا تحارب إسرائيل على ثلاث جبهات فى نفس الوقت . وعندما بدأ الأردنيون إطلاق وابل من نيران مدفعيتهم فى القدس وغيرها على امتداد الجبهة ، متجاهلين التماسات الإسرائيليين وتحذيراتهم ، كان ذلك هو سيناريو الحالة الأسوأ بالنسبة للإسرائيليين . وعندما انتهت الحرب وصمتت المدافع ، لم يكن الإسرائيليون يصدقون ما حدث إلا بالكاد . وساد إحساس مماثل لإحساس « أليس فى بلاد العجائب » ، إحساس بالتعجب ، وعدم التصديق من أن إسرائيل قد أصبحت دون أن ترغب فى ذلك تقريبا ، مسيطرة ومتحكمة فى كل الأراضى الواقعة غرب نهر الأردن ، لكنه كان أيضا إحساسا بالمباهاة الشديدة بأن الجيش الإسرائيلى قد نجح فى قهر أعدائه . وكان الاتجاه العام السائد هو أننا نستطيع الآن الحصول على السلام . ولم تكن هجمات « فتح » قد اكتسبت قوة دفع بعد . وحتى ذلك الحين ، لم تكن هناك أى كراهية للجيران العرب التى أصبحت فيما بعد أحد الآثار الجانبية لإرهاب منظمة التحرير الفلسطينية . وفى كتاب مشهور نشر بعد حرب يونيو بفترة قصيرة اسمه بالعبرية « سياه لوهاميم » (« مناقشات بين المحاربين ») ، ناقش الجنود الذين قاتلوا فى الحرب موقفهم من الحرب ، من النصر ، من العرب . لم تكن هناك كراهية ، ولا حتى غضب ، بل رغبة فى التسوية والتفاهم والسلام .

لكن ذلك لم يتحقق . فلم ندرك فى إسرائيل عمق انهيار المعنويات فى العالم العربى الذى سببته حرب يونيو . كيف كان فى مقدورنا أن ندركه ؟ ونظرا لأننا انتشينا بانتصارنا وسيطرتنا المفاجئة على الأرض التى كنا نعتبرها دوما جزءا من « أرض إسرائيل » ، اعتقدنا أن العرب يتعين عليهم أن يقوموا بالخطوة التالية ، وفى الوقت نفسه قوينا وعززنا قبضتنا على الضفة الغربية وغزة .

وهكذا غيرت حرب يونيو وجه الشرق الأوسط ، وغيرت الصراع العربى الإسرائيلى . والمأساه أن القادة ، سواء فى إسرائيل أو فى البلاد العربية ، لم يبلغوا حدًا من المكانة ، ووضوح الرؤية ، يمكنهم من إدراك أن السلام ينبغى أن يعقب مثل هذا الجيشان المروع ، وإنه لتحقيق مثل هذا السلام ، لابد من القيام بتضحيات ، والوصول لحلول وسط ، وتنحية الأحلام جانبا من أجل مراعاة الواقع الجديد ، وبذا يمكن تفادى كثير من المعاناة وإراقة الدماء . ومن ثم ، لنأمل أن يتم الآن تصحيح أخطاء ١٩٦٧ وبعد طول لأى .

رقم الإيداع

١٩٩٧ / ٩٧٤٣

مطابع الأهرام التجارية - قليوب

حرب يونيو ١٩٦٧

د. أحمد عبدالله

السيد يسين

د. الطاهر أحمد مكى

د. عبدالرحمن صبرى

اللواء طه المجدوب

د. محمد السيد سعيد

د. عبدالمنعم سعيد

د. أحمد سامح الخالدى

د. ناصيف يوسف حتى

د. ديفيد كيمحى

" مضى ثلاثون عاما على هزيمة يونيو ١٩٦٧، تكشف خلالها الكثير من الحقائق والمواقف، مما يسمح بإجراء تقييم موضوعى لما حدث دون انفعالات أو مبالغات. وفى هذا الكتاب يناقش ١١ كاتبا ومفكرا وخبيرا الآثار التى ترتبت على هذا الحدث الفاصل، رد فعل الشباب والمثقفين، اهتزاز القيم الاجتماعية، حدود وأبعاد التغيير فى النظام السياسى وفى الجيش وفى السياسة الخارجية، النتائج الاقتصادية، الموقف الفلسطينى والعمل العربى، وأخيرا تأثير ما حدث فى إسرائيل نفسها. "

الناشر

الأهرام

مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع

ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر